

# سِرِّ الْفَصَاحَةِ

للأمير أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان  
الخفاجي الحلبي المتوفى سنة ٤٦٦ هـ

بتحقيق

ع. أفندي

من علماء الأزهر

الطبعة الأولى على نفقة

مكتبة دار الكتب العلمية

لاصحة إجماع أولاد محمد أمير الخفاجي  
بشاعة عبد العزيز حمزة

١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م

الطبعة الثانية بمبادرة  
لصاحبها عبد الرحمن بن سريفة

طبع على النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسى عن النسخة الأصلية  
الخطية المحفوظة بدارالكتب الملكية ببرلين ، وعرض بالنسخة المشار إليها  
« بالثانية » المأخوذة أيضاً بالتصوير الشمسى عن النسخة الخطية المكتوبة  
سنة ٦٦٥ والمحفوظة في مكتبة طوب قپو باستانبول : الكلمات والمجل  
التي بين [ المربعين ] عن النسخة الثانية وذلك بعناية والدنا مدير المكتبة .  
تحريراً في ٥ رمضان سنة ١٣٥٠

أولاد

محمد امين الخانجي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أثق

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . لقد جاءت رُسُلُ ربنا بالحق ، صلوات الله عليهم وعلى سيدهم محمدٍ والأبرار من عترته الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً .  
أما بعد : فَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ مُخْتَلِفِينَ فِي مِائِيَةِ<sup>(١)</sup> الْفَصَاحَةِ وَحَقِيقَتِهَا ، أَوْدَعْتُ كِتَابِي هَذَا طَرَفًا مِنْ شَأْنِهَا وَجَمَلَةً مِنْ بَيَانِهَا ، وَقَرَّبْتُ ذَلِكَ عَلَى النَّاطِرِ ، وَأَوْضَحْتَهُ لِمَتَأَمَّلِ . وَلَمْ أَمِلْ بِالِاخْتِصَارِ إِلَى الْإِخْلَالِ ، وَلَا مَعَ الْإِسْتِهَابِ إِلَى الْإِمْلَالِ ، وَمَنْ اللَّهُ تَعَالَى أَسْتَعِمِدَ الْمَعُونَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

\*\*\*

إِعْلَمُ أَنَّ الْغَرَضَ بِهَذَا الْكِتَابِ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْفَصَاحَةِ ، وَالْعِلْمُ بِسِرِّهَا فَمِنْ الْوَاجِبِ أَنْ يُبَيَّنَ ثَمَرَةُ ذَلِكَ وَفَائِدَتَهُ ، لِتَمَعُّقِ الرَّغْبَةِ فِيهِ فَنَقُولُ :  
أَمَّا الْعُلُومُ الْأَدْبِيَّةُ ؛ فَالْأَمْرُ فِي تَأْثِيرِ هَذَا الْعِلْمِ فِيهَا وَاضِحٌ ، لِأَنَّ الزُّبْدَةَ مِنْهَا وَالنُّسْكَتَةَ ؛ نَظْمُ الْكَلَامِ عَلَى اخْتِلَافِ تَأْلِيفِهِ ، وَنَقْدِهِ وَمَعْرِفَةُ مَا يُخْتَارُ مِنْهُ مِمَّا يَكْرَهُ . وَكَلَا الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَصَاحَةِ ، بَلْ هُوَ مَقْصُورٌ  
(١) مِائِيَةُ الشَّيْءِ : حَقِيقَتُهُ ، نِسْبَةً إِلَى « مَا » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الَّتِي يُطَلَبُ بِهَا بَيَانُ الشَّيْءِ . وَالْأَكْثَرُ فِي الْاسْتِعْمَالِ « مَا هِيَ » بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ هَاءِ .

على المعرفة بها . فلا غنى للمتعلّج الأدب عمّا نوضحه ونشرحه في هذا الباب .

وأما العلوم الشرعية ؛ فالمعجز الدالّ على نبوة محمد نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم هو القرآن . والخلاف الظاهر فيما به كان معجزاً على قولين أحدهما : أنه خرّق العادة بفصاحته ، وجرى ذلك مجرى قلب العصا حيّة . وليس للذاهب إلى هذا المذهب مندوحة عن بيان ما الفصاحة التي وقع التزايد فيها موقفاً خرج عن مقدور البشر . والقول الثاني : أن وجه الإعجاز في القرآن صرف العرب عن المعارضة ، مع أن فصاحة القرآن كانت في مقدورهم لولا الصرف . وأمر القائل بهذا يجرى مجرى الأول في الحاجة إلى تحقّق الفصاحة ماهي ، ليقطع [على] أنها كانت في مقدورهم ، من جنس<sup>(١)</sup> فصاحتهم . ونعلم أن مُسَيِّمة وغيره لم يأت بمعارضة على الحقيقة ، لأن الكلام الذي أورده خالٍ من الفصاحة التي وقع التحدى بها في الأسلوب المخصوص . وإذا ثبت بما ذكرناه الغرض بهذا الكتاب ، وفائدته ، فالذّواعى إلى معرفة ذلك قويّة ، والحاجة ماسّة شديدة .

ونحن نذكر قبل الكلام في معنى الفصاحة بُدْأً من أحكام الأصوات والتنبيه على حقيقتها . ثم نذكر تقطّعها على وجه يكون حروفاً متميزة ؛ ونشير إلى طرفٍ من أحوال الحروف في مخارجها . ثم ندلّ على أن الكلام

(١) بهامش الأولى : من حسن ونقله عن نسخة وفي الثانية كما هنا وهو الصحيح

ما أنتظم منها . ثم تُتبع ذلك بحال اللغة العربية وما فيها من الحروف ، وكيف يقع المهمل فيها والمستعمل ، وهل اللغة<sup>(١)</sup> في الأصل مواضعة أو توقيف . ثم نبين بعد هذا كاهِ وأشباهه مائة الفصاحة . ولا نخلي ذلك الفصل من شعر فصيح ، وكلام غريب بليغ ، يُتدرَّب بتأمّله على فهم مُرادنا . فإنَّ الأمثلة توضح وتكشف ، وتخرج من اللبس إلى البيان ، ومن جانب الإيهام إلى الإفصاح . فاذا أعان الله تعالى ويسر تمام كتابنا هذا كان مفرداً بغير نظير من الكتب في معناه .

وذلك أن المتكلمين ، وان صنفوا في الأصوات وأحكامها وحقيقة الكلام ماهو ، فلم يبينوا مخارج الحروف ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورها ومهموسها ، وشديدها ورخوها . وأصحاب النحو ، وان أحكموا بيان ذلك ، فلم يذكروا ما أوضحه المتكلمون الذي هو الأصل والأسس . وأهل نقد الكلام فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك ، وإن كان كلامهم كالفرع عليه . فاذا جمع كتابنا هذا كاه ، وأخذ بحظ مقنع من كل ما يحتاج الناظر في هذا العلم إليه ، فهو مفرد في بابهِ ، غريب في غرضه . وفق الله تعالى ذلك ويسره بلطفه ومنه .

## فصل في الأصوات

الصوت مصدر صات<sup>(١)</sup> الشيء يصوت صوتاً فهو صايت . وصوتت  
نصويتا فهو مصوت . وهو عام ولا يختص . يقال : صوتت الألسان .  
وصوت الحمار . وفي الكتاب الكريم : « إن أنكر الأصوات لصوت  
الحمير » وقال الراجز :

كأتما أصواتها ، في الوادي ، أصوات حُجِّجٍ من عُمانِ غادِ  
وقال جرير بن عطية :

لما تذكرت بالديريين أرقيني صوت الدجاج وقرع النواقيس  
والصوت مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، وقد ورد مؤنثاً  
على ضرب من التأول . قال رؤيشد بن كثير الطائي :  
يأبها الراكب المهدي مطيته بلغ بني أسد ما هذه الصوت<sup>(٢)</sup>  
فأراد الاستغائة . كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنه  
سمع بعض العرب يقول ، وذكر انساناً : فقال فلان لغوب جاءته كتابي

---

(١) في هامش الثانية ضرب على لفظ « الشيء » وكتب بدله « الكلام » وعلم  
عليه علامة الصحة

(٢) في هامش الأصل

يأبها الراكب « المزجي » مطيته « سائل » بني أسد ما هذه الصوت  
وهذا النص في النسخة الثانية وسماه رؤيشد بن كبير .

فاحتقرها ، فقال له : أتقول جاءته كتابي !؟ قال : نعم أليست بصحيفة ؟  
وفي كتاب سيبويه :

إذا بعضُ السنينَ تمرَّتنا كفى الأيتامَ فَقَدُ أبى اليتيمِ  
لأنَّ بعضَ السنينَ سَنَةٌ . ويقال : رجل صاتٌ ، أى شديد الصوت .  
كما يقال : رجل نالٌ ، أى كثير النوال . وقولهم : لفلان صيت ، إذا  
انتشر ذكركه ، من لفظ الصوت إلا أن واؤه انقلبت ياءً لسكونها  
وانكسار ما قبلها . كما قالوا : قيل ، من القول

والصوت معقول ، لأنه يدرك ، ولا خلاف بين العقلاء في وجود  
ما يدرك . وهو عرض ليس بجسم ، ولا صفةٍ لجسم . والدليل على أنه  
ليس بجسم ، أنه مدركٌ بحاسة السمع ، والأجسام متماثلة ، والإدراك إنما  
يتعلق بأخص صفات الذوات . فلو كان جسماً لكانت الأجسام جميعها  
مدركةً بحاسة السمع وفي علمنا يبطلان ذلك دليل على أن الصوت ليس  
بجسم . وهذه الجملة تحتاج إلى أن نبين أن الاجسام متماثلة وان الإدراك إنما  
يتعلق بأخص صفات الذوات لأن كون الصوت مُدركاً بالسمع والاجسام  
غير مدركة بالسمع مما لا يمكن دخول شبهة فيه ولا منازعة . والذي يدل على  
تماثل الأجسام : أنا ندرك الجسمين المتفقين اللون فيلبس أحدهما علينا بالآخر ،  
لأن من أدركهما ثم أعرض عنهما وادركهما من بعد ، يُجوز أن يكون كل  
واحد منهما هو الآخر ، بأن نقل إلى موضعه ، ولم يلبسنا على الإدراك  
إلا لاشتراكهما في صفة تناولها الإدراك . وقد بينا أن الإدراك إنما يتناول

أخص صفات الذات ، وهو ما يرجع إليها ، وسندل على ذلك . وإذا كان الجسمان مشتركين فيما يرجع إلى ذاتيهما فهما متماثلان ، لأن هذا هو المستفاد بالتمثيل .

فان قيل : دلوا على أنهما لم يلتبسا إلا للاشتراك في صفة ثم بينوا أن تلك الصفة مما يتناوله الإدراك . قلنا : الوجوه التي يقع فيها الالتباس معقولة ، وهي المجاورة أو الحلول . كالتباس خضاب اللحية بالشعر من حيث المجاورة . وكما التبس على من ظن أن السواد الحال في الجسم صفة له من حيث الحلول . وكذلك من اعتقد أن صفة المحل للحال . حتى ذهب إلى أن للسواد حيزا ، وكلا الأمرين منتفٍ في التباس الجسمين ، لأنه لا حلول بينهما ولا مجاورة ، بل يقع الالتباس مع العلم بتغيرهما . يدل على ذلك ما ذكرناه<sup>(١)</sup>

فأما الدليل على أن الصفة التي اقتضت الالتباس مما يتناوله الإدراك ، فهو أن الأمر لو كان بخلاف ذلك لما التبسا على الإدراك وفي التباسهما عليه دلالة<sup>(٢)</sup> على تعلق الإدراك بما التبسا لأجله ، ولأن المشاركة فيما لا يتعلق الإدراك به لا يقتضى الاشتباه على المدرك . ألا ترى أن السواد لا يشبه البياض ويلتبس به عند المدرك ، وان اشتركا في الوجود من حيث كان الإدراك لا يتعلق بالوجود .

(١) بين السطور « يدل عليه ما ذكرناه » وفي الثانية : فدل على ما ذكرناه .

(٢) في النسخة الثانية : دليل .



وليس لأحد أن يقول : إذا استدلتهم على أن الأجسام متماثلة باللباسها على الإدراك ، فقولوا : إن الأجسام التي لا تلبس كالأبيض والأسود غير متماثلة لفقد اللباس . وذلك أن هذا مطالبة بالعكس في الأدلة ، وليس ذلك بمعتبر . وإثبات المدلول مع ارتفاع الدليل جائز غير ممتنع ، لأن الدليل غير موجب للمدلول ، وإنما هو كاشف عنه . لكن المنكر ثبوت الدليل وارتفاع المدلول . على أن اللباس في الجسمين المذكورين حاصل أيضا ، لأن المدرك لهما إنما يجوز أن يكون أحدهما الآخر وإنما تغير لونه

ما الدليل على أن الإدراك يتعلق بأخص صفات الذوات ، وإن كلامنا كله متعلق به فهو أنه لا يخلو من أن يكون يتعلق بالصفة الراجعة إلى الفاعل ، أو الراجعة إلى العلة ، أو الراجعة إلى الذات . والذي يرجع إلى الفاعل من الصفات هو الوجود . ولو تناول الإدراك لم يخل من أن يتعداه إلى ما يرجع إلى الذات ، أو لا يتعداه ؛ فإن لم يتعد وجب ألا يحصل الفصل بين المختلفين بالإدراك لاشتراكهما في الوجود الذي لم يتناول الإدراك غيره . وإن تعداه إلى الصفة العائدة إلى الذات فيجب أن يفصل بين المختلفين بالإدراك من حيث افتراقا في الصفة التي تتعلق بها ، وأن يلبس أحدهما بالآخر من حيث اشتراكا في الوجود الذي تعلق الإدراك به أيضا ، وذلك محال ، فأما ما يرجع إلى العلل من صفات الجسم ، والذي يمكن أن يدخل شبهة في تناول الإدراك له كونه كائنا في جهة . والذي يوضح أن

الادراك لا يتناول ذلك ، أنه لو تناوله لفُصِّلَ بالادراك بين كل صفتين  
ضدين منه ، وذلك غير مستمر . وأحدنا لو أدرك جوهرًا في بعض  
الجهات ، ثم أعرض عنه ، جوَّزَ أن يكون انتقل إلى أقرب الأماكن  
إليه ، والتبس عليه الأمر فيه . ولا يلتبس أمره لو اسودَّ بعد بياض ،  
فبان أن الادراك لا يتناول إلا أخص صفات الذوات دون صفات العلل  
وما بالفاعل .

ويمكن الدلالة على أن الصوت ليس بجسم إذا ثبت أن الأجسام  
متماثلة من وجه آخر ؛ وذلك أننا ندرك الأصوات مختلفة . فالراء مخالفة  
للزاي . وكذلك سائر الحروف المختلفة ، فإذا كانت الأجسام متماثلة  
والأصوات تدرك مختلفة ، فليست بأجسام . وإذا كنا دللنا على أن الصوت  
ليس بجسم فالذى يدل على أنه ليس بصفة لجسم بل هو ذات مخالفة له ، أن  
الصوت لو كان صفة لم يخل من أن يكون صفة ذاتية أو غير ذاتية<sup>(١)</sup> . ولا  
يجوز أن يكون صفة ذاتية لتجدده ، وأن دوامه غير واجب . ولا يجوز  
أن يكون صفة غير ذاتية لما يبناه من أن الإدراك لا يتناول إلا الصفات  
الذاتية ، والصوت مدرك بلا خلاف . ومع الدلالة على أن الأصوات  
أعراض ففيها التماثل والمختلف . وقد ذهب أبو هاشم عبد السلام بن محمد  
الجبائي : إلى أن المختلف منها متضاد . وتوقف علم الهدى المرتضى نصر الله

---

(١) الصحيح انه لا يقال في النسب الى ذات ذاتي ، وإنما يقال ذووي بلا خلاف

وجهه ، على القطع على ذلك . فأما أبو هاشم فإنه اعتمد في تضادها على طريقين ؛ أحدهما : أن حمل الصوت على اللون من حيث كان إدراك كل واحد منهما مقصوراً على حاسة واحدة ، فلما قطع على تضاد المختلف من الألوان قال بمثل ذلك في الأصوات . والطريق الثاني : أن الصوت مدرك ، فهو هيئة للمحل إذا أوجب مختلفه هيئتين استحال اجتماعهما للمحل في حالة واحدة ، كما يستحيل ذلك في الألوان . وليس بعد امتناع اجتماعهما في المحل الواحد في الوقت الواحد إلا التضاد

ولقائل أن يقول على ما ذكره أولاً : ما أنكرت [ من ] أن تكون الأصوات والألوان وإن اتفقت في إدراك كل واحد منهما بحاسة واحدة تختلف فيكون المختلف من الألوان متضاداً دون الأصوات ، ولا يوجب الاتفاق في قصر الإدراك على حاسة واحدة التساوى في جميع الأحكام . كما أنها وإن اتفقت عندك في ذلك ، فلم تتفق في أن الأصوات تبقى ، كما أن الألوان تبقى ، ولا في أن الأصوات يضادها ما يحدث بعدها ، كما كان ذلك في الألوان . وإذا جاز مع التساوى فيما ذكرته من قصر الإدراك على حاسة واحدة . الاختلاف في أحكام كثيرة ، فأحر أن يكون المختلف من الأصوات غير متضاد ، وإن كان المختلف من الألوان متضاداً .

ويقال له فيما ذكره ثانياً : إن الصوتين المختلفين ليس محابهما واحداً فيقطع على تضادها لامتناع اجتماعهما فيه في ذلك الوقت الواحد . بل محال الحروف المتغايرة متغايرة ، وإذا كان المحلان مختلفين فلا سبيل إلى القطع

على التضاد باستحالة اجتماعهما في المحل . لأن كل واحد من الصوتين  
المختلفين [ لا يصح أن ] يحل محل الآخر

وقد أشار القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني رحمه الله :  
الى أن الأصوات غير متضادة ، لأنها غير باقية ، والمنافاة إنما تصح في  
التضاد الباقي . كأنه أراد أن عدم أحد الضدين إذا كان واجبا لأنه مما لا يبقى  
فليس لوجود ضده حكمٌ يخالف عدمه .

فأما الكلام في تماثلها واختلافها فالدلالة على ذلك ما قدمناه من  
الادراك لها . وبيانها في الحروف ، فإن الراء تدرك ملتبسة بالراء ومخالفة  
للزاي ، وقد بينا ان الأدراك يتناول أخص صفات الذات ، ولا يجوز  
وجود الصوت الا في محلٍّ ، أما مَنْ أثبت حاجة جميع الاعراض الى المحال  
من حيث كان عرضا ، وأما من أجاز وجود بعض الاعراض في غير محل ،  
بدلالة انه يتولد عن اعتماد الجسم ومصاكنته لغيره ولأنه يختلف باختلاف  
حال محله فيتولد من الصوت في الطست خلاف ما يتولد في الحجر فيقول  
قد ثبت وجود بعض الأصوات في غير محل فاذا ثبت ذلك في بعضه  
ثبت في جميعه ، لأن الأصوات متفقة في أنها لا توجب حالا للمحل ولا جملة .  
وقد ذهب أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي : إلى أن جنس  
الصوت يحتاج مع المحل إلى هيئة وحركة . وقال أبو هاشم ، أخيراً :  
انه لا يحتاج إلا إلى المحل . وعلى هذا القول أكثر أصحابه . وله نصر  
الشريف المرتضى رضى الله عنه . واستدلوا على نفي حاجته إلى غير المحل

بأنه مما لا يوجب حالاً لغيره فجري مجرى اللون في انه لا يحتاج إلى سوى محله . وقالوا : ان الصوت من فعلنا إنما احتاج إلى الحركة لأنها كالسبب فيه من حيث كنا لانفعله إلا متولداً عن الاعتماد على وجه المصاكة ، والاعتماد يولد الحركة ، فلهذا جرى مجرى السبب . فليس يمتنع أن يفعل الله تعالى الصوت مبتدأً من غير حركة ، كما يفعله غير متولد عن الاعتماد ، وكما يفعل ما وقع منا بألة من غير آلة . وجعلوا هذا هو العلة في انقطاع طنين الطست بتسكينه . وأجازوا وجود القليل من الصوت مع السكون عند تناهيه وانقطاعه ، ومنعوا من وجوده من فعلنا مع السكون من فعلنا حالاً بعد حال ، لما ذكرناه .

والاصوات تدرك بحاسة السمع في محالها ، ولا تحتاج الى انتقال محالها وانتقالها ، وكونها أعراضاً منع من انتقالها . وقد استدل على ذلك بأنها لو انتقلت لجاز ان تنتقل إلى بعض الحاضرين دون بعض حتى تكونا مع التساوى في القرب والسلامة ، يسمع الصوت بعضهم دون بعض ، وأن يجوز اختلاف انتقال الحروف حتى يدرك الكلام مختلفاً . واستدل على ذلك أيضاً بأنه : لو احتيج في ادراك الاصوات الى انتقال المحال لما وقع الفرق مع السلامة بين جهة الصوت والكلام مكانهما ، كما انه لا يعرف في أى جهة انتقل الى محل ما يلاقيها من الاجسام التي يدرك منها الحرارة والبرودة . وقد سئل على هذا المذهب عن العلة في مشاهدة القصار من بعد يضرب الثوب على الحجر ثم يسمع الصوت بعد مهلة فيسبق

النظر السمع . وأجيب عن ذلك : بأن الصوت يتولد في الهواء (١) ، والبعد  
المخصوص مانع من ادراكه ، فإذا تولد فيما يقرب أدرك في محله ، وإن لم  
يتصل بحاسة السمع ، والذي يدرك بعد مهلة هو غير الصوت الذي تولد  
عن الصكّة الأولى ، لأن ذلك إنما لا يدرك لبعده . قيل : فكذلك يدرك  
الصوت في جهة الريح أقوى لأنه يتولد فيها حالا بعد حال ، فيكون الى  
ادراكه أقرب . وإذا كانت الريح في خلاف جهة الصوت ضعف ادراكه ،  
وربما لم يُدرك ، لأنه يتولد فيما يبعد عنه البعد المانع من إدراكه .

ولا يجوز البقاء على الأصوات ، أما من أثبت البقاء معنى ،  
كالبغداديين من المعتزلة ، فإنه يمنع من بقاء جميع الأعراض ، لأن البقاء  
الذي هو عرض عنده لا يصح أن يحل العرض . وأما من لم يثبت البقاء  
معنى — وهو الصحيح — ويجوز على بعض الأعراض البقاء ، ويقطع  
على بعض ، فإنه يعتل في المنع من بقاء الأصوات بأنها لو بقيت لاستمر  
إدراكنا لها مع السلامة وارتفاع الموانع ، ومعلوم خلاف ذلك . ولو كان  
الصوت مدركا على الاستمرار لم يقع عنده فهم الخطاب ؛ لأن الكامة  
كانت حروفها تدرك مجتمعة فلا يكون زيد أولى من زيدٍ أو غير ذلك  
مما يبتظم من حروف زيد . ولو كان الكلام أيضا باقيا لكان لا ينتقى  
إلا بفساد محله ، لأنه لا ضلله من غير نوعه . ولا تقع الأصوات من  
فعل العباد إلا متولدة . ويدل ذلك [ أيضا ] تعذر إيجادها عليهم إلا

(١) في الأصل البناء والهواء عن النسخة الثانية

بتوسط الاعتماد والمصاكة، ولأنها تقع بحسب ذلك، فيجب أن تكون  
ما لا يقع إلا متولداً كالألام .

والصوت يخرج مستطيلاً [ساذجا] حتى يعرض له في الحلق والفم  
والشفتين مقاطع تنثنيه عن امتداده، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً .  
وسنبين ذلك .

### فصل في الحروف

الحرف في كلام العرب، يراد به حدث الشيء وحده . ومن ذلك  
حرف السيف إنما هو حده وناحيته . وطعام حريف : يراد به الحدة .  
ورجل محارف أي محدود عن الكسب . وقولهم : انحرف فلان عن  
فلان، أي جعل بينه وبينه حداً بالبعد .

وفسر أبو عبيدة معمر بن المنثري قوله تعالى : « ومن الناس من يعبد  
الله على حرف » أي لا يدوم . وفسره أبو العباس أحمد بن يحيى : أي على  
شك . وكلا التاويلين على ما قدمناه ، لأن المراد أنه غير ثابت على دينه ،  
ولا مستحكم البصيرة فيه ، فكأنه على حرفه ، أي غير واسط منه .

وسميت الحروف حروفاً لأن الحرف حدث منقطع الصوت . وقد  
قيل : إنها سميت بذلك لأنها جهات للكلام ونواح ، كحروف الشيء وجهاته .  
فأما قولهم في القراءة : حرف أبي عمرو من القراء وغيره ، فقد  
قيل فيه : إن المراد أن الحرف كالحمد ما بين القراءتين . وقيل أيضاً : إن  
الحرف في هذا القول : المراد به الحروف كما قال الله تعالى : « والمَلَك على

أرجائها» أى والملائكة. وكقولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، أى  
الدنانير والدراهم. والمعنى: أن القارىء يؤدى حروف أبى عمرو بأعيانها  
من غير زيادة ولا نقصان.

وقد اختلفوا فى تسمية الناقة الضامر حرفاً. فقال قوم: أى انها قد  
حددت أعطافها بالضم. وقال أبو العباس احمد بن يحيى: لأنها انخرفت  
عن السمن. وقال غيره: شبهت بحرف الجبل فى الشدة والصلابة. وزعم  
بعضهم: انها شبهت بحرف السيف فى مضائه. وقال آخرون: شبهت بالهاء<sup>(١)</sup>  
من الحروف لدقتها وتقويسها. وكل هذا راجع إلى ما تقدم.

ومنه سمي مكسب الرجل حرفةً، لأنه الجهة التى انخرفت إليها.  
وسموا الميل محرّافاً؛ لدقته. وأنشد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد:

كَمَا زَلَّ عَنْ رَأْسِ الشَّجِيحِ الْمَحَارِفِ

والتحريف فى الكلام، الميل والانحراف. قال الله تعالى: «يخرفون  
الكلام عن مواضعه».

أما تسمية أهل العربية أدوات المعانى، نحو: من، وقد، حروفاً  
فانهم زعموا أنهم سموها بذلك، لأنها تأتى فى أول الكلام وآخره فصارت  
كالحروف والحدود له. وقد قال بعضهم: إنما سميت حروفاً لانحرافها  
عن الأسماء والأفعال. وهى عندنا نحن كلام، لأنها منتظمة من  
حرفين فصاعداً.

(١) فى الثانية وتشبهت بالهاء لرقتها.



وأما قولهم للحروف التي في لغة العرب حروف المعجم ، فليس بصفة للحروف ، لأن ذلك يفسد من وجهين ؛ أحدهما : امتناع وصف النكرة بالمعرفة ، والثاني : إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة عند النحويين هي الموصوف في المعنى ، ومحال أن يضاف الشيء إلى نفسه . إلا أن أبا العباس المبرّد ذهب في ذلك إلى أن المعجم بمنزلة الإعجاز ، كما تقول : أدخلته مُدخلا ، أى إدخالا . وكما حكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش : أن بعضهم قرأ « ومن يُهين الله فإله من مكرم » بفتح الراء ، أى من إكرام . فكأنهم قالوا - على هذا الوجه : حروف الإعجاز . ولم يجز أبو الفتح عثمان بن جنى أن يكون قولهم : حروف المعجم بمنزلة قولهم صلاة الأولى ، ومسجد الجامع . قال : لأن معنى ذلك : صلاة الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ، فهما صفتان حذف موصوفاهما وأقما مقامهما ، وليس كذلك حروف المعجم : لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم ، ولا حروف اللفظ المعجم . وليس يبعد عندى ما أنكره أبو الفتح ، بل يجوز أن يكون التقدير : حروف الخط المعجم ؛ لأن الخط العربي فيه أشكال متفكّقة لحروفٍ مختلفة عُجِمَ بعضها دون بعض ليزول اللبس . وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا يحتاج إلى التقط ؛ فوصف الخط العربي بأنه معجم لهذه العلة . وقيل : حروف المعجم ، أى حروف الخط المعجم كما يقال :

حروف العربي ؛ أى حروف الخط العربى ، وليس يمكن أن يعترض على هذا القول بأن يدعى أن وضع كلام العرب قبل خطهم ، وأن التسمية كانت لحروفه بحروف المعجم من حين تكلم به ، لأن قائل هذا يحتاج الى إقامة الدلالة على ذلك ، وهى متعذرة لبعده العهد ، وفقد الطرق التى يتوصل بها الى معرفة ذلك ، لاسيما إثبات التسمية لهذه الحروف بأنها حروف المعجم قبل وضع الخط وكلا يروى من ابتداء وضعه ، وأنه خرج على ما قيل من الانبار ، وما يجرى هذا الجرى فليس يشمر ولا الظن .

فاذا قيل أعجمت الكتاب فعناه ازلت ابهامه ، كما يقال اشكيتة اذا اذا أزلت ما يشكوه . لأن هذه اللفظة فى كلام العرب للابهام والخفاء . ومنه : رجل أعجم . وقال النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « جرح العجماء جبار<sup>(١)</sup> » يريد البهيمة . وعجم الزيب وغيره أى المستترفيه . وسماو صلاتى الظهر والعصر : عجماوين ؛ لأنه لا يفصح بالقراءة فيهما .

والحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت ، حتى شبه بعضهم الحلق والقم بالنادى ، لأن الصوت يخرج منه مستطيلا ساذجاً ، فاذا وُضعت الأنامل على خروقه ووقعت المزوجة بينهما سمع لكل حرف منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك اذا قطع الصوت فى الحلق والقم ، بالاعتماد على جهات مختلفة ، سمعت الأصوات المختلفة التى هى حروف . ولهذا لا يوجد فى صوت الحجر وغيره لأنه لا مقاطع فيه للصوت ، وليس يحتاج الى

---

(١) جبار بضم الجيم : هدر

حصر الحروف التي تتعلق بها . وأما الغرض ذكر ما في اللغة العربية التي كلامنا عليها ، لأن في غيرها من اللغات حروفاً ليست فيها ، كلغة الأرمين وما جرى مجراها . فحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ، وهي : الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والضاد والجيم والشين والياء ، واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والثاء والفاء والباء والميم والواو . فهذا ترتيبها على الخارج .

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يعتد بالهمزة ويجعل الحروف ثمانية وعشرين حرفاً . وقوله هذا عند النحويين مرفوض ، واعتلاله بأن الهمزة لا صورة لها مستكره غير مرض ، لأن الاعتبار باللفظ دون الخط وهي ثابتة فيه . ولو أن العرب لاخط لها كغيرها من الأمم لم يمنع ذلك من الاعتداد بجميع هذه الحروف المذكورة .

فأما الألف التي هي ساكنة أبداً ، فقد قالوا : ان واضع الخط ولاي أتى «لا» على وزن «ما» ، لأن الألف ساكنة لا يصح الابتداء بها ، فجاء بحرف قبلها ليتمكن النطق بها ويقع تمثيل ذلك . وليس غرضه أن يبين كيف يتركب بعض هذه الحروف من بعض ، كما يقول المعلمون : لام ألف . ولو أراد أن يبين التركيب لينه في سائر الحروف ولم يقتصر على الألف مع اللام وقد قال أبو الفتح عثمان بن جني : انهم إنما اختاروا لها حرف اللام دون غيره من الحروف ، لأن واضع الخط أجراه في هذا على اللفظ ، لأنه أصل

للخط والخط. فرع عليه . فلما رأهم وقد توصلوا الى النطق بلام التعريف بان قدموا قبلها الفاء، نحو ، الغلام والجارية، لما لم يمكن الابتداء باللام الساكنة كذلك أيضا قدم قبل الألف في لا ، لاماتوصلا إلى النطق بالالف الساكنة . وكان في ذلك ضرب من المعارضة بين الحرفين .

ويمكن عندي أن يعترض على هذا القول بأن يقال : ان التي مع اللام في الرجل والجارية هي الهمزة وليست الألف الساكنة التي جاءت اللام معها في لا ، فكيف تجعل العلة في ورود اللام هنا مع الألف ورود الهمزة هناك مع اللام ، وليس بين الموضعين تناسب ولا معارضة كما ذكرت؟ وهل يصح أن يقال : إن الألف الساكنة التي لا يمكن أن يبدأ بها في النطق بل يحتاج إلى حرف قبلها يتوصل بها الى النطق بلام التعريف التي هي ساكنة مثلها وكل من الحرفين يحتاج الى ما يحتاج اليه الآخر ؟ فان قال : إن الهمزة التي مع اللام في الرجل هي ألف على الحقيقة ، وهي التي بعد اللام في قولهم : لا ، وان كانت ساكنة هناك ، قيل له فواجه انكارك وانكار أصحابك على أبي العباس المبرد أنه لم يعتد بالهمزة في الحروف بل جعلها ثمانية وعشرين حرفا فقط ، أوليس هذا منكم انكار للهمزة رأسا؟ وليس يحظر أن يجاب عن هذا الكلام إلا بأن كافة النحويين يطلقون على الهمزة التي مع لام التعريف انها ألف ، ومثل هذا لا يقنع ، لأن التعليل فيما ذكره أبو الفتح اذا قصر على الشبه في الاسم ضعف جداً واطرح .

ثم الكلام عليهم أيضا باق في قولهم ان الهمزة في نحو الرجل ألف على الاطلاق ، مع اعتقادهم أن الألف هي الحرف الساكن أبداً في نحو كتاب وغيره والهمزة حرف غيره ، وانكارهم على أبي العباس المبرد ما ذكرناه .

فأما نحن اذا سئلنا عن العلة في ايراد اللام مع الألف للتوصل بحرف متحرك دون غيرها من الحروف ، فن جوابنا أن الغرض كان إيراد حرف متحرك للتوصل به ، والعادة جارئة في مثل هذا الموضع بمجىء همزة الوصل كما جاءت في نحو اذهب وغيره ، فمنع من ذلك ما ذكره أبو الفتح من انها تأتي مكسورة ، ولو جاءت قبل الألف مكسورة لا تقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها ، وانتقض الغرض . فلما خرجت الهمزة بهذه العلة التي ذكرها كانوا في غيرها من الحروف بالخيار ، أي حرف متحرك ورد صح به الغرض ، فأتوا باللام لغير علة ، كما خص واضع الخط بعض الحروف بشكل دون بعض لغير سبب . وأمثال هذا الذي لا يعلل كثيرة لأتخصي . ويلحق هذه الحروف التي ذكرناها حروف بعضها يحسن استعماله في الفصح من الكلام وبعضها لا يحسن ، فالتى تحسن ستة أحرف ، وهي : النون الخفيفة التي تخرج من الخيشوم ، والهمزة المخففة ، وألف الامالة ، وألف التفخيم ، وهي التي بها ينحأ نحو الواو ، وذلك كقولهم في الزكاة : الزكاة ، والصاد التي كالزاي نحو قولهم في مصدر مزدرد ، والشين التي كالجم ، نحو قولهم في أشدق أجدق

والحروف التي لا تستحسن ثمانية وهي الكاف التي بين الجيم والكاف نحو كلهم عندك ، والجيم التي كالكاف نحو قولهم للرجل ركل ، والجيم التي كالشين نحو قولهم خرشت ، والطاء التي كالتاء كقولهم طلب والضاد الضعيفة كقولهم في أترد أضرده ، والصاد التي كالسين في قولهم صدق والظاء التي كالتاء كقولهم ظلم ، والفاء التي كالباء كقولهم فرند<sup>(١)</sup> ومخرج هذه الحروف ستة عشر مخرجا : ثلاثة في الحلق فالوها من أقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء ، وهذا على ترتيب سيديويه . وزعم أبو الحسن الاخفش أن الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها . ثم يليه من وسط الحلق مخرج العين والحاء . ثم من فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والحاء . ثم من أقصى اللسان مخرج القاف . ومن أسفل ذلك وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف . ومن وسط اللسان [ ذلك ] بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء . ومن أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس مخرج الضاد . ومن حافة اللسان من ادناها إلى منتهى طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مخرج اللام . ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون . ومن مخرج النون غير انه ادخل في ظهر اللسان مخرج الراء . ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والتاء والذال . ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والزاي والسين . ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والثاء والذال . ومن باطن الشفة السفلى

(١) رسم المؤلف فوق كل حرف ما يشبهه ، فبما صغيرة فوق الكاف في كلهم ورجل وخرشت وتاء صغيرة كذلك فوق الطاء من طلب وهكذا حتى آخر الأمثلة .

واطراف الشايات العليا مخرج الفاء . ومن بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو .  
ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .

ومن هذه الحروف المجهور والمهموس ، ومعنى الجهر في الحرف انه أشبع  
الاعتماد في موضعه ومُنع النفس ان يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى  
الصوت . ومعنى الهمس فيه ان يضعف الاعتماد في الصوت حتى يجرى  
معه النفس .

والحروف المهموسة عشرة أحرف وهي الهاء والحاء والخاء والكاف  
والسين والصاد والتاء والشين والثاء والفاء ويجمعها في اللفظ سدشحك  
خصفه [ وجمعت أيضا : سكت فئه شخص ] وما سوى هذه الحروف هو  
المجهور . ومنها أيضا الرخو ، والشديد ، والذي بين الشديد والرخو ،  
فالشديد الحرف الذي يمنع الصوت أن يجرى فيه . وهي ثمانية أحرف :  
الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء ، والذال والتاء والباء ويجمعها في اللفظ  
أجدك قطبت . والتي بين الشديد والرخو ثمانية أحرف وهي : الألف  
والعين والراء واللام والياء والنون والميم والواو ويجمعها في اللفظ : لم  
يروعنا . والرخوة الحروف التي لا تمنع الصوت أن يجرى فيها وهي  
ما سوى هذين القسمين المذكورين . ومنها أيضا المنطبقة والمنفتحة ، ومعنى  
الاطباق أن يرفع المتلفظ بهذه الحروف لسانه ينطبق بها الحنك الأعلى  
فينحصر الصوت بين اللسان والحنك . وهي أربعة أحرف : الصاد والضاد  
والطاء والظاء . وما سواها من الحروف مفتوح غير منطبق .

ومن الحروف أيضا حروف الاستعلاء . وحروف الانخفاض ومعنى الاستعلاء: أن تصعد في الحنك الأعلى وهي سبعة أحرف: الحاء والفاء والقاف والضاد والظاء والصاد والطاء . وما سوى ذلك من الحروف منخفض . ومنها حروف الذلاقة ، ومعنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان ، وهو طرفه ، وذلق كل شيء حده . وهي ستة أحرف: اللام والراء والنون والفاء والباء والميم . وما سواها من الحروف فهي المصمتة .

وللحروف أيضا انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والأصل والسكون والحركة وغير ذلك مما أكثر علقته بالنحو ، ولو ذكرناه في هذا الكتاب أطلناه . وعد لنا عن الغرض في تقريبه . وإنما أربنا ذكر ما لا يستغنى عنه طالب معرفة الفصاحة التي لها يقصد وإليها ينحو . فأما ما سوى ذلك فاللمحة تنفع منه ، واللمعة تغني فيه . وفيما اردناه من أقسام الحروف وأحكامها في هذا الفصل مقنع ولا يليق به الزيادة عليه والاسهاب ، لأنه كالطريق الذي يجتاز فيه إلى مرادنا ، وتتوصل بسلوكة إلى مقصدنا فاللبث به غير واجب ، والريث فيه غير محمود .

## فصل في الكلام

الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير . وذكر السيرافي انه مصدر ، والصحيح أنه اسم للمصدر والمصدر التكليم قال الله تعالى: ﴿ وكام الله موسى



تكليماً، ولعل أبا سعيد تسمع في إيراد ذلك وقاله مجازاً . فأما الكلام فإنه اسم يدل على الجنس، هكذا مذهب أهل النحو في الأسماء التي يكون فيها الاسم على صورتين تارة بالهاء وتارة بطرحها، نحو تمر وتمر، وبسرة وبسر، وما أشبه ذلك. على أن بعضهم قد جعل الكلام جمع كلمة لكن الأخرى على مذهبهم ما ذكرناه .

والكلمات جمع كلمة، وقد حكى كلمة وجمعها كلم . وروى أبو زيد أن العرب تقول الرجلان لا يتكلمان يريد : لا يتكلمان . وقد استدل على أن الكلام ليس بمصدر بأن الفعل المستعمل منه إنما هو كملت ، وفعلت يأتي مصدره في القياس على مثال التفعيل ، نحو : كسرت تكسيرا، ولا يأتي على لفظ آخر . والكلام عندنا على ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها على ما يبناء من أننا لا نذكر إلا حروف اللغة العربية دون غيرها من اللغات . وحده ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة . وإنما شرطنا الانتظام لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وذا كرنا الحروف المعقولة لأن أصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف . ولكنها لا تتميز وتفصل كتفصيل الحروف التي ذكرناها . واشترطنا وقوع ذلك ممن يصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يستمع من بعض الطيور كالبيغاء وغيرها كلاما . وقلنا القبيل دون الشخص لأن ما يسمع من الجنون يوصف بأنه

كلام ، وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر .

فأما الدليل على صحة هذا الحد فهو : أن الشروط التي ذكرناها فيه متى تكاملت صح الوصف بأنه كلام ، ومتى اختل بعضها لم يوصف بذلك . وفيما ذكرناه تسمع ، وهو قولنا لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر لم يصح وصف فعله بأنه كلام . وكذلك النطق بحرف واحد متعذر غير ممكن إذ لا بد من الابتداء بمتحرك والوقوف على ساكن ، وما يمكن ذلك في أقل من حرفين ، الأول منهما متحرك والثاني ساكن ، وهو الذي يسميه العروضيون سبباً خفيفاً . وبهذا أجاب أصحابنا من أزمهم على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون : «ق» و«ع» في الأمر ليس بكلام ، لأنه <sup>(١)</sup> حرف واحد . وقالوا : إن المنطوق به في هذا القول حرفان والعنة التي وقف عليها عند السكت هي حرف . وإن لم تثبت في الخط . وبينوا أن النطق بحرف واحد غير ممكن للعلة التي ذكرناها . وبهذا الجواب غنوا عما قاله أبو هاشم : من أن الأصل في هاتين اللفظتين عند الأمر «أوق» و«أوع» ، وإنما حذف ذلك لضرب من التصريف ، والمحذوف مقدر في الكلام مراد ، فعاد الأمر إلى أن الحرف الواحد لا يفيد . وإذا كنا [ قد ] بيننا التسميح فيما ذكرناه فوجه العذر فيه أنه لو أمكن فرضاً وتقديراً أن ينطق بحرف واحد لم يكن كلاماً ، وإن كان الصحيح أن ذلك غير ممكن لما بيناه .

(١) في الاصلين (ولانه)

وقد أزمنا على هذا الحد الذي ذكرناه أن يكون الأخرس متكلماً لأنه قد يقع منه حرفان . والتزم أصحابنا ذلك وقالوا : إن الأخرس يمكن أن يقع منه أقل قليل للكلام . وفيهم من احتز من ذلك وقال في أصل الحدّ ما تنظم من حرفين مختلفين . وادّعى أنّ الأخرس لا يقع منه ذلك . وطعن على هذا القول بأنه : غير ممتنع أن يقع من الأخرس حرفان مختلفان . والمعتمد التزم<sup>(١)</sup> ذلك ، والقول بجوازه . وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام وكونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو ومضى في بعض كلام أبي هاشم ، وذلك أننا وجدنا أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهمل ومستعمل . والمهمل ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها شيء من المعاني والفوائد ، والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه إلى قسمين ، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد إسم الكلام رأساً ، لا أن يجعلوه أحد قسميه . على أن الكلام إنما يفيد<sup>(٢)</sup> بالمواضعة . وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً . وأى دليل على أن اسم الكلام عندهم خير مقصور على المفيد أوكد من تسميتهم للهيذان الواقع من المجنون وغيره كلاماً . وليس يمكن دفع ذلك عنهم ولا أنكاره . وقد وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدى النحوى ينصر في كتابه الموسوم بالبرهان في شرح الإيضاح ، ما يذهب إليه النحويون في هذه المسئلة . فأمّا تأملته وأنعمت النظر فيه

(١) في النسخة الثانية ( الزام ) (٢) في النسخة الثانية ( يقبل )

لم أجده معتمداً فيما ادَّعوه . وأنا أحكيه وأتبعه ببيان عدم الدلالة منه . قال أبو طالب : وهذا اللفظ من الكلام فانه يكون واقعا على المفيد منه لا على غيره ، ألا ترى أن سيديويه رحمه الله قال : واعلم إن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولاً ، وفسر معنى هذا القول . ثم قال فان قلت : ألسنت تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ماذ كره جملة . قيل قال أقول تكلم ولا أقول قال كلاماً ، لأن الكلام ما وقع على الجمل من حيث ذكرت ان كلاماً إنما وقع على أن يكون اسماً للمصدر ونائباً عنه . وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتكثير . ألا ترى انك تقول فعلت كذا وكذا . ولفظ هذا يحتمل أن يكون كثيراً وأن يكون قليلاً . وبابه القلة . وإذا قال فعلت بتشديد العين لم يكن إلا للتكثير وزال عنه معنى القلة من أجل التشديد . فإذا كان الأمر على هذا وكان الكلام جارياً على لفظ فعل للمبالغة وجب أن يراد به التكثير ، وأقلّ أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة . فان قيل فان الفعل المستعمل من هذا اللفظ لا يكون على وجهين اذا أريد التقليل كان خفيفاً ، وإذا أريد التكثير ثقل ، كما نجد ذلك في ضرب وضرب ، وذلك أنه لم يجز فيه إلا كلمت البتة . قيل : أليس قد تقرر أن لفظ فعل للتكثير والتكرير فينبغي أن يوفى حق لفظها . وكونها على حالة واحدة عندي أبلغ في المعنى حتى صارت عندهم لفظة لا تستعمل إلا للمبالغة من حيث كان الكلام أجل ما يوصف به الانسان . حتى قال الشاعر :

لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم  
وقال قبل هذا البيت :

وكأئن ترى من ساكت لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم  
ولآخر :

وممّا كانت الحكياء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد  
ويقال : لاصل الدين والكلام عليه : فلان متكلم . فلولا انهاشيمة  
شريفة ، وصفة مبالغة ، لما وصف بذلك . ثم يقال للانسان الذي يورد ما نقل  
فائدته : هذا ليس بكلام . فقد بان بما ذكرته موضع المبالغة في قولهم :  
فلان متكلم . وقد قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : « إنَّ من البيان  
لسجرا » . فاممّا ماجاء من قوله :

فصبحت والطير لم تكلم .

وقوله :

عجبت لها آتى يكون غناؤها فصيحاً ولم تغفر بمنطقها فإ  
فجاز لاحقيقة له . كما قيل :

إلى ملك أظلافه<sup>(١)</sup> لم تشقق

---

(١) من كلام الاخطل أو عقفان بن قيس بن عاصم وأوله :

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها . وبعده :

سواء عليكم شؤمها وهجانها وان كان فيها واضح اللون يبرق

عن لسان العرب . وهو كناية عن تنعم الملك .

وكما أنشد سيبويه :

وداهية من دواهي المنون ترهبها الناس لافلها  
فجعل للداهية فما استعارة . وكشف هذا شاعر محدث فقال :  
وسألت من لا يستجيب فكنت في استخباره كهجيب من لا يسأل  
ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب ، اشرف الكلام عندهم وأن  
القليل المفيد منه عندهم كثير ، [ انهم ] يقولون : وقال فلان في كلمته .  
إنما يريدون القصيدة . وكشف هذا المتأخر ما أريد فقال :

ورسائل قطع العداة سحاءها فرأوا قنًا وأسنةً وسنورًا<sup>(١)</sup>  
وهل هو إلا كلام ، وقد ترى تفصيله إيّاه بالقنا والسنور . وقد  
قال الأول :

والقول ينفذ ما لا تنفذ الأبر  
وقال آخر .

فإنّ القوافي يتلجّن موالجًا نضايق عنها أن تولجها الإبر  
وهذا كله إنما أوردته نصرًا لنطقهم بتكلم مثقل العين على لفظ المبالغة  
ولم يستعملوه على وجهين مخفّفًا ومثقلًا . فيقال لأبي طالب . إن كنت  
أوردت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجة فيه ، لأننا  
لسنا نخالفك في هذه المسألة وحدك ، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره

---

(١) السحاء بكسر السين : جمع سحاة وهي ما يشد به الكتاب والرسالة .  
والسنور : جملة السلاح وخص به بعضهم الدروع

من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره . وكيف يكون قول خصومنا علينا حجة من غير أن يعتمدوا الاعلى نفس الدعوى فان ذهب إلى أن قول سيبويه وأمثاله في هذا [ وأمثاله ] حجة ، واستطرف الافصاح بخلافه . قلنا : إن كان هذا لحسن الظن به فذلك أليق بالمكلمين الذين هم أصحاب التحقيق والكشف عن اسرار المعلومات وغوامض الأشياء ، وعللهم هي الصحيحة المستمرة الجارية على منهج واضح وسبيل مستقيم . وإنما غيرهم بالاضافة اليهم خابط عشواء ، وحاطب ليل . فان جاز الاعتصام بتقليد سيبويه ، كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء أخرى وأولى . وان قيل ان اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوغ ، لانهم أهل هذا الشأن ، وارباب هذه الصناعة ، قلنا : انما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه ، وليس هذه المسألة من قبيله ، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام . وليس يمكن جحد ذلك عنهم .

فأما طريقة التعليل فان النظر اذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة . ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك ، فربما اعتذر المعتذر [ لهم ] بأن عللهم انما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوى بتأملها المبتدىء . فاما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم ، فذلك بعيد لا يكاد يذهب اليه محصل . على أنه قد يمكن أن يقال : إن المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم

على أن سمو الجمل المفيدة كلاما دون ما لم يفد، لأن ذلك على سبيل التحقيق. كما أنهم سمو هذه الحوادث الواقعة، كضرب وقتل، أفعالا. ولو عدلنا الى التحقيق ورفض عرفهم كانت أسماء لما وقع من الحوادث. فأما تسليمه أن كل من نطق بكلمة واحدة يقال له تكلم ولا يقال قال كلاما. واعتداله بأن كلاما وقع إسما لمصدر وناثبا، وذلك المصدر موضوع للتكثير، فيجب أن يوفي حقه فن طريق ما يعتمد عليه. وذلك أن التكثير موجود في لفظ تكلم، وقد أجازته مع القلة، فكيف لم يجز ذلك مع المصدر الذي ليس في لفظه التكثير. وإنما هو نائب عن ذلك في لفظه. فإذا جاز هذا في الأصل فهو فيما ينوب أسوغ وأليق.

وأما قولهم أنهم لم ينطقوا في الكلام إلا بفعل التي هي للتكثير، لشرف الكلام عندهم، فذلك هو الحجة في اطلاق لفظ الكلام وتكلم على القليل الذي ليس بمفيد لما ذكره من الشرف والمبالغة. وأما استدلاله على شرف الكلام عندهم بالأبيات التي ذكرها فما يمكن إيراد مثله إلا أن ذكره:

ومما كانت الحكماء قالت لسان المرء من خدم الفؤاد

لأعلم موقع الدلالة منه على شرف الكلام وهو بالدلالة على تشريف الفؤاد والوضع من اللسان بأنه خادمه أليق. وأما قوله أنهم يقولون للإنسان الذي يورد ما تنقل فائدته: هذا ليس بكلام، قلنا ذلك وأمثاله إنما يورد على سبيل الجواز والاسراف في المبالغة. كما يقال للرجل البليد: ليس



بانسان ، والفرس البطيء ليس بفرسٍ لأنّ ذلك على الحقيقة . وهذا ممّا لا تدخل في مثله شبهة . وأما قوله إنّ العرب لشرف الكلام عندهم وأن القليل المفيد منه كثير . يقولون : قال فلان في كلمته ، يريدون القصيدة ، فذلك كله [ هو ] وأمثاله هو الوجه في اقتصارهم على لفظ التكثير في الكلام ، أفاد أو لم يفد ، دون الألفاظ التي لم توضع للتكثير .

وقد حدّ الكلام بحدود غير صحيحة ، كحدّ بعض النحويين له بأنه فعل المتكلم ، وذلك ينتقض بجميع أفعاله الحادثة منه في حال كلامه ، كالضرب وما أشبهه ، على أن من عقل كونه متكلماً عقل الكلام ولم يحتج الى حدّه . وكذلك حد بعض المتكلمين له بأنه : ما أوجب كون المتكلم متكلماً . وقول غيره : ما يقوم بذات المتكلم لأن هذا كله فرع على عقل المتكلم وتحققه ، وذلك لا يتم إلا بعد المعرفة بالكلام ، وما يقوم بذات المتكلم ينتقض بكل ما يقوم به من العلم والقدرة والحياة . ثم السؤال فيه باق ، لأنّه اذا قيل فهذا الذي أوجب كون المتكلم متكلماً أوقام بذاته ماهو ، فلا بُدّ من الرجوع الى ما قدّمنا من حده .

واذا كان كلامنا مبنياً على أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه ، وكان أبو على الجبائي يذهب الى أنّ جنس الكلام يخالف جنس الصّوت ، فلا بد من بيان ما ذهبنا اليه وفساد ما عدها . والذي يدل على أنّ الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه أنّه لو كان غيره لجاز أن

يوجد أحدهما مع عدم الآخر على بعض الوجوه، لأنَّ هذه القضية واجبة في كلَّ غيرين لا تعلقَ بينهما، ولما استحال ان توجد الأصوات المقطعة على وجه مخصوصٍ، ولا تكون كلاماً، أو الكلام من غير صوت مقطّع دلَّ على أنه الصوت بعينه

فأما من ذهب الى أن الكلام معنًى في النفس من المجبرة، فان الذى حملهم على هذا المذهب الواضح الفساد، ظهور أدلة نظار المسلمين على حدوث هذا الكلام المعقول، وتقديم بعض حروفه على بعض، فلم يتمكنوا من الاعتراف بأنه من جنس الأصوات المقطعة، مع القول بأن كلام الله عزَّ اسمه قديم، فادعوا لذلك أن الكلام غير هذا الصوت المسموع، وأنه معنى قائم في النفس ليسوغ لهم قدمه على بعض الوجوه، فلجأوا من الاعتراف بالحق والانتقاد بزمامه الى محض الجهل وصرف الضلال. ولو تجنب خطابهم على هذا القول وعوّل في افساده على حكاية مذهبهم لأغنى ذلك عند كافة المحصّلين، ولم يفتقر الى استئناف دليل عليهم غير التأمل لما يدعونه، والعجب مما يلتزمونه ويصرّحون به وحمد الله تعالى على ما أنعم به من الإرشاد، ومنحه من الهداية. لكن قد جرت عادة أهل العلم معهم بإيضاح الحق، وان كان غير خاف، والتنبية على الصواب، وان كان ليس بمشكّل، في جميع المذاهب التي تفرّدوا بها، وإن جرت في البعد مجرى هذا المذهب، فنحن نستدرك عليهم في هذه المسألة على طريقة أصحابنا، ونذكر ما قالوه، وان كنا غير محتاجين الى ذلك.

والذى يدل على ان الكلام ليس بمعنى فى النفس أنه لو كان معنى زائداً على المعانى المعقولة الموجودة فى القلب كالعلم وغيره ، لوجب أن يكون الى معرفته طريق من ضرورة أو دليل . ولو كان ضرورة لوجب اشتراك العقلاء فى المعرفة ، ولم يحسن الخلاف بينهم فيه ، والمعلوم غير ذلك ، ولو كان عليه دليل لكان من ناحية مُحْكَمٍ يظهر له ، ويتوصل به الى اثباته كما يتوصل بأحكام الذوات الى اثباتها ، ومعلوم أنه لا حكم يمكن أن يشار اليه فى هذا الباب .

فان قيل : الصوت المسموع طريق الى إثبات الكلام القائم فى النفس . قلنا : ليس يخلو من أن يكون طريقاً اليه بأن يعلم عنده أو يستدل به عليه ، فان كان الأوّل وجب ان يعلم كل من سمع الكلام الذى هو الصوت الواقع على بعض الوجوه شيئاً آخر عنده ، ومعلوم خلاف ذلك وان كان يستدل به عليه ، فالكلام المسموع إنما يدل على مالواه لما حدث ، وهو القدرة ، أو مالواه لم يقع على بعض الوجوه وهو العلم والارادة . فإما ما سوى ذلك فلا دلالة عليه لنفى التعلّق .

فان قيل : كل عاقل يجد فى نفسه عند الكلام أمراً يطابقه ويُدبّر فى نفسه ما يريد أن يتكلّم به حتى يخطب الخطبة وينشد القصيدة من غير أن يحرّك لشيء من ذلك جارحة بحال من الأحوال وذلك يُبين ان الكلام معنى قائم فى النفس . قلنا : كل أمرٍ يجده الانسان من نفسه عند الكلام معقول ، وهو العلم بكيفية ما يوقمه منه ، أو الظنّ له أو إرادة ذلك والداعى

الى فعل الكلام أو الفكر والروية في ايقاعه ، وكيفية فعله . فان أشير إلى بعض ما ذكرناه بالكلام صحّ المعنى وعاد الخلاف الى عبارة . وان أريد غيره فليس بمقول . وههنا جواب آخر : وذلك ان الانسان يفعل كلاماً خفياً في داخل صدره ويقطّعه بالنفس فيكون كلاماً بالحقيقة، وان كان غير مسموع له . ثم ان أحدنا قد يحدث نفسه بنسج ثوبٍ أو بناء دارٍ فيظنّ انها ان ذلك مصوّر في نفسه قبل الفعل ، وليس يجب لذلك أن يكون البناء أو النساجة معنًى في النفس ، بل ذلك علم بكيفية ايقاع كل واحد منهما حسب ما بيناه في الكلام . فأمّا تعلّقهم بحسن قول القائل في نفسى كلام ففاسدٌ ، لأنّه توصل إلى اثبات المعانى بالعبارات، ولا يعول على ذلك محصل . على انّ من يطلق هذا القول لا يخلو من أن يكون أطلقه عن علم أو عن غير علم ، فان كان أطلقه عن غير علم فلا حجة في اطلاقه ، وان كان عن علم لم يخل أن يكون ضرورياً أو مكتسباً . فان كان ضرورياً وجب اشتراك العقلاء فيه ولم يحسن الخلاف بينهم ، وليس الأمر كذلك ، وان كان مستدلاً عليه فالواجب ايراد الدليل الذى اقتضى اطلاق هذه العبارة ليقع النظر فيه .

وبعد فان الانسان قد يطلق أيضاً فيقول في نفسى بناء دار، ونسج ثوب . كما يقول في نفسى كلام ، فهل يدل ذلك على ان البناء والنساجة معنيان في النفس كما دلّ عندهم على ان الكلام معنًى فيها . ثم ان لقول القائل في نفسى كلام وجهاً صحيحاً ، وذلك ان المعنى انى عازمٌ عليه ومريدٌ له ، ولهذا لو أبدلوا هذا اللفظ بما ذكر لقام مقامه في الفائدة . وأمّا تعلّقهم بأن الساكت يقال فيه انه

متكلم فليس بصحيح ، لأن المراد بذلك امكان الكلام منه أو اضافته اليه على طريق الصناعة كما يقال للصانع - في حال هو لا يصوغ فيها - انه صانع . وكذلك سائر الصناعات ، ثم هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات وقد يئنا فساد ذلك فيما تقدم .

والكلام مما لا يوجب حالا للمتكلم إذ لا طريق الى اثبات ذلك من ضرورة أو استدلال . ولا فرق بين من ادعى في الكلام انه يوجب حالاً وبين من ادعى ذلك في جميع الأفعال كالضرب وغيره . وأيضاً فإن الكلام يوجد في الصدا، ويكون نحن المتكلمين به . ومن شأن ما يفصل عن الحى لا يوجب له حالاً، ولأن كل ما أوجب للحى حالاً لا يصح وجوده في محل لاحياة فيه كالعلم والقدرة . والكلام يتعلّق بالمعاني والفوائد بالمواضع لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضع اذ لا اختصاص له، ولهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات. وهو بعمد وقوع التواضع يحتاج الى قصد المتكلم به واستعماله فيما قرره المواضع ولا يلزم على هذا أن تكون المواضع لا تأثير لها، لأن فائدة المواضع تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها . وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالأمور ، وتؤثر في كونه أمراً به . فالمواضع تجرى مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجرى مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد والكلام على ضرب بين مهمل ومستعمل: فالهمل هو الذى لم يوضع في اللغة ، التي قيل له مهمل فيها، لشيء من المعاني والفوائد . والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة. وينقسم الى قسمين: أحدهما ماله معنى صحيح وان كان لا يفيد

فما سُمِّيَ به كنعو الألقاب، مثل قولنا: زيد وعمرو. وهذا القسم جعله القوم بدلاً من الإشارة. والفرق بينه وبين المفيد ان اللقب يجوز تبديله بغيره وتغييره، واللغة على ما هي عليه، والمفيد لا يجوز ذلك فيه. والقسم الثاني هو المفيد وهو على ثلاثة أضرب: أحدها ان يبين نوعاً من نوع كقولنا: كونٌ ولونٌ. وثانيهما ان يبين جنساً من جنس كقولنا: جوهرٌ وسوادٌ. وثالثهما ان يبين عيناً من عين كقولنا: عالم وقادر. والمفيد من الكلام ينقسم الى قسمين: حقيقةً ومجازاً. فاللفظ الموصوف بأنه حقيقة هو ما أريد به ما وضع لافادته. والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لافادته. والكلام المفيد يرجع كله الى معنى الخبر. ومتى اعتبرت ضروبه وجدت لا يخرج عن ذلك في المعنى. أما الجحود والتشبيه والقسم والتَّمَنَّى والتَّعَجُّب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الأمر مريداً للفعل فعناه معنى الخبر. والنهي يفيد انه كاره فهو أيضاً كذلك. والسؤال والطلب والدعاء يجري هذا الجرى. والعرض فهو سؤال على الحقيقة. فاما النداء فقد اختلف فيه فقيل معنى: يا زيد، أَدْعُو زِيداً، وهذا على الحقيقة خبر. وقيل المراد به: أَقْبَل يا زيد وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر. وأما التخصيص فهو في معنى الأمر لأنه ينبئ عن إرادة المخصص للفعل.

واذ كنا قد بيننا حدَّ الكلام وحقيقته فينبغي أن نذكر حقيقة المتكلم فنقول: ان المتكلم من وقع الكلام الذي بيننا حقيقته بحسب أحواله من قصده وإرادته واعتقاده وغير ذلك من الأمور الراجعة إليه حقيقةً أو تقديرًا، أو الذي

يدلّ على ذلك ان أهل اللغة متى علموا أو اعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا و صفوه بأنه متكلم، ومتى لم يماموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه، فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنه ضاربٌ ومحركٌ ومسكنٌ وما أشبه ذلك من الأفعال. ومن دفع ما ذكرناه في الكلام و اضافته الى المتكلم تعذراً عليه أن يضيف شيئاً على سبيل الفعلية، لأن الطريقة واحدة. ولا يلزم على ما ذكرناه اضافة كلام النائم والساهى اليهما، وان لم يقع بحسب المقصود، وذلك اننا لم تقتصر على ذكر المقصود والدواعى دون جملة الأحوال. والكلام يقع من النائم والساهى بحسب قدرتهما ولغتهما. واللغة العارضة في لسانهما وغير ذلك من أحوالهما. على انا قد احتزنا بذكر التقدير في كلامنا لأن من المعلوم ان كلام النائم لو كان قاصداً لوقع بحسب قصده، وانه مخالف لكلام غيره. ويدلّ على ما ذكرناه أيضاً انهم يضيفون الكلام المسموع من المصروع الى الجنى، لما اعتقدوا تعلقه بقصده و ارادته. وهذا وان كان خطأ منهم وجهلاً فلا يغير دلالتنا منه، لأننا انما استدللنا باستعمالهم على وجه لا فرق فيه بين الفاسد والصحيح، لأن عبارتهم تابعة لاعتقاداتهم، ولا فرق بين ان تكون تلك الاعتقادات عالماً أو جهلاً. كما يستدل على ان لفظة اله في لغتهم موضوعة لمن يحق له العبادة بوصفهم للأصنام بأنها آلهة لما اعتقدوا ان هذه العبادة تجب لها، وان كان هذا الاعتقاد منهم في الأصنام فاسداً. فان قالوا: انهم انما أضافوا الكلام المسموع من المصروع الى الجنى لما اعتقدوا ان الجنى قد سلكه وخالطه، وان الكلام حال في الجنى دونه، فيعود الأمر الى ان المتكلم

بالكلام من حَلِّه. قلنا له ليس يعتقدون ان آلة المصروع ولسانه قد صار للجنّي دونه، لأنهم لا يضيفون الى الجنّي كل كلام يسمع من المصروع، كالنسيب والقرءة وما يجري مجراها مما يعتقدون انّ الجنّي لا يقصده. وانما يضيفون اليه ما يعتقدون انه لا يكون من مقصود غير الجنّي. فدلّ هذا على انهم لا يضيفون الكلام الا الى من وقع بحسب احواله وقصوده على ما قدمناه. ويدلّ أيضاً على ما ذهبنا اليه ان الكلام يوجد في الصدأ ويستحيل أن يكون كلاماً له أو للقديم تعالى، لأنه ربما كان كذباً أو عبثاً، وهو عزّ اسمه ينزه عن ذلك. أو كلاماً لا لمتكلم به فيجب أن يكون كلاماً لمن فعل أسبابه ووجد بحسب دواعيه وقصوده. وليس لهم أن يمتنعوا من وجود الكلام في الصدأ، لانه عندهم معنى في النفس، لانا قد بيننا أن الكلام هو هذه الأصوات المخصوصة فيما تقدم، ولاشبهة في وجودها في الصدأ. فاما حدم لمتكلم بأنه من له كلام فاحالة على مبهم، والسؤال باق، لأنه يقال: فكيف صار الكلام له، أبان حله أو بأن فعله. فلا بُدّ من التفسير. وهذه اللفظة أعنى قولهم: ان له كذا، تحتمل أموراً مختلفة المعاني: منها اضافة البعض الى الكل كقولهم: له يد ورجل. ومعنى الملك كقولهم: له دارٌ و غلامٌ. ومعنى الفعلية كقولهم: له احسان ونعمة. ومعنى الحلول، كما يقال: له طعامٌ ولونٌ. وما يحتمل أموراً مختلفة لا يجوز ان يحدّد به في الموضع الذي يقصده فيه التمييز وكشف الغرض ولما كنا قد ذكرنا طرفاً من القول في حقيقة الكلام والمتكلم فيحتاج إلى نبذ من الكلام في الحكاية والمحكي ليكون هذا الفصل مقنعاً



فيما وضع له. والذي كان يذهب اليه ابو الهذيل محمد بن الهذيل . وأبو علي محمد بن عبد الوهاب، أن الحكاية هي المحكى، وأن التالى للقرآن يسمعُ منه كلام الله على الحقيقة، وإن البقاء يجوز على الكلام ويوجد في الحال الواحدة في الأماكن الكثيرة فيوجد مع الصوت مسموعاً، ومع الكتابة مكتوباً، ومع الحفظ محفوظاً . ويجرى في وجوده في الأماكن الكثيرة مجرى الأجسام، ويزيد على الأجسام بأنه يوجد في الأماكن الكثيرة في الوقت الواحد، والأجسام إنما توجد في الأماكن على البدل. ثم قال أبو علي بعد ذلك: إنَّ التالى للقرآن يوجد مع تلاوته كلامان؛ أحدهما من فعله والآخروهو كلام الله تعالى . والذي كان يقوله أبو هاشم، وقد ذهب اليه قبله جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشر، أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه، ولا يجوز عليه البقاء، ولا يوجد إلا في محل الواحد، والحكاية غير المحكى وإن كانت مثله . والقارىء لا يسمع منه إلا ما فعله، والقراءة غير المقروء والكتابة غير الكلام، وإنما هي إمارات للحروف. والحفظ هو العلم بكيفية الكلام ونظمه. وعلى هذا القول أكثر الشيوخ، وهو الصحيح الذى لا شبهة فيه، والذى يدل عليه إننا قد بيننا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه بما لا فائدة في اعادته . والصوت فلا شبهة في انه غير باق لما يبتأه أيضاً. وإذا كان الكلام هو الصوت، والصوت لا يجوز عليه البقاء فكيف يقال انه يوجد في قراءة كل قارىء، ومع الكتابة وغيرها. ويدلُّ أيضاً على ان الكتابة لا يوجد معها كلام وإنما هي إمارات الحروف بالمواضع، ان الاستفادة بالكتابة

الاستفادة بعقد الأصابع والاشارة وغيرهما من الأفعال التي تقع المواضع عليها، فلو كان لا بد من كلام يوجد مع الكتابة لأجل الفائدة الحاصلة بها لوجب ذلك في جميع ما ذكرناه وذلك محال لا يحسن الخلاف فيه. ومما يدل على ان التلاوة للقرآن لا يوجد معها شئ آخر: أن القائل بسم الله الرحمن الرحيم، متعوذاً بها غير قاصد الى تلاوة القرآن، يوجد الكلام من فعله، فلو كان اذا قصد حاكياً لكلام الله تعالى وجد كلام آخر، لكان اذا قصد حكاية كلام كل من تلا القرآن يوجد كلامهم أجمع عند قصده، فيقوى ادراكنا للكلام من حيث نسمع كلاماً كثيراً في هذه الحال وفي غيرها شيئاً واحداً وهذا واضح الفساد. وقد تعلق أبو علي وأبو الهذيل فيما ذهبا اليه بأنه: لو كان القارئ لا يسمع منه الا ما فعله دون كلام الله تعالى لبطل التحدي وخرج من كونه معجزاً، لأنه لو كانت الحكاية غير المحكي، وهي مثله، لكان كل من فعل القرآن قد أتى بمثله على الحقيقة والتحدى يضمن انهم لا يأتون بمثله على الحقيقة. والجواب عن هذا: ان التحدى انما وقع بفعل مثل القرآن على الابتداء دون الاحتذاء، والتالى للقرآن قد أتى بمثله محتذياً فلا يكون بذلك معارضاً. وعلى هذا أيضاً كان يقع التحدى من العرب بعضهم بعضاً بالاشعار على سبيل الابتداء. والأمر في هذا واضح.

وتعلق أبو علي فيما ذهب اليه ثانياً: بأن القرآن ليس بقبيح على وجه من الوجوه، وقد ثبت أن قراءته تقبح من الجنب والحائض، ودل ذلك على أن القراءة شئ والقرآن شئ. والجواب عن هذا ان معنى قولنا إن القرآن ليس بقبيح بوجه من الوجوه، هو ان ما فعله تعالى وأنزله

على رسوله صلى الله عليه وسلم هذه صفته ، ولا يمنع أن تكون التلاوة التي هي فعل التالى، والحكاية التي هي فعل الحاكى . ويُسمى بالتعارف قرآناً فى بعض الأحوال، ويرجع القبيح الى أفعال العباد دون القرآن ، على الحقيقة . وقد اعتمد أبو الهذيل وأبو على أيضا على قوله تبارك وتعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » ولا خلاف بين الأئمة أن المسموع فى المحاريب كلام الله تعالى على الحقيقة . والجواب عن هذا : أن إضافة الكلام الى المتكلم ، ان كان الأصل فيها أن يكون من فعله ، فقد صار بالتعارف يضاف اليه اذا وردت مثل صورة كلامه . ولهذا يقولون ، فيما نسمعه الآن ، هذه قصيدة امرئ القيس ، وان كان الفاعل لذلك غيره . وقد صار هذا بالتعارف حقيقة ، حتى لا يقدم أحد على أن يقول ما سمعت شعر امرئ القيس على الحقيقة . وقد تُخطئ ذلك الى أن صاروا يشيرون الى ما فى الدفتر ويقولون : هذا علم فلان ، وهذا كلام فلان . لما كان مثل هذه الصورة

### فصل فى اللغة

اللغة عبارة عما يتواضع القوم عليه<sup>(١)</sup> من الكلام ، أو يكون توقيفاً : يقال ، فى لغة العرب : ان السيف القاطع حسام . أى تواضعوا على أن سموه هذا الاسم . وتجمع لغة على لغات ، ولُغين ولُغون . وقد قيل فى اشتقاقها انها مشتقة من قولهم : لغيت بالشئ ، اذا أولغيت [به] وأغريت به . وقيل : بل هي مشتقة من اللغو ، وهو النطق . ومنه قولهم سمعت

(١) فى النسخة الثانية ( بينهم به ) بدل ( عليه )

لواغى القوم أى أصواتهم . ولغوت أى تكلمت . وأصلها على هذا لغوةٌ ،  
على مثال فعله . فأما قولهم : فى لغة بنى تميم كذا ، وفى لغة أهل الحجاز كذا ،  
فراجع الى ما ذكرناه . والمعنى ان بنى تميم تواضعوا على ذلك ، ولم يتواضع  
أهل الحجاز عليه

والصحيح أن أصل اللغات مواضعة ، وليس بتوقيف . وإنما أوجب  
ذلك لأن توقيفه تعالى يفتقر الى الاضطرار الى قصده ، والتكليف يمنع  
من ذلك . وإنما افتقر الى الاضطرار الى قصده لأنه ان أحدث كلاماً لم  
يعلم انه قد أراد بعض المسميات دون بعض ، ولو اقترن بهذا الكلام  
إشارة الى مسمى دون غيره . لأننا لانعلم توجه الكلام الى ما توجهت  
الإشارة اليه ، وإنما يعلم ذلك بعضنا من بعض بالاضطرار الى قصده ،  
وتخصّص الإشارة بجهة المشار اليه لايعلم بها هل الاسم للجسم ، أو للونه ،  
أو لغير ذلك من أحواله . وأما اذا تقدّمت المواضعة بيننا ، وخاطبنا القديم  
تعالى بها ، علمنا مراده ، لمطابقة تلك اللغة . وقد يجوز فيما يعد أصل اللغات  
أن يكون توقيفاً منه تعالى ، لتقدم لغة عن التوقيف يفهم بها المقصود .  
وقد حمل أهل العلم قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » على مواضعة  
تقدّمت بين آدم عليه السلام وبين الملائكة ، على لغة سالفة ممّن خاطبه  
الله تعالى على تلك اللغة ، وعلمه الأسماء ولولا تقدّم لغة لم يفهم عنه عز اسمه  
وقد ظن قوم ان المواضعة بيننا تحتاج الى إذنٍ سمعى ، ولا وجه  
لهذا القول ، اذ الدواعى الى التخاطب وتعريف بعضنا مراد بعض

قوية ، والانتفاع بذلك ظاهره . ولا وجه فيه من وجوه القبح قبحت  
حسنه ، كالتنفس في الهواء . وكما تحسن من أهدنا الاشارة في بعض  
الأوقات الى ما يريد من غير اذن سمى ، فكذلك المواضع على كلام يدل  
عليه . ومن فرق بينهما فقترح . وانما فزع العقلاء الى الحروف في المواضع  
لأنها أسهل وأوسع ، ومع التأمل لا يوجد ما يقوم مقامها . فأما ما نحن  
بصدده من ذكر اللغة العربية ، فلا خفاء بميزاتها على سائر اللغات ، وفضلها .  
أما السعة فالأمر فيها واضح . ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها ، على  
ما سمعته ، لغةً تضاهى اللغة العربية ، في كثرة الأسماء للمسمى الواحد . على  
ان اللغة الرومية بالضد ، فان الاسم الواحد يوجد فيها للمسميات المختلفة  
كثيراً . وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف ، والأسد ، في لغة  
العرب فكانت أوراقاً عدة . وهي مع هذه السعة والكثرة أخصر  
اللغات في إيصال المعاني ، وفي التقليل اليها يُبين ذلك . فليس كلام ينقل الى  
لغة العرب إلا ويحجى الثاني أخصر من الأول ، مع سلامة المعاني ، وبقائها  
على حالها : وهذه بلا شك فضيلة مشهورة ، وميزة كثيرة . لأن الغرض  
في الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها . فاذا كانت لغة تفصح عن  
المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتران ، فهي أولى بالاستعمال ، وأفضل  
مما يحتاج فيه الى الاسهاب والاطالة . وقد خبرني أبو داود المطران - وهو  
عارف باللغتين العربية والمريانية - أنه اذا نقل الألفاظ الحسنة الى السرياني  
قبحت وخسّت . واذا نقل الكلام المختار من السرياني الى العربي ، ازداد

طلاوةً وحسنًا . وهذا الذى ذكره صحيح ، يخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية . وقد حكى أن بعض ملوك الروم ، وأظنه تقفور ، سأل عن شعر المتنبي فأنشد له :

كَأَنَّ الْعَيْسَ كَانَتْ فَوْقَ جَفْنِي مَنَاخَاتٍ فَلَمَّا ثَرْنَ سَالَا

وَفُسِّرَ لَهُ مَعْنَاهُ بِالرُّومِيَّةِ ، فَلَمْ يُعْجِبْهُ . وقال كلاما معناه: ما أكذب هذا الرجل ، كيف يمكن أن يناخ جمل على عين انسان؟ وما أحسب أن العلة فيما ذكرته عن النقل الى اللغة العربية منها ، وتباين ذلك ، الا ان لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة الموضوعية ، ما ليس مثله فى غيرها من اللغات . فاذا نقلت لم يجد الناقل ما يتوصل به الى نقل تلك الألفاظ المستعارة بعينها ، وعلى هيئتها ، لتعذر مثلها فى اللغة التى تنقل اليها . والمعانى لا تتغير ، فنقلها ممكن من غير تبديل ، فكأن ما ينقل من اللغة العربية يتغير حسنه لهذه العلة ، وما ينقل اليها يمكن الزيادة على طلاوته ، لأن ناقله يجد ما يعبر به فى العربية أفضل مما يريد ، وأبلغ مما يحاول . وهذا وجه يمكن ذكر مثله ، ويجب أن يتأمل وينظر فيه لأنى لا أعرف لغة سوى العربية . وانما ذهبت اليه ظناً وحدها . وقد تُصَرِّفُ فى هذه اللغة بما لم أظنه تُصَرِّفُ فى غيرها من اللغات ، فلم توجد الاً طيعة ، عذبة ، فى كل ما استعمل فيه نظماً وثرأ ، وهى الى الآن لا تتقف على غاية فى ذلك ، ولا تصل الى نهاية كما قال أبو تمام فى هذا المعنى :

ولكنه صوب العقول اذا انجلت سحائب منه أعقت بسحائب :

وقد بينت فضلها بسمتها ، وما فيها من الاختصار في العبارة ، عن المعاني ، وذكرت وجه التفضيل بالاختصار ، مما لا شبهة فيه فأما السعة فالأمر فيها أيضا واضح ، لأن الناظم أو الناثر إذا حذر عليه موضع إيراد لفظة ، وكانت اللغة التي ينسج منها ذات ألفاظ كثيرة ، تقع موقع تلك اللفظة في المعنى ، أخذ ما يليق بالموضع من غير عنت ولا مشقة ، وهذا غير ممكن لولا السعة في كثرة الأسماء للمسمى الواحد ، وتلك فائدة حاصلة بلا خلاف . على أنه ربما عارض في وضع الأسماء المشتركة فائدة في بعض المواضع ، مثل أن يحتاج الناطق الى كلام يؤثر أن يكنى فيه ولا يصرح ، فيقول لفظة ويوم بها معنى قد قصد غيره . وهذا وإن قلّ الداعي اليه ، الا في السير من المواضع ، فلم تجعل اللغة العربية خالية منها ، بل فيها أسماء مشتركة . كقولهم «عين» وما أشبهها ، وهنأ لها فضيلة أخرى ، وهي أن الواضع لها ان كانت مواضعة تجنب في الأكثر كلما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به ، كالجمع بين الحروف المتقاربة في الخارج ، وما أشبه ذلك . واعتمد مثل هذا في الحركات أيضا فلم يأت إلا بالسهل الممكن ، دون الوعر المتعب ، ومتى تأملت الألفاظ المهمة لم تجد العلة في إهمالها الا هذا المعنى وليس غيرها من اللغات كذلك ، كلغة الأرمين والزيج وغيرهم ، ومما يدل على فضل هذه اللغة العربية أيضا ، وتقدمها على جميع اللغات ، أن أربابها وأصحابها هم العرب الذين لأمة من الأمم تنازعهم فضائلهم ، ولا تباريهم في مناقبهم ومحاسنهم وإن كانوا تواضعوا على هذه

اللغة فلم يكن تنتج أذهانهم الصقيلة ، وخواطرهم العجيبة ، الا شيئاً خليقاً بالشرف ، وأمرأً جديراً بالتقدم . وان كانت توفيقاً من الله تعالى لهم ، ومنة منَّ بها عليهم ، فلم يكن بد لهم ، من العناية بشأنهم ، والتشديد من ذكرهم ، حتى ركبهم على حميد الخلال ، وطبعمهم على جميل الأخلاق ، إلا على غاية لا تتعلق بشأوها ، ورُتبة يقصّر الطالبون عن بلوغها . ولست في هذه النتيجة ممن يدعى مقدّماتها عصبيةً ، ولا يذهب اليها حميةً ، بل سأبين في هذا الفصل صحة ما أقوله من تفضيل العرب ، بحسب ما يليق به ، ولا يفضل عن قدر الحاجة فيه ، فاني لو رمت ايضاح ذلك بجملمته ، وايراده بجميع أدلته ، خرجت عن المقصود في هذا الكتاب ، وأخذت في تفضيل العرب على الأمم ، وهو يحتاج إلى جزءٍ مميّزٍ ، وكتاب مفرد

### وجه تفضيل هؤلاء القوم على غيرهم

إن الخصال المحمودة توجد فيهم أكثر ، وفي غيرهم أقلّ ، وعلى هذا الحد يقع التمييز بين القبيلتين ، وأهل البلدين ، ومتى تأمل المنصف حال العرب علم ما ذكرته حقيقة .

أما الكرم فالأمر فيه واضح ، لأننا لم نجد أمة من الأمم ، ولا شعباً من الشعوب ، رأى قرى الضيف واجباً ، ومساواة الجار فريضة ، الا هذه الأمة من العرب ، حتى صرّحوا بذلك في أشعارهم ، ودونوه في المأثور عنهم ، وتساوى فيه موسرهم ومعسرهم ، وغنيهم وفقيرهم . هذا وهم في الأكثر أهل جذب وفاقاة ، وضيق وعسر ، ونصب في انتجاع



الرزق ، وكذا التعرض للسكسب ، ثم بلغ من حُبهم الجود ، وصبابتهم الى جميل الذكر ، أن سمحوا بنفوسهم ، ورأوا البخل بها مذموماً ، كالبخل بأموالهم ، وكان من كعب بن مامة الأيادي في ذلك ما هو مشهور معروف لا تزيد الأيام ذكره الا بقاءً ، ولا يؤثر فيه بعد العهد الاجدة ووضوحاً . ولم نر في الهند ، والزنج ، والحبش ، والترک ، من ادعى مثل هذه السجية ولا انتسب الى هذه الخلة . فاما الفرس ، والروم ، فالبخل عليهم غالبٌ ، وحُبُّ الغنى مركزٌ في طباعهم ، ليس عندهم في ذلك كبير عار ، ولا يلحقون أنفسهم به منقصة .

وأما الوفاء فن دينهم الذي كانوا يرونه لازماً ، ومذهبهم الذي كانوا يعتقدونه حتماً ، حتى صار من تمسك بجوارهم ، أو تعلق ببعض أطنابهم ، تبذل النفوس دونه ، وتراق الدماء في المنع منه ، فكم قتل الرجل منهم في ذلك أقرب الناس اليه نسباً ، وأمسهم به رحماً ، وكم من وقعة عظيمة ، و حرب جليلة [ طويلة ] جرّها ضيم نزيل ، أو التعرّض لسبّ جار ، كالحال في حرب البسوس التي ساقها ما علم من قتل كليب لناقة جارة جسّاس ، واستفحال ذلك وتماديه ، حتى شهدته الأجنة شيباً . فأما السموم ورضاه بقتل ابنه دون الدروع التي كانت وديعة عنده ، وأبو دؤاد الأيادي في قود ولده بجاره ، فما هو متداول لاخفاء بتقصير جميع الأمم عنه .

وأما لباس والنجدة ، وطاعة الغضب والحمية ، وادراك الثأر ، وطلب الأوتار ، فأخبارهم بذلك معروفة ، وسيرهم فيه بذلك متداولة ، لا يخص

به الرجل دون المرأة ، ولا الغلام دون الهم المسن ، بل يوجد عند نساءهم من الصبر والشجاعة ، والتحريض على الحرب ، والقساوة ، مالا يساويه المذكورون بالنجدة في غيرهم ، والمنسوبون الى البأس من سواهم ، كأسماء ومن يجرى مجراها ، ممن خبره مشهور معروف . هذا وفي طباع النساء اللين ، وشيمتهن الضعف ، واليهن تنسب رقة القلوب ، وعهن يؤخذ انتكاس الغزائم

ثم هم أصحاب السرى والتأويب ، وإليهم يُعزى جوب القفار ، وقطع المهامه والحروب عادتهم ، والغارة صناعتهم ، وبصيرتهم بها ، وآراؤهم فيها ، يدلُّك على اهتمامهم بهذا الشأن ، وإرهاق أفكارهم فيه ، وشحذ خواطرم لتدييره . ولا حجة فيما ذكرناه أبين ، ولا دليل عليه أوضح من اجترائهم عن جميع المعاش غيره ، واقتصارهم من سائر المكاسب عليه . اذ لم يروضا شماسهم بذلة المهن ، ولا مرّونوا نحواتهم على معاناة الحرف ، لا يسأل أحدهم الرزق الأغرار سيفه ، ولا يستنجد على نفى الضيم إلا بسنان رُمح . وأما العقول الصحيحة ، والأذهان الصافية ، فالأمر في تفضيلهم بها واضح ، وذلك أنهم لم يكونوا أهل تعليم ودرس ، ولا أصحاب كتب وصحف ، ولا يعرفون كيف التأديب والرياضة ، ولا يعلمون وجه اقتباس العلم والرواية . وفي كلامهم من الحكم العجيبة ، والأمثال الغريبة ، والحث على محاسن الأخلاق ، والأمر بجميل الأفعال ، ما اذا تأملته غض عندك ما يروى عن حكماء اليونانيين ، وسهل الأمر عليك فيما حكاه الناس عنهم .

ووجدت تلك الفصول اليسيرة ، والفقر القليلة ، تسند الى جليل من الحكماء ، وتضاف الى رئيس من العلماء ، وأمثالها وأضعافها في شعر راعٍ جلفٍ ، ومن كلام عبدِ غمرٍ ، يُنشئها طبعه بلا تثقيفٍ ، ويسمح بها خاطره عن غير صقال .

ثم لما صار هؤلاء القوم الى الدين ، وتمسكوا بالشريمة ، وعادوا أصحاب كتابٍ يدرس ، ومذهب يروى ، ظهر لعمرى من دقيق أفهامهم ، وعجيب كلامهم ما هو موجودٌ ، لا يخفى على أحدٍ جالس العلماء ، وخالط الكتب ؛ سبقهم اليه ، ومعجزهم فيه ، وانهم فرّعوامن المذاهب ، وولّدوا من العلوم ، ما كان من قبلهم كان ممنوعاً منه ، ومصرفاً عنه .

وأما حُبّ الذكر ، وجميل الثناء ، وَالْفَرَقُ مِنَ الذَّمِّ ، وسوء القول ، فما هو معلومٌ من عاداتهم ، معروف من شيمتهم . حتّى كانوا اذا أسروا شاعراً شدّوا لسانه بنسعةٍ ، خوفاً من أن يسبقهم ببیتٍ يشرد ، أو يعجلهم بقولٍ يؤثر . وقد قال أبو عثمان الجاحظ: لأمرٍ ما قال حذيفة بن بدرٍ لأخيه ، والرّماح شوارع في صدره ، إياك والكلام المأثور . وقال هذا مذهب فرعت فيه العرب جميع الأئم ، وهو مذهب جامع لأصناف الخير .

وأما الغيرة ، والأففة ، والصبر ، والجلد ، فعلمون منهم ، حتّى نُسبوا الى الفظاظة ، وذكروا بالقساوة ، وعُلِّل ذلك باكثرهم أكل لحوم الابل ، وإدمانهم التقوت بها ، وزعموا أن في طباعها قسوة القلوب ، ومن عاداتها غلظ الأُكباد . هذا وهم ، متى هب في أحدهم نسيم الصباية ، ودبت

في مفاصله نشرة الهوى ، لانت تلك المعاطف ، ورقت تلك الشمائل ، وعاد ذلك العز ذلاً وفرقاً ، وصارت تلك النحوة توسلاً وخضوعاً ، لكنه مع العفاف من الريب ، والبعد من التهم ، والمساواة بين الباطن والظاهر ، والاتفاق بين الغائب والبادى . وأشعارهم وأخبارهم بهذا كله مملوءة ، حتى كان هذا الحى من عذرة قوماً إذا نظروا عشقوا ، وإذا عشقوا ماتوا .  
وأما مراعاة الأنساب وحفظها ، وذكر الأصول والبحث عنها ، فباب تفردت به العرب ، فلم يشاركها فيه مشارك ، ولا ماثلها فيه مماثل ، وفوائده الانتصار للعشيرة ، والحماية للأهل وغير ذلك ، معروفة ليس هذا موضع ذكرها ، وتقصى الكلام عليها ، هذه شيمهم وأخلاقهم ، وفيهم من بعد كتاب الله خير الكتب ، ورسوله سيد الرسل ، ودينه ناسخ الأديان . وفي جميع ما ذكرناه من أشعارهم ما يدل على صحته ، لكن المختار منه يأتي في الكلام على الفصاحة من هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى ، فلذلك لم نورد هنا خوفاً من الاعداء ، وفراراً من التكرار .

ونعود إلى الكلام في اللغة ؛ قالوا مما اختصت به لغة العرب من الحروف وليس هو في غيرها ، حرف الظاء ، وقال آخرون حرف الظاء والضاد . ولذلك قال أبو الطيب المتنبي :

وبهم فخر كل من نطق الضاد

يريد وبهم فخر جميع العرب . وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب ، وليس الأمر كذلك ، لأنى وجدتها في اللغة

الدرىانية كثيراً . وحكى أنها فى الحبشية ، والبرانية . وأما العين والصاد والطاء ، والياء ، والقاف ، فقد تكلم بها غير العرب ، إلا أنها قليل .

وقد دخلت اللغة العربية من حروف توجد فى غيرها من اللغات ، لاسيما لغة الأرمين فأنها على ما قيل ستة وثلاثون حرفاً ، إلا أنك إذا تأملتها وجدت بعض الحروف التى فيها يتشابه ببعض كثيراً على حد تشابه الظاء ، والضاد فى لغة العرب . فان هذين الحرفين متقاربان لأجل ذلك احتاج الناس إلى تصنيف الكتب فى الفرق بينهما ، ولم يتكفوا ذلك فى غيرها من الحروف .

فأما الاعراب فقل من رأيت من فصحاءهم اليوم ، من يفرق بينهما فى كلامه ، وهذا يدل على شدة التشابه ، وقوة التماثل . ولست أقول هذا على وجه الاحتجاج بكلامهم<sup>(١)</sup> ، فانهم الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر وإصلاح المنطق بأهل المدرس . إلا أنهم قل ما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر ، إلا والشبه فيهما قوى ، على ما قدمت ذكره . ووقوع المهمل من هذه اللغة ، على ما قدمته لك ، فى الأكثر من اطراح الأبنية التى يصعب النطق بها لضرب من التقارب فى الحروف ، فلا يكاد يجىء ، فى كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد فى كلمة واحدة ، لحزونة ذلك على ألسنتهم ، وثقله . وقد روى أن الخليل بن أحمد قال : سمعنا كلمة شعاء وهى المفعج ، وأنكرنا تأليفها . وقيل إن إعرابياً سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى المفعج ، فلما كشف عن ذلك وسئل الثقات من العلماء عنه أنكروه ، ودفعوه وقالوا : نعرف «الخضع»

(١) فى النسخة الثانية بولاهم .

وهذا أقرب إلى تأليفهم لأن الذى فيه حرفان حسب . وحروف الحلق خاصة مما قل تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما ، كل ذلك اعتماداً للخفة وتجنباً للثقل فى النطق . فأما القاف والكاف والجيم فلم تتجاوز فى كلامهم البتة لم يأت عنهم قبح ، ولا جق ، ولا كج ، ولا جك ، ولا فك ، ولا كق ، وكل ذلك فراراً مما ذكرناه ، إلا أن هذه الحروف قد تكررت فى بعض الكلام ، قال رؤبة بن العجاج :

\* لواحق الاقرب فيها كاللقق \*

ونحو ذلك . والعلة فيه على ما ذكر أصحاب هذه الصناعة أن المكرر معرض فى أكثر أحواله للإدغام ، لأنك تقول فرس أمق ، والحرفان المتجاوران لا يمكن إدغام أحدهما فى الآخر حتى يتكلف قلبه إلى لفظه ثم يدغم ، فكانت المشقة فيه أغلظ فرفض لذلك . وهذا وجه صالح . وقد قسم تأليف الحروف لثلاثة أقسام ؛ فالأول تأليف الحروف المتباعدة ، وهو الأحسن المختار ، والثانى تضعيف هذا الحرف نفسه ، وهو يلى هذا القسم فى الحسن ، والثالث تأليف الحروف المتجاورة ، وهو إمّا قليل فى كلامهم ، أو منبوذ رأساً لما قدمناه ، والشاهد على ما ذكرناه الحس فان الكلفة فى تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الانسان من نفسه حال التلفظ ومن الحروف التى لم يتركب فى كلامهم بعضها مع بعض ، الصاد ، والسين والزاي ، ليس فى كلام العرب مثل «صص» ، ولا «صس» ولا «سز» ولا «زس» ولا «زص» ، ولا «صز» والعلة فى هذا كله واحدة وهذه جملة مقنعة فى هذا الفصل لمن وقف عليها بعون الله تعالى .

## الكلام فى الفصاحة

الفصاحة الظهور والبيان ، ومنها أفصح اللبى اذا أنجملت رغوته ،  
وفصح فهو فصيح قال الشاعر :

وتحت الرغوة اللبى الفصيح

ويقال أفصح الصبح اذا بدا ضوءه ، وأفصح كل شىء إذا وضح (١)  
وفى الكتاب العزيز ( وأخى هارون هو أفصح منى لسانا فأرسله معي )  
وفصح النصرارى عيدهم وقد تكلمت به العرب . قال حسان بن ثابت : —

ودنا الفصح فالولائد ينظمـن سراحا أكلةً المرجان

ويجوز أن يكون ذلك لاعتقادهم أن عيسى عليه السلام ظهر فيه  
وسمى الكلام الفصيحُ فصيحاً كأنهم سموه بياناً ولاعرا به عما عبرَ (به)  
عنه ، واطهاره له اظهاراً . جلياً . روى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
قال : « أنا أفصح العرب بيْد (٢) أنى من قريش » والفرق بين الفصاحة  
والبلاغة ، أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لاتكون

(١) فى النسخة الثانية (ظهر)

(٢) فى هامش الأصل : — (بيد) اسم ملازم للاضافة الى أن ويكون بمعنى  
(غير) ، وهو أبداً منصوب . ويكون بمعنى (من أجل) . فاما ما جاء بمعنى (غير)  
فكقوله عليه السلام : « نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من  
قبلنا » أى غير أنهم أوتوا الكتاب ومامعناه (من أجل) كقوله : « أنا أفصح العرب  
بيد أنى » يعنى من أجل أنى . وقيل بيد بمعنى غير . حكاه ابن مالك .

الأوصفاً للألفاظ مع المعاني . لا يُقالُ في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها (إنها) فصيحة . وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغاً ، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه .

وقد حدَّ النَّاسُ البلاغةَ بمحدود إذا حَقَّقَتْ كانت كالرُّسوم والعلامم وليست بالحدود الصحيحة ، فن ذلك قول بعضهم لمحَّةٌ دالَّةٌ ، وهذا وصف من صفاتها ، فأما أن يكون حاصراً لها ، وحداً يُحيطُ بها فليس ذلك بممكن لدخول الإشارة من غير كلام يُتلفَّظُ به تحت هذا الحق . وكذا قال آخر والبلاغة معرفة الفصل من الوصل ، لأن الانسان قد يكون عارفاً بالفصل والوصل ، عالماً بتمييز مختار الكلام من مطرحه ، وليس بينه وبين البلاغة سبب ولا نسب ، ولا يمكنه أن يؤلف ما يختاره من تأليف غيره ، والحدود لا يحسن فيها التأول ، وإقامه المعاذير ، وغبابة الألفاظ تدلُّ على المقصود ، لأنها مبنية على الكشف الواضح ، موضوعة للبيان الظاهر ، والغرضُ بها السلامة من الغامض ، فكيف يقع في غامض بمثله . وكذلك قول الآخر : البلاغة أن تُصيب فلا تخطيء ، وتسرع فلا تبطئ ، لأن هذا يصانع لكل الصنائع وليس بمقصود على صناعة البلاغة وحدها ثم انما سئل عن بيان الصواب في هذه الصناعة من الخطأ فجعل جواب السائل نفس سؤاله . وبهذا أيضاً يفسد قول من ادعى أن حدها الایجاز من غير عجز ، والاطناب من غير خطل . وقول من قال : البلاغة اختيار الكلام ، وتصحيح الأقسام . لأن هذين انما سئلا عن حد يبين الكلام المرفوض



من المختار، والخطأ من الصواب، ويوضح كيف يكون الإيجاز مختاراً ،  
ومتى يقع الاطناب مرضياً محموداً، فأحالا على ما السؤال فيه باق، وعدم  
العلم معه موجود [حاصل]

وفي البلاغة أقوال كثيرة غير خارجة عن هذا النحو، وإذا كانت  
الفصاحة شطرها وأحد جزئها، فكلامى على المقصود، وهو الفصاحة  
غير متميز إلا في الموضع الذى يجب بيانه من الفرق بينهما على ما قدمت  
ذكره، فأما ما سوى ذلك فعام لا يختص، وخليط لا ينقسم. وسأذكر  
بمشيئة الله ما يخطر لى، ويسنح بفكرى فى موضعه. وأقول قبل ذلك  
إن الناس قد أكثروا من الدلالة على شرف الفصاحة، وعظم قدر البيان  
والبلاغة، ونهبوا بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة. وقد قال عز اسمه « الرحمن  
علم القرآن خلق الانسان علمه البيان » ولم يكن تعالى يذكر البيان هاهنا  
إلا وهو من عظيم النعم على عبده، وجميل البلاء عندهم، لا جرم وقد قرن  
ذلك بذكر خلقهم فجعله مضافا إلى المنة بخروجهم من العدم إلى الوجود  
من جانب النفى إلى الاثبات، وأنا أقول قولا مختصرا كافيا: قد ثبت أن  
الفرق الواضح بين الحيوان الناطق والصامت هو النطق، وبه وقع التمييز  
فى الحد المنسوب إلى الحكيم، وان كان يفسره أصحابه بغير هذا الظاهر  
فالشرف منه يؤخذ، والفضل به يقع. ولا خلاف فى أن الصمت أفضل  
من مطرح الكلام ومنبوذه، وأوفق للسامع من كاف ذلك. فقد صار  
مع هذا التخريج الفصل المميز، والفضل اللائح إنما هو للانصاح، والبيان

والبلاغة ، وحسن النطق ، دون ما يسمى كلاماً فقط. ووجب على من أراد أن يخرج من حيز ذلك الصامت الناطق<sup>(١)</sup> سلوك الطريق الذي به توجد الفضيلة ، وعنه تدرك الميزة بجتهاده ، إن كان لادربة له ، وتكافئه ان كان لاطبع عنده . وليعلم أن من شارك الناطق بالصورة ، وخالفه بالمعنى الموجب للشرف ، أسوأ حالاً ، وأقبح صفة من الصامت المخالف في الأمرين معاً. لان هذا غريب في الموضع الذي وجد فيه أهلاً ، ووحيد في المكان الذي خلق به أنساً

وما أحسن ما قال ابراهيم بن محمد المعروف بالامام « يكفي من من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء افهام الناطق ، ولا الناطق من سوء فهم السامع » . وهذا كلام مختار في تفضيل البلاغة .

وقال سهل بن هرون الكاتب : العقل رائد الروح ، والعلم رائد العقل ، والبيان ترجمان العلم . وأولى من هذا بالحجة قول النبي صلى الله عليه وسلم للعباس وقد سأله فيم الجمال - فقال : « في اللسان »

وقالوا لما دخل ضمرة بن ضمرة على النعمان بن المنذر احتقره لما رأى من دمامته ، وقال : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه . فقال : أبيت اللعن ان الرجال لا تكال بالفقران<sup>(٢)</sup> وليست تستقي فيها ، وأما المرء بأصغريه قلبه

---

(١) في النسخة الأخرى : الصامت الناقص .

(٢) في هامش النسخة الاصل : ما أحسن ما قال بعض المتأخرين :

زعموا اني ضئيل لعمرى ماتكال الرجال بالفقران  
أما المرء باللسان وبالقلب وهذا قلبي وهذا لساني

ولسانه إن صال صال بجنان ، وإن نطق نطق بلسان<sup>(١)</sup> وأنشدوا  
لابي الأعور<sup>(٢)</sup> السامى :

وكائن ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه فى التَّكلم  
لسان الفتى نصفٌ ونصفٌ فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم  
وهذان البيتان قد ذكرتهما فيما تقدم حكايةً عن أبى طالب العبدى  
لكن هذا موضعهما .

وقيل لزيد بن على عليهما السلام : الصمت أفضل أم الكلام ؟ فقال  
أخزى الله المساكنة فما أفسدها للسان ، وأجلبها للحصر ، والله إن الممارات على  
ما فيها لأقل ضرراً من السكته التى تورث أدواءً أيسرها العى . وأنت إذا  
سمعتهم يمدحون الصمت وينظمون القريض فى مدحه ويذكرون جنائبات  
اللسان وكلومه ، ويروون عن النبىِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال  
« وهل يكبُّ الناس على مناخرهم فى النار إلا حصائد ألسنتهم » ويقولون  
لو كان الكلام من فضة كان الصمت من ذهب . واشباه هذا ونظايره فأما  
يريدون الكلام الذى ليس بجميل ، واللفظ الذى لا يستحسن . فاما أن يكون  
الحسن يتوارث حتى يصير قبيحاً ، والقبيح يتضاعف حتى يكون حسناً فهذا شىء  
خارج عن حد العقل ونظامه ، وليس هذا المذهب مما يمكن وقوع الخلاف  
فيه فيحتاج إلى إطالة فى بيانه ، وقد أوردنا لمحةً يستدل بها على غيرها وأن  
المذكور فى هذا النحو لا ينحصر ولا تستوفى غايته . وأقول قبل كلامى فى  
الفصاحة وبيانها إننى لم أر أقال من العارفين بهذه الصناعة ، والمطبوعين على  

---

(١) فى النسخة الأخرى أوقال قال ببيان . (٢) وفيها للأعور السامى .

فهمها وتقدها، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به وينتسب إلى أهله ويمارى أصحابه في المجالس ويجارى أربابه في المحافل وقد كنت أظن أن هذا شئ بمقصور على زماننا اليوم ، ومعروف في بلادنا هذه حتى وجدت هذا الداء قد أعيأ أبا القاسم الحسن بن بشر الأمدى وأبا عثمان عمرو بن بحر الخالصة قبله وأشكأهما حتى ذكراه في كتبهما. فعلمت أن العادة به جارية، والرزية فيه قديمة. ولما ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب وأملت وقوع الفائدة به إذ كان النقص فيما أبنته شاملا، والجهل به عاما، والعارفون حقيقته قرحة الأدم بالإضافة إلى غيرهم والنسبة إلى سواهم. وبتدئ الآن بالكلام فيما أجرينا القول إليه ونقول إن الفصاحة على ما قدمنا نت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ. وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف، وبوجود أضدادها تستحق الأطراح والذم . وتلك الشروط تنقسم قسمين ؛ فالأول منها يوجد في اللفظة الواحدة على أفرادها من غير أن ينضم إليها شئ من الألفاظ وتؤلف معه ، والقسم الثانى يوجد فى الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض فأما الذى يوجد فى اللفظة الواحدة فثمانية أشياء ؛ الأول أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة الخارج على ما ذكرناه فى الفصل الرابع وعلة هذا واضحة وهى أن الحروف التى هى أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر ولا شك فى أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت فى المنظر أحسن من الألوان المتقاربة ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة ولقرب ما بينه وبين الأصفر وبعد ما بينه وبين الأسود

وإذا كان هذا موجودا على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حُسن النقوش اذ امرجت من الألوان المتباعدة، وقد قال الشاعر في هذا المعنى :

فالوجه مثل الصبح مبيضٌ      والفرع مثل الليل مسودٌ  
ضدان لما استجمعا حُسنا      والضدُّ يظهرُ حسنه الضدُّ

وهذه العلة يقع للتأمل وغير المتأمل فهمها، ولا يمكن مُنازع يمجدها ومثال التأليف من الحروف المتباعدة كثيرٌ جلُّ كلام العرب عليه فلا يحتاج إلى ذكره. فأما تأليف الحروف المتقاربة فقد قدّمنا في الفصل الرابع مثالا حكى منه وهو المهفجع وحروف الحلق مزيةٌ في القبح إذا كان التأليف منها فقط وأنت تدرك هذا وتستقبجه كما يقبح عندك بعض الأمزجة من الألوان وبعض النغم من الأصوات. والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسنا ومزيةً على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجدُ لبعض النغم والألوان حُسنا يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ومثاله في الحروف -عذب- فإن السامع يجد لقولهم العذيب اسم موضع وعذبية اسم امرأة، وعذبٌ وعذابٌ وعذبٌ وعذباتٌ ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط ولكنه تأليف مخصوصٌ مع البعد ولو قدمت الذال أو الباء لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال لضرب من التأليف

في النعم يفسده التقديم والتأخير وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الفُصن غصنًا أو فئنا، أحسن من تسميته عُسلوجًا. وأن أغصان البان أحسن من عساليح الشوحط في السمع، ويقال لمن عساه ينازعنا في ذلك لو حضر ك مغنيان وثوبان منقوشان مختلفان في المزاج هل كان يجوز عليك الطَّرب على صوت أحد المغنيين دون صاحبه، وتفضيل أحد الثوبين في حسن المزاج على الآخران قال لا يصح أن يقع لي ذلك خرج عن جملة العقلاء وأخبر عن نفسه بخلاف ما يجد، وإن اعترف بما ذكرناه قيل له فخيرنا ما السبب الذي أوجب عليه ذلك فإنه لا يجد أمرًا يشير إليه إلا ما قلناه في تفضيل إحدى اللفظتين على الأخرى وقد يكون هذا التأليف المختار في اللفظة على جهة الاستتاق فيحسن أيضاً كل ذلك لما قدمته من وقوعه على صفة يسبق العلم بقبحها أو حسنها من غير المعرفة بعلتها أو بسببها ومثال ذلك مما يختار: قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله « ورعوا هشيما تأنف روضه » فإن تأنف كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته وكذلك قول أبي الطيب المتنبي:

إذا سارت الأحداج فوق نباته      تفواح مسك الغايات ورنده  
فان تفواح كلمة في غاية من الحسن. وقد قيل إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وإن وزير كافور الأخرسي سمع شاعرا نظمها بعد أبي الطيب: فقال أخذتموها! ومثال ما يكره قول أبي الطيب أيضا:  
مبارك الاسم أغرّ اللقب      كريم الجرشى شريف النسب

فانك تجدد في الجرشي تأليفاً يكرهه السمع وينبو عنه ، ومثل ذلك  
قول زهير بن أبي سلمى :

تقيُّ نقيُّ لم يكثر غنيمَةً      بنهكة ذى قربى ولا يحقِّد  
والحقِّد - كلمة توفى على قبج الجرشي وتزيد عليها. والثالث أن تكون  
الكلمة كما قال أبو عثمان الجاحظ غير متوعرة وحشية كقول أبي تمام :

لقد طلعت في وجه مصر بوجهه      بلا طائرٍ سعدٍ ولا طائرٍ كهل  
فان كهلاها هنا من غريب اللغة ، وقد روى أن الأصمى لم يعرف  
هذه الكلمة وليست موجودة إلا في شعر بعض الهذليين وهو قوله :

فلو كان سامى جاره أو اجاره      رياح بن سعد رده طائر كهل  
وقد قيل : إن الكهل الضخم وكهل لفظة ليست بقبیحة التأليف  
لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الأصمى ، ومن ذلك أيضاً ما يروى  
عن أبي علقمة النحوى من قوله : مالكم تتكأ كؤون على تكأ كؤوم  
على ذى جنّة افرنقوا عنى . فان تتكأ كؤون \* وافرنقوا - وحشى وقد جمع  
لعمرى العلتين مع قبج التأليف الذى يمجّج السمع والتوعر ، وما أكثر  
ما تجتمع العلتان في هذا الجنس ومن الأمثلة قول أبي تمام :

بنداك يوسى كل جرح يمتلى      رأب الأساة بدرديس قنطر  
وكذلك قوله :

قدك اتدد أربيت في الغلواء

فان هذه الألفاظ كما ترى وحشية . ويوجد هذا الجنس في شعر  
العجاج وابنه رؤبة كثيراً ، ومنه قول بعضهم :  
فشحا جحافة جُرَافٌ هبلع  
وقال الآخر :

غرباً جروراً وجُلالاً خُزُزُ

وقال غيره في صفة اللبن :

وَأَخَذَ طَعْمَ السَّقَاءِ سَامَطٌ      وَخَائِرٌ عُجْلَطٌ عَكَالَطٌ  
وقول الآخر :

يَا كَانَ مِنْ قَوَاصٍ      وَتَمَّصِيصٍ وَاصٍ

وفي هذه الالفاظ ما جمع الصفتين معاً على ما ذكرناه . وقد روى أن  
أبا العتاهية قال لمحمد بن منذر : إن كنت أردت بشعرك شعر العجاج  
ورؤبة فما صنعت شيئاً ، وإن كنت أردت أهل زمانك فما أخذت  
مأخذنا . أرايت قولك :- ومن عاداك لاقى المرمر يسا - أى شئ المرمر يس؟  
ولهذا كله اعتمد الحدائق من الشعراء على اختيار اسماء المنازل والنساء  
في الغزل وتجنبوا ما لا يحسن انظره للشروط التي ذكرناها وعابوا قول  
جرير بن عطية :

وتقول بَوَزَعٌ قَد دَبِيتُ عَلَى الْعَصَا      هَلَا هَزَأْتِ بَغِيرِنَا يَا بَوَزَعُ  
وذكروا أن الوليد بن عبد الملك . قال له : أفسدت شعرك ببوزع  
وهجنوا اتباع الخليل بن أحمد له في هذا الاسم حين قال :



أم البنين واسما والرباب وبوزع  
واستقبحو قول أبي تمام :

يقول أناسٌ في حبيناء عاينوا عمارة رحلى من طريف وتالد  
وقالوا: ما الفائدة في ذكر حبيناء وليس أبو تمام مضطراً إلى ذكر  
الموضع الذي قيل له فيه هذا . وقد ذكروا أن الفرزدق أنكر على مالك بن  
اسماء بن خارجة وقد أنشده:

حبذا ليلتي بتلّ يُونِي

وقال أفسدت شعرك بذكر (يُونِي) قال له في يُونِي كان ذلك قال :  
وإن كان . وأما قول أبي عبادة البحترى :

وأنا الشجاع وقد رأيت موافق بعقر قسٍ والمشرقية شهدي  
فله في ذكر (عقر قس) عذر واضح، لأنه الموضع الذي شاهد الممدوح به  
قتاله . وليس يحسن أن يذكر موضعاً غيره ولم يحمد فيه . وهذا ليس  
بموجب حسن اللفظة . ولكنه يبسط عذر ناظمها حسب . ومن هذه  
الألفاظ المذكورة قول عنتره :

شربت بماء الدحرضين فأصبحت زوراء تنفر عن حياض الدَّيلم  
ولعل عنتره أراد ذكر الماء المشروب على الحقيقة ، وإلا لو أمكنه أن  
يذكر اسم مورد من الموارد الذي يجري هذا المجرى كان أحسن وأليق .  
وأما قول الكميّ :

وأدينن المرود على خُدود يُزِينُ الفداغم<sup>(١)</sup> بالأسيل  
فان ( الفداغم ) كلمة رديئة كما ترى .

ومن الوحشى قول امرئ القيس بن حجر :

وسنر كسنيق سننآء وُسُنَا<sup>(٢)</sup>

فان هذا على ما ذكر لم يعرفه الأصمعى ولا أبو عمرو ، وقال : هو بيت  
مسجدى ، يريد من عمل أهل المسجد . وقال غيرهما مُسْنِيق جيلٌ مُسَمٌّ  
هى البقرة ، فأما السِنُّ فالثور . ومن هذا أيضاً قول العجاج :

وفاحمًا ومرسناً مسرجاً

فان المرسن الأنف ، والمسرج لا يعرف . حتى خرُج له أنه أراد بالمسرج  
المحدد ، من قولهم للسيوف (السريجات) منسوبة إلى قين يعرف بسريج .  
وهذا القصد على ما تراه وحشى غريب .

وما زال أهل العلم بالشعر يكرهون قول ذى الرمة :

عصا عيسطوس لينها واعتدالها<sup>(٣)</sup>

وفى عيسطوس ضروب من العيوب المذكورة ، وقيل إنه الخيزران .  
وقد كان يمكن ذا الرمة أن يقول : عصا خيزران ، وإن كان هؤلاء الشعراء

---

(١) الفدغم : التام الجمال . عن هامش الأصل .

(٢) وتأم البيت : ذعرت بمدلاج المهجير نهوض . والسنيق أكمة . والسن الثور  
الوحشى . وقال الاصمعى لا أعرف سنا . ذكر ذلك ابن دريد فى جمهرته . عن  
هامش الاصل .

(٣) نقات من خط يوسف بن يعقوب النجيري : عسطوس ضرب من الشجر  
ورزه فعلول واحد عصا عسطوس لينها واعتدالها . عن هامش الأصل .

أرادوا الاغراب حتى يتساوى في الجهل بكلامهم العامة وأكثر الخاصة ،  
فما أقبح ما وقع لهم . وقد رأيت أنا جماعة يعتمدون هذا فقلت لهم : إن  
سررتهم بمعرفتكم وحشى اللغة فيجب أن تفتموا بسوء حظكم من البلاغة .  
وجرى بين أصحابنا في بعض الأيام ذكر شيخنا أبي العلاء بن سليمان ،  
فوصفه واصف من الجماعة بالفصاحة واستدل على ذلك بأن كلامه غير  
مفهوم لكثير من الأدباء ، فمجبنا من دليله وان كنا لم نخالفه في المذهب .  
وقلت له : ان كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها فقد عدلت  
عن الأصل ، أولاً في المقصود بالفصاحة التي هي البيان والظهور ، ووجب  
عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم ، لأن الفهم من إشاراته بعيد  
عسير . وأنت تقول كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح . وعارضه أبو العلاء  
صاعد بن عيسى الكاتب وقال : صدقت إننا لانفهم عنه كثيراً مما يقول ، الا  
أن على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح  
من أبي العلاء ، لأنه يقول ما لانفهمه نحن ولا أبو العلاء أيضاً ! فأمسك .  
وأنا أكره من قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

ومارَوْضَةٌ بالحزن طيبة الثرى يميحُ الندى جشجائها وعرارها  
ذكر (الجشجات) لأنه اسم غير مختار . ولو أمكنه ذكر غيره كان عندي  
أليق وأوفق . ولا أحب أيضاً تسمية أبي تمام صاحبه (علائة) ونداءه بالترخيم  
في قوله :

قف بالطلول الدارسات علائاً أضحت حبال قطينهن رثائاً

وإن كان الروي قاده الى ذلك ، فليت شعري من حضر عليه القوافي  
واقصر به على الثاء دون غيرها من الحروف ! وليس يؤثر منه الا الشعر  
الحسن على أقرب الوجوه وأسهل السبل ، دون ما يتكلف المشقة في نظمه  
والعناء في تأليفه ، وليس يغفر للشاعر لاجل ما يلزم به نفسه ذنب ولا يغفل  
له عن خطأ إذ كان حضر المباح ، وحرّم الحلال ، واعتمد تكلف النصب طوعاً ،  
واختياراً ، وهوى ، وقصدًا . لكنه لعمرى إذا أتانا بالسليم من الزلل ، البعيد  
من التكلف والخطأ . وكان كذلك في مأخذ صعب ، ومسلوك وعري ، حمدناه  
الحمد الكامل ، ووصفناه الوصف التام .

ومن الألفاظ التي ذكرناها قول أبي عبادة البحترى :

فلا وصل إلا أن يطيف خيالها بنا تحت جوّ شوش من الليل مظلم<sup>(١)</sup>  
فليس بقبح (جوّ شوش) خفاء . هذا على اني لم اعرف شاعراً قديماً ولا  
حديثاً احسن سبكاً من أبي عبادة ، ولا احقق في اختيار الالفاظ وتهذيب  
المعاني . ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :

صهصلق في الصهيل تحسبه اشرح حلقومه على جرس

وقول القطامي :

الى حيزبون توقد النار بعد ما تصوبت الجوزاء ، قصد المغارب

فهل تعرف او عر من (صهصلق) او (حيزبون) ، وعلى كل حال فالبدوي  
صاحب الطبع في هذا الفن اعذر من القروي المتكلف . لأن هذا لا يعرف

---

(١) وفي نسخة : من الليل أسفم ،

هذه الابداء البحث والطلب وتجشم العناء في التصفح. وعلى قدر ذلك يجب لومه والانكار عليه .

والرابع: ان تكون الكلمة غير ساقطة عامية كما قال ابو عثمان ايضا .  
ومثال الكلمة العامية قول ابى تمام :

جليت والموت مُبدٍ حرَّ صفحته وقد تفرعن في أفعاله الأجلُ  
فان (تفرعن) مشتق من اسم فرعون . وهو من ألفاظ العامة. وعادتهم  
أن يقولوا : تفرعن فلان ، إذا وصفوه بالجبرية . ومنه قول أبى نصر عبدالعزیز  
ابن نباتة:

اقام قوام الدین زینق قناته وأنضح كى الجرح<sup>(١)</sup> وهو فطيرُ  
فتأمل لفظه (فطير) تجدها عامية مبتدلة، وإن كانت لعمري قد وقعت  
هنا موقعا لو كانت فصيحة هجتها، وأذهب طلاوتها. كيف وهى على ماتراه.  
فاما قول ابى الطيب المتنبى :

إنى على شغفى بما فى سُمرها لأعف عما فى سراويلاتها  
فلا شئ أقبح من ذكر (السراويلات) وما أعرف كناية أشهد الله أن  
التصريح أجمل منها، ووصف عفة سلوك الريب والنهم، أحسن من التلفظ  
بها ، الا كناية أبى الطيب هذه ونعمته عفاة هذا النعت .  
ومن الالفاظ العامية أيضا قوله :

خلوئية فى خلوقها سويداء من عنب الشعب

(١) وفى النسخة الثانية : كى القرح .

فإن عنب الثعلب مما أقول إن العامة لو نظمت شعراً لترفعت عن ذكره.  
وليس يرادى هذه الأمثلة على جهة الطعن على هؤلاء الشعراء الفضلاء  
والغض منهم . وكيف يكون ذلك وسأورد من غرائبهم وبدائع كلامهم  
ما يعلم معه أننا تحت تقصير عن شأوهم، ويقع العجز عن ادراك القريب من  
غاياهم . لكنى إذا احتجت الى ايراد الامثلة فى المختار والمنبوذ، والمحمود  
والمذموم ، فلا معدل لى عن أشعارهم وتصفتح نظمهم ، وأخذ ما أريده منها  
واراده عنها فى الصنفين معاً .

ومن الألفاظ العامية أيضاً قول أبى تمام فى رواية أبى القاسم :

لو كان كلّفها عبيدٌ حاجةً      يوماً لزنّى شدّقاً وجديلاً

(فزنّى) فى القبح يوفى على كلّ قبيح ، فأما قول زهير بن أبى سلمى

فى قصيدته المختارة :

وأقسمت جهداً بالمازل من منى      وما سحقت فيه المقادم والقمل

فان (القمل) من الألفاظ التى تجرى هذا الجرى . وقول أبى تمام :

قد قلت لما اجّ فى صده      أعطف على عبدك يا قبرى

غاية فى السخافة ! لأن (قبرى) من ألفاظ عوام النساء وأشباههن .

وليس لأحد أن يتخيل أن العذر فى إيراد هذه الألفاظ وأمثالها تعذر  
ما يقع موقعها فى النظم كما يظن ذلك بعض المتخلفين فى هذه الصناعة . وذلك  
أنه ليس يجب على الانسان أن يكون شاعراً ولا كاتباً ولا صاحب كلام  
يؤثر ولفظ يروى ، ولا يجب عليه لو وجب هذا أن ينظم تلك القصيدة

التي وردت فيها هذه اللفظة ولا البيت من القصيدة . فكيف نعذره إذا  
أورد لفظه قبيحة جارية مجرى ما ذكرناه ، وهو قادر على حذف البيت  
كله وأطراح ذكر جميعه إن لم يكن قادراً على تبديل كلمة منه .  
ونود إلى ذكر الألفاظ العامية ، ونقول من الأمثلة قول أبي نصر بن نباتة :  
فقد رفعت أبصارها كل بلدة من الشوق حتى أوجعتها الأخادع  
فان (أوجعتها) من أشد ألفاظ العامة ابتداءً . وإن كانت (الأخدعُ)  
قبيحة . ومنها قول أبي تمام :

ليزدك وجراداً بالسماحة ماترى من كيمياء المجد تهن وتغنم  
(و كيمياء) من ألفاظ العوام المتبدلة وليست من الألفاظ الخاصة ولا يحسن  
نظم مثلها . وكذلك أيضاً قول أبي الطيب المتنبي :

تستغرق الكف فوديه ومنكبه وتكتسى منه ريح الجورب الخلق  
(الجورب) مما يكره أيراد مثله لما ذكرته . وأمثال هذا كله في الأشعار  
المطرحة كثير . ولو تأملت قصيدة واحدة من شعر من يدعى القريض في  
هذا العصر وجدت فيها عدة أمثلة لكل ما أكرهه وأنكره . إلا أني  
أعتمد على التمثيل بأشعار هؤلاء الفحول المتقدمين في هذه الصناعة لأمر :  
اولها صيانة هذا الكتاب عن تهجينه بذكر غيرهم . وثانيها أن اللفظة التي  
تكره في نظم هؤلاء الحدائق تقع فريدة وحيدة يظهر مباينتها لكلامهم ،  
فالعلم بها واضح وكشفها جلي . وقد قال حبيب بن أوس :

وكذلك لم تفرط كأب عاقل حتى يجاورها الزمان بحال

وقال غيره قبله :

الجهل في الجاهل المغمور مغمورٌ والعيب في الكامل المذكور المذكور  
كفوفة الظفر تحنى من مهاتته وبعضها في سواد العين مشهور  
وليس مكانها في أشعار غيرهم كذلك . بل هي منظومة مع غيرها في  
القبح وأشكالها . وثالثها إشاري أن أعلمك أن مقدمي الفصاحة ساحوا  
نفوسهم ، وأصبحوا في طاعة أهوائهم ، ليتحقق أن الزلل في طباع البشر  
موجود . والعصمة عن أكثرهم بائنة ، هذا على مالي في طلب ذلك من الكلفة  
والنَّصَب؛ إذ كان قليلا في كلامهم مغموراً بحاسنهم، وكنت أفترق إلى تأمل  
الديوان الكامل حتى أظفر منه بالكلمات البسيرة فأوردها مثالا .

فأما اقتصاري في أكثر ما أمثل به على المنظوم دون المنثور ، مع أن  
كلامي عليهما واحداً ، فأنا أقصد ذلك لكثرة المنظوم واشتهاره ، ورغبتى في أن  
يسهل الوزن عليك حفظ ما أذكره ، فانه داع قوى ، وسبب وكيد .  
والخامس : أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة  
ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النجوم من التصرف  
الفاسد في الكلمة . وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية . كما  
أنكروا على أبي الشيص قوله :

وجناح مقصوص تحيف ريشه ريب الزمان تحيف المقرض

وقالوا ليس ( المقرض ) من كلام العرب . وتبعه أبو عبادة فقال :

وأبت تركي الغديات والآصال حتى خضبت بالمقرض



فعا بوه عليهما معاً. وقد تكون الكلمة عربية إلا أنها قد عُبر بها عن غير ما وضعت له في عرف اللغة كما قال أبو تمام :

حَاتَّ محلَّ البكر من مُعطَى وقد زفت من المُعطى زَفاف الأيم  
وقال أبو عبادة :

يشقُّ عليه الريحُ كلَّ عشيَّةٍ جيوب الغمام بين بكرٍ وأيم  
فوضع (الأيم) مكان الثيب وليس الامر كذلك . ليس الأيم الثيب  
في كلام العرب ، إنما الأيم التي لازوج لها ، بكرًا كانت أو ثيبًا . قال الله عز  
وجل « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم » وليس  
مراده تعالى نكاح الثيبات من النساء دون الأبكار ، وإنما يريد النساء  
اللواتي لا أزواج لهن . وقال الشماخ بن ضرار :

يقرُّ بعيني أن أحدث أنها - وان لم أنلها - أيم لم تزوج  
وليس يسره أن تكون ثيبًا . وقد حكى أن بعض كبار الفقهاء ، وهو  
محمد بن ادريس الشافعي ، غلط في ذلك والصحيح ما ذكرناه .

ومثال هذا أيضا قول أبي تمام :

مامقرب يختال في أشطانه ملآن من صلف به وتلهوق  
يريد بالصلف هنا الكبر والتيه ، وهذا مذهب العامة في استعمال  
هذه اللفظة . وأما العرب فتقول : صلفت المرأة عند زوجها إذا لم تحظ  
عنده ، وصلف الرجل أيضا كذلك إذا كرهته . قال جرير :

إني أوصل من أردت وصاله بحبال لاصلف ولا لواءم

والصاف الذي لاخير عنده . ومن أمثالهم رُبَّ صَلفٍ تحت الراعدة .  
ومن ذلك أيضاً قول أبي عبادة :

شرطى الانصاف إن قيل اشترط      وصدىقي من إذا صافى قسط  
وأراد (بقسط) عدل . لأن الأمر عليه وليس الأمر كذلك وإنما يقال  
أقسط : إذا عدل وقسط : إذا جار . قال الله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم  
حَطَبًا) وقد يكون ما ذكرناه على جهة الحذف من الكلمة كما قال رؤبة  
ابن العجاج :  
قواطناً مكة من ورق الحما  
يريد (الحمام) . كقول خفاف بن ندبة :

كنواح ريش حمامةٍ نجديةٍ      ومسحت باللتين عصف الإيتمد  
يريد كنواحي وكما قال غيره [ هو مضر بن ربيعي ] :

وطرت بمنصلي في يعملات      دوامى الأيدى نخبطن السريحا  
والوجه الأيدى ، ومن ذلك قول النجاشي :

فلست بآتيه ولا أستطيعه      ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل  
أراد ولكن اسقني . وقال الآخر :

أو معبر<sup>(١)</sup> الظهر يُنبى عن وليته      ما حجّ ربّه في الدنيا ولا اعتمرا  
يريد ما حجّ ربّه . وقال مالك بن حريم الهمداني :

فان يك غثاً أو سميناً فاني      سأجعل عينيه لنفسه مقنما  
يريد لنفسه . وقال أبو الطيب المتنبي :

---

(١) المعبر من الكباش الكثير الصوف . عن هامش الأصل .

تعثرت به في الأفواه السُّنْها والبُرْد في الطرق والأقلام في الكتب  
وقد يكون على وجه الزيادة في الكلمة مثل ان يشبع الحركة فيها فتصير  
حرفا كما قال :

وأنت على الغواية حين ترمى وعن عيب الرجال بمنزح  
أى بمنزح . وقال غيره :

وانى حيث ما يسرى الهوى بصرى من حيث ما نظروا أدنو فانظور  
يريد أدنو فانظر . وقال الآخر :  
تنفى يداها الحصا في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف  
يريد الدراهم والصياريف .

وقد يكون إيراد الكلمة على الوجه الشاذ القليل ، وهو أرداد اللغات  
فيها لشذوذه . والكثير أبدأ خفيف ، كما يقول النحويون في خفة الأسماء  
لكثرتها . ومن هذا قول البحترى :

متحيرين فباهت متعجبٌ ممّا يرى أو ناظرٌ متأملٌ  
فقوله (باهت) لغة رديئة شاذة . والعربى المستعمل بهت الرجل  
يُبْهت فهو مبهوت ، ومنه قول المتنبي :

وإذا الفتى طرح الكلام معرضاً في مجلس أخذ الكلام اللذعنا  
فانّ (الذّ) ، في الذى ، لغة شاذة قليلة . ومنه قوله أيضا :

ايظمه التوراب قبل فظامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل  
(فالتوراب) لغة في التراب شاذة غير كثيرة . وقد يكون لأنّ الكلمة  
بخلاف الصيغة في الجمع أو غيره ، كما قال الطرّماح :

وأكره أن يعيب على قومي هجاي الأردلين ذوى الحنات  
بجمع (إحنة) على غير الجمع الصحيح، لأنها إحنة وإحن، ولا يقال حنات.  
وقد روى أبو بصير أن عبد الملك بن قريب الأصمى قال: كنا نظن أن  
الطرماح شيء حتى سمعنا قوله هذا البيت. وكما قال الآخر:

من نسج داود أبي سلام

يريد أبا سلمان.

ومن هذا الفصل أيضا أن يبدل حرف من حروف الكلمة بغيره كما

قال الشاعر [ هو رجل من بني يشكر ]:

لها أسارير من لحم متمره<sup>(١)</sup> من الثعالى ووخذ من أرائنها

يريد من الثعالب وأرائنها. وقال الآخر:

ومنهل ليس له حوازق<sup>(٢)</sup> ولضفادى حمة تقانق

يريد ولضفادع.

ومنه أيضا إظهار التضعيف فى الكلمة مثل قول الشاعر: [ هو

قعب بن أم صاحب ]

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وان صننوا

وأما صرف ما لا ينصرف كقول حسبان بن ثابت:

وجبريل<sup>٣</sup> أمين الله فينا وروح القدس ليس له كفاء

(١) تمرت اللحم إذا جففته. من هامش الأصل.

(٢) الحزقة والحزق: الجماعة من الناس. فبني منه فاعلا وجمعه على فواعل.

من هامش الأصل.

ومنع الصرف مما ينصرف كما أنشدوا قول العباس بن مرداس :  
وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداس في مجمع  
وكما قال البُحترى :

هزج الصَّهَّيل كأنَّ في نعماته نبرات معبد في الثَّقيل الأول  
فنعا الصرف عن مرداس ومعبد .

وقصر الممدود كقول الآخر :

والقارح العدّا وكل طمرّة ما إن تنال يد الطويل قذالها  
ومد المقصور على ماروى بعضهم :

سيغينبي الذي أغناك عنى ولا فقر يدوم ولا غناء

وحذف الاعراب للضرورة مثل قول امرئ القيس بن حجر :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

وتأنيث المذكر على بعض التأويل كقول الشاعر :

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

وتذكير المؤنث كما قال الآخر : [ هو عامر بن جوين الطائى ]

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فان هذا وأشباهه وما يجرى مجراه ، وإن لم يؤثر في فصاحة الكلمة

كبير تأثير ، فإني أؤثر صيانتها عنه ، لأن الفصاحة تنبئ عن اختيار الكلمة

وحسنها وطلاوتها . ولها من هذه الامور صفة تقص فيجب اطراحها . على

أن ما ذكرته يختلف قبحه في بعض المواضع دون بعض على قدر التأويل

فيه وحكمه ، فأما إدخال الألف واللام على الفعل في نحو قول الشاعر :

يقول الخنا وابعض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار يُجدع  
وتشديد الكلمة المخففة مثل قول الشاعر :

كأن مهواها على الكلكل

وقول الآخر : [ هو روبة ]

ضخمٌ يجبُ الخلق الأضخما

وتحريك الياء التي تقع قبلها كسرة في الرفع والجرّ مثل قول الشاعر:

ما إن رأيت ولا أرى في مدّتي كجوارى يلعبن في الصحراء

فإنّ هذا كَلُّه داخلٌ في باب الزيادة التي ذكرناها وأشرنا إليها، وهي

مكروهة على ما تقدم .

والسادس : أن لا تكون الكلمة قد عُبرَ بها عن امرٍ آخر يكرهه ذكره،

فاذا أوردت، وهي غير مقصود بها ذلك المعنى، قبحت وان كملت فيها الصفات

التي بينها . ومثال هذا قول عروة بن الورد العبسي :

قلت لقوم في الكنيف تروّحوا عشيّةً بتنا عند ما وان رُزح

والكنيف أصله الساتر، ومنه قيل للترس كنيف، غير انه قد استعمل

في الآبار التي تستر الحدث وشهرتها . فانا اكرهه في شعر عروة، وان كان

ورد موردا صحيحاً لموافقة هذا العرف الطارىء . على ان لعروة عُذْرًا وهو

جواز ان يكون هذا الاستعمال حدث بعده . بل لا أشك انه كذلك لأن

العرب أهل الوبر لم يكونوا يعرفون هذه الآبار . فهو وان كان معذوراً

وغير ملوم فيئته ممّا يصح التمثيل به .

ومنه عندي قول الشريف الرضى رحمه الله :

اعزز علىَّ بأن أراك وقد دخلت من جانبك مقاعد العوَاد  
فأيراد مقاعد في هذا البيت صحيح، لأنه موافق لما يكره ذكره في مثل  
هذا الشأن . لاسيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليهم وهم العواد . ولو  
انفرد كان الأمر فيه سهلا . فاما اضافته الى ما ذكره ففيها قبح لاختفاء  
به . ومن هذا النحو قول ابى تمام :

متفجرته نادته فكأننى للدلو او المرزمين نديم

( فالدلو ) هاهنا أحد البروج ولا اختاره لموافقته اسم الدلو المعروف .  
وانت تجد بأقرب تأمل فرق ما بين قول القائل لمن يمدحه : انت المرزم  
جودا والجنة لمن تقصده الايام عزا . وبين قوله : انت الدلو كرمًا والكنيف  
لطريد الدهر سعة . والمعنيان صحيحان . وحسن أحدهما وقبح الآخر ظاهر  
لاختفاء به . ولولا ما ذكرته ونهت عليه لم يكن لذلك وجه ولا علة .

ومن هذا أيضاً قول ابى صخر الهذلى :

قد كان صرماً في المات لنا فمجلت قبل الموت بالصرم

وانما انكرت هذا لموافقته ايراد العامة هذه اللفظة على هذه الصيغة  
بالصاد فيما هي بالسين ، فكان ايثارى تجنبها لذلك . فأما قول عمرو :

وكم من غائطٍ من دون سلمى قليل الانس ليس به كتيع

فجار هذا المجرى . والغائط البطن من الأرض ، إلا أنه يُستعمل الآن  
في الحدث على ذلك الأصل . فذكره قبيح على ما تقدم . لكن عمرؤ معذور

كمرورة، لأنه على ما ذكر وعرف حدث . ففعل عمرًا قبله .  
ومأ يوضح ما ذكرته لك وبينه انك تجدد (تصرم) في قول ابى عبادة:  
تصرم الدهر لا وصل فيطمعنى فيما لديك ولا يأس فيسلىنى  
مختار امرضياً . وكذلك (تصرم) في الشعر المنسوب الى يزيد بن معاوية وهو:  
خذوا بنصيب من نعيم ولذة فكل وإن طال المدى يتصرم  
ولا يقبحان لخالفتهما الاسم الذى ذكرته فى اللفظ . وهو قبيح فى بيت  
الهدلى ، للموافقة لآلة غير ما اعلمتكم به . ومنه أيضاً قول ابى تمام :  
وعزائمًا فى الروع معتصمياً ميمونة الادبار والاقبال  
(فالادبار) من الألفاظ المكروهة لما ذكرته . وكذلك قوله :  
يضحك من اسف الشباب المدبر ييكن من ضحكات شبب مقمر  
لان (المدبر) هاهنا مثل (الادبار) فى البيت الأول والكلمة الفصيحة  
غيرها على ما بين . ومنه قول الشريف الرضى رحمه الله :  
سلام على الاطلال لا عن جنابة ولكن يأسا حين لم يبق مطمع  
فان (جنابةً) هنا لفظة غير مرضية للوجه الذى ذكرته ، وان كانت  
لولا ذلك فصيحة مختارة خلوتها من العيوب غيره .  
والسابع : ممأ قدمناه ان تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف  
فانها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قُبحت وخرجت عن وجه  
من وجوه الفصاحة . ومن ذلك قول أبى نصر بن نباته :  
فاياكم ان تكشفوا عن رؤوسكم ألا ان مغناطيسهن النوائب



فغناطيسهن كلمة غير مرضية لما ذكرته وان كان فيها ايضاً عيوبٌ  
آخر مما قد مناه . ومن هذا النوع ايضاً قول ابى تمام :

فلا ذريجان اختيالٌ بعد ما كانت معرّس عبّرةٍ ونكالٍ  
سمجت ونهنا على استسماجها ماحولها من نضرة وجمالٍ

فقوله: فلا ذريجان كلمة رديئة لطولها وكثرة حروفها وهي غير عربية  
ولكن هذا وجه قبحها . وكذلك قوله في البيت الثانى : استسماجها ردىة  
لكثرة الحروف وخروج الكلمة بذلك عن المعتاد فى الألفاظ الى الشاذ  
النادر . ونحو من هذا قول [ ابى الطيب ] المتنبى :

إن الكريم بلا كرامٍ منهم مثل القلوب بلا سويداواتها  
فسويداواتها كلمة طويلة جداً فلذلك لا اختارها . ومنه ايضاً قول ابى تمام :  
انسله باستماعك محلاً يفوت علوه الطرف الطموح  
فليس بقبح قوله : باستماعك خفاً لكثرة الحروف على ما ذكرناه  
لا غير . وكذلك قوله ايضاً :

العيس تعلم ان حوباواتها ربحٌ اذا بلفتك ان لم تُنحر  
وحوباواتها كلمة طويلة . ومنه قوله ايضاً : وليس فى كل الروايات  
والى محمدٍ ابتعثت قصائدى ورفعت للمستنشدين لوانى  
فالمستنشدين كلمة كثيرة الحروف على ما تراه . وهذا قد يُستدل به  
على غيره ، وان أمثاله كثيرة

والثامن : أن تكون الكلمة مصنّعة في موضعٍ عبّر بها فُيه عن شيءٍ لطيفٍ أو خفيٍّ أو قليلٍ أو ما يجري مجرى ذلك . فإني أراها تحسّن به ويجب ذكره في الأقسام المفصلة ولعل ذلك لموقع الإحصار<sup>(١)</sup> بالتصغير ، ومثال ذلك قول الشريف الرضي رحمه الله :

يولّع الطل بردينا وقد نسمت رويحهُ الفجر بين الضال والسلم  
فما كانت الرّيح المقصودة هناك نسيما مريضاً ضعيفاً حسّنت العبارة عنه بالتصغير ؛ وكان للكلمة طلاوة وعذوبة . ومثاله أيضاً قول أبي العلاء صاعد بن عيسى الكاتب :

إذا لاح من برق العقيق وميضهُ تدقُّ على لمح العيون الشوائم  
أفلا تراه لما اراد أنها خفية تدقُّ على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها . وكذلك قول شيخنا أبي العلاء بن سليمان :

إذا شربت رأيت الماء فيها أزرق ليس يستره الجران  
لما كان ماءً قليلاً يلوح ودونه حائل من أعناق الابل وساتر على كل حال ؛ حسنٌ وروده مصغراً . وكذلك قول الرضي رحمه الله :

زال وابق عند ورائه جذيم مالٍ عرفته الحقوق

فصغر لما أراد القلة . وأما قول الخزومي :

وغاب قيرٌ كنت أرجو طلوعه<sup>(٢)</sup> وروح رعيان ونوم شمّر  
فإنما جملة قيراً لأنه كان هلالاً غير كامل ، ويمكن الدلالة على ذلك

(١) في ٤٤٣ : لموقع الاختصار .

(٢) في ٤٤٣ : أخشى غيوبه .

بقوله: إنه غاب في أول الليل وقت نوم السمّر، والقمر إذا كان هلالاً غاب في ذلك الوقت بلا شك . وهذا تصغير مختار في موضعه ، فأما الأسماء التي لم يُنطق بها إلا مصغرة كاللجين والثريوما أشبهها فليس للتصغير فيها حسن يذكر لأنه غير مقصود به ما قدمناه ، ولذلك لا أختار التصغير في قول أبي الطيب :

إذا عدلوا فيها أجبنا بآنةٍ حبيبتنا قلبى فؤادى هيا جمل  
لأنه عار من الوجه الذى ذكرته . فأما ما يذهب [إليه] من التصغير بمعنى التعظيم في مثل قول الشاعر :

وكل أناس سوف يدخل بينهم دويهة تصفر منها الأنامل  
فقد حكى أن أبا العباس المبرد كان يشكره ويزعم أن التصغير في كلام العرب لم يدخل إلا لثنى التعظيم ، ويتأول دويهة وما يجرى مجراها بأن يقول أراد خفاءها في الدخول فصغرها لهذا الوجه وهو ضد التعظيم المذكور ، ويقوى عندى ما ذهب إليه أبو العباس المبرد أنهم إذا وضعوا التصغير أمانةً للتحقير والتعظيم معاً فقد زالت الفائدة [به] ولم يكن دليلاً على واحد منهما بل يرجع إلى المقصود باللفظة ويلتمس بيان ذلك من جهة المعنى دون اللفظ فليس للتصغير تأثير . وعلى كلا القولين فليس التصغير عندي وجهاً من وجوه الفصاحة إلا في الموضع الذى ذكرته دون ما يسمونه تصغيراً في التعظيم وعلى هذا [أ] حمل قول المتنبي :

أحاد أم سداس في أحاديئنا المنوطة بالتناد

فلا أختار التصغير في ليلتنا لأنه تصغير تعظيم وليس على الوجه الذى ذكرته. فأما قول [أبي نصر] بن نباتة يصف الحية :

ففى الهضبة الحمراء إن كنت ساريا      أغير يأوى فى صدوع الشواهد  
فان تصغيره هاهنا مرضى على ما ذكرته لأن الحية توصف بأنها  
لا تغتذى إلا بالتراب فقد جف لحمها وذهبت الرطوبة منها، ألا ترى إلى  
قول النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة      من الرقش فى أنيابها السم نافع  
فوصفها بأنها ضئيلة لما ذكرته . وأما قول أبي الطيب :

ظلمت بين أصيخاتى أ كفكفه      وظل يسفح بين العذر والعذل  
فالتصغير فيه مختار لأن العادة جارية فى قلة عدد من يصحب الإنسان فى  
مثل هذه المواضع، ولهذا كانوا فى الأكثر ثلاثة . وجرى ذكر الصاحبين  
والخليلين فى الشعر كثير لهذا السبب كما قال امرؤ القيس :

خليلى مرّ أبى على أم جندب      نقض لبانات الفؤاد المعذب<sup>(١)</sup>  
وقال أبو نصر بن نباتة :

قفا فاقضيانى لذة من حديثه      علانية إن السرار مُريب  
وأمثال هذا يعرفها كل أحدٍ وهى أكثر من أن يحاط بها أو تحصى .  
فهذه الأقسام الثمانية هى جملة ما يحتاج إلى معرفته فى اللفظة المفردة بغير  
تأليفٍ فتأملها وقس عليها ما يرد عليك من الألفاظ فانك تعلم الفصيح منها  
من غيره إن شاء الله تعالى .

(١) فى ٤٤٢ : لنقض حاجات الفؤاد المعذب .

[ الكلام في الألفاظ. المؤلفه (١) ]

وإذ كنا قد تكلمنا على الكلمة المفردة وقُلنا فيها ما يُستدلُّ به على غيره، فلنذكر الآن ما يحضرننا من القول في الكلام المؤلف وهو القسم الثاني مما ابتدأنا بذكره أو لا ونقول قبل ذلك: [إن كل صناعة من الصناعات فكاملها بخمسة أشياء على ما ذكره الحكماء، الموضوع وهو الخشب في صناعة النجارة، والصانع وهو النجار، والصورة وهي كالتربيع المخصوص إن كان المصنوع كرسياً، والآلة مثل الميشار (٢) والقدم وما يجري مجراها، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه. وإذا كان الأمر على هذا ولا تمكن المنازعة فيه وكان تأليف الكلام المخصوص صناعةً وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام. فنقول: إن الموضوع هو الكلام المؤلف من الأصوات على ما قدمته. وقد ذكرت فيه ما يقنع طالب هذا العلم وشرحت من حال اللفظة بانفرادها وما يحسن فيها ويقبح ما اعتمدت (٣) في تلخيصه وإيضاحه على أنني لم أرجع فيه إلى كتاب مؤلف ولا قول يروى ولا وجدت ما ذكرته مجموعاً في مكان، وإنما عرفته بالذرية وتأمل أسماء الناس وما نبه أهل العلم في أثباتها ولهذا لست أدعى السلامة من الخلل و [لا] العصمة من الزلل واعترف بالتقصير وأسأل من ينظر في كتابي هذا بسط عُذري والصفح عما لعله يُشير به عليّ؛ فاني سلكت فيه

(١) هذا العنوان عن: ٤٤٢ فقط

(٢) في ٤٤٢: المنشار (٣) فيها: اجتهدت

مسلكاً صعباً وألفت منه تأليفاً مقتضباً يجب على المنصف الإعراض عما  
يحدّثني أشير فيه إلى التجاوز عنه والتعمّد له .

فأما الصانع المؤلف فهو الذي ينظم الكلام بعضه مع بعض كالشاعر  
والكاتب وغيرها وسأذكر بعون الله في موضع من هذا الكتاب ما يفتقر  
المؤلف إلى معرفته ويحتاج إلى علمه . وأما الصورة فهي كالفصل للكاتب  
والبيت للشاعر [ وما جرى مجراها ] وأما الآلة فأقرب ما قيل فيها إنها طبع هذا  
الناظم والعلوم التي اكتسبها بعد ذلك ولهذا لا يمكن أحداً أن يعلم الشعر من  
لا طبع له وإن اجهد في ذلك لأن الآلة التي يتوصل بها غير مقدورة لمخلوق .  
ويمكن تعلم سائر الصناعات لوجود كل ما يحتاج إليه من آلتها . وأما الغرض  
فبحسب الكلام المؤلف فإن كان مدحاً كان الغرض به قولاً ينبيء عن عظم  
حال المدوح ، وإن كان هجواً فالضد وعلى هذا القياس كل ما يؤلف وإذا  
تأملته وجدته كذلك . وقد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى  
أن المعاني في صناعة تعلم الكلام موضوع لها وذكر [ ذلك ] في كتابه الموسوم  
بنقد الشعر وقال في كتابه في الخراج [ وصناعة الكتابة ] عند كلامه على  
البلاغة إن اللغة تجرى مجرى الموضوع لصناعة البلاغة وهذان القولان على  
ما تراه مختلفان والصحيح منهما ما قدّمناه وذكره في كتاب الخراج .  
ويجب أن يقال له إذا ذهب إلى أن المعاني هي الموضوع خبرنا عن الألفاظ  
التي أخذها هذا الصانع [ المؤلف ] فألفها إذا لم تكن عندك موضوعاً  
لصناعةٍ فما منزلتها من الأقسام التي اعتبرها الحكماء في كل صناعة والتأمل

قالب بصحتها ونحن نرى الألفاظ تأثيرها في هذا الصنعة التي كلامنا عليها  
تأثير<sup>(١)</sup> بين في الحسن والقيح ولا يجوز أن تكون مع هذه العُلقة الوكيدة  
عربية منها فإن قلت إنها الآلة فكذا لك وأي صنعة من الصناعات تصاحبها  
الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلاً والمصنوع تابعاً لها فأننا نجد  
الألفاظ على هذه الصفة فبطل هذا الوجه أن يكون آلة وفساد أن تكون  
الألفاظ هي الصانع المؤلف أو الصورة المصنوعة أو العرض المقصود ظاهر  
لا يخفى على أحد فتى أخرجت الألفاظ من أن تكون موضوعاً لصناعة  
التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صنعة ونحن نجد تعلقها  
ظاهراً فإن قال لنا ما تقولون أنتم في المعاني مع أن غلقها أيضاً وكيدة  
قلنا المعاني وتأليف الألفاظ هي صنعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع  
وهي التي تكمل الأقسام المذكورة فاما الألفاظ فليست من عمله وإعماله  
منها تأليف به منها سمع بعض بحسب وقد وقفت في بعض المواضع على كلام  
في هذه الصنعة لا أعلم الآن صاحبه قدامة أو غيره - لأنني قد أنسيت  
الكتاب الذي وجدته فيه - يدل على أن الألفاظ موضوع كما قلنا إلا أنه  
يدعي أن الناظم متى ألف لفظة رديئة فليس ذلك بعيب عليه كما أن النجار إذا  
صنع كرسيًا من خشب رديء فليس بعيب في صناعته وقد أحكمها وكون  
الموضوع الذي هو الخشب رديئًا. وهذا الذي ذكره هذا القائل فاسد  
وذلك أن النجار يعاب إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته ولو تمكن  
(١) في ٤٤٢ : ونحن نرى أن تأثير الألفاظ في هذه الصنعة التي كلامنا الخ. وفيها

من عمل ذلك الكرسي الذي مثل به من خشب مرضى فعدل عنه إلى خشب ردىء جهلا منه بالمختار من هذا الجنس كان معيباً عند أهل صناعته. وإنما يتوجه له العذر إذا سلم إليه خشب ردىء، لتظهر صناعته فيه فإنه عند ذلك لا يعاب لأجل الخشب، فأما ناظم الكلام فقادر على اختيار موضوعه غير محذور عليه تأليف ما يؤثره منه فتمى عدل عن ذلك جهلاً [أ] وتسمحاً توجه الانكار واللوم عليه وكان أهلاً له وجديراً به، على أن كلامنا في الصورة نفسها ولاشبهة في قبح صورة الكرسي المصنوع من ردىء الخشب وإن كان النجار قد أحكم عمله. ومع هذا البيان كله فالفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار فإذا كنت قد ذكرت الموضوع والوجه في اختياره وعلى أى صفة يكون المرضى منه والمكروه بما فيه مقنع أو كفاية ثم شرعت الآن في الكلام على التأليف بحسب ذلك وبينت منه الوجوه التي بها يحسن أو يقبح كان الكلام في معرفة الفصاحة وحقيقتها واضحاً جلياً وأمكن من لم تكن له بهادرية ولا معرفة الفرق بين فصيح الكلام وغيره باعتبار الصفات التي ذكرتها وكانت منزلة هذا الكتاب لمن لا يعرف البلاغة وطلاوة الكلام منزلة العروض لمن لا ذوق له يميز به بين صحيح النظم من فاسده والنحو لمن لا يعرف طبعاً وعادة وإنما يتكلف ويتصنع وليس يمكن إيضاح الفصاحة لمن يجهلها إلا بهذا السبب وعلى هذا النحو لأن من له بها معرفة وسابق علم إنما حصل له ذلك بالمخالطة والمناشدة وتأمل الأشعار الكثيرة والكلام المؤلف على طول الوقت وتراخي الأزمنة وليس يمكنه أن يحضر



لمن أراد تعليمه كل بيت سمعه وفصل تأمله ولفظة كرها ومعنى حكم بفساده أو بصحته لأن هذا يحتاج إلى الزمان الطويل والأيام الكثيرة بل ولا يمكن حصوله البتة فلا طريق إلى العلم بما شرحته إلا من هذا النحو الذي قصدهه والطريق الذي سلكته فيه . فأما من يفرق بين الكلام المختار وغيره فإنه وإن كان غير مفتقر إلى كتابي هذا كافتقار العاري من هذه الصناعة الراغب في اقتباسها فهو محتاج إليه من وجه آخر منزلته أيضاً منزلة العروض والنحو لصاحب الذوق والطبع لأن العالم بالفصاحة إذا قطع على فصاحة بيت من قصيدة أو فصل من رسالة أو كلمة أو ما أشبه ذلك وفضله على غيره لم يمكنه أن يبين من أين حكم ولا لأي وجه فضل بل إنما يفرع إلى مجرد دعواه ومحض قوله فإذا عرف ما بينته وفصلته في هذا الكتاب علل واستدل وذكر الوجوه والأسباب كما أن العارف صحيح النظم بذوقه والمعرب بطبعه وعادته فإذا وقف على علم العروض والنحو علل في البيت الموزون والكلمة المعربة وقال هذا إنما كان صحيح الوزن لأنه من الدائرة الفلانية والبحر الفلاني وضربه كذا وعروضه كذا وعدد أجزائه كذا وذكر ما يحسن فيه من الزحاف ويقبح وفصل ما يفصله العروضيون . وقال في الكلمة المعربة إنما كانت مثلاً مرفوعة لأنها فاعلة والفاعل في كلام العرب مرفوع وما يجري هذا المجرى . وعلى مثل هذا النحو يقول في الفاسد الذي ينفر منه ذوقه أو يكرهه طبعه ويعلمه على حد هذا التعليل الذي ذكرته .

وبتدء الآن بالقول في تأليف الكلام على ما قدمناه من أن

القسم الثاني من الفصاحة صفات توجد في التأليف وتعتبر ما يتناق فيه من الأقسام الثمانية المذكورة في اللفظة المفردة . فنقول : إن الأول منها أن يكون تأليف اللفظة من حروف متباعدة المخارج وهذا بعينه<sup>(١)</sup> في التأليف وبيانه أن يجتنب الناظم تكرار الحروف المتقاربة في تأليف الكلام كما أمرناه بتجنب ذلك في اللفظة الواحدة بل هذا في التأليف أجمع وذلك أن اللفظة المفردة لا يستمر فيها من تكرار الحرف الواحد أو تقارب الحرف مثل ما يستمر في الكلام المؤلف إذا طال واتسع . وما زال أصحابنا يعجبون من هذا البيت :

لو كنت كنت كنت كنت كنت كنت كنت

كنا نكون ولكن ذلك لم يكن

وليس يحتاج إلى دليل على قبحه للتكرار أكثر من سماعه وقدروى أن أبا تمام لما أنشد أحمد بن أبي دواد قوله :

فالجد لا يرضى بأن ترضى بأن يرضى المؤمل منك إلا بالرضى

قال له اسحاق بن ابراهيم الموصلي : لقد شققت على نفسك يا أبا تمام والشعر أسهل من هذا.<sup>(٢)</sup> وكنت حاضرأ عند شيخنا أبي العلاء وقد قرئت عليه قصيدة لأبي الطيب فلما وصل القارىء إلى هذا البيت :

ولا الضعف حتى يبلغ الضعف ضعفه ولا ضعف ضعف الضعف بل مثله ألف قال هذا والله شعر مدبر<sup>(٣)</sup> وكان من العصبية لأبي الطيب على الصفة التي اشتهرت عنه . فأما قول الآخر :

(١) في الأصلين : (سينه) كذا (٢) في ٤٣٩ : قال له احمد الشعر يا أبا تمام

اسهل من هذا (واحد هو المدوح) (٣) في ٤٣٩ : مدين .

وقبر حرب بمكانٍ قهريٍّ وليس قرب قبر حربٍ قبر  
فبني من حروف متقاربة ومكررة ولهذا يثقل النطق به حتى يزعم  
بعض الناس أنه من شعر الجن ، ويعتبر المتكلم بانشاده ثلاث مرات من  
غير غلط ولا توقف . وكذلك قول الآخر :

لم يضرها والحمد لله شيءٌ وانثنت نحو عزف نفس ذهول

فان المصراع الثاني من هذا البيت يثقل التلفظ به وسماعه لما فيه من  
تكرار حروف الحلق . وقد ذهب أبو الحسن علي بن عيسى الرماني إلى أن  
التأليف على ثلاثة أضربٍ متنافرٍ ومتلائمٍ في الطبقة الوسطى ومتلائمٍ في  
الطبقة العليا . قال والمتلائم في الطبقة الوسطى كقول الشاعر :

رمتني وستر الله بيني وبينها عشية آرام السكناس رميم  
[ ألارب يوم لو رمتني رميئها ولكن عهدى بالنضال قديم ]

قال والمتلائم في الطبقة العليا القرآن كله وذلك بين لمن تأمله  
والفرق بينه وبين غيره من الكلام في تلاوم الحروف على نحو الفرق بين  
المتنافر والمتلائم في الطبقة الوسطى . وهذا الذي ذكره غير صحيح والقسمة  
فاسدة وذلك أن التأليف على ضربين متنافرٍ ومتلائمٍ وقد يقع في المتلائم  
ما بعضه أشد تلاوماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه ولا يحتاج  
أن يجعل ذلك قسماً ثالثاً كما يكون من المتنافر ما بعضه أشد في التنافر أكثر  
من بعض ولم يجعل الرمانى ذلك ذلك قسماً رابعاً . فأما البيتان فليسا في هذا  
الموضع بأحق من غيرها . وأما قوله إن القرآن من المتلائم في الطبقة العليا  
وغيره في الطبقة الوسطى وهو يعني بذلك جميع كلام العرب فليس الأمر

على ذلك ولا فرق بين [القرآن وبين] فصيح الكلام المختار في هذه القضية ومتى رجع الألسان إلى نفسه وكان معه أدنى معرفة بالتأليف المختار وجد في كلام العرب هي ما يضاهاى القرآن في تأليفه . ولعل أبا الحسن يتخيل أن الإعجاز في القرآن لا يتم إلا بمثل هذه الدعوى الفاسدة والأمر بحمد الله أظهر من أن يمضده بمثل هذا القول الذى ينفر عنه كل من علق من الأدب بشيء<sup>(١)</sup> أو عرف من نقد الكلام طرفا

وإذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته بأن سلبوا العلوم التى بها كانوا يتمكنون من المعارضة في وقت مرامهم ذلك . وإذا كان الأمر على هذا فنحن بمعزل عن ادعاء ماذهب إليه من أن بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب كما بين المتنافر والمتلائم ، ثم لو ذهبنا إلى أن وجه إعجاز القرآن الفصاحة وادعينا أنه أفصح من جميع كلام العرب بدرجة ما بين المعجز والممكن لم يفتقر في ذلك ادعاء ماقاله من مخالفة تأليف حروفه لتأليف الحروف الواقعة في الفصيح من كلام العرب وذلك أنه لم يكن بنفس هذا التأليف فقط فصيحاً وإنما الفصاحة لأمر عدة تقع في الكلام من جملتها التلاؤم في الحروف وغيره . وقد بينا بعضها وسنذكر الباقي . فبم ينكر على هذا أن يكون تأليف الحروف في القرآن وفصيح كلام العرب واحداً ويكون القرآن في الطبقة العليا لما ضام تأليف حروفه من شروط الفصاحة التى التأليف جزء يسير منها فقد بان أن على كلا القولين لاجابة بنا إلى ادعاء ما ادعاه مع وضوح

---

(١) في ٤٣٩ : كل من شدا من الأدب شيئاً .

بطلانه وعدم الشبهة فيه ، ثم يقال له أليس التلاؤم معتبراً في تأليف حروف  
الكلمة المفردة على ما ذكرناه فما تقدم فلا بد من نعم ! فيقال له فما عندك في  
تأليف كل لفظة من ألفاظ القرآن بانفرادها فهو متلائم في الطبقة العليا أم في  
الطبقة الوسطى . فإن قال في الطبقة العليا قيل له أوليس هذه اللفظة قد تكلمت  
بها العرب قبل القرآن وبعده ولولا ذلك لم يكن القرآن عربياً ولا كانت  
العرب فهمته فقد أقررت الآن أن في كلام العرب ما هو متلائم في الطبقة  
العليا وهو الألفاظ المفردة ولم يتوجه عليك في ذلك ما يفسد وجه اعجاز  
القرآن فهلاً قلت إن في كلامهم المؤلف من الألفاظ ما هو أيضاً كذلك فإن  
علم الناظر بأحدهما كالعلم بالآخر ، وإن قال [إن] كل لفظة من ألفاظ القرآن  
متلائمة في الطبقة الوسطى قيل له أولاً إن مشاركة القرآن لطبقة ألفاظهم  
على هذا الوجه أيضاً باقية ، ثم ما الفرق بينك وبين من ادعى أن التلاؤم  
من ألفاظ القرآن في الطبقة الوسطى فإن أحد الموضوعين كالآخر على أن  
اللفظة المفردة يظهر فيها التلاؤم ظهوراً بيناً بقلة عدد حروفها واعتبار  
المخرج وإن كانت متباعدة كان تأليفها متلائماً وإن تقاربت كان متنافراً  
ويلتمس ذلك بما يذهب إليه من اعتبار التوسط دون البعد الشديد والقرب  
المفرط فعلى القولين معاً اعتبار التلاؤم مفهوم وليس ينازعنا في كلمة من  
كلم القرآن إذا أوضحنا لك تأليفها وتقول ليس هذا في الطبقة العليا إلا  
وتقول مثله في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض لأن الدليل على الموضوعين  
واحد . فقد بان أن الذي يجب اعتماده أن التأليف على ضربين متلائم ومتنافر  
وتأليف القرآن وفصيح كلام العرب من المتلائم ولا يقدر هذا في وجه

من وجوه إيجاز القرآن والحمد لله . وقد ذهب على بن عيسى أيضاً إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في الخارج أو تتباعد بعداً شديداً وحتى ذلك عن الخليل بن أحمد. ويقال إنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه وكلاهما صعب على اللسان والسهولة من ذلك في الاعتدال ولذلك وقع في الكلام الادغام والابدال ، والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف وإنما هو في القرب ويدل على صحة ذلك الاعتبار فإن هذه الكلمة الم غير متنافرة وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج لأن الهمزة من أقصى الحلق والميم من الشفتين واللام متوسطة بينهما ، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً لأنه على غاية ما يمكن من البعد وكذلك أم وأو لأن الواو من أبدا الحروف من الهمزة . وليس هذان المثالان مثل عح ولا سز لما يوجد فيهما من التنافر لقرب ما بين الحرفين في كل كلمة ومتى اعتبرت جميع الامثلة لم تر للبعد الشديد وجهها في التنافر على ما ذكره . فأما الادغام والابدال فشاهدان على أن التنافر في قرب الحروف دون بعدها لانهما لا يكادان يردان في الكلام إلا فراراً<sup>(١)</sup> من تقارب الحروف [وهذا الذي يجب عندي اعتماده لأن التبع] والتأمل قاضيان<sup>(٢)</sup> بصحته . وإذا ثبت ما ذكرناه فقد بان أن تكرر الحروف والكلام يذهب بشطر من الفصاحة . وقد كان بعض العلماء بالشعر يعيب في قول أبي تمام :

(١) في ٤٤٢: إلا نزار من تقارب الخ. (٢) في ٤٣٩: قاض (لأن الزيادة ليست منها)

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى ومتى ما ملته ملته وحدى  
تكرر حروف الحلق على سلامة المعنى واختيار الألفاظ . وأما قول  
أبى الطيب :

العارض الهتن بن العارض الهتن بن العارض الهتن بن العارض الهتن  
فن أقيح ما يكون من التكرار وأشنع . وإذا كان يقبح تكرار  
الحروف المتقاربة [المخارج] فتكرار الكلمة بعينها أقيح وأشنع وأما قوله أيضاً:  
وأنت أبو الهيجا بن حمدان يابنه تشابه مولود<sup>٢</sup> كريم ووالد<sup>١</sup>  
و حمدان حمدون و حمدون حارث<sup>٣</sup> و حارث لقمان<sup>٤</sup> ولقمان راشد<sup>٥</sup>  
فليس هذا التكرار عندى قبيحاً لأن المعنى المقصود لا يتم إلا به .

وقد اتفق له [أن] ذكر أجداد الممدوح على نسق واحد من غير حشو ولا  
تكلف لأن أبا الهيجا هو عبد الله بن حمدان بن حمدون بن الحارث بن لقمان  
ابن راشد . ولو ورد هذا الكلام ثراً لم يزد<sup>(٢)</sup> على هذه الصفة فلما عرض  
فى هذا التكرار معنى لا يتم إلا به سهل الأمر فيه وكان البيت مرضياً غير  
مكروه . وعلى ذلك يجب أن يحمل كل تكرار يجرى هذا المجرى . وقيل  
أذن أبو مهدية الأعرابي يوماً فقال أشهد أن لا إله إلا الله مرة فقبل له : خالفت  
السنة إنما هو أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله فقال أو ليس  
المعنى واحداً ونزج التكرار الذى هو عي . وجارانا<sup>(١)</sup> فى بعض الأيام  
شيخنا أبو العلاء بن سلیمان قول الشاعر :

الأطرقتنا بعد ما هجموا هند وقد سرن خمسا واتلأب بنا نجد

(١) فى ٤٤٢ : لم يرد إلا على الخ . (٢) فى ٤٣٩ : واجاز لنا الخ

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندأتى من دونها النأى والبعد  
وقال من حبه لهذه المرأة لم يرتكرير اسمها عيباً ولأنه يجد للتلفظ  
باسمها حلاوة. فلم يرم من الاعتذار [للتكرير] إلا هذا العذر. فاما قول أبى الطيب:  
لك الخير غيرى رام من غيرك الغنى وغيرى بغير اللاذقية لاحق  
فلا خفاء بقبحه للتكرار وكذلك قوله :

ومن جاهل بي وهو يجهل جهله ويجهل علمى أنه بي جاهل  
لأنه ذكر الجهل خمس مرات وكرّر بي فلم يبق من ألفاظ البيت  
ما لم يعمده الا اليسير. وأما قوله أيضا :

فقلقت بالهمم الذى قلقت الحشا قلاقل عيش كلهن قلاقل  
غشائة عيشى أن تغث كرامتى وليس بغث أن تغث الما كل  
فقد اتفق له أن كرر في البيت الاوّل لفظة مكررة الحروف بجمع القبح  
بأسره في صيغة اللفظة نفسها ثم في اعادتها وتكرارها واتبع ذلك بغشائة  
في البيت الثانى وتكرار تغث فاست تجد ما تزيد على هذين البيتين في  
القبح. ولم يزل الناس على وجه الدهر منكرين قول امرى القيس بن حُجر :

الا انى بال على جمل بال يقودُ بنا بال ويتبعنا بال  
وهو لعمرى قبيح . وان كان بيت هذا الفن الذى لا غاية وراءه فى القبح  
قول مسلم بن الوليد الأ نصارى :

سَلَّتْ وَسَلَّتْ ثُمَّ سَلَّتْ سَلِيلُهَا فَأَتَى سَلِيلُهَا سَلِيلُهَا مَسْلُولًا  
ولولا أن هذا البيت مروى لمسلم وموجود في ديوانه لكنت أقطع على  
أن قائله أبعد الناس ذهناً وأقلهم فهماً ومَن لا يمدّ في عُقلاء العامة فضلاً



عن عقلاء الخاصة، لكنى أخال خطرة من الوسواس أو شعبة من البرسام  
عرضت له وقت نظم هذا البيت . فليته لما عاد الى صحة مزاجه وسلامة  
طباعه ججده فلم يعترف به ونفاه فلم ينسبه اليه وما أضيف هذا وأمثاله  
إلا الى عوز الكمال في الخلقه وعموم النقص لهذه الفطرة . واما قول أبي الطيب:

قبيل أنت انت وأنت منهم وجدك بشر الملك الهمام

فقيح لل تكرار ، وقد زاده قُبْحًا وقوعه بغير فصل . والحروف التي  
تربط بعض الكلام ببعض وتدل على معنى في غيرها كما يقول النحويون  
يقبح تكررها في الكلام وان اختلفت ألفاظها ، وذلك لأنها جنس واحد  
ومشتركة في المعنى وان تميزت فائدة بعضها من بعض . ومما يسهل الأمر فيها  
قليلا وقوع الفصل بينها بكلمة من غيرها فاما أن ترد على نحو ما قال أبو الطيب:

وأسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

فذلك العيب الذي لا يتوجه عذر فيه . وقد أنكروا أبو الفرج قدامة  
ابن جعفر الكاتب ما ذكرناه من قبح تكرر حروف الرباطات . وقال  
في كتابه في الخراج وصناعة الكتابة فاما له منه أو منه عليه أو به له أو ماجرى  
هذا الجرى ففيه قبح ، وسبيل ذلك اذا وقع أن يحتال في فصل [ ما ] بين  
الحرفين بكلمة ، مثل أن يأتي ما يحتاج الى أن يقال فيه أقت شهيدًا به عليه .  
فيقال أقت عليه شهيدًا به ثم قال بعد أوراق يسيرة : وبلغني أن المأمون  
أمر عمرو بن مسعدة يوما أن يكتب لرجل له به عناية ، فألّسى أبو الفرج  
ما قدمه ، وسها عمّا أنكروه ، وقد كان يمكنه أن يعبر عما قاله أو لا ،

فيقول لرجلٍ له عناية به، ويجب أن يجعل هذا الزلل عُذراً فيما لعلنا [ أن ]  
نأتى به في هذا الكتاب من لفظةٍ قد أنكرناها وأمرنا بتجنبها ، فإنَّ  
الإنسان عمٍ عن عيبه . ولنا بمن ذكرناه أسوةٌ . وهذا الذي أنكرناه من  
تكرار الألفاظ ، فنُّ قد أولع به الشعراء والكتاب من أهل زماننا هذا  
حتى لا يكاد الواحد منهم يغفل عن كلمةٍ واحدةٍ فلا يعيدها في نظمه  
أو نثره . ومتى اعتبرت كلامهم وجدته على هذه الصفة .

وما أعرف شيئاً يقدر في الفصاحة ، ويُغضَّ من طلاوتها أظهرَ من  
التكرار لمن يؤثر تجنُّبه ، وصيانة نسجه عنه . إذ كان لا يحتاج إلى كبير  
تأمل ، ولا دقيق نظرٍ . ولما يخلو واحدٌ من الشعراء المجيدين أو الكتاب ،  
من استعمال ألفاظ يُديرها في شعره . حتى لا يخلَّ في بعض قصائده بها .  
فربما كانت تلك الألفاظ مختارة ، يسهل الأمر في إعادتها [ وتكريرها ] ،  
إذ [ ا ] لم تقع إلا موقعها . وربما كانت على خلاف ذلك .

وقد كان أبو الحسن مهبَّار بن مرزويه ممن غرى بلفظة طين وطينة ،  
فأوجدت له قصيدة تخلو من ذلك إلا اليسير ، حتى وضع هذه اللفظة  
تارةً في غير موضعها ، ومُستعارةً لما لا يليق بها ، وأقرها مقرها في بعض  
الأماكن ، ووافق بينها وبين ما ألقت معها . وذلك موجودٌ في شعره  
لمن يتبعه . فهذا وإن لم يكن محموداً عندي ، فهو أصلح من التكرار في  
القصيدة الواحدة أو البيت الواحد . فأما قول بعضهم :

ولولا دموعي كتمتُ الهوى ولولا الهوى لم تكن لي دموع  
فليس من التكرار المكروه ، لما قدمته في بيت أبي الطيّب ، وذلك  
أن المعنى مبنى عليه ، ومقصورٌ على إعادة اللفظ بعينه . وهذا حدٌ يجب أن  
تراعيه في التكرار ، فتى وجدت المعنى عليه ، ولا يتم إلا به لم يحكم بقبحه ،  
وما خالف ذلك قضيت عليه بالأطراح ، ونسبته إلى سوء الصناعة .

وقال أبو الفتح بن جني . قلت لأبي الطيّب المتنبّي : إنك تكرر في  
شعرك « ذا » و « ذى » كثيراً ، ففكر ساعة ثم قال : إن هذا الشعر لم  
يعمل كله في وقتٍ واحدٍ . فقلت : صدقت ، إلا أن المادة واحدة فأمسك .  
وأما القسمُ الثاني من الثمانية المذكورة أولاً ، وهو أن تجد للفظه  
في السمع حسناً ومزيةً على غيرها لا من أجل تباعد الحروف فقط ، بل لأمر  
يقع في التأليف ، ويعرض في المزاج ، كما يتفق في بعض النقوش على ما بيناه  
فيما تقدم ، فإن هذا إنما يكون في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة ، فيوجد  
الحسن فيه أكثر ، وتزيد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات  
[إلا القليل] . وهذا العمري إنما يرجع إلى اللفظة بانفرادها ، وليس للتأليف فيه  
إلا ما أثاره التواتر والترادف ؛ وكذلك الثالث والرابع من الأقسام ،  
وهما أن تكون الكلمة غير وحشية ولا عامية ، لأن هذين القسمين أيضاً  
لا عُلقة للتأليف بهما . وإنما يقبح إذا كثرت فيه الكلام الوحش أو العامي ،  
على حد ما يحسن إذا كثرت فيه الكلام المختار ، فهو . جمع إلى اللفظة المفردة  
كما قلناه . وعُلقة التأليف ما قدمناه من حكم الاسهاب في إيراد الحمود

والمذموم ، إلا أن يتفق لفظه لم تبتذ لها العامة بانفرادها ، وإنما تستعملها مضافة إلى غيرها ، فيكون التأليف على هذا الغرض عامياً ، بحكم ما أفادته الاضافة لتلك اللفظة . وإذا اتفق هذا وجب تجنبها مضافة ، والاحتراز من البصيفة التي تعرض فيها بعض الوجوه المذمومة .

وأما الخامس ، وهو أن تكون الكلمة جاريةً على العرف العربي الصحيح ، وللتأليف بهذا القسم علقه وكيدة ، لأن إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام ، وعلى حكم الموضوع الذي وردت فيه . ولهذا الجملة تفصيل طويل إذا ذكرناه عدلنا عن الغرض المقصود بهذا الكتاب ، وشرعنا في صريح النحو ، ومحض علم الإعراب . ولذلك كتب موضوعه له ومقصورة عليه ، تعني الناظر فيها عما نذكره في كتابنا هذا ، ويجد ما يتفيه هناك مستوفى مستقصى . فان قال لنا قائل : إني [إذا] أنعمت النظر ، وأحسنتم الفكر ، واعتبرت قول حسّان :

يفشون حتى ما تهرّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وغيرت الإعراب عن وجهه ، فرفعت المخفوض ، وخفضت المرفوع . وأثبت بما لا يسيعه تأويل ، ولا يتوجّه في مثله عذر ، ووجدت فصاحة هذا البيت على ما كانت عليه ، وهو جارٍ على القانون العربي ، ومتى اعتبرت باقي الأقسام وجدت الأمر فيه على ما ذكرتموه ، ومخالفة لحكم هذا النوع ، لتأثيرها في الفصاحة ورونق الكلام ، وهذا يوجب عليكم الإمتناع من إيراد هذا القسم في الجملة ، والاقتصار على ما تشهد النفوس

بصحته ، ويقضى التأمل بتقبله . قيل له : إننا لا ننكر أن يكون بعض ما ذكرناه من الأقسام أظهر من بعض ، وتأثيرها في الفصاحة أوضح وأجلى من غيره . لكننا على كل حال لا نرضى بالقطع على إختيار الكلام العربي المؤلف ، والشهادة بحسنه ، وهو مخالف لما تلفظت به العرب ، وتواضعت عليه ، إن كان مواضعه ، وفيه وجه آخر من وجوه القبح عندهم . ولا يكون حسناً حتى تتفق عنه وجوه القبح في مثله على أننا نجد في تغير الكتابات وعدول الضمائر عن السبق<sup>(١)</sup> في إيرادها ما يُزيل شطراً من الفصاحة وطرفاً من الرونق ، ومن تأمل قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

فتانان أمّا منهما فشبّهة الهلال وأخرى منهما تشبه الشمس  
فتانان بالنجم السعيد ولدتما ولم تلقيا يوماً هوأنا ولا نحسا  
علم أن بين قوله : ولدتما وولدتما فرقاً واضحاً ومزية<sup>(٢)</sup> بينة ، ووجد الكلام الثاني كالمقطع من الأوّل . [ و ] كذلك قول المتنبي :

قومٌ تفرّست المنايا فيكم فرأت لكم في الحرب صبه كرام  
لأنّ وجه الكلام قوم تفرست المنايا فيهم فرأت لهم فهذا وما يجري  
جراه في جانب التأليف مذكور وفي شعبة معدود واتباع العرف في إيراد  
الظاهر المعروف دون الشاذ النادر واجب لمن آثر مشاركتهم في فصاحة  
النظم وسلامة النسيج ، فانما بهم يقتدى وعلى منارهم يُهتدى . ثم يقال لمن عساه  
يمنع أن يكون إعراب الكلام شرطاً في فصاحته : هل يجوز عندك أن يكون

(١) في ٤٤٢ : عن النسق . (٢) وفيها : وميزة .

عريباً وأن استعمل كل اسم منه لغير ما وضعته له العرب؟ فإن قال: نعم، لزمه  
 يكون متكلاً باللغة العربية إذا سمي الفرس إنساناً والسواد بياضاً والموجود  
 معدوماً وغير ذلك من الكلام، وهذا حدٌ لا يذهب إليه محصلٌ وإن  
 قال: لا يكون عريباً حتى يضع كل اسم في موضعه ويلفظ به على حد ما  
 يلفظ به أهله<sup>(١)</sup> قلنا: فقد دخل في هذا إعراب الكلام لأن معانيه تتعلق  
 به وهو الدليل على المقصود منها وبه يزول اللبس والجواز فيها، وإذا ثبت  
 أنه لا يكون عريباً حتى يجري على ما نطقت العرب به وجب أن يشترط  
 في فصاحته تبعهم فيما تكلموا به ولا يجيز المدول عنه، لأن كلامنا إنما هو  
 في فصاحة اللغة العربية ومتى خرج الكلام عن كونه عريباً لم يتعلق قولنا  
 به كما لا يتعلق بغيره من اللغات، فقد بان أن اشتراطنا ما ذكرناه في الفصاحة  
 صحيح لازم وتفصيل هذه الجملة يوجد في كتب النحو ولا يليق بكتابنا  
 هذا ذكره لأنه علم مفرد وصناعة متميزة.

وأما السادس مما ذكرناه، وهو أن تكون الكلمة قد عرّب بها عن  
 أمر آخر يكره ذكره فالتأليف فيه تعلق بحسب إضافة الكلمة إلى  
 غيرها، فإن القبح يختلف بحسب ذلك كما قلنا في قول الشريف الرضى:

وقد خلت من جانبيك مقاعد العواد

لأن مقاعد لما أضيف إلى العواد زاد قبح الكلام. ولو قال قائل:  
 مقاعد الجبال على وجه الاستعارة أو غير ذلك لكان الأمر أسهل وأيسر  
 فبهذا ونحوه يتعلق التأليف بهذا القسم.

(١) في ٤٣٩: ويلفظ به كما لفظ به أهله.

وأما السابع ، وهو اجتناب الكلمة الكثيرة الحروف فلا علة للتأليف بهذا إلا أن ظهور قبجه أجلى إذا ترادفت فيه الكلمات الطوال على حد ما قلناه في الكلمة الوحشية .

وأما الثامن ، وهو التصغير فلا علة للتأليف به إذ كان لا يتعدى الكلمة بانفرادها لكنى أقول أن تكرار التصغير والنداء والترخيم والنعمة والمطف والتوكيد ، وغير ذلك من الأقسام - والاسباب في إيرادها معدود في جملة التكرار ويجب التوسط فيه فإن لكل شئ حداً ومقداراً لا يحسن تجاوزه ولا يحمد تعديبه . فان قيل : كيف تحمدون التصغير في الكلمة على ما قدمتموه فاذا انضاف<sup>(١)</sup> إليه تصغير آخر قبج . وكل واحد منهما حسن في نفسه . قلنا : إن التصغير المحمود معنى واحد وغير مختلف ولا متباين ، فنحن نكره تكراره كما ندم تكرار الكلمة الواحدة بعينها وإن كانت مرضية غير ذميمة ، والعلة في الجميع واحدة .

فهذا ما يتعلق بالأقسام المذكورة في الكلمة بانفرادها قد أوضحناه وبيناه . ونعود إلى ما يختص بالتأليف وينفرد له . ونقول : إن أحد الأصول في حسنه وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازاً لا ينكره الاستعمال ولا يبعد فيه ، وهذه الجملة تحتاج إلى تفصيل نحن نذكره ونشرحه ونبين أمثله ليقع فهمه والعلم به .

فن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير حتى يؤدي ذلك إلى فساد معناه واعرابه في بعض المواضع ، أو سلوكة

(١) صوابه : فاذا أضيف . كذا في حاشية ٤٤٢

الضرورات حتى يفصل فيه بين ما يفتح فصله في لغة العرب كالصلة والموصول وما أشبههما ولهذا أمثلة ، منها قول الفرزدق يمدح ابراهيم بن اسماعيل خال هشام بن عبد الملك :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه  
ففي هذا البيت من التقديم والتأخير ما قد أحال معناه وأفسد إعرابه  
لأن مقصوده وما مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه - يعنى  
هشاماً لأن أبا أمه أبو المدوح . ومن هذا أيضاً قول عروة بن الورد العبسى :  
قلت لقوم في السكيف تروحووا عشية بتنا عند ما وان رزح  
تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسكم إلى مستراحٍ من حمام مبرح  
لأن تقديره : قلت لقوم رُزح في السكيف عشية بتنا عند ما وان  
تروحووا تنالوا الغنى - ففصل بين الصفة والموصوف والأمر وجوابه .  
فأما قول أبي الطيب :

المجد أخسر والمكارم صفقةً من أن يعيش لها الهمام الأروعُ  
فجار هذا المجرى وفيه تقديم وتأخير وفصل بين الصلة والموصول ،  
وتقديره : المجد والمكارم أخسر صفقةً ، وأما قول الفرزدق :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرها  
فان جماعة من النحويين قالوا : انه يمدح خالداً ويذم أسداً ، وكانا واليين  
بخراسان وخالد قبل أسد . وتقدير البيت [ فليست خراسان بالبلدة التي كان  
خالد فيها سيفاً إذ كان أسدٌ أميرها ] ويكون رفع أسد مكان الثانية وأميرها  
نعت له وكان في معنى وقع أو يكون في كان ضمير الشأن [ والقصة ] ويكون



أسد وأميرها مبتدأ وخبراً في موضع خبر الضمير . وقال أبو سعيد السيرافي :  
إن تقدير البيت عنده أن يجعل أسداً بدلامن خالد ويجعله هو خالد على  
سبيل التشبيه له بالأسد ، فكأنه قال فليست خراسان التي كان بها أسد إذ  
كان سيفاً أميرها . ويجعل سيفاً خبراً لكان الثانية ويجعل أميرها الاسم .  
وعلى التأويلين معاً فلاخفاء بقبح البيت والتعسف فيه ووضع الألفاظ في  
غير موضعها ، والفرزدق أكثر الشعراء استعمالاً لهذا الفن حتى كأنه يعتمد  
ويقصده ويمتدح حسنه . ومن ذلك قوله أيضاً :

وترى عطية ضارباً بفنائه      ربقين بين حظائر الأغنام

متقلداً لأبيه كانت عنده      أرباق صاحب ثلثة وبهام

يريد: متقلداً أرباق ثلثة وبهام كانت لأبيه عنده ، ومن التقديم والتأخير

أيضاً قول الشاعر :

صددت فاطولت الصدود وقلما      وصال على طول الصدود يدوم

يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود - وكذا قول الآخر :

لما رأيت ساتيداً ما استعبرت      لله درُّ اليوم من لامها

أي لله در من لامها اليوم . وعلى هذا قول المتنبي :

جفخت وهم لا يجفخون بها بهم      شيم على الحسب إلاغر دليل

يريد: جفخت وهم لا يجفخون بها . وكذلك قوله :

وفاؤ كما كالربع أشجاه طاسمه      بأن تسمداو الدمع أشفاه ساجمه

لأن تقديره : وفاؤ كما بأن تسمدا كالربع أشجاه طاسمه . ففصل وقدم

وأخر . وكذلك قول أبي عدى القرشي :

خير راعى رعية سره الله هشام وخير ماوى طريد  
أى خير راعى رعية هشام سره الله . وقول الآخر :  
لعمر أبها لا تقول خليلتى أافرّ عنى مالك بن أبى كعب  
يريد : لعمر أبى خليلتى .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى  
ويصرفه عن وجهه ، ولذلك أمثلة مذكورة . منها قول عروة بن الورد العبسى :

فلو أنى شهدت أبا سعاد غداة غدٍ لمهجته <sup>(١)</sup> يفوق  
فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك إلا ما أطيق

يريد أن يقول : فديت نفسه بنفسى . ومنه قول خدّاش بن زهير :  
وتركت <sup>(٢)</sup> خيل لاهوادة بينها وتعصى الرماح بالضياطرة الحمر  
والضياطرة - هى التى تعصى بالرماح . وكذلك قول الفرزدق :  
وأطلس عسّال وما كان صاحباً رفعت لنارى موهناً فأتانى  
وإنما النار هى المرفوعة للذئب . ومن المقلوب أيضاً قول الآخر :

كانت فريضة ماتقول كما كان الزناء فريضة الرجم  
وإنما الرجم فريضة الزناء . وعلى هذا حمل أبو القاسم الأمدى قول  
الطائى الكبير : <sup>(٣)</sup>

طلل الجميع لقد عفوت حميدا وكفى على رزعى بذاك شهيدا  
قال : لأنه يقول مضى حميداً شاهداً على أنى رزئت ووجه الكلام أن

(١) فى ٤٤٣ : غدا بمهجته . (٢) فى هامش التيمورية : ولعله ( وتركتك )

(٣) يريد أبا تمام

يكون : وكفى برزى شاهداً على أنه مضى حميداً لأن حميداً من الطال قد مضى وليس بمشاهد معلوم ورزءه بما يظهر من تفجعه مشاهد معلوم ، فلأن يكون الحاضر شاهداً على الغائب أولى من أن يكون الغائب شاهداً على الحاضر . وهذا الذى ذكره الشيخ أبو القاسم رحمه الله قول مثله من يتقدم الناس فى هذا العلم ودقيق النظر فيه وكشف سراره . وقد حمل بعضهم قول أبي الطيب :

وعذت أهل العشق حتى ذقتهم فمجبت كيف يموت من لا يعشق  
على المقلوب وتقديره عنده : كيف يموت من يعشق . وقال غيره :  
إن الكلام جار على طريقته والمراد [ به ] كيف تكون المنية غير العشق  
أى أن الأمر الذى يقدر فى النفوس أنه فى أعلا مراتب الشدة هو الموت ،  
ولما ذقت العشق فعرفت شدته ، عجبت كيف يكون هذا الأمر الصعب  
المتفق على شدته غير العشق ، وكيف يجوز أن لا تعم علته حتى تكون منايا  
الناس كلهم به - وكان هذا أشبه بمراد أبي الطيب من حمل الكلام على  
القلب . فأما قول الله تعالى « ما أن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة » فليس  
من هذا بشىء ، و [ إنما ] المراد والله أعلم أن المفاتح تنوء بالعصبة [ أى ]  
تميلها من ثقلها وقد ذكر هذا الفراء وغيره . وكذلك قوله عز اسمه « وإنه  
لحب الخير لشديد » ليس على ما يزعّم بعضهم المراد به وأن حبه للخير  
لشديد ، بل المقصود به أنه حب المال لبخيل - والشدة - البخل أى من  
حبه للمال يبخل <sup>(١)</sup> ، فأما قول الخطيب :

(١) فى ٤٣٩ : أى من أجل المال يبخل .

فلما خشيت الهون والعير ممسك على رغمه ما أمسك الجبل حافره

فقد قيل [فيه] إن الجبل إذا أمسك الحافر فالحافر أيضاً قد شغل

الجبل ، فعلى هذا ليس بمقلوب . وكذلك قول أبي النجم :

قبل دنو الأفق من جوزائه

لأن الجوزاء إذا دنت من الأفق فقد دنا منها . وقد حمل أبو الفتح

عثمان بن جنى قول أبي الطيب :

نحن ركب ملجنّ في زى ناس فوق طير لها شخوص الجمال

على المقلوب وقال تقديره : نحن ركب من الانس في زى الجن فوق جمال لها

شخوص طير . وهذا عندي تعسف من أبي الفتح لا تقود إليه ضرورة . ومراد

أبي الطيب المبالغة على حسب ما جرت به عادة الشعراء ، فيقول نحن قوم

من الجن لجوبنا الفلاة والمهامه والقفار التي لا تسلك وقلة فرقنا فيها<sup>(١)</sup> إلا أننا

في زى الانس — وهم على الحقيقة كذلك ، ونحن فوق طير من سرعة إبلنا إلا أن

شخوصها شخوص الجمال ، ولا شك أيضاً في ذلك . فأما قول قطري بن

الفجاءة المازني :

ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الإقدام

فقد حملوه على المقلوب . وقالوا : يريد قارح البصيرة جذع الإقدام . كما

يقال : إقدام غرور أي مجرب . وقد كان أبو الهلاء صاعد بن عيسى الكاتب

جاراني في بعض الأيام هذا البيت . وقال : ما المانع من أن يكون مقصوده

(١) في ٤٤٢ : وعدم فرقنا منها .

لم أصب أى لم أُلّف على هذه الحال بل وجدت على خلافها جذع الإقدام قارح البصيرة ، ويكون الكلام على جهته غير مقلوب وتمكن الدلالة على أن قوله : لم أصب فى البيت بمعنى لم أُلّف ، دون ما يقولون من أن مراده به لم أجرح قوله قبله :

لا يركن أحد إلى الإحجام      يوم الوغى متخوفاً لحمام  
فلقد أرانى للرماح دريئة      من عن يمينى تارةً وأمامى  
حتى خضبت بما تحدد من دمي      أكناف سرجى أو عنان لجامى

فكيف يكون لم يصب وقد خضب هذا بدمه ، فأما قولهم إنه أراد من دمي أى من دم قومي وبنى عمى فبالغة منهم فى التعسف والعدول عن وجه الكلام ليستمر لهم أن يكون فاسداً غير صحيح. وهذا الذى ذكره أبو العلاء وسبق إليه له وجه يجب تقبله واتباعه فيه ونحوى كلام قطرى يدل على أنه أراد جرح ولم يمت إعلاماً أن الإقدام غير علة فى الحمام وحثاً على الشجاعة ونهياً عن الفرار. ومن طريف التفسير للشعر أن يتأول ليقع الفساد فيه ولو حمل على ظاهره كان صواباً صحيحاً ، وما أعرف أعجب من حمل كافة المفسرين قول الفرزدق :

ان الذى سمك السماء بنا لنا      بيتنا دعائمه أعز وأطول<sup>(١)</sup>

(١) بهامش ٤٣٩ : قال محمد بن سلام قال يونس بن جيب : جاء رجل الى رؤبة ابن العجاج فسأله عن قول الفرزدق ان الذى سمك السماء فقال له : اقمده فلما أذن المؤذن وقال الله أكبر قال مايقول هذا؟ قال الله أكبر من كل شىء ، قال : وكذا ذاك أطول من كل شىء .

على وجهين، أحدهما أن يكون أعز وأطول بمعنى عزيمة طويلة، والثاني أعز وأطول من يتك يا جرير. فيتعسفون في التأويل ومراد الشاعر أوضح من أن يخفى وأشهر من أن يجهل، وهو أعز وأطول من السماء التي ذكرها في أول البيت، وإنما جاء بها لهذا الغرض وهذا مبالغة في الشعر معروفة مستعملة وليست بالمكروهة ولا الغريبة

ومن وضع الألفاظ في موضعها. حسن الاستعارة وقد حدها أبو الحسن على بن عيسى الرماني فقال: هي تعليق العبارة على غير ما وضعت في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة، وتفسير هذه الجملة أن قوله عز وجل « واشتعل الرأس شيباً » استعارة لأن الاشتعال للنار ولم يوضع في أصل اللغة للشيب، فلما نقل إليه بان المعنى لما اكتسبه من التشبيه لأن الشيب لما كان يأخذ في الرأس ويسعي فيه شيئاً فشيئاً حتى يحيله إلى غير لونه الأول، كان بمنزلة النار التي تشتعل في الخشب وتسرى حتى تحيله إلى غير حاله المتقدمة. فهذا هو نقل العبارة عن الحقيقة في الوضع للبيان ولا بد من أن تكون أوضح من الحقيقة لأجل التشبيه العارض فيها لأن الحقيقة لو قامت مقامها كانت أولى لأنها الأصل والاستعارة الفرع، وليس يخفى على المتأمل أن قوله عز اسمه « واشتعل الرأس شيباً » أبلغ من كثر شيب الرأس وهو حقيقة هذا المعنى. وقول امرئ القيس - قيد الأوابد - أبلغ من مانع الأوابد عن جريها، والأصل في ذلك ما أفاده التشبيه في الاستعارة من البيان. فان قال قائل: فما الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا كان الأمر على ما ذكرتم. قيل: الفرق بينهما ما ذكره أبو الحسن وهو أن التشبيه على

أصله لم يغير عنه في الاستعمال وليس كذلك الاستعارة لأن مخرج الاستعارة مخرج لبست العبارة<sup>(١)</sup> له في أصل اللغة على أن الرماني قال [ في كلامه ] : إن التشبيه في الكلام بأداة التشبيه وهو يعنى كأن والكاف وما جرى مجراهما ، وليس يقع الفرق عندى بين التشبيه والاستعارة بأداة التشبيه فقط ، لأن التشبيه قد يرد بغير الألفاظ الموضوعية له ويكون حسناً مختاراً ولا يعده أحد في جملة الاستعارة لخلوه من آلة التشبيه . ومن هذا قول الشاعر :

سفرن بدوراً وانتقبن أهلة      ومسمن غصوناً والتفتن جآ ذراً

وقول الآخر :

وأسبلت لؤلؤاً من نرجس فسقت      ورداً وعصت على العناب بالبرد  
وكلاهما تشبيه محض وليس باستعارة وإن لم يكن فيهما لفظ من الألفاظ التشبيهية ، وإعما الفرق بين الاستعارة والتشبيه ما حكيناه أولاً . ولا بد للاستعارة من حقيقة هي أصلها : وهي مستعار ، ومستعار منه ، ومستعار له . فالاستعار لفظ الاشتعال فيما مثلنا به ، والنار مستعار منه ، والشيب مستعار له . ولها تأثير في الفصاحة ظاهر وعلقة وكيدة . والبعيد منها يقضى باطراح الكلام ويذهب طلاوته ورونقه . ولأجل هذا احتاج إلى إيضاحها ووصف ما يحسن منها ويقبح ، والإكثار من الأمثلة التي تدل على ما أريده وهي على ضربين ؛ قريب مختار ، وبعيد مطرح . فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير له تناسب قوى وشبه واضح . والبعيد مطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له

(١) في ٤٤٢ : مخرج ما العبارة الخ .

في الأصل أو لأجل أنه استعارة مبنية على استعارة فتضعف لذلك ،  
والقسمان معا يشملهما وصفى بالبعد لكن هذا التفصيل يوضح ، وإذا  
ذكرت الأمثلة بان القريب في الاستعارة من البعيد وعرف المرضى منها  
والمكروه ، وتنزلت الوسائط بينهما بحسب النسبة إلى الطرفين  
وهذا الفن قد أوردته المحدثون كثيراً وإن كان المتقدمون بدؤوا به ،  
ومن أكثر استعماله أبو تمام حبيب بن أوس فأورد منه في شعره الجيد  
المحمود والردى ، الذى هو الغاية فى القبح . وسأذكر فى شعره خاصة  
ما يستدل به على ذلك . وقد خرج على بن عيسى ما ورد فى القرآن من  
الاستعارة فكان من ذلك قوله تعالى « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه  
هباءً منثوراً » . لأن حقيقته عمدنا لكن قدمنا أبلغ لأنه يدل على أنه  
عاملهم معاملة القادم [ يقدم ] من سفر لأنه من أجل إمهاله<sup>(١)</sup> لهم عاملهم  
كما يفعل الغائب عنهم إذا قدم فرآهم على خلاف ما أمرهم به ، وفى هذا  
تحذير من الاعتذار بالاهمال . وقوله تعالى « إنا لما طغى الماء حملناكم فى  
الجارية » . لأن حقيقة طغى علا والاستعارة أبلغ ، لأن طغى علا قاهراً .  
وكذلك : « بريح صرصر عاتية » . لأن حقيقة عاتية شديدة ، والعتو أبلغ  
لأنه شدة فيها عرد . وقوله عز اسمه : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار »  
لأن انسلخ الشئ عن الشئ هو أن يتبرأ منه ويزول عنه حالا [ خالاً ] ،  
وكذلك انفصال النهار عن الليل والانسلخ أبلغ من الانفصال لما فيه من زيادة  
البيان . وقوله عز وجل : « والصبح إذا تنفس » لأن تنفسها هنا مستعار



وحقيقته بدأ انتشاره وتنفس أبلغ لما فيه من التروح عن النفس. وقوله تعالى: « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط » وحقيقته لا تمنع نائلك كل المنع . والاستعارة أبلغ لأنه جعل منع النائل بمنزلة غل اليد إلى العنق ، وحال المغلول أظهر . وأمثال هذا في كتاب الله كثيرة وهو جار على عادة العرب المعروفة في الاستعارة . ومنه قول طفيل الغنوي:

وجعلت كورى فوق ناجية يفتات شحم سنامها الرحل

فإن استعارة هذا البيت مرضية عند جماعة العلماء بالشعر ، لأن الشحم لما كان من الأشياء التي تفتات وكان الرحل يتخونه ويذيه كان ذلك بمنزلة من يفتاته ، وحسنت استعارته القوت للقرب والمناسبة والشبه الواضح . وكذلك قول ذى الرمة [ في إحدى الروايات ] :

أقامت به حتى ذوى العود والثرى ولفّ الثريا في ملاءته الفجر

لأن الفجر لما غطى الليل ببياضه وشمل الأرض عند طلوعه، حسنت استعارة الملاءة له لتضمنها هذا المعنى، وعبر بطلوع الثريا وقت طلوع الفجر بأنه لفها في ملاءته وتلك أحسن عبارة وأوضح استعارة . وقد اختار أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي الكاتب من جملة الاستعارة قول امرئ القيس :

فقلت له لما تغطى بصلبه<sup>(١)</sup> وأردف أمجازاً وناء بكامل

وقال : إن هذه الاستعارة في غاية الحسن والجودة والصحة ، لأنه

(١) في ٤٣٩ : بجوزه . وهي رواية في البيت .

إنما قصد وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد وسطه وتناقل صدره للذهاب والانبعاث وترادف أعجازه وأواخره شيئاً فشيئاً . قال : وهذا عندي منتظم لجمع نعوت الليل الطويل على هيئته<sup>(١)</sup> ، وذلك أشد ما يكون على من يراعيه ويتربص تصرفه . فلما جعل له وسطاً يمتد وأعجازاً رادفة للوسط استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، لأن قولهم تمطى وتمدد بمنزلة واحدة . وصلح<sup>(٢)</sup> أن يستعير للصدر اسم الكل كل من أجل نهوضه وهذه أقرب الاستعارات من الحقيقة لملاءمة معناها لمعنى ما استعيرت له .

وهذا الذى قاله أبو القاسم لأرضى به غاية الرضى ، ولو كنت أسكن إلى تقليد أحد من العلماء بهذه الصناعة [ أ ] وأجرح إلى اتباع مذهبه من غير نظر وتأمل لم أعدل عما يقوله أبو القاسم لصحة فكره وسلامة نظره وصفاء ذهنه وسعة علمه ، لكننى أغلب الحق عليه ولا اتبع الهوى فيما يذهب إليه . ويبت امرئ القيس عندي ليس من جيد الاستعارة ولا رديئها بل هو من الوسط بينهما ويبتا الغنوى وذى الرمة أحمد فى الاستعارة وأشبه بالمذهب الصحيح [ منها ] ، وإنما قلت ذلك لأن أبا القاسم قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل لليل وسطاً وعجزاً ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ، وذكر الكل كل من أجل نهوضه ، فكل هذا إنما يحسنُ بعضه لأجل بعض . فذكر الصلب إنما حسنُ لأجل العجز

(١) فى ٤٤٢ : هيآته . (٢) وفيها : يصلح .

والوسط والتمطى لأجل الصلب ، والكامل لمجموع ذلك . وهذه الاستعارة المبنية على غيرها فلذلك لم أرَ أن أجعلها <sup>(١)</sup> من أبلغ الاستعارات وأجدرها بالحمد والوصف ، وكانت استعارة طفيل وذى الرمة عندي أوفق وأصح لأنها غنية <sup>(٢)</sup> بنفسها غير مفتقرة إلى مقدمة جلبتها . وقد اختار الأمدى أيضاً قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعُرّي أفراس الصبّا ورواحله  
وقال : لما كان من شأن ذى الصبا أن يوصف أبدأً بأن يقال ركب  
هواه وجرى في ميدانه وجمح في عنانه ونحو هذا ، حسن أن يستعار  
للصبا اسم الأفراس ، وأن يحمل النزوع عنه بأن تُعرى أفراسه ورواحله .  
وكانت هذه الاستعارة من أليق شيء بما استعيرت له . وعندي أن الاستعارة  
في بيت طفيل أليق منها في هذا البيت ، والعلة ما ذكرته في بيت امرئ  
القيس ، وذلك أن الاستعارة في بيت زهير مبنية على قولهم ركب هواه  
وجرى <sup>(٣)</sup> في ميدانه على نحو ما قاله أبو القاسم ؛ وتلك استعارة بغير شك  
وقد نبى عليها . وبيت طفيل أقرب وأحسن لغناه بنفسه . وقد كنت مثلت  
في بعض المواضع الاستعارة المحمودة والمذمومة بيئتين أحدهما قول أبي  
نصرين نبأته :

حتى إذا بهرَّ الأباطح والرُّبا نظرت اليك بأعين النوار  
فنظر أعين النوار من أشبه الاستعارات وأليقها لأن النوار <sup>(٤)</sup>

(١) في ٤٤٢ : تجعل . (٢) وفيها : قرية

(٣) في ٤٣٩ : وجمح . وفي التيمورية : ركب هواه وجمح وجرى في ميدانه .

(٤) في ٤٤٢ : يشبه بالعيون وإذا كان مقابلاً للمجتاز به كان الخ .

يشبه العيون وإذا كان مقابلاً لمن يجتزأ فيه ويعرُّ به كان كأنه ناظر إليه ،  
وهذه الاستعارة الصحيحة الواضحة التشبيه . والبيت الثاني قول أبي تمام :  
قرت بقرآن عين الدين وانتشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطاماً  
وقرة عين الدين وانتشار عيون الشرك من أقيح الاستعارات لعدم  
الوجه الذي لأجله جعل للدين والشرك عيوناً ، ومع تأمل هذين البيتين  
يفهم معنى الاستعارة ، لأن النوار والشرك لا عيون لهما على الحقيقة ، وقد  
قبحت استعارة العيون لأحدهما وحسنت للآخر ، وبيان العلة فيه أن النوار  
يشبه العيون ، والدين والشرك ليس فيهما ما يشبهها ولا يقاربهما . وهذه  
طريقة متى سلكت ظهر المحمود في هذا الباب من المذموم . وأما قول  
الشريف الرضى :

والحب داء يعضه جلّ كأنما ترغو رواحله بغير لغام

فقريب من قول زهير - افراس الصبا ورواحله - لكنه أبعد منه  
لأنه بنى عليه أمراً آخر غير قريب ، وهو قوله : إن رواحل الصبا ترغو  
ولا لغام لها . وهذا المذهب الرديء في الاستعارة على ما قدمناه ، وقد أعاد  
أبو نصر بن نباتة قوله نظرت إليك بأعين النوار - في موضع آخر فقال :  
إذا نظرت أرض الخليج بأعين من النور قامت للصوارم سوق  
وكلاهما واحد . فأما قول الرضى :

رسا النسيم بواديكم ولا برحت حوامل المزن في أجداثكم تضع  
ولا يزال جنين النبات ترضعه على قبوركم العراضة الهمع  
من أحسن الاستعارات وأليقها لأن المزن تحمل الماء وإذا هملت

وضعته ، فاستعارة الحمل لها والوضع المعروفين من أقرب شيء وأشبهه .  
وكذلك قوله جنين النبت - لأن الجنين المستور مأخوذ من الجنة وإذا  
كان النبت مستوراً والغيث يسقيه كان ذلك بمنزلة الرضاع ، وكانت  
هذه الاستعارات من أقرب ما يقال وأليقه . وأما قول أبي ذؤيب الهذلي :

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تيممة لا تنفع

فليس من أحسن الاستعارات ولا أقبحها ، ولا أراه نظير ما اخترته  
من قول طفيل وذى الرمة وابن نباتة والشريف الرضى . ولا الأمثلة  
البعيدة التي ذكرتها ، بل هو وسط وإن كان إلى الاختيار أقرب لما جرت  
به العادة من قولهم : علقت به المنية ونشبت وما أشبه ذلك ، ولأجل  
كثرة هذا <sup>(١)</sup> حسن . ولأنه مبني على غيره لم يجعله من أبلغ الاستعارات  
على ما قدمت ذكره . وأما قول أبي تمام :

أيامنا مصقولة أطرافها بك والليالي كلها أسحار

فن الاستعارة المختارة ؛ لأنه لما أراد الأيام المحمودة الصافية من  
الكدر والقذى جعلها مصقولة على وجه الاستعارة وهذا تشبيه ظاهر .  
وأما قوله :

يادهر قوم من أخدعك فقد أضججت هذا الانام من فرّك  
وقوله فضربت الشتاء في أخدعيه ضربة غادرته عوداً ركوبا  
وقوله سأشكر فرجة اللب الرخي ولين أخادع الدهر الأبوي

(١) في التيمورية : كثرتها حسن .

فإن أخادع الدهر والشتاء من أقبح الاستعارات ، وأبعدها مما استعيرت له ، وليس بقبح ذلك خفاء . ولا يعرف أبو تمام الوجه الذي لأجله جعل للشتاء والدهر أخادع إلا سوء التوفيق في بعض المواضع . وأما قول أبي الطيب :

مسرة في قلوب الطيب مفرقةا وحسرة في قلوب البيض واليلب  
فن أبعدا ما يكون في هذا الباب ، ولا عذر يتوجه له في الاستعارة  
للطيب والبيض [ واليلب ] قلوباً تسر وتتحسر .

وذكر القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز [ الجرجاني ] صاحب كتاب الوساطة بين المتنبي وخصمه : أن بعض أصحابه جراه أبياتاً أبعدا أبو الطيب فيها الاستعارة وخرج عن حد الاستعمال والعادة ، وكان منها هذا البيت الذي ذكرناه ، وقوله أيضاً :

تجمعت في فؤاده همم مل فؤاد الزمان<sup>(١)</sup> إحداها  
قال فقلت له : هذا ابن احمر يقول :

وليت عليه كل مُعَصِفَةٍ هُوَ جَاء لَيْسَ لِلْبَيْتِ زَبْرٌ  
فما الفصل بين من جعل للريح لباً ومن جعل للبيض واليلب قلوباً ،  
وهذا السكيت يقول :

ولما رأيت الدهر يقلب<sup>(٢)</sup> ظهره على بطنه فعل المعك بالرمل

(١) في ٤٣٩ : فؤاد الرجال .

(٢) وفيها : قلب ظهره . وكذا في التيمورية .

وهذا ابن رميلة يقول :

هُمُ سَاعِدُ الدَّهْرِ الَّذِي يُتَّقَى بِهِ وَمَا خَيْرُ كَفِّ لَاتِنُوهُ، بِسَاعِدِ

وذكر أبياتاً من هذا النحو ، ثم قال : فكيف أنكرت على  
أبي الطيب أن جعل له فؤاداً ؟ قال : فلم يخرجوا با غير أن قال اذا استبرأت  
نفسى وجدت بين استعمارة ابن أحرل للريح لباً واستعمارة أبي الطيب للطيب  
قلوباً بوناً بعيداً ، وربما قصر اللسان عن مجارة الخاطر ولم يبلغ الكلام  
مبلغ الهاجس ، ثم قال القاضى أبو الحسن : وقد أجد لهذا الفصل الذى  
تحمل له بعض البيان وذلك أن الريح لما خرجت بعصوفها عن الاستقامة  
وزالت عن الترتيب شبهت بالأهوج الذى لامسكة فى عقله ولا زبر للبه  
ولما كان مدار الهوج<sup>(١)</sup> فى الالتياث على العقل حسن من هذا الوجه  
أن يجعل للريح عقلاً . فأما الدهر فانما يراد بذكره أهله ، فاذا جعل المدوح  
للدهر ساعداً فقد أقيم لأهله مقام هذه الجوارح من الانسان ، وليس  
للطيب والبيض واللب ما يشبه القلب ولا ما يجرى مع هذه الاستعمارة فى  
طريق . ثم قال ابن عبد العزيز : وإنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام  
المولدين زائلاً عن السنن على وجوه تقرّبهم من الاصابة وتقييم لهم بعض  
العذر ، وتلك الوجوه تختلف بحسب اختلاف مواضعه وتباين على قدر تباين  
المعاني المتضمنة له . ولهذا<sup>(٢)</sup> قال ابو الطيب - مسرة فى قلوب الطيب  
مفرقتها - فانما يريد أن مباشرة مفرقتها شرف ، ومجاورته له زين ومفخر ،

(١) فى ٤٤٢ : الأهوج . (٢) فى ٤٤٢ : فاذا قال

وأن التحاسد يقع فيه ، والحسرة تعظم عليه . فلو كان الطيب ذا قلب لسر كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، وإذا جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه الهمة فأنما أورده على مقابلة اللفظ باللفظ ، فلما افتتح البيت بقوله: تجمعت في فؤاده همم - ثم أراد أن يقول إحداها تشغل الزمان وأهله ، ترخص بأن جعل له فؤاداً وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحمل إلا الفؤاد وسهله ما تقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف له . وإذا قال أبو تمام : يادهر قوم من أخذعك - فأنما يريد أعدل ولا تجر ، وانصف ولا تحف ، لـسكنه لما رآهم قد استجازوا ان ينسبوا اليه الجور والميل ، وأن يقذفوه بالمسف والظلم وبالخرق والعنف ، وقالوا قد اعرض عنا وأقبل على فلان ، وقد جفانا وواصل غيرنا . وكان الميل والاعراض إنما يكون بانحراف الأخذع وازورار المنكب ، استحسنت أن يجعل له اخذعاً وأن يأمره بتقويمه وهذه أمور متى حملت على التحقيق وطلب منها محض التقويم أخرجت عن طريقة<sup>(١)</sup> الشعر ، ومتى اتبع فيها الرخص وأجريت على المسامحة أدت إلى فساد اللغة واختلاط الكلام ، وإنما القصد فيها التوسط والاجتزاء بما قرب وعرف والاختصار على ما ظهر ووضح . وهذه حكاية كلام القاضى أبى الحسن .

ونحن نذكر ما عندنا في كل فصل منه ، والاتفايع به في فهم الاستعارة ظاهر



أما الذى أنكر على أبي الطيب استعارته هذه<sup>(١)</sup>، فلم يضع يده إلا على ما تشهد الافهام له وتقطع العقول على صحته<sup>(٢)</sup> وأما اعتذار القاضى له بالأبيات التى ذكرها، فإن كان قصد بذلك التنبيه على أن أبا الطيب غير مبتدع لهذا الزائل ولا مخترع بل هو مشارك فيه مماثل به، وقد تقدمه من سلك هذا الطريق ونحا هذا النحو فإن وجب أطراح شعر أبي الطيب لهذا السبب وجب أطراح الأشعار كلها، لأن العلة واحدة فعلى هذا الوجه الكلام فى موضعه، وإن كان القصد بذلك إقامة العذر للمتنبى وترك الانكار عليه إذ كان النهج الذى سلك فيه مطروقا فليس هذا الرأى من معتقده بصواب لأن القول فى استعارة أبي الطيب إذا كانت بعيدة غير مرضية كالقول فى كل استعارة [ كذلك ] سواء كانت لتتقدم أو لتأخر، وليس يتميز قبجها باضافتها إلى رجل من الرجال ولا زمان من الأزمنة، وإعما هذا شىء يقع للعامة واشباههم من أنهار الأدباء فيتخيّلون أن للحسن والقبح حكما يرجع إلى التاريخ ويتعلق بالاضافة<sup>(٣)</sup> ولا بد لنا من الكلام على هذا المذهب الفاسد فيما يأتى من هذا الكتاب فى موضع مفرد يليق به، وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لمحصل. ومن لم يعلم الصواب فيه ابتداء من نفسه فأجدر به ألا يعرف مواقع الأدلة عليه والحجج فيه، لكننا نذكره هناك على كل حال مستوفى مستقصى. فعلى ما قلناه ليس قول ابن احرر

---

(١) فى ٤٤٢ : هذه الاستعارة . (٢) وفيها : تشهد به الصناعة وتقطع الافهام على صحته . (٣) فى التيمورية : بالاصابة .

حجة لأبي الطيب ، لأننا نقول لهما جميعاً أخطاءً منهنج الاستعارة ،  
وعدلتما عن الغرض المختار فيها .

وأما قول القاضى : إن الفصل الذى يتخيل بين استعارة أبي الطيب  
للطيب قلوباً ، واستعارة ابن أحمـر للريح لبأٍ إنما هو أن الريح لما خرجت بعصوفها  
عن الاستقامة شبهت بالأهوج الذى لا مسكة فى عقله ، ثم لما كان مدار  
الأهوج على الالتيات فى العقل حسن من هذا الوجه أن يجعل للريح  
عقلاً . فلعمري أن الأمر على ما ذكره ، وقد سهل بيت ابن أحمـر بهذا  
التخريج الذى جرت به العادة وإن لم يكن حسناً ولا محموداً لكنه أصلح  
من قلوب الطيب لأن تلك الاستعارة لا وجه لها من عادة ولا غيرها ،  
وكذلك ما قاله فى ساعد الدهر لأنه تأويل لا يستمر لأبي الطيب مثله

فأما قوله: إنما يحمل ما جاء من ألفاظ المحدثين وكلام المولدين ، زائلاً  
عن السنن على وجوه تقرّبهم من الاصابة وتقييم لهم بعض العذر ، فكأنه  
بهذا القول يخص المحدثين من المتقدمين ، وليس بينهم من هذا الوجه  
فرق ، وكما يلتبس من المتأخر الحسن الصحيح كذلك يلتبس من المتقدم .  
ومن عدل منهما كان التأويل له واحداً بحيث يمكن ولا يبعد ولم يقع  
بينهما تميز فيما يوجبه النظر ويتقدمه الفحص<sup>(١)</sup> وما أحسب أن أحداً  
ممن ينتسب إلى العلم ويتميز بصحة الفهم يحتاج فى اختيار الاستعارة إلى  
معرفة صاحبها وزمانه حتى يكون حكمه على من تقدم مولده يخالف حكمه  
على من قرب عهده ، فاعل من نجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على

(١) فى ٤٤٢ : بينهما تمييز فيما يوجبه النظر ويقتضيه الفحص .

لغتهم ولا نستدل بكلام المتأخرين يتخيل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان وليس الأمر كذلك ، وإنما العرب الأول لما كثرت الاسلام واتصلت للدعوة وانتشرت ، حضر أكثرهم وسكنوا الأرياف وفارقوا البدو وخالطهم الباقى فامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم<sup>(١)</sup> وعدم منهم الطبع السليم الذى كانوا عليه [ قبل هذه المخالطة ] فهم الآن لا يحتاج بكلامهم لهذه العلة ، لأن التقدم والحدوث سببان فى الصواب والخطأ [ ولهذا كان الأصمعى ينكر أن يقال فى لغة العرب مالح فلما أنشد فى ذلك شعر ذى الرمة . قال : إن ذا الرمة قد بات فى حوانيت البقالين بالبصرة زماناً . فأراد بذلك أنه بمخالطتهم سمعهم يقولون مالح فقاله ، فلم يجوز أن يحتاج بكلامه لهذا السبب ] ولو فرضنا اليوم أن فى بعض الصحارى النائية عن العمارة قومًا على عادة المتقدمين فى البدو ، وترك الامام بأهل المدر متمسكين بطبعهم وجارين على سجيبتهم ، كان على هذا الفرض قولهم حجة واتباعهم واجبًا ، وهذه العلة تختلف العرب فى كلامهم بحسب تباينهم فى المخالطة . فتجد اليوم من بعد منهم عن الحضرة أكثر من غيره ، إلى الصواب أميل ومن جانبه أقرب

وأما قوله : إن أبا الطيب يريد أن مباشرة مفرقها شرف ومجاورته زين ومفخر وأن التحاسد يقع فيه والحسرة تعظم عليه فلو كان الطيب ذا قلب لسر كما لو كانت البيض ذوات قلوب لأسفت ، فلم يزد على أن فسر مراد أبى الطيب بقوله : إن الطيب يسر بمفرق هذه المرأة والبيض تتحسر .

(١) فى ٤٤٢ : وامتزج كلامهم بمن جاوروه وعاشروه من العجم والنبط .

والمعنى ظاهر فيه لا خفاء به. وقوله: إن مراده لو كان الطيب ذا قلب لسر ليس بعذر في قوله قلوب الطيب، لأن بين قوله: لو كان للطيب قلب وبين قوله للطيب قلب فرقاً ظاهراً لا يخفى على أحد، لأن أحدهما قد جعله واجباً والآخر ممتعاً<sup>(١)</sup> ليس فيه أكثر من الفرض<sup>(٢)</sup> الذي يعلم من نحوى اللفظ أنه لم يقع وليس يخفى على متأمل أن بين قول البحترى:

فلو أن مشتاقاً تكلف غيراً ما في طبعه لمشى إليه المنبر<sup>(٣)</sup>

ويينه لو كان قال: إن المنبر مشى إليك ميزة بينة ظاهرة. وهذا أمر

لا يستمر في مثله شبهة فيحتاج إلى الإسهاب في إيضاحه وأما قوله: إنه جعل للزمان فؤاداً ملأته هذه المهمة على مقابلة

اللفظ باللفظ لما افتتح البيت بقوله: تجمعت في فؤاده هم — فليس بمعتمد، لأن مقابلة اللفظ باللفظ على ما أراده مجاز والمجاز لا يقاس عليه، وليس يحسن بنا أن نقابل اللفظ باللفظ في كل موضع من الكلام قياساً على مقابلة اللفظ باللفظ. في قوله تعالى « وجزاء سيئة سيئة مثلها » كما لا يجوز منا أن نحذف المضاف ونقيم المضاف إليه مقامه أبداً اتباعاً لقوله عز اسمه « واسئل القرية التي كنا فيها » والمراد أهل القرية حتى نقول ضربت زيدا ونريد غلام زيد، والعلة في الجميع واحدة وهو أن المجاز لا يقاس عليه وإنما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في موضع دون موضع بحسب ما يتفق من فهم المقصود وزوال اللبس والاشكال. وكذلك نقابل بعض الكلام ببعض بحيث لا يمرض فيه<sup>(٤)</sup> فساد في المعنى ولا خلل في العبارة فإذا اعترضنا في المقابلة

(١) في ٤٣٩: والآخراً جمعاً -- وفيها: من الفرض (بالعين) (٢) في التيمورية:

تكلف فوق ما في وسعه لسعى الخ (٣) في ٤٣٩: يعرض له .

مثل هذه الاستعارة لم نجزها كما إذا تطرق إلينا<sup>(١)</sup> حذف المضاف وجود اللبس لم نركن إليه ولا نخرج عليه

وأما قوله : إنه أراد أن يقول احداها تشغل الزمان وأهله ، فترخص بأن جعل له فؤادا وأعانه على ذلك أن الهمة لا تحل الآل الفؤاد وسهله ماتقدم من تسامح الشعراء في نعوت الدهر وتوسعهم في استعارة الأوصاف ، فليس هذا القول بحجة لأن الشعراء اذا تسمحوها وأبعدوا في الاستعارة نسبوا الى مانسب اليه أبو الطيب من الخطأ والعدول عن الوجه في الكلام وليس يعذر لهم<sup>(٢)</sup> كما لا يحتاج لهم به<sup>(٣)</sup> وكلهم في هذا الباب شرع واحد . وقوله فيما بعد : إنَّ أبا تمام قال - يادهرُ قوم من اخدعك - لما رآهم قد استجازوا أن ينسبوا اليه الجور والميل وقالوا قد أعرض عنا وأقبل على فلان وجفانا ، والميل والاعراض إنما يكون بانحراف الأخدع وأزورار المنكب ، كلام لا يعنى عن أبي تمام شيئاً . لأننا قد ذكرنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة قبحت وبعدت ، والواجب أن تكون لها حقيقة ترجع اليها بلا واسطة ، وإذا كان الأمر على هذا وكان قولهم عن الدهر قد أعرض عنا وأقبل على فلان استعارة ومجازا بغير شك ، لم يحسن أن نجريه مجرى

---

(١) في ٤٤٢ : علينا من حذف . (٢) وفيها : يعذر لهم .

(٣) بالهامش : يذكر الخفاجي ها هنا في قوله : لا يحتاج لهم به . مما أنكره على

قدامة في قوله : له به عناية .

الحقيقة ونبنى عليه أمرا بعيدا حتى نجعل للدهر أخدعا لاجل قولهم إنه قد  
عرض عنا وانحرف

ويقال للقاضي ابي الحسن : هل تجيز لبعض المحدثين أن يبنى استعارة  
أخرى على الأخدع في الدهر لأن أبا تمام قد استعمل ذلك وبينى غيره على  
قول هذا المحدث استعارة أخرى بعيدة ويؤول هذا الى مالا نهاية له حتى  
يفسد الكلام وتختل العبارة ويذهب التمييز في الوجوه المحمودة والذميمة ؟  
فان أجاز ذلك بان فساد قوله لكافة العقلاء ، وان امتنع منه وقال لا بد  
للاستعارة من حقيقة يرجع اليها ويكون بينهما شبه ظاهر وتعلق وكيد .  
قيل له : فهذا نحاطبك وله قطعنا على قبج استعارة أبي تمام للدهر أخدعا  
( فاعرض الآن عن هذا التعليل منك بالباطل جانبا ، فانه غير لائق بك  
وعن يجرى مجراك من أهل العلم بهذه الصناعة )<sup>(١)</sup> ثم ما الفرق بينك فيما  
ذكرته وبين من عذر القائل :

باض الهوى في فؤادى وفرّخ التذكار

[ و ] قال لما كانت العادة جارية في الهوى أن يقال حلّ في الفؤاد  
وأقام وليس بزائل [ ولا ذاهب ] وكان الطائر ذو البيض أو الفراخ شديد  
المقام على وكره والألف له والحنين اليه . ترخص بأن استعمار للهوى باض  
وللتذكار فرّخ كناية عن مقامهما وثباتهما في فؤاده، وتشبيها بما ذكرناه  
من حال الطائر . فإن أدعى صحة هذا التخريج وألحقه بما ذكره في بيت

(١) بين الدائرتين من ٤٣٩ فقط .

أبي تمام وجب الأمساك عنه ، وإن أفصح بخلافه للعلّة التي بينّاها فهي موجودة في الأبيات التي ذكرها على أنه قال في آخر كلامه : إن هذه أمور لا تحمّل على التحقيق ولا يتبع فيها الرخص ، ثم حملها على أشد الرخص إحالة وفساداً . ومن التوسط الذي حمده وأشار إليه أن لا يتعدى في الاستعارة حدها ولا يعدل بها عن منهجها .

فأما قول أبي الطيّب :

وقد ذقتُ حلواءَ البنين على الصِّبَا      فلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل  
فقد كان الصاحب [ كافي الكفاة ] أبو القاسم اسماعيل بن عباد أنكره  
على أبي الطيب وذكره في جملة المساوي من شعره ، والأمر فيه على ما قاله  
وهو من ردىء الاستعارة ، وأرى أن الزائد في قبجه قوله حلواء لأن المستعمل  
في هذا الفن حلّوة . وتلك اللغة في العرف مفردة لا أمر آخر حقيقي في غير  
مستعارة فيه . وأما قول أبي تمام :

وكم أحرزتُ منكم على قبج قدّها      صروف النوى من مرهف حسن القد  
فإن استعارة القد لصروف النوى من أبعدها ما يقع في هذا الباب وأقبجه ،  
وإنما يقود أبا تمام إلى هذا وأمثاله رغبته في الصنعة حتى كأنه يمتقد أن الحسن  
في الشعر مقصور عليها فيورد منه لأجل التكليف<sup>(١)</sup> ما لا غاية لقبجه ،  
ويسعد الخاطر في بعض المواضع فيأتي بالعجائب الغرائب . ومن مختار  
الاستعارة قول الشريف الرضي :

وما ناطقة مشمولة في محمّة      وعابها صفًا من آمن الطود فارح

(١) في ٤٤٢ : فيرد منه لأجل التكلف النخ

من البيض لولا برذها قلت دمعة مرنة ما أسلمتها المدامع  
لأنه استعار لأعلى الجبل الأمن عبارة عن الارتفاع وتعذر الوصول  
إليه ، وهذا لائق محمود في الصناعة ( ومعلوم عند أهلها ) وما زلت أسمع  
أبا العلاء يقول : إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها ، وهذا  
البيت عندي من ذلك القليل حسناً وصحة نسج وعذوبة لفظ وللسرى  
الموصلى أبيات مرضية في معناها وهي :

أقول لحنان العشي مغرد  
يهز صفيح البارق المتوقد  
تبسم عن رى البلاد حبيه  
ولم يتبسم إلا للإنجاز موعده  
ثم بعدها أبيات

وياديرها الشرقى لزال راحماً  
يحل عقود المزن فيك ويفتدى  
عليلة أنفاس الرياح كأنما  
يعل بماء الورد نرجسها الندى<sup>(٢)</sup>  
يشق جيوب الورد في شجراته  
نسيم متى ينظر إلى الماء يبرد

وفي هذه الايات استعارات عدة كل منها مختار : أما حنان العشي  
مغرد فعروف ، والعادة جارية باستعارة الحنين والتغريد : للغيث لأن له  
صوتاً على كل حال . وكذلك صفيح البارق وأشبه شيء بالبرق لمع السيوف  
والتبسم فيه أيضاً ظاهر لضوء برفه في خلاله وعقود المزن لاثقة لتشبيه  
القطرات من الماء والدمع بالمقد إذا وهي من سلكه وأنفاس الرياح تكاد  
تكون حقيقة لوضوحه واستعمال العلة فيها كناية عن الضعف [ والخفوت ]  
وقلة الحركة على وجه التشبيه بالمرضى ، وجيوب الورد مختار لأن النسيم  
إذا أظهره من أكامه ونشره عن طيه بعد ذلك كان بمنزلة الجيوب التي تشق ،



وعبارته عن سرعة برد الماء بالنسيم إنه متى نظر إليه برد ، مرضية لأن النظر ليس هو الرؤية ، وإنما هو ضربٌ من المُقابلة والمواجهة تقع الرؤية بعده ، ومثل هذا في النسيم موجودٌ ولائقٌ غير بعيد . وأنا أختار أيضا قول الأمير أبي الحسن عليّ بن مقلّد بن منقذ :

لا يحفظون سوى أسمال زادهم ولا يُضيعون إلا حرمة الجار  
لأن الأسمال الاخلاق ، وإذا استعيرت لبقية الزاد وفضلته ، كانت من أحسن شيء وأيقفه وأقربه إلى الحقيقة ، والجامع بينهما أن كلا منهما غير وعقاييل قد أنهجت جدته وذهب أكثره ، وهو معروض للنبذ وهو منسوب إلى الأطراح والرفض ، وهذه وجوه ظاهرة تحمل الاستعارة عليها . وأما قول أبي عبادة البحرى :

وكنت إذا استبطأت ودك زرته بتفويف شعر كالرداء المحبّر  
عتاب بأطراف القوافي كأنه طعان بأطراف القنا المتكسّر  
فأعمرى أن هذه المقابلة الصحيحة لأن للقوافي طرفاً بلاشك وأولاً  
ووسطاً وآخراً ، فإن كان أبو عبادة لا يريد طرف القافية الحقيقي وإنما مقصوده أني ألوح بالعتاب في القصائد ولا أصرح به فهو يفهم من معاريضها وملاحظها وحيا وعلى وجه الإيحاء والاشارة وهي غير مقصورة عليه ولا مفردة لذكوره ، فهذا أيضا جرت العادة في استعمال الطرف ، وإذا قال القائل تلوح من أطراف كلام فلان كذا وكذا فإنما هذا المعنى يريد وله معنى ، والبحرئى على كل حال محسن : وأما تفويف شعر ، فإن النظم إذا كان نسجاً وصف

بالصقال والرقّة وكثرة الماء والهلهلة والمتانة وغير ذلك مما يستعمل في الثياب  
المنسوجة من النعوت المحمودة والمذمومة ، كان التفويف فيه جارياً هذا  
المجرى ومعدوداً من هذا القبيل . وأما قول الرضى :

ملك سماحتى تحلّق فى العُلا      وأذلّ عرّنين الزمان السامى  
فأيس عرّنين الزمان من الاستعارة الجيدة ، وإنما بناه على ذكر الأنف  
الحقيق عند وصف صاحبه بالذل ، وقد وردت استعارة الأنف فى مثل هذا  
الموضع وكلاهما قبيح . قال تأبط شراً :

أُحز رقابهم حتى صدعنا      وأنف الموت منخره رثيم  
فجعل للموت أنفاً ومنخرارثيماً من قولهم : - رثمت أنف الرجل فهو  
رثيم - إذا ضربته فدمى . وقال ذو الرمة :

يُزّ عِفاف القوم عِزّة نفسه      ويقطع أنف الكبرياء الكبر  
فاستعار للكبرياء أنفاً [أو] لعله أراد أنف صاحب الكبرياء وحذف  
المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . وقال معقل بن خويلد الهذلى :

تُخاصم قوماً لا تلقى جوابهم      وقد أخذت من أنف لحيتك اليدُ  
يريد قبضت على طرف لحيتك كما يفعل المهموم ، فجعل للحية أنفاً : وقال  
أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأته عليه :

إذا ذنّ أنف البرد سرتهم فليته      عقيب التثنأى كان عوقب بالجدع  
وقال أيضاً :

للطَّيِّب فى منزلها سورة      مناخر البدر بها يفغم

فاستعار للبرد أنفاً وللبدر مناخر . وقال سلم الخاسر :

لولا المقادير ما حطَّ الزمان به لكن تولى بأنفِ كلمه دام  
لجعل للزمان أنفًا داميًا . وقال الحسين بن مطير :  
فلاماضى معن مضى الجود وانقضى وأصبح عربن المكارم أجدعا<sup>(١)</sup>  
وكل هذا من الاستعارة البعيدة الذميمة ، وقد حمل بعض المفسرين قول  
ذى الرمة : أنف الكبرياء - على أنه أراد أوله والمقدم منه كما قال  
امرؤ القيس :

قد غدا يحملنى فى أنفه لاحق الإِطلين محبوبك ممرًا  
أى فى أول جرية أو فى أول الغيث الذى ذكره قبل هذا البيت ، وهذا  
التأويل على بعده ليس يسوغ فى جميع الآيات المذكورة ، لأن المعنى  
فيها مبنى على الأنف الذى هو العضو . ومن الاستعارة المحموده التى  
كأنها حقيقة قول شيخنا أبى العلاء :

وكان حَبك قال حظك فى السرى فالطم بأيدى العيس وجه السبب  
وهذا من قربه لو قيل إنه حقيق غير مستعار جاز ذلك وإن كان على محض  
الاستعارة أحسن وأحمد ، فأما قوله :

ولما ضربنا قونس الليل من على تفرى بنضخ الزعفران أو الردع  
فان قونس الليل ليس بمرضى ، على أن ذا الرمة قد أتى بمثله فى قوله :

تيممن يافوخ الدجى فصدعنه وجوز الفلا صدع السيوف القواطع  
وإن كان يافوخ الدجى أقيح وأشنع لكن هذا عندنا ليس بمذر

---

(١) فى ٤٤٢ : فلما قضى معن قضى . الخ . وكتب بهامشها إن الرواية فيها  
مضى ( كما أثبتناه هنا ) .

وما يتوجه على أحدهما إلا ما يتوجه على الآخر . وما زال العلماء بالشعر ينكرون هذه الاستعارة على ذى الرمة ويعتدونها من أساآته ، وقد تجاوز الشريف الرضى فى بعض المواضع ذكر الرأس لليل إلى أن جعل له مُخًا وعظمًا فقال :

ليالى أسرى فى اصيحاب لذة ومخّ الدجى رار وقد دق عظمه  
وهو من أردى ما يكون فى هذا الباب وأشنعه ، وما زال الناس ينكرون قول أبى تمام :

لا تسقى ماء الملام فأبى صب قد استعذبت ماء بكأى  
ويحكون الحكاية المعروفة عن سائل سأل أبا تمام أن ينفذ له فى إناء شيئًا من ماء الملام ، وربما نسبها بعض الرواة الى عبد الصمد بن المعدل . وقد تصرف أصحاب أبى تمام فى التأويل له فقال بعضهم إن أبا تمام أبكاه الملام وهو يبكى على الحقيقة ، فتلك الدموع هى ماء الملام ، وهذا الاعتذار فاسد لأن أبا تمام قال : — قد استعذبت ماء بكأى — وإذا كان ماء الملام هو ماء بكائه فكيف يكون مستغفياً منه مستعذباً له .

وقال أبو بكر محمد بن يحيى الصولى : كيف يعاب أبو تمام إذا قال ماء الملام ؟ وهم يقولون كلام كثير الماء ، وقال يونس بن حبيب فى تقديم الأخطل : لأنه أكثرهم ماء شعر ، ويقولون ماء الصبابة ، وماء الهوى ، يريدون الدمع . وقال ذو الرمة :

أن توهمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وقال أيضا :

أداراً بحزوى هجت للعين عبّرة فاء الهوى يرفض أو يترقرق  
وقالوا : ماء الشباب . قال أبو العتاهية :

ظبي عليه من الملاحه حلة ماء الشباب يجول في وجناته  
وهو من قول عمر بن أبي ربيعة :

وهي مكنونة تحير منها في أديم الخدين ماء الشباب  
فما يكون [إذا] استعمار أبو تمام من هذا كله حرفاً فجاء به في صدر بيته  
لما قال في آخره - إنني صب قد استعذبت ماء بكأني - قال في أوله :  
لا تسقني ماء الملام ، وقد تحمل العرب اللفظ على اللفظ فيما لا يستوى  
معناه . قال الله جل وعز « وجزاء سيئة سيئة مثلها » فالسيئة الثانية ليست  
بسيئة لأنها مجازاة ولكنه لما قال وجزاء سيئة سيئة حمل اللفظ على اللفظ .  
وكذلك : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » إنما حمل اللفظ على  
اللفظ . نخرج الانتقام بلفظ الذنب ، لأن الله عز وجل لا يمكر . وكذلك  
« فبشرهم بعذاب أليم » لما قال فبشر هؤلاء بالجنة . قال : وبشر هؤلاء بالعذاب  
والبشارة إنما تكون في الخير لا في الشر

هذه جملة ما قاله أبو بكر ، وهي غير لائقة بمثله من أهل العلم بالشعر  
لأن قولهم كلام كثير الماء وماء الشباب وقول يونس إن الأخطل  
أكثرهم ماء شعر ، إنما المراد به الرونق كما يقال ثوب له ماء ويقصد  
بذلك رونقه ، ولا يحسن أن يقال ما شربت أعذب من ماء هذا الثوب  
كما لا يحمل أن يقال ما شربت أعذب من ماء هذه القصيدة ؛ لأن  
هذا القول مخصوص بحقيقة الماء لا بماء هو مستعار له . وأبو تمام بقوله :

[لا تسقنى ما الملام] ذاهب عن الوجه على كل حال ، ثم لا يجوز أن يريد هنا بالماء [بانها] الرونق لأن الملام لا يوصف بذلك وإنما يذم ويستقبح لا يحمد ويستحسن . وأبو تمام القائل :

عدلاً شبيهاً بالجنون كأنما قرأت به الورهاء شطر كتاب

فهذا وأمثاله ينعت الملام لابلء الذى هو الرونق والطلاوة ، فقد بان فسادُ هذا الاعتذار من هذا النحو ، وأما ماء الصبابة وماء الهوى فقد بين أبو بكر أنهم يريدون به الدمع فكيف يقول إنه استعارة والدمع ماء حقيقى بلا خلاف ، وعلى أي وجه يحمل ماء الملام فى الاستعارة على ماء الدمع وهو حقيقة ؟ وأما مقابلة اللفظ باللفظ واستشهاده بالآيات المذكورة فقد ذكرنا الكلامُ عليه فيما تقدم وبيننا أن هذا مجاز ولا يقاس عليه ولا يحسن منهُ<sup>(١)</sup> المقابلة فى موضعٍ يمترضنا فيه فساد فى المعنى أو خلل فى اللفظ كهذه الاستعارة أو ما يجرى مجراها كما لا يحسن بنا<sup>(٢)</sup> غير ذلك فى المجاز إذا أدى إلى اللبس والإشكال .

وقال أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى : ليس قول أبي تمام لا تسقنى ماء الملام بعيب عندى لأنه لما أراد أن يقول قد استعذبت ماءً بكائى جعل للملام ماءً ليقابل ماءً بماء وإن لم يكن للملام ماءً على الحقيقة فإن الله جل اسمه يقول : « جزاء سيئة سيئة مثلها » ومعلوم أن الثانية ليست بسيئة وإنما هى جزاء على السيئة ، وكذلك « إن تسخروا منا فانا نسخر منكم » والفعل الثانى ليس بسخرية ، ومثل هذا فى الشعر والكلام كثير ومستعمل ،

(١) فى ٤٣٩ : منه . (٢) فى ٤٤٢ : منا .

فأما كان في مجرى العادة أن يقول القائل : أغظت لفلان القول وجرعته منه كأساً مرة ، أو سقيته منه أمر من العلقم ، وكان الملام مما يستعمل فيه التجرع جعل له ماء على الاستعارة وهذا كثير موجود .

وهذا الذي قاله أبو القاسم عن المقابلة قد ذكرناه فلأوجه لاعادة الكلام عليه ، وأما اعتذاره بأن العادة جارية أن يقال : جرعته من القول كأساً مرة فلما استعمل في الملام التجرع على الاستعارة جعل له ماء على الاستعارة ، فالعمرى أن هذا أقرب ما يعتذر به لأبي تمام في هذا البيت وأولى من جميع ما قد ذكر لما قدمناه من فساد التعلق بذلك ، لكننا قدمنا أن الاستعارة إذا بنيت على استعارة بعدت وإن اعتبر فيها القرب فإما الملام ليس بقريب وإن لم يعتبر فيها لم ينحصر ، وبنى على كل استعارة استعارة وأدى ذلك إلى الاستحالة والفساد على ما قدمناه ، وليس هذا البيت عندى بمحمود ولا من أقبح ما يكون في هذا الباب بعد قول أبي تمام :

لها بين أبواب الملوك مزامر<sup>١</sup> من الذكركم لتنفخ ولا هي تزمز  
وقوله :

إلى ملك في أيكة لم يزل على كبد المعروف من نيله برد<sup>(١)</sup>  
وقوله :

وتقسّم الناس السخاء مجزاً وذهبت أنت برأسه وسنامه  
وتركت للناس الإهاب وما بقي من فرثه وعروقه وعظامه  
فالنظر كيف جعل للذكر مزامر لم تنفخ ، والمعروف كبدا تبرد ،

(١) في التيمورية — وجعلها رواية (أيكة الجود ، من فعله برد)

ولم يقنع بأن استعاز للسخاء رأسا وسناما وإهابا وعظاما وعرقا حتى جعل له فرثا . وتعالى الله كيف يذهب هذا على من يقول :

أخر جتموه بكره من سجيته      والنار قد تمتضى من ناضر السلم  
ويقول :

وإذا أراد الله نشر فضيلة      طويت أتاح لها لسان حسود  
لولا اشتعال<sup>(١)</sup> النار فيما جاورت      ما كان يعرف طيب عرف العود

لكن أعوز الكمال واستولى الخلل على هذه الطباع ، فالمحمود من كانت سيئاته مغمورة بحسناته ، وخطأه يسيرا في جانب صوابه .

وقد قدمنا فيما مضى من هذا الكتاب أننا لم نذكر هذه الايات الذميمة وغرضنا الطعن على ناظمها ، وإنما قادتنا الحاجة في التمثيل الى ذكر الجيد والردى والفاسد والصحيح على ما ذكرناه سالفا ، ومعاذ الله أن يخرجنا بغض التقليد وحب النظر من الطرف المذموم في الإتيان والانتقاد الى الجانب الآخر في التسرع الى نقص الفضلاء [ والتشديد ] لما لعله اشتبه على بعض العلماء والرغبة في الخلاف لهم وإثارة الطعن عليهم ، بل نتوسط . إن شاء الله بين هاتين المنزلتين فننظر في أقوالهم ونتأمل المأثور عنهم ونسقط عليه صافي الذهن ونرهب له ماضي الفكر ، فما وجدناه موافقا للبرهان وسليما على السبر اعترفنا بفضيلة السابق فيه وأقررنا لهم بحسن النهج لسبيله . وما خالف ذلك وباينه أجهدنا في تأويله وإقامه المعاذير فيه وحملناه على أحسن وجوهه وأجمل سبيله ، إيجاباً لحقهم الذي لا ينكر ، وإذعاناً لفضلهم

(١) في ٤٤٢ : لولا استعار النار .



الذي لا يحدد، وعلماء أنهم لم يؤتوا من ضلالة ولا كلال ذهن ووظنة  
ولكن لاستمرار هذه القضية في المحدثين وعمومها أكثر الخلوقين ،  
ومن الله نستمد التوفيق والمعونة برحمته ، فهذه الجملة تكشف لك عن  
نهج الاستعارة وتوضح كيف تقع الألفاظ موقعها في المجاز

فأما الحقيقة فلا نحتاج فيها إلى مثال لأن أكثر الكلام على ذلك  
ولكن ها هنا ألفاظ قد وضعت في غير موضعها ليس على وجه الاستعارة<sup>(١)</sup>  
ولا الحقيقة . فانا أذكر لك منها ما تجمله دليلاً على الباقي، وتعتبر في الكلام  
الذي تؤثر معرفة حظه من الفصاحة أن يكون خالياً من مثل تلك الألفاظ  
بل كل كلمة منه موضوعة في موضعها اللائق بها إما حقيقة أو على [وجه]  
المجاز السائغ المختار الذي نهبتك على علمه . فن تلك الألفاظ قول أبي تمام :  
سعى فاستنزل الشرف افتساراً ولو لا السعى لم تكن المساعي

فإن استنزال الشرف ليس بحقيقة فيه ولا على وجه الاستعارة  
الصحيحة ، لأن الشرف إذا حط. وأنزل فقد وصف بما لا يليق به من  
الاذالة<sup>(٢)</sup> والخفض، والمحمود<sup>(٣)</sup> في هذا أن يقال رفعت منار الشرف وشيدته  
فهو سام على الكواكب ، وعال عن درجة الأفلاك ، فأما استنزاله فلا  
يحسن في هذا الموضع البتة وقد كان يمكنه أن يعبر عن نيله الشرف ووصوله  
إليه بغير استنزاله . فإن الرجل الشريف الآباء لو ذم لكان أبلغ ما يذم به  
أن يقال حطت شرفك ووضعت منه وما يجري هذا المجرى . فهذا هو

(١) بالهامش : وضع الاستعارة كما في ٤٤٢ والتميمورية .

(٢) في التيمورية : من الإنزال . (٣) في ٤٤٢ : والمعهود .

وضع الألفاظ في غير الموضع الذي يليق بها . ومن ذلك أيضاً قول أبي تمام :  
جذبتُ نداء غدوة السبت جذبة نخر صريعاً بين أيدي القصائد  
لأن هذا الموضع لا يليق به جذبت ، والممدوح يوصف بأنه أعطى طوعاً  
واختياراً وحباً للكرم وصبابة<sup>(١)</sup> إلى الاحسان . وإذا جذب الندى حتى  
يخر صريعاً فليس من الطوع بشيء ، إنما ذلك لفظ القسر والغلبة والجبر ،  
وهذا لا يكون مدحاً إنما هو صريح الهجو<sup>(٢)</sup> ومحضه . ومن هذا الفن  
أيضاً قوله :

ضعفتُ جوائح من أذاقته النوى طعم الفراق فدم طعم العلقم  
لأن دعاءه على من ذم طعم العلقم بالاضافة إلى طعم الفراق بضعف  
الجوائح كلام موضوع في غير موضعه ، وذكر الحواس التي يضاف إليها  
الذوق في هذا الموضع أليق ، فأما الجوائح فلا معنى لها . وقوله : ضعفت  
كلام ضعيف هاهنا فبلى هذا النحو يكون وضع الألفاظ في غير موضعها  
على الوجه الذي لا يوافق الاستعارة وحقيقتها فتأمله وقس غيره عليه فانك  
تجده في الكلام كثيراً .

وَمِنْ وَضَعِ الْأَلْفَاظِ مَوْضِعَهَا أَنْ لَا تَقَعِ<sup>(٣)</sup> الْكَلِمَةُ حَشْوًا ، وَأَصْلُ  
الْحَشْوِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصَدُ بِهَا إِصْلَاحُ الْوِزْنِ أَوْ تَنَاسُبُ الْقَوَافِي وَحَرْفِ الرَّوْيِ  
إِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَنْظُومًا ، وَقَصْدُ السَّجْعِ وَتَأْلِيفِ الْفُصُولِ إِنْ كَانَ مَنْثُورًا

(١) في ٤٣٩ : وصيانة إلى الخ ولعلها تصحيف الناسخ .

(٢) كذا في التيمورية ، وفي النسختين : صريح الهجو .

(٣) في ٤٣٩ والتيمورية : ألا تكون الكلمة .

من غير معنى تفيده <sup>(١)</sup> أكثر من ذلك . وهذا الباب يحتاج إلى شرح وبيان ، وتفصيله أن كل كلمة وقعت هذا الموقع من التأليف فلا تخلو من قسمين إما أن تكون أثرت في الكلام تأثيراً لولاها لم يكن يؤثر أو لم تؤثر بل دخولها فيه كخروجها منه ، وإذا كانت مؤثرة فهي على ضربين أحدهما أن تفيد فائدة مختارة يزداد بها الكلام حسناً وطلاوة ، والآخر أن تؤثر في الكلام نقصاً وفي المعنى فساداً . والقسمان مذمومان والآخر هو المحمود وهو أن تفيد فائدة مختارة ، ولكل من ذلك مثال فمثال الكلمة التي تقع حشواً وتفيد معنى حسناً قول أبي الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانياً  
لأن حاشاك هاهنا لفظة لم تدخل إلا لكمال الوزن ، لأنك إذا قلت  
احتقار مجرب يرى كل ما فيها فانياً كان كلاماً صحيحاً مستقيماً ، فقد أفادت  
مع اصلاح الوزن دعاءً حسناً للممدوح في موضعه . ومثله قول أبي محم <sup>(٢)</sup> :  
إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان  
لأن وبلغتها تجرى مجرى وحاشاك في الفائدة ، ولو ألغيت من البيت  
لصح المعنى دونها على حد ما قلناه في البيت الأول ، وليس يخفى على المتأمل  
حسن المقصود بحاشاك وبلغتها في هذين الموضعين . وكذلك أيضاً قول  
أبي الطيب :

نهبت من الأعمار مالو حويته لهنئت الدنيا بأنك خالد  
لأن قوله لهنئت الدنيا بمنزلة الحشو إذ كان المعنى يتم من دونه . ولو  

---

(١) في ٤٣٩ : من غير معنى يقيده (٢) كذا في الأصلين : ولعله (عوف بن محم)

استوى له أن يقول نهبت من الأعمار ما لو حويته نخلدت في الدنيا لكان المعنى مستقيماً لكنه لما احتاج إلى ألفاظ يصح بها الوزن جاء بقوله لهنت الدنيا، فأتى بزيادة من المدح وفضلة من التقريض والوصف [ لاخفاء بحسن موقعها فهذا وما أشبهه هو الحشو المحمود المختار ] .

وقد زل في هذا الموضوع أبو هاشم عبد السلام بن محمد<sup>(١)</sup> فالحق الحشو الجيد بالردي، وقال في المسائل البغداديات في مسألة ذكرها في إيجاز القرآن أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه في الكلام المنشور، ألا ترى إلى قول امرئ القيس: ورضت فذلت صعبة أي إذلال ولو كان في الكلام لكان يقول: ورضت فذلت أي إذلال لو شاء، ولو شاء لقال. ورضت فذلت صعبة، فقد بان أنهم ربما ذكروا المصادر والظروف ليتم الوزن هذا في الشعر الرصين. ولهذا ما قال الأعشى:

فأصبت حبة قلبها وطحالمها

ولولا الوزن لا كتفي بقوله: فأصبت حبة قلبها، وهذا كلام بعيد من الصواب، لأن صعبة من بيت امرئ القيس وقوله أي إذلال حشو مختار حسن يقصد في المنشور مثله الحدائق بتأليفه، لأنه لو قال ورضت فذات لم يكن في الكلام دليل على أن هناك صعوبة ولا ثم تمنعا. وبقوله: صعبة قد حصل هذا وهو مقصود في الغرض<sup>(٢)</sup> لا يخيل على عاقل [ في هذا الموصوف ] . وفي تأليف الكلام لا يخفى على

(١) هو: الجبائي أحد الرؤساء من متكلمي المعتزلة .

(٢) في ٤٤٢ : هذا الغرض وهو مقصود .

من له أدنى علم بهذه الصناعة ، ثم في قوله بعد : أى إذلال وصف حسن  
لذاتها ليس يستفاد من الأول لموقع التعجب فيه <sup>(١)</sup> والوصف ، وليس هذا  
الموضع مما يُقصر في فهمه أحد من المتوسطين في هذا العلم . وأبو هاشم  
وإن كان العالم المتقدم في صناعة الكلام فليس معرفته بالجواهر والأعراض  
وكلامه في العدل والاطاف مما يفيد العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف ،  
وفهم النظم والنثر . كما أن من المتقدمين في هذا العلم من يجهل أول ما يجب  
على العاقل فضلا عما تجاوزه ، ونعوذ بالله من تعاطى ما لا نحسنه ونسأله  
التوفيق والعصمة فيما نقوله ونفعله . فأما بيت الأعرابي فالأمر فيه على ما وقع  
لأبي هاشم وهو من أفتح الحشو ولا مناسبة بينه وبين بيت امرئ القيس  
في حال من الأحوال ، ومما تزداد به عجباً أن علي بن عيسى الرماني نقض  
على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف قصره على نقضها ، واعتمد فيه  
المناقشة وترك المسامحة في كل لفظ من ألفاظ أبي هاشم ، فلما وصل إلى هذه  
المسألة وتعضها لم يعرض لهذا الموضوع الذي ذكرناه بل ظهر من كلامه أنه  
موافق فيه مسلم له . ولا نعلم السبب الموجب لخفاء مثله على أبي الحسن  
مع مكانه المشهور من الأدب .

وأما مثال الكلمة التي تقع حشواً وتؤثر في المعنى نقصاً وفي الغرض  
بساداً ، فكقول أبي الطيب يمدح كافوراً :

ترعرع الملك الأستاذ مكتهلاً قبل اكتهالٍ أديباً قبل تأديب  
لأن قوله : الأستاذ بعد الملك نقص له كبير ، وبين تسميته له بالملك والأستاذ

(١) في ٤٣٩ : ليس باستفاد من الأول لمنع التعجب منه .

فرق واضح. فالاستاذ قد وقع هاهنا حشواً ونقص به المعنى إذ كان الغرض في المدح تفخيم أحوال الممدوح وتعظيم شأنه لاحتقيره وتصغير أمره ، وقد رأيت في أخبار كافور الأخشيدى ما يقيم عذر أبي الطيب في هذا ويزيل عنه بعض اللوم ، وذلك أنه روى أن كافوراً لما غلب على ولد الأخشيد فاستبد بالأمر دونهم ، لم يخرج بذلك عن حد المدبر إلى المالك ولم يقم<sup>(١)</sup> له على منبر دعوة ولا نقش باسمه سكة ولا اختار أن يخاطب إلا بالأستاذ ، فلم يسم في مدة أيامه بالأمير ولا بغيره مما يخاطب به من جرى مجراه . فاذا كان الأمر على هذا - ولا شك في صحته - فإن الاستاذ صار له بمنزلة اللقب الذى لا يجوز تغييره ، فاذا علم منه الشعراء حب المخاطبة بهذه التسمية<sup>(٢)</sup> نظموا ذلك في مديحهم ، فكان أبو الطيب ذكر الاستاذ بعد الملك عالماً منه بغرض كافور ، فأما تمثيلنا نحن بهذا البيت فصحيح وفي حكم النظم والنثر أن لا تذكر هذه الكلمة بعد كلمة هي أشرف منها بدرجة عالية . فان زعم زاعم : أن أبو الطيب قصد بقوله الاستاذ تقريب كافور بذلك [ بأنه خصى ] ونقصه كما كان يقصد ذلك بذكر سواده فإن ( هذه اللفظة أعنى الاستاذ قد صارت في العرف مختصة بذلك وقد قال أبو الطيب )<sup>(٣)</sup> كان كافور الاخشيدى يُشَق عليه أن يعرض له بالسواد فكنت أعتد معه في كل قصيدة ذكر سواده حتى قلت فيه : بشمس منيرة سوداء . وقلت : سوابق

(١) في ٤٣٩ : ولم تتم له . (٢) في الأصلين : السمة

(٣) في ٤٣٩ فان أبو الطيب قال قد كان الخ

خيل يهتدين بأدهم ، وغير ذلك مما هو موجود في المدبح لسكافور. فلعمري أن هذا القول مروى عن أبي الطيب لكننا إذا تكلمنا على المدبح وما يجب أن يكون مبنياً عليه من التعظيم للمدوح لم نخرج على ما يقصده المادح من منافاة هذا الغرض إذ كان هذا بخلاف ما هو بصدده وقاصده، وليس يكون فيه أكثر من عذر المادح وأنه لم يخف عنه ما يجب عليه وإنما قصده وتعمده ، فأما أن يكون ذلك سبباً لصحة الكلام في نفسه فلا ، ونحن إنما نتكلم على ذلك. فأما قول أبي الطيب أيضاً :

فلا فضل فيها للشجاعة والندى      وصبر الفتى لولا لقاء شعوب  
فان الندى ها هنا حشو يفسد المعنى ، وذلك أن مقصوده أن الدنيا لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت ، لأن الشجاع إذا علم أنه يخلد فأى فضل لشجاعته ، وكذلك الصابر ، فأما الندى فبخالف لذلك لأن الانسان إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله وكذلك يقول إذا عوتب في بذله كيف لا أبذل ما لا أبقى له ، ومن أين أثنى بالتمتع بهذا المال؟ والأمر في هذا ظاهر . قال طرفة :

فان كنت لا أستطيع دفع منيتي      فذرني<sup>(١)</sup> أبادرها بما ملكت يدي  
وقال مهيار بن مرزويه :

وكل إن أكلت وأطعم أخاك      فلا الزاد يبقى ولا الآكل  
وأما إذا كان الانسان خالداً في الدنيا ثم جاد بماله فلعمري أن كرمه

(١) في ٤٤٣ : فان كنت لا تستطيع دفع منيتي .

يكون أفضل وبذله لماله أشد والأمر في ذلك مخالف لحكم الشجاعة بغير شك ، لأن تلك لولا الموت لم تحمد والندى بالصد ، وإذا كان الأمر على هذا كان قوله والندى حشوا يفسد المعنى و [ قد ] قال الشريف المرتضى علم الهدى رضى الله عنه ان المراد بالندى في البيت بذل النفس لا بذل المال . كما قال مسلم بن الوليد :

يجود بالنفس إذ ضن البخيل بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود  
قال وإذا جاز أن يسمى بذل النفس جوداً جاز أن يسميه ندى  
أيضاً وكرماً وسخاءً ، وهذا الذى ذكره رحمه الله أقصى ما يجوز أن يتأول  
[ به ] ولا يحمل قول الشاعر على الفساد ، وأما إذا عدنا الى التحقيق علمنا  
أن لفظ الندى المطلق لا يفيد إلا بذل المال والكرم ، ولا يكاد يستعمل  
في بذل النفس وإن استعمل فعلى وجه الاضافة فأما مع الاطلاق فلا يفيد  
ذلك ، ثم إذا سوغنا ما ذهب اليه على بعده كان لفظ الندى حشوا لأن  
الشجاعة قد أغنت عنه ، فيمكن حمل هذا البيت على الحشو الذى يحيل به  
المعنى على ما ذكرناه من تأويله الظاهر ، وعلى الحشو الذى يكون غير مؤثر  
في الكلام على ماخرجه الشريف رحمه الله وتأوله .

وأما الكلمة التى تقع حشوا غير مؤثرة فأمثلتها كثيرة موجودة  
في النظم والنثر ، ومنها قول أبى تمام :

جذبت نداء غدوة السبت جذبة نخر صريعاً بين أيدي القصائد  
لأن قوله : غدوة السبت حشو لا يحتاج اليه ولا تقع فائدة بذكره ،  
ومن ذا الذى يؤثر أن يعلم اليوم الذى أعطى الممدوح فيه أبا تمام ما أعطاه ،



وأى فرق بين أن يقع عطاؤه في يوم السبت أو الأحد أو غيرهما من الأيام، وما بقى عليه [شئ] إلا أن يخبر بتاريخ ذلك الوقت وموقع ذلك اليوم من الشهر<sup>(١)</sup>. فبذل هذا وأشباهه الحشو الذى يقع ولا تعرض فى ذكره فائدة إلا ليصحّ الوزن، وهو عيب فاحش فى هذه الصناعة، وما أكثر ما تستعمل أمسى وأصبح وأخواتها فى هذا الموضع من الحشو، ويجب أن تعتبر ذلك بأن تنظر الفائدة فيه فان كان الأمر الذى ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه، فالفائدة حاصلة. وان كان الأمر بخلاف ذلك فهو حشو لا يحتاج اليه، فاعتبار الفائدة فيه هو الأصل الذى يرجع اليه ويعول على النظر من جهته. ومثال ذلك أن يقال: أصبحنا مُغيرين على بنى فلان، فان موقع أصبحنا فى هذا الموضع<sup>(٢)</sup> موقع صحيح لأنهم لم يكونوا أغاروا عليهم فى وقت المساء. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: (فأصبحوا فى ديارهم جائعين لأن الأمر لم يطرقهم إلا ليلاً، فأما لو قال قائل: أصبح العمل حلواً لكان قوله: أصبح حشواً لأنه قد أمسى كذلك، ويدل على صحة هذا واعتبار العلماء له ما ذكره [أبو الحسن] على بن عيسى الرّمانيّ فى كتابه المعروف بالجامع فى علم القرآن. فانه قال فى قوله تعالى: (حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين). وإنما ذكر الصباح من غير أن يراد به معنى الصباح لأنهم بمنزلة من أصبح على أسوأ حال، وذلك لأن أكثر ما يكون من هيجان الإعلال بالليل فيؤمّل لصاحبها حسن الحال عند

(١) فى هامش ٤٤٣: الأليق أن يقال الأسبوع (٢) فى التيمورية: اليوم.

الصباح ، فاذا كان الضد من ذلك حصل على الهلاك ، فلم ير [ض] أبو الحسن أن تقع أصبح في كلام الله تعالى حشوا ، بل تأول ذلك كما يتأوله وفي ضمن قوله الشهادة بما ذكرناه والاذعان له . فان قال قائل : كيف يمكنكم أن تقولوا هذا ؟ وعلى الصحيح من مذاهبكم أن دليل الخطاب عندكم ليس بحجة وأن تعليق الحكم باسم أو صفة أو شرط أو غاية لا يدل على انتفائه بانتفاء ذلك ، واذا كان هذا قولكم فليس في قول القائل : أصبح السكر حلواً دليل على أنه لم يمس كذلك ؛ كما زعمتم أن ليس في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « في سائمة الغنم الزكاة » دليل على أن المعلوفة لا زكاة فيها ، ولا يمتنع عندكم أن يقال في سائمة الغنم الزكاة وان كانت واجبة في معلوفتها فكذلك لا يقبح أن يقال أصبح العسل حلواً وان كان قد أمسى أيضاً بهذه الصفة<sup>(١)</sup> قيل الجواب عن هذا السؤال : إن الفرق بين ما نجيزه من تعليق الحكم بصفة وثبوته لما انتفت عنه تلك الصفة في مثل قوله عليه السلام في سائمة الغنم الزكاة ، وبين ما نكرهه من قول القائل أصبح السكر حلواً . لأن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قال في سائمة الغنم الزكاة فليس مراده أن يبين لنا حال المعلوفة هل تجب فيها الزكاة أم لا بل هي مسكوت عنها ، فنحوّر فيها ما كنا نجوّه في السائمة قبل هذا القول ، وليس كذلك قول القائل : أصبح العسل حلواً لأنه يريد حلو في كل حال من صباح أو مساء فلذلك كان ذكر الصباح حشواً . ومثاله في مسألتنا أن يكون صلى الله عليه وسلم يقصد أن يبين لنا حال الزكاة في الغنم جميعها السائمة والمعلوفة ، ثم يقول

(١) (في ٤٤٢) : وإن كان قد أمسى كذلك .

في سائمة الغنم الزكاة فإنما ذنول إن هذا اللفظ غير موافق للمقصود إذ كان لا يعطينا تصريحه ولا فخواه في المملوثة حكماً كما قلنا إن من أراد أن يعرف لنا العسل بالحلاوة في جميع الأوقات ثم قال أصبح العسل حلواً فإنه قد أتى بأصبح حشواً الغير فائدة فبان الفرق بين الأمرين . ومن الحشواً أيضاً قول أبي تمام :

كالظبية الأذماء صافت فارتمت زهر العرّار الغضّ والجشجانا  
فان الجشجات إنما جاء به حشواً لأجل القافية وإلا فليس للظبية فضيلة  
إذا رعت الجشجات ، ولاله فيها ميزة على غيره من النبات . وقد سبقه الى مثل  
هذا الحشواً في القافية عدى بن الرقاع [ العاملي ] فقال :

وكأنها بين النساء أعارها عينية أحور من جآذر جاسم  
لأن جاسم إنما وردت هنا لأجل القافية لا لمعنى فيها ، وهي قرية  
بالشام من أعمال دمشق وفيها ولد أبو تمام الطائي وليس لجآذرها ميزة على  
غيرها ، وقد سألت عن ذلك جماعة ممن يخبر تلك الناحية فأ وجدت عندهم  
فيها إلا ما عندهم في غيرها من البلاد . ومن ذلك أيضاً قول علي بن محمد  
البصرى :

وسابغة الأذيال زعف مفاضة تسكنفها منى بجاد<sup>(١)</sup> مخطط  
فليس لكون البجاد مخططاً تأثير في صفة الدرّع ، وإنما الغرض بذكره  
القافية . وأضداد هذا في وقوع الفائدة بالكلمة التي تكون فيها القافية  
فكثير<sup>(٢)</sup> ، ومنه قول امرئ القيس :

(١) في ٤٣٩ : نجاد بالنون والصحيح بالباء (٢) في ٤٤٢ : كثيرة . وفي ت :

كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرجلنا الجزع الذي لم يثقب  
فانه لما أتى على التشبيه قبل القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة في قوله :  
لم يثقب لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . وكذلك  
قول زهير بن أبي سلمى :

كأن فتات العين في كل منزل نزلن به حبُّ الفنا لم يحطَّم  
فتموله : لم يحطَّم في هذا البيت مثل لم يثقب في البيت الذي قبله ،  
وروى أبو الفرج قدامة بن جعفر عن محمد بن يزيد المبرِّد عن التوزي .  
قال قلت للأصمعيّ : من أشعر الناس . فقال : من يأتي الى المعنى الخسيس  
فيجعله بلفظه كبيراً ، أو الكبير فيجعله بلفظه خسيساً ، أو ينقضى كلامه  
قبل القافية فاذا احتاج إليها أفاد بها معنى<sup>(١)</sup> قال نحو من ؟ قال : نحو ذى الرُّمة :  
حيث يقول :

قف العيس في أطلال مية فأسأل رسوماً كأخلاق الرداء ...  
فتمّ الكلام . ثم قال : المسلسل فزاد شيئاً . ثم قال :  
أظن الذي يجدى عليك سؤلها دوعا كتبديد الجمان ...  
فتم كلامه . ثم قال : المفصل فزاد شيئاً . قال قلت ونحو من ؟ قال الأعشى  
حيث يقول :

كناطح صخرة يوماً ليفلقها<sup>(٢)</sup> فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

(١) في ٤٤٢ : فيجمله بلفظه كثيراً . (ثم قال) فاذا احتاج إليها أفادتها معنى ،  
وذلك تصحيف من الناسخ . (٢) في ٤٣٩ : بين السطرين (ليوهنها) وهى الرواية  
المحفوظة .

فزاد معنى . قال قلت : وكيف صار الوعل مفضلاً على كل ما ينطرح . قال :  
لأنه ينحط من أعلى الجبل على قرنيه فلا يضيره .

وقد سمي أصحاب صناعة الشعر هذا المعنى الايفال ، وأرادوا بذلك  
أن الشاعر يوغل بالقافية في الوصف ان كان واصفاً ، وفي التشبيه ان كان  
مشبهاً . ويجب أن تعلم أن هذا الموضوع من حشو البيت شديد المراجعة لاجل  
أنه القافية فاذا وقعت فيه الاصابة أو الخطأ كان أظهر لهما اذا وقعا في كلمة  
من متن البيت لما يختص به هذا الموضوع من فضل العناية إذ كان متميزاً  
بالقصد مما هو طرف وقافية . وعلى هذا يقع الأمر أيضاً في السجع من  
الكلام المنثور وكثيراً ما يتعذر على مؤلفه القرينة فيتمحل الكلام تمحلاً  
شديداً ويأتي بعمان خارجة عن غرضه حتى يظفر بالسجعة بعد تعب ،  
ويكون معها بمنزلة من يطلب شيئاً يقصده<sup>(٣)</sup> فهو يجد في الطلب  
والمقصود يجتهد في الهرب ، ويحىء من هذا اختلاف الفصول في الطول  
والقصر لأنه يحتاج في طلب القرينة الى اطالة الفصل حتى يزيد على ما قبله  
زيادة فاحشة ، وهذا عيب ظاهر في أكثر من ينتحل صناعة الكتابة  
في زماننا هذا . وقد سن الكتاب المتقدمون من تجنب السجع في أكثر  
كلامهم سنة لو اعتمدت لوجدت فيها الراحة من هذا العارض لأنهم اذا  
كانوا لا يحفلون بالسجع فالواجب أطراحه في الموضوع الذي يكون متكلفاً  
نافراً . فأما الشعر فلا مندوحة عن القافية فان تمذرت في البيت فليس غير  
ترك ذلك البيت رأساً ، وسيأتي الكلام في هذا الباب اذا صرنا الى ذكر

(١) في ٤٤٢ : من يطلب شيئاً يصيده .

التناسب في الألفاظ بمشيئة الله وعونه . فأما زيادة : ما في قول الله تعالى ( فبما رحمة من الله لنت لهم ) وقوله تعالى ( فبما تقضهم ميثاتهم ) فإن لها هنا تأثيراً في حسن النظم وتمكيناً للكلام في النفس وبعدها به عن الألفاظ المبتذلة ، فعلى هذا لا يكون جشواً لا يفيد . وأهل النحو يقولون إن : ما في هذا الموضع صلة مؤكدة للكلام ، وقد يكون التوكيد عندهم بال تكرار كما يكون بانعامة الموضوع له ، وإذا أفاد الكلام شيئاً فليس من الجشوا المذموم لأن حقيقة الجشوا هو الذي يكون دخوله في الكلام وخروجه على سواء . وإنما الغرض به إقامة الوزن في الشعر أو ما يجري مجرى ذلك في النثر ، وقد جاءت أيضاً : ما في الشعر أيضاً على معنى ما وردت في الآية قال الشاعر

فاذهبي ما اليك أدركني الحُلم عداني عن<sup>(١)</sup> هيجم اشغالي

ومن هذا القبيل أيضاً دخولها في : ابنا . قال المتامس :

وهل لي أمٌ غيرها إن تركتها ابا الله الا أن أكون لها ابنا

وقال الآخر :

لقيمُ بن لثمان من أخته فسكان ابن أخت له وابنا

وورودها في هذا الموضوع خاصة كبير ، فهذا مبالغ ما تقوله في الجشوا ليكون دليلاً على غيره ومنبهاً على مثله .

ومن وضع الألفاظ موضعها اللائق بها أن لا يكون الكلام شديد المدخلة يركب بعضه بعضاً ، وهذا هو المعاملة التي وصف عمر بن الخطاب رضي الله عنه زهير بن أبي سلمى بتجنبها . فقال : كان لا يعاقل بين الكلام

لأن المعازلة المداخلة ، ومن ذلك يقال معازلة <sup>(١)</sup> الكلاب وغيرها مما يتعلق بعضه ببعض عند السفاد . وقد غلط في تمثيل هذا أبو الفرج قدامة ابن جعفر الكاتب وبين خطأه فيه أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى رحمه الله . لأن أبا الفرج قال : إن المداخلة التي تكره ووصف عمر رضي الله عنه زهيراً بتجنبها أن يدخل بمض الكلام فيما ليس من جنسه [ قال ] وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة ، مثل قول أوس بن حجر :

وذا تهِذِمِ عَارِ نَوَاشِرِهَا      تصمت بالماء تولباً جدعاً

فسمي الصبي تولباً والتولب ولد الحمار . ومثل قول الآخر :

وما رقد الولدان حتى رأيتهُ      على البكر يبريه بساق وحافر

فسمي رجل الانسان حافراً ، وهذا ليس من المعازلة التي هي ركوب بعض الكلام بعضاً ومداخلة بعضه في بعض ، والصحيح من تمثيل ذلك ما ذكره أبو القاسم الأمدى وهو قول أبي تمام :

خان الصفاء أخ خان الزمان أخاً      عنه فلم يتخون جسمه الكمد

لأن ألفاظ هذا البيت يتشبه بعضها ببعض ، وتدخل الكلمة من أجل كلمة أخرى تجانسها وتشبهها ، مثل خان وخان ويتخون وأخ وأخ ، فهذا هو حقيقة المعازلة . وكذلك قول أبي تمام أيضاً :

يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه      بصبايتي وأذل عز تجلّدي

فقوله : يا يوم شرّد يوم لهوى لهوه ، شديد التماثل حتى كأنه سلسلة . ومنه أيضاً قول أبي تمام :

(١) في ٤٤٢ : تعازلت الكلاب .

يومٌ أفاض جوّى أغاض تعزياً خاض الهوى بحرى حجاه المزبد  
وقال أبو القاسم : فان قال قائل إن هذا الذى أنكرته من تشبث  
الكلام بعبه ببعض ، واملق كل لفظه بما يليها وادخال كلمة من أجل  
أخرى تشبهها وتجانسها هو المحمود من الكلام ، وليس من المعاظلة فى  
شئ ، ألا ترى أن البغاء [ والفصحاء لما وصفوا ما يستجد ويستحب  
من النثر والنظم ] . قالوا : هذا كلام يدل بعبه على بعض ، ويأخذ بعبه  
برقاب بعض . قيل : هذا صحيح من قولهم ولم يريدوا به هذا الجنس من النظم  
والنثر ولا قصدوا هذا النوع من التأليف ، وإنما أرادوا المعانى اذا وقعت  
ألفاظها فى مواقعها وجاءت الكلمة مع أختها المشاكلة لها التى تقتضى أن  
تجاوزها بمعناها ، اما على الاتفاق أو التضاد حسبما توحيه قسمة الكلام  
وأكثر الشعر هذا سبيله . وذلك نحو قول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولاً لا أباك يسأم  
لأنه قال فى أول البيت : سئمت . وقال : ومن يعش ثمانين حولاً اقتضى  
أن يكون فى آخره يسأم . وكذلك قوله :

الستر دون الفاحشات وما يلقاك دون الخير من ستر

فالستر الأول اقتضى الستر الثانى . وكذلك قول امرئ القيس :

فان تكتموا الداء لا تخفنه وإن تقصدوا الندم لا تقصد

فان كل لفظه تقتضى ما بعبها ، فهذا هو الكلام الذى يدل بعبه  
على بعض ويأخذ بعبه برقاب بعض ، واذا أنشدت صدر البيت علمت  
ما يأتى من عجزه ، فالشعر الجيد أو أكثره على هذا مبنى ، وهذا الذى



ذكره أبو القاسم رحمه الله : صحيح ويجب أن يقتدى به في هذا الباب ،  
وقد بين المعازلة وفرق بينها وبين غيرها من العيوب بالتمثيل الذي ذكره .  
فأما الذي قاله من دلالة بعض الكلام على بعض حتى يمكن استخراج  
قوافيه ان كان شعرا ، ويكون بعض البيت شاهداً لبعض فهو من النعوت  
المحمودة ، وسيأتي الكلام في ذلك مستوفى عند ذكر القوافي والأسجاع  
بعون الله ومشيتته . وبعض الناس يسمى هذا الفن من الشعر التوشيح ،  
وبعضهم يسميه التسهيم ، ومثاله قول الشاعر :

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها      فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر  
وقول عمرو :

وكنت سناماً في فزارة تامكا      وفي كلّ حي ذروة وسنام  
وقوله أيضاً :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه      وجاوزه الى ما تستطيع  
وقول أبي عباد :  
مشيب كبت السرّ عى بحمله      محدته أو ضاق صدر مُدْمِعه  
تلاحق حتى كاد يأتي بطيئه      بحث اللبالي قبل أتى سريعه

وقوله :

أبكيكاد معاً ولو أتى على      قدر الجوى أبكى بكيتكادما

لأن هذه الأبيات كلها إذا سمع الانسان صدورها وكان قد عرف  
الروى المقصود فيها ، عرف الكلمة التي تكون قافية قبل الوصول اليها ،  
وأمثال هذا كثيرة . وسيأتي ذكرها في باب القوافي والأسجاع وترك

التكافؤ والتمقيد في الكلام بمشبهة الله وعونه .

ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح ، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض ، في موضع الجِدِّ ألفاظه وفي موضع الهزل ألفاظه ، ومثال ما استعمل من هذه الألفاظ في غير موضعه قول أبي تمام :

ما زال يهذى بالمكارم دائماً<sup>(١)</sup> حتى ظننا أنه محموم  
وقوله :

وتثنى الحرب منه حين تغلى مراجلها بشيطانٍ رجيم  
وقوله :

ولّى ولم يظلم وهل ظلم امرؤ حبّ النجاة وخلفه التّين  
وقول الحسين بن الضحاك :

كذا من يشرب الراح مع التين في الصيف  
وقول أبي نواس :

جاد بالأموال حتى حسبوه الناس حمقاً  
وقول العنبري :

ما كان يعطى مثلها في مثله إلا كريم الخليم أو مجنون  
وقول أبي تمام :

يا أبا جعفر جمعت فداك فاق حسن الوجوه حسنُ فداك  
لأن يهذى ، والمحموم ، والشيطان الرجيم ، والتين ، والحق ، والجنون ،

(١) في ٤٤٢ : بالمواهب دائماً .

وذكر القفا، من الألفاظ التي تستعمل في الدم، وليست من ألفاظ المدح. وقد كان بعض الأدباء يعيب قول ابن الرومي :

مَنْ شعرها من فضة وثغرها من ذهب

ويقول : إن التشبيه بالفضة والذهب إنما يقع في المدح، وكان يجب أن يهجو هذه المرأة بما يستعمل من ألفاظ الدم وطرقه .

فان قال قائل : إذا كان التنين هو الحية وكانوا كثيراً ما يشبهون الممدوح بالحية . ويقولون : هو صل صفاة ، وحية واد ، وأرقم وأسود وغير ذلك . كما قال أبو الطيب :

يمد يديه في المفاضة ضيغم وعينه من تحت التريكة أرقم  
وقال آخر :

إني على رأس المدوّ وتحتي لغمام قسطلة وحيّة واد  
وقال الرضي :

نبتت مني يا أبا الغيداق أصمّ لا يسمع صوت الراقي  
ذا ريقة تهزأ بالدرياق كأنما أم من الإطراق  
وقال حُرَيْبُ بن عقاب :

أترجو الحياة يا بن بشر بن مسهر وقد علقت رجلاك في ناب أسودا  
من الصم تكفي مرّة من لعابه وما عاد إلا كان في العود أحدا  
وأمثال هذا كثيرة ، فكيف يكون ذكر التنين عيباً ولا يكون ذكر الأرقم والصل والأسود عيباً ، ومعنى الجميع واحد . قيل له : إننا لم نسكر التنين لأجل معناه فيقال لنا : إن معنى التنين والحية واحد ، وإنما

عنايه من أجل مدحه لأن هذه اللفظة لم تستعمل في المدح وتلك الألفاظ قد استعملت فيه ، وليس يمتنع أن يكون للشئ الواحد اسمان يستعمل أحدهما في موضع ويستعمل الآخر في موضع آخر . وهذا شئ ، إنما أصله<sup>(١)</sup> العرف والعادة دون أصل وضع الأسماء في اللغة ألا ترى أن الانسان إذا مدح ذكر الرأس والكاهل والهامة ، وإذا هجا ذكر القفا والأخادع والقتال ، وإن كانت معاني الجميع متقاربة . وليس يحسن أن يخاطب الملوك فيقال لبعضهم وحق<sup>(٢)</sup> يافوخك أو قحدودتك [ أو أخادعك ] أو قذالك أو قفالك ، قياساً على أن يقال له وحق رأسك لأن الاستعمال يختلف في الألفاظ وإن كان المعنى فيها غير مختلف على ما قدمناه .

ومن هذا الجنس حسن الكناية عما يجب أن يكتفى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح ، وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة . وإنما قلنا في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر يليق بها ذلك ولا تكون الكناية فيها مرضية ، فإن لكل مقام مقالاً ، ولكل غرض فناً وأسلوباً . ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس :

فصرنا إلى الحسنى ودق كلامنا ورضتُ فذلتُ صعبةً أي إذلال  
لأنه كنى عن المباغمة بأحسن ما يكون من العبارة . وروى عن أبي الحسين جعفر بن محمد بن ثوابة : أنه لما أجاب أبا الجيش خُارويه بن أحمد ابن طولون عن المعتضد بالله من كتابه بانفاذ ابنته التي زوجها منه . قال في

(١) في ٤٤٢ : إنما يرجع إلى العرف الخ . (٢) في ٤٤٢ : الملك فيقال له وحق

الفصل الذى احتاج فيه إلى ذكرها : وأما الوديمة فهي بمنزلة ما انتقل من شمالك إلى يمينك ، عناية بها وحياطة لها ورعاية لمواطنك فيها . وقال للوزير أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب : والله إن تسميتي إياها بالوديمة نصف البلاغة ، واستحسننت هذه الكناية حتى صار الكتاب يعتمدونها . وكتب أبو اسحاق الصابى عن عز الدولة بختيار بن معز الدولة إلى أبي تغلب ابن ناصر الدولة فى انفاذ ابنته المزوجة منه : وقد توجه أبو النجم الحرمى أيدته الله نحوك بالوديمة ، وهو الأمين على ما يحوطه ويحفظه ، والوفى بما يحرسه ويلحظه ، وإنما نقلت من مغرس إلى معرّس ، ومن وطن إلى سكن ، ومن مأوى بر وانعطاف ، إلى مشوى كرامة وإطاف . فأجاب أبو تغلب عن هذا بكتاب من إنشاء أبي الفرج البيهقي . قال فى جوابه عن هذا الفصل : ووصل أبو النجم بدر الحرمى بالأمانة العظيم قدرها ، والصفوة البينة نسبها وذكرها . فقال : عوض الوديمة الأمانة ليغاير بين اللفظين . وكذلك سبق بعضهم إلى الكناية عن الهزيمة بالتحيز اتباعاً لقول الله تعالى ( ومن يؤلمهم يومئذ بده إلا متحرجاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة ) ثم صارت هذه العبارة للكتاب سنة . وخبرني من أثق به عن رجل من أهل بغداد يصنع الغزل من الذهب . قال : أحضرني الوزير أبو الحسن على بن عبد العزيز المعروف بابن حاجب النعمان وزير القادر بالله وأخرج [إ] لى عالماً مذهباً عليه اسم المقتدر بالله ، قد بلى وخلق وبقى فيه الذهب . فقال [ل]ى كيف السبيل إلى أخذ ما على هذا من الذهب ، فقلت : يحرق فصاح صيحة عظيمة وقال ويحك ما هذا التهجم ، أتحرق أعلام أمير المؤمنين

وأمر باخراجى ، فدفعت وقد قاربت التلف من هيئته والخوف منه ،  
وتعقبنى أهل المجلس بالسؤال فى بسط عذرى بعدم الفهم لما أنكره على ،  
فأمر باعادتى إليه وقال : هيه ما الذى تقول . فقلت : ما يرسمه سيدنا الوزير  
فقال قل : يستخلص . فقلت : يستخلص . فقال خذه وانصرف فأخذت العلم  
ومضيت فأحرقته وأحضرت له ما خرج فيه من الذهب فأخذه .

ومن هذا الفن أيضاً من حُسن الكناية ، قول أبى الطيب :

تدعى ما ادعيت من ألم الشوق إليها والشوق حيث النحول

لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية . وكذلك قوله :

لو أن فناً خُسر صبّحكم وبرزت وحدك عاقه الغزلُ

لأنه أراد - أنهزم فكنى عن هزيمته بعاقه الغزل . وتلك أحسن كناية

فى هذا الموضع ، واضداد هذا من قبح العبارات قول أبى الطيب :

إن على شغفى بما فى خمرها لأعف عمّا فى سراويلاتها

وقول الآخر :

تعطين من رجلك ما تعطى الألف من الرغاب

وقول الرضى يرئى والدته :

كأن ارتكاضى فى حشاك مسبباً ركض الغليل عليك فى أحشائى

لأنك إذا تأملت هذين البيتين وجدتهما يجريان من بيت أمرىء

القيس مجرى الضد ، وذلك أن امرأ القيس عبر عمّا يجب أن يكنى عنه من

المباضعة فكنى بأحسن كناية ، وهذان عبراً عمّا لا يجب أن يكنى عنه

فأتيا بالفاظٍ يجب أن يكنى عنها . وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن قوله

تعالى ( كانا يا كلان الطّعام ) كناية عن الحدّث ، وليس الأمر على ما قال بل معنى الكلام على ظاهره ، لأنّه كما لا يجوز أن يكون المعبود محدثاً كذلك لا يجوز أن يكون طاعماً ، وهذا شيء ذكره أبو عثمان الجاحظ وهو صحيح .

وَمَنْ وَضَعَ الْأَفْظَاءَ مَوْضِعَهَا : أَنْ لَا يَسْتَعْمَلَ فِي الشَّعْرِ الْمَنْظُومَ ، وَالْكَلَامَ الْمَشْتُورَ ، مِنَ الرِّسَائِلِ وَالْخُطَبِ : أَفْظَاءَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ وَالْمُهَنْدِسِينَ وَمَعَانِيَهُمْ ، وَالْأَفْظَاءَ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ الْمِهْنِ وَالْعُلُومِ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا خَاضَ فِي عِلْمٍ وَتَكَلَّمَ فِي صِنَاعَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ أَفْظَاءَ أَهْلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ وَكَلَامَ أَصْحَابِ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ . وَبِهَذَا شَرَفَ كَلَامَ أَبِي عُمَانَ الْجَاحِظِ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَاتَبَ لَمْ يَعْدِلْ عَنِ أَفْظَاءِ الْكِتَابِ ، وَإِذَا صَنَّفَ فِي الْكَلَامِ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ عِبَارَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ . فَكَانَهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ يَخْوُضُ فِيهِ لَا يَعْرِفُ سِوَاهُ وَلَا يَحْسُنُ غَيْرَهُ . وَمِمَّا يَذْكَرُ مِنْ هَذَا النُّوعِ فِي اسْتِعْمَالِ أَفْظَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ :

مَوْدَةٌ ذَهَبٌ أَمَارُهَا شِبْهُهُ وَهَمَّةٌ جَوْهَرٌ مَعْرُوفُهَا عَرَضٌ

لِأَنَّ الْجَوْهَرَ وَالْعَرَضَ مِنْ أَفْظَاءِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ . وَمِنْ أَفْظَاءِ النَّحْوِيِّينَ قَوْلُهُ أَيْضًا :

خِرْقَاءٌ يَلْمَبُ بِالْمَقُولِ حَبَابِهَا كَتَلَبَّ الْأَفْعَالُ بِالْأَسْمَاءِ  
وَقَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ :

إِذَا كَانَ مَا تَنْوِيهِ فِعْلًا مُضَارِعًا مَضَى قَبْلَ أَنْ تَلْقَى عَلَيْهِ الْجَوَازِمَ

وقوله :

وكان ابنا عدو كآثره ه ياءى حروف ائسيان

وقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأه عليه :

تلاقٍ تفرّبي عن فراقٍ تدمه ماق وتكسير الصحائح في الجمع

وقوله أيضاً في بعض رسائله : فخرس الله عز سيدنا حتى تدغم الطاء

في الهاء ، فتلك حراسة بغير انتهاء . وكثيرا ما يسلك هذه الطريقة في كلامه

وهي لا ثقة به لأنه لم تكن له يد في صناعة الكتابة ولا طريقة محمودة ،

وانما رسائله معدودة في كتب اللغة وديساتير الادب ، فاستعمال هذا وما

يجرى مجراه فيها لائق . ومن هذا النوع ما يحكى من أشعار أصحاب المهن

واستعمالهم لالفاظ صناعاتهم ومعانيها فيما ينظمونه أو ينثرونه ، وربما كان

ذلك أو بعضه شيئاً يصنع وينسب اليهم . وحكى أن بعض المهندسين

حضرته الوفاة فقال : يا عالما بجذر الأصم ومحيط الدائرة ، لا تقبض روحى

إلا على خط مستقيم وزوايا قائمة . وقيل ان بعض الملوك أفند صاحباً له

في جيش وكان طبيباً فلما عاد اليه سأله عن الواقعة فقال له : التقت الفئتان

في موضع كرحبة البيمارستان ، فلو ألقى مبضع لما وقع إلا على قيفال ، فما كانت

إلا ساعة حتى أبحر أعداؤنا بجراناً مهلكا ، وعدنا في صحة مطلقة بأقبالك

باعتدل المزاج . وخبرت أن عز الدولة بختيار بن معز الدولة قال يوماً

وفي مجلسه جماعة من ندمائه وكتابه : لينشدني كل واحدٍ منكم أغزل ما يعرفه

من الشعر فأنشده كل واحد منهم ما حضره . فلما انتهى القول إلى أبي الخطاب

مفضل بن ثابت الصّابي وكان أبوه طبيباً أنشده قول أبي العتاهيه :

قال لي أحمد ولم يدرب ما بي أحبّ الغداة عتبة حقاً



فتنفستُ ثم قلت نعم حباً جرى في العروق عرقاً فمرقا  
فقال له : بختيار لا تخرج بنا يا أبا الخطاب عن صناعة الطب التي ماترثها عن  
كلالة ، وكان أصحابنا إذا سمعوا قول المهلبى :

يا من له رتبٌ ممكنة القواعد من فؤادى  
قالوا : هذا يصلح أن (يكون) شعر بناء . وقال الظاهر الجزرى<sup>(١)</sup> :

محاسنه هيولى كل حسنٍ ومغناطيس أفئدة الرجال  
وهذا كأنه شعر فيلسوف . وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . قال :  
أنشدت أبا شعيب القلال أبيات أبي نوّاس :

ودار ندامى عطلوها وأدجوا بها أثر منهم جديدٌ ودارس  
فقال : هذا شعر لو تفرته طن ، فوصفه من طريق صناعته وقال : أبو القاسم  
الأمدى في قول أبي تمام :

العار والنار والكروه والعطبُ والقتل والصلب والمران والخشب  
هذا كأنه من كلام خالد الحداد . وكان بعمرة النعمان شاعر يعرف بالواقى ،  
موصوف بالخلاعة والمجون ، فكان ينظم أشعاراً : في حائك واسكف وصائع  
ومن يجرى مجرام ، ويستعمل ألفاظ تلك الصناعة ومعانيها في ذلك الشعر ،  
فما يروى له في غلام اسكاف قوله :

إن سنّ بالهجران شفرته ليقدّ قلبي قدّ مجتهد  
فلا أصبرنّ كصبر تجتجة<sup>(٢)</sup> متمسكا بمحلّ العقد

(١) في ٤٣٩ : قال بعضهم (٢) التجتجة :

وهذا إنما يسوغ على هذا السبيل من الهزل وانخلاعة ، فأما في باب الجد فليس يحسن أن يستعمل في كل موضع منه إلا الألفاظ اللائقة به . وشعر أبي عبد الله بن الحجاج وان تضمن كثيراً من الألفاظ التي لا تحسن في مواضع الجد ، فإنه قد جاء بها في الموضع اللائق بها ، ولأجل هذا حسنت ولم تقبح . ألا ترى أن قول ابن نباتة :

وقال لنا الزمان ظلمتموهم فقلنا للزمان دَع الفضولا

ليس بمختار على طريقته في الجد وفنه ، ولو ورد في شعر أبي عبد الله بن الحجاج كان مرضياً مختاراً .

ومن شروط الفصاحة : المناسبة بين الألفاظ <sup>(١)</sup> وهي على ضربين ؛ مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة . ومناسبة بينهما من طريق المعنى ، فأما المناسبة من طريق المعنى فستذكرها في المعاني إذا وصلنا إليها من هذا الكتاب بعمون الله ومشيبته . وأما المناسبة [ بينهما ] من طريق الصيغة فلها تأثير في الفصاحة ، ومثال ذلك ما رواه أبو الفتح عثمان بن جنى . قال قرأت على أبي الطيب قوله :

وقد صارت الأبحان قرحاً من البكا وصار بهاراً في الحدود الشقائق  
فقلت : قرحى ، فقال : إنما قلت قرحاً لأن قولى بهاراً ، فهذه المناسبة التي تؤثر في الفصاحة ، والشعراء الخذاق والكتاب يمتدونها ، وكتب بعضهم :  
إذا كنت لا تؤتى من نقص كرم ، وكنت لا أوتى من ضعف سبب ، فكيف  
أخاف منك خيبة أمل ، أو عدولا عن اغتفار زلل ، أو فتوراً عن لم شعث

(١) في ٤٤٢ : بين اللفظتين .

وإصلاح خلل. فناسب: بين نقص وضعف، وكرم وسبب، وعدول وفتور، بالصيغ. وإلا فقد كان يمكنه أن يقول: مكان نقص قلة فلا يكون مناسباً لضعف، ومكان كرم جوداً فلا يكون مناسباً لسبب، أو مكان سبب شكراً فلا يكون مناسباً لكرم، ومكان فتور تقصيراً فلا يكون مناسباً لعدول، ومن هذا النحو أيضاً قول أبي تمام:

مهي الوحش إلا أن هاتاً أو انسُ قنا الخط إلا أن تلك ذوابلُ  
فناسب، بين مهي وفقى، والوحش والخط. وكذلك قول أبي عبادة:  
فأحجم لما لم يجد فيك مطعماً وأقدم لما لم يجد عنك مهرباً  
فناسب، بين أحجم وأقدم، ومطعماً ومهرباً، وعنك وفيك. وأمثلة هذا أكثر من أن تحصى.

ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج، ويحدث السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول. وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج في الكلام، وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً. وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه فأذهب طلاوة الكلام، وأزال مائه. وحجة من يختاره أنه مناسبة بين الألفاظ يحسنها ويظهر آثار الصنعة فيها، ولولا ذلك لم يرد في كلام الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصيح من كلام العرب، وكما أن الشعر يحسن بتساوي قوافيه، كذلك النثر يحسن بتماثل الحروف في فصوله، والمذهب الصحيح: أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة، وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه، ولا

يكون الكلام الذى قبله انما يتخيل لأجله ورد ليصير وُصلة اليه ، فإنما متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بوجبه ، لأنه انما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكاف . ونحن لم نستحسن ذلك النوع ووافقنا أيضاً دليل من اختاره لأنه انما دل به على حسن ماورد منه فى كتاب الله تعالى وكلام النبي صلى الله عليه وسلم والفصحاء من العرب . وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة ويجرى مجرى القوافى المحموده ، والذى يكون بهذه الصفات هو الذى حمدناه واخترناه ، وذكّرنا أنه يكون سهلاً غير مستكره ولا متكلف .

وقد حكى الجاحظ عن بشر بن المعتمر أنه قال فى وصيته فى البلاغة « اذا لم تجد اللفظة واقعة موقعها ، ولا صائرة إلى مستقرها ، ولا حالة فى مركزها ؛ بل وجدتها قلقة فى مكانها ، نافرة من موضعها ؛ فلا تكرهها على القرار فى غير موطنها . فإنك إذا لم تتعاط قريض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام المنشور ، لم يعبك بترك ذلك أحد . واذا أنت تكلفتهما ولم تكن حاذقاً فيهما عابك من أنت أقل عيباً منه ، وأزرى عليك من أنت فوقه . »

وهذا كلام صحيح يجب أن يقتدى به فى هذه الصناعة ، وأما الفواصل التى فى القرآن فأنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجاعاً ، وفرقوا . فقالوا : إن السجع هو الذى يقصد فى نفسه ثم يحمل المعنى عليه ، والفواصل التى تتبع المعانى ولا تكون مقصودة فى أنفسها ، وقال على بن عيسى الرمانى : إن الفواصل بلاغة ، والسجع عيب ، وعلل ذلك بما ذكرناه من

أن السجع يتبعه المعاني والفواصل تُتبع المعاني ، وهذا غير صحيح . والذي يجب أن يحرر في ذلك أن يقال : إن الأسجاع حروف متماثلة في مقاطع الفصول على ما ذكرناه ، والفواصل على ضربين ؛ ضرب يكون سجعاً وهو ما تماثلت حروفه في المقاطع ، وضرب لا يكون سجعاً وهو ما تقابلت حروفه في المقاطع ولم تماثل ، ولا يخلو كل واحد من هذين القسمين أعنى التماثل والمتقارب من أن يكون يأتي طوعاً سهلاً وتابعاً للمعاني وبالضد من ذلك ؛ حتى يكون متكلفاً يتبعه المعنى ، فإن كان من القسم الأول فهو المحمود الدال على الفصاحة وحسن البيان ، وإن كان من الثاني فهو مذموم مرفوض .

فأما القرآن فلم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود لعلوه في الفصاحة وقد وردت فواصله متماثلة ومتقاربة ؛ فمثال التماثلة قوله تعالى : ( والطور وكتاب مسطور ، في رق منشور ، والبيت المعمور ) وقوله عز اسمه ( طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقي ، إلا تذكرة لمن يخشى ، تنزيلاً ممن خلق الأرض والسماوات العلى ، الرحمن على العرش استوى ) وقوله تبارك وتعالى : ( والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالغويرات صبحاً ، فأترن به نقعاً ، فوسطن به جمعاً ) وقوله تبارك وتعالى : ( والفجر وليال عشر ، والشفع والوتر ، والليل إذا يسر ، هل في ذلك قسم لذي حجر ) وقوله تبارك وتعالى : ( ألم تر كيف فعل ربك بعاد ، إرم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد ، وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ، وفرعون ذي الأوتاد الذين طغوا في البلاد ، فأكثر فيها الفساد ) وحذفوا الياء من يسرى والوادي طلباً للموافقة

في الفواصل . وقوله تعالى : ( اقربت الساعة وانشق القمر ، وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ) وجميع هذه السورة على هذا الازدواج ، وهذا جائز أن يسمى سجماً لأن فيه معنى السجع ولا مانع في الشرع يمنع من ذلك . ومثال المتقارب في الحروف قوله تبارك وتعالى : ( الرحمن الرحيم ملك يوم الدين ) وقوله تبارك وتعالى : ( ق والقرآن المجيد بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيبي ) وهذا لا يسمى سجماً لأننا قد بينا أن السجع ما كانت حروفه متماثلة .

فأما قول الرماني : أن السجع عيب والفواصل بلاغة على الاطلاق فغلط ؛ لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله ، وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف فذلك عيب والفواصل مثله . وكما يعرض التكلف في السجع عند طاب تماثل الحروف ، كذلك يعرض في الفواصل عند طاب تقارب الحروف ، وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجماً رغبة في تزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم ، وهذا غرض في التسمية قريب . فأما الحقيقة فما ذكرناه لأنه لا فرق بين مشاركة بمض القرآن لغيره من الكلام في كونه مسجوعاً ، وبين مشاركة جميعه في كونه عرضاً وصوتاً وحروفاً وكلاماً وعريباً ومؤلفاً ، وهذا مما لا يخفى فيحتاج إلى زيادة في البيان . ولا فرق بين الفواصل التي تماثل حروفها في المقاطع وبين السجع . فان قال قائل : إذا كان عندكم أن السجع محمود فهلا

ورد القرآن كله مسجوعاً وما الوجه في ورود بعضه مسجوعاً وبعضه غير مسجوع . قيل : إن القرآن أنزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعاداتهم ، وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً لما في ذلك من أمارات التكاف والاستكراه والتصنع ؛ لاسيما فيما يطول من الكلام . فلم يرد مسجوعاً جرياً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم ؛ ولم يخل من السجع لأنه يحسن في بعض الكلام على الصفة التي قدمناها وعليها ورد في فصيح كلامهم فلم يجوز أن يكون عالياً في الفصاحة وقد أدخل فيه بشرط من شروطها ، فهذا هو السبب في ورود القرآن مسجوعاً وغير مسجوع والله أعلم .

ومن الكتاب المحدثين من كان يستعمل السجع كثيراً ولا يكاد يخلّ به وهو : أبو اسحاق ابراهيم بن هلال الصائبي ، وأبو الفرج المعروف بالبيضا . ومنهم من كان يتركه ويتجنبه وهو : أبو الفضل محمد بن الحسين بن العميد ، وطريقة غير هؤلاء استعماله مرة ورفضه أخرى بحسب ما يوجد من السهولة والتيسير أو الاكراه والتكلف ، فأما عبد الحميد بن يحيى ، وعبد الله بن المقفع (١) ، وأبو الربيع محمد بن الليث ، وجمفر بن يحيى بن خالد ، و ابراهيم بن العباس ، وسعيد بن حميد ، وأبو عثمان الجاحظ ، وأبو علي البصير ، واحمد بن يوسف ، واسماعيل بن صبيح ، ومحمد بن غالب ، ومحمد بن عبد الله الاصفهاني ، وابن ثوابه ، وأبو الحسين أحمد بن سعد ، وأبو مسلم محمد بن بحر ، وأشباهم . فان السجع فيما وقفت عليه من كلامهم قليل لكنهم لا يكادون يخلّون بالمناسبة بين الألفاظ في الفصول والمقاطع إلا في اليسير من المواضع . وأما

---

(١) بهامش ٤٣٩ : ضبطه بالفتح والكسر . وقال : والكسر أفصح .

قول أبي الحسين بن سعد في بعض رسائله : وقد عرفت القدر فيما تراخى من كتبك ، وأبطأ غنى من برك ، ورجعت فيما اتفق من حال الجفاء في هذه الوهلة الى ما عرفت صحته من العهد ، وخلوصه من الود ، فلم أجد لسوء الظن مساعا ، ولا لظاهر الإعراض قبولا ، لأنك الاخ المبلوّة أخباره ، المتكافئة في الجميل أفعاله ، غير أن النفس تستوحش لما ينكر من حيث عرفت ، وتذم من حيث حمدت ، ويتضاعف عليها الاسف للجفاء إذا وقع من معدن البر والارتياح إذا كان رديفا للثقة ، وأرجو أن أكون من تلون الزمان فيك على أمن ، ومن وفائه بعهد مودتك على أقوى أمل .

فان في هذا الكلام تركا للمناسبة بين الألفاظ : لأن قبولا ليس على وزن مساع ، وتستوحش ليس بأزائها كلمة ، لأنه كان ينبغي أن يقال : تستوحش لما يستنكر من حيث عرفت وتنفر مما تذم من حيث حمدت أو غير يستنكر من الألفاظ التي تكون مناسبة لتستوحش ، وكذلك البر لا يناسب الثقة في الصيغة وأمن ليس على وزن أمل وهذا ليس بعيب فاحش وإنما هو ترك للأفضل والأولى من اعتماد المناسبة . وحدثني أبو القاسم زيد بن عليّ الفارسيّ قال حدثنا أبو عبيد نعيم بن مسعود الهرويّ قال حدثنا أبو القاسم يحيى بن القاسم القصبانيّ قال حدثنا دعلج بن احمد بن دعلج قال حدثنا عليّ بن عبد العزيز البغويّ قال حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن غير واحد من رجاله عن أبي نعام عن عمرو بن عيسى العدويّ عن مسلم بن بديل عن إياس بن زهير عن سويد بن هبيرة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال : « خير المال سكة مأبورة ، ومهرة مأبورة » .



فقال: مأمورة لأجل المناسبة والمستعمل مومرة أى كثيرة التتاج كما قرئ  
 ( وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ) أى كثرتنا . وحدثني زيد بن  
 عليّ بهذا الاسناد عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن يزيد بن سفيان عن  
 منصور عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبيّ  
 صلى الله عليه وسلم . أنه كان يُعوذ الحسن والحسين عليهما السلام فيقول :  
 « أُعِيذُكُمْ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامِيَةٍ » .  
 ولم يقل مُمَّةً لأجل المناسبة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في بعض  
 الحديث . « ترجمن مأزورات غير مأجورات » لأن مأزورات من الوزر  
 والمستعمل موزورات . فجاء به هكذا لأجل المناسبة ، والسجع الواقع موقعه  
 كثير لمن طلبه . ومنه قول أبي الفرج عبد الواحد بن نصر البيهقي أول رسالة  
 له : « إذا كانت حقيقة الشكر أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة  
 في متعالم العرف والعادة ، إنما هي علّة موضوعة لاستجلاب الزيادة ، فقد  
 أزم بدليل العقل ، وحجة الفضل ، أن يسمى الشاكر مُستزيداً لا مكافئاً ،  
 ومستديماً لا مجازياً ، وتبقى النعمة مطالبة بواجبها ، والمنّة مقتضية عن صاحبها »  
 وقوله في فصل آخر : « وعلمي بأن أقرب مؤمليه إليه . وأوجههم حرمة  
 إلى قلبه بالسؤال ، ومناجاة كرمه بلسان الآمال ، فسألت متقرباً ، وطلبت  
 متسجّباً » وبلغ عليّ بن الحسن عليه السلام قول نافع بن جبير في معاوية :  
 كان يسكته الحلم ، وينطقه العلم . فقال : بل كان يسكته الحصر ، وينطقه  
 البطر . ووقف الأحنف على قبر الحارث بن معاوية المازنيّ فقال : رحمتك

الله أبا المورق كنت لا تحقر ضعيفاً ، ولا تحسد شريفاً . وقال بعضهم :  
سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فان لم  
تجيبك حواراً ، أجابتك اعتباراً . وقال أبو اسحاق الصابي في بعض كتبه :  
وييسر له الفتوح شرقاً وغرباً ، ويمكنه من نواصي أعدائه سلباً وحراباً ،  
ويجعله في أحواله كلها سعيداً محظوظاً ، وبمين رعايته ملحوظاً محفوظاً ،  
ولا يحليه من مزيد تتوافر مادته اليه ، واحسان الله يتظاهر لديه ، ويصل  
مامنحه بنظائر تلوه ، وتتبعه . وأمثال تقفوه ، وتشفعه . ومن كتاب له  
آخر : وصل كتاب مولانا الأمير الجليل عضد الدولة جواباً ، وفهمته .  
وما افترن به ثواباً ، وقبضته . ووقع منى موقع الماء من ذى الغلّة ، والشفاء  
من ذى العِلّة ، وأعظمت قدر ما اختصنى به من عنايته ، وأبانه في من  
رعايته ، وجعلت ذلك جذّة بيني وبين الزمان ، وأثرة لي على الأضراب  
والأقران ، وشكرت أنعامه مجتهداً محتفلاً ، وادّرعته ، مفتخراً متجملاً .  
وهذا كله سجع يتبع المعاني غير متكاف ولا مستكره ، وأمثاله أكثر من  
أن تحصى .

وقد سمي قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول : التجميع  
ومثل ذلك بقول سعيد بن حميد في أول كتاب له : وصل كتابك فوصل  
به ما يستعبد الحر ، وإن كان قديم العبودية ويستغرق الشكر ، وإن كان  
سالف فضلك لم يبق شيئاً منه . لأن المقطع على العبودية منافر للمقطع<sup>(١)</sup>  
على منه . فهذا هو مثال ما تترك به المناسبة مع قدمناه . ومثال الأسجاع

(١) في ٤٣٩ : المقطع على العبودية منافر للمقطع .

التي تكون غير متكلفة [ قد ذكرناه ] فأما إذا تكلفت واعتمدت وكانت المعاني تابعة لها فليس ذلك بمرضي .

ومما يجب اعتماده في هذا ألا تجعل الرسالة كلها مسجوعة على حرف واحد لأن ذلك يقع تعرضاً للتكرار<sup>(١)</sup> وميلاً إلى التكلف . وقد استعمل ذلك في الخطب وغيرها من المنشور وهو يقبح في المكاتبات خاصة .

فأما القوافي في الشعر فإنها تجرى مجرى السجع وأن المختار منها ما كان متمكناً يدل الكلام عليه ، وإذا أنشد صدر البيت عرفت قافيته كما قال ابن نباتة في وصف قصيدته :

خذها إذا أنشدت للقوم من طربِ صدورها علمت منها قوافيها  
وقد قدمنا لذلك أمثلة وبيننا ما يكون من القوافي حشواً في باب الحشو .  
وقد صنّف العلماء في باب القوافي كتباً يدينوا فيها ما يجب إعادته من الحروف والحركات وما لا يجب إعادته، ووضعوا تلك الحروف والحركات أسماء لا حاجة بنا إلى ذكر شيء من ذلك لأنه هناك مستوفى مستقصى ، وليس مما نحن بسبيله . وقد التزم بعض الشعراء في القوافي إعادة ما لا يلزمه إعادته طلباً للزيادة في التناسب والاغراق في التماثل كقول الحطيئة :

ألا من قلب عارم النظرات يقطع طول الليل بالزفّرات  
إذا ما الثريا آخر الليل أعنت كواكبها كالجزع منحدرات  
فالتزم الرّاء في جميعها قبل حرف الروى وهي غير لازمة . وكقول حسان :

بكل كميّت جوزه نصف خلقة وقبّ طوال مشرفات الحوارك

(١) في ٤٣٩ : لأن ذلك يعرض بالتكرار وميل إلى التكلف .

فالتزم الرّاء التي تسميها أصحاب القوافي الدخيل بين ألف التأسيس  
وحرف الروى، وكان شيخنا يذهب إلى أن قصيدة كثير التي أولها:

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا فلو صيحا ثم أبكيا حيث حلت

قد لزم اللام في جميعها، فلما سألتناه عن البيت الذي يروى فيها وهو:

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى وجن اللواتي قلن عزة جنت

قال: هذا البيت ليس من القصيدة، وأما أبو عبادة البحترى فإنه التزم

الدال في قصيدته الثائية التي مدح فيها المهتدى بالله، وفيها يقول:

أسفت لاقوام ملكت بعينهم وكانت دجت أيامهم واسوأدت

مضوا لم يروا من حسن عدلك منظرا ولم يلبسوا نعاك حين استجدت

ولم يعلموا أن المكارم أبدت جذعا ولا أن المظالم ردت

وكان علي بن العباس الرومى: ياتزم هذا كثيرا وهو موجود في

شعره، ونظم ابوالعلاء احمد بن عبيدالله بن سليمان شعره - المعروف بلزوم

مالا يلزم - على هذه الطريقة، وكذلك اكثر كلامه المنشور سلك فيه هذا

المنهج. وليس يغتفر للشاعر اذا نظم على هذا الفن لأجل ما لزم نفسه

مالا يلزمه شيء من عيوب القوافي، لأنه إنما فعل ذلك طوعا واختيارا من

غير الجاء ولا إكراه. ونحن نريد الكلام الحسن على أسهل الطرق واقرب

السبل، وليس بنا حاجة الى المتكلف المطرح وان ادعى علينا قائلة أن مشقة

نالته، وتعباً مرّ به في نظمه؛ وورود القوافي متمكنة في الأشعار المختارة

موجود. ومنه قول أبي عبادة:

أخيال علوة كيف زرت وعندنا أرق يشرّد بالخيال الزائر

طيف ألم لها ونحن بمهمه      قفر يشق على الملم الخاطر  
أفضى إلى شعث يطير كراهم      رَوَحَات قُود كالقسي ضوامر  
حتى إذا نزعوا الدجي وتسربلوا      من فضل هلهلة الصباح النائر  
ورنوا إلى شُعب الرحال بأعين      يكسرن من نظر النعاس القاتر  
أهوى فأسفى بالتحية خلصة      والشمس تلمع في جناحي طائر  
سرنا وأنت مقيمةٌ ولربما      كان المقيم علاقةً للسائر  
وقول أبي الطيب المتنبي :

يامن يمز علينا أن نفارقهم      وجداننا كل شيء بعدكم عدم  
إن كان سرّكم ما قال حاسدنا      فما لجرح إذا أرضاكم ألم  
ويبننا لو رعيتم ذاك معرفة      إن المعارف في أهل النهى ذمم  
وقول أبي العلاء بن سليمان فيما فرأته عليه :

رذى كلامك ما أملت مستمعاً      ومن يعلّ من الأنفاس ترديدا  
بانت عرى النوم عن جفنى محللة      وبات كورى على الوجناء مشدودا  
وقوله أيضاً :

لافاك في العام الذي ولى فلم      يسألك إلا قبلةً في القابل  
إن البخيل إذا عمد له المدى      في الجود هان عليه وعد السائل  
وأمثال هذا أكثر من أن تحصى .

ومما يجب أن يعتمد في القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكت عليها  
كانت محتملة لمعنى يقتضى خلاف ماوضع الشعرله ، مثل أن يكون مديحاً  
فيقتضى بالسكوت عليها وقطع الكلام بها وجهاً من الهم أو معنى يتطير

منه المدوح أو ما يجري هذا المجرى ، كما حكى أن الصحاب إسماعيل ابن عباد أنشد عضد الدولة قصيدة مدحه بها فقال فيها :

ضممت على أبناء تغلب تأمها فتغلب ما كره الجديدان تغلب  
فتطير عضد الدولة من مواجهته إياه بتغلب . وقال : يكفي الله ذلك ، ولو قال  
في وسط البيت تغلب وتغلب لم يكن في ذلك من القبح ما يكون في القافية  
لأنها موضع قطع وسكوت ووقوف على ما مضى واستئناف لما يأتي .  
وروى أن أبا الطيب لما أنشد قصيدته التي ودع بها عضد الدولة فقال فيها :  
وأبأشئت ياطرقى فكوني<sup>(١)</sup> أذاة أو نجاة أو هلاكا

قال عضد الدولة : يوشك أن يصاب في طريقة وكانت منيته فيه . وقال  
أبو الفتح عثمان بن جني : جعل القافية هلا كاهلك .

ومن هذا الجنس أيضاً الابتداء في القصائد فانه يحتاج إلى تحرز فيه  
حتى لا يستفتح بلفظ محتمل<sup>(٢)</sup> أو كلام يتطير منه ، وقد روى أن ذا الرمة  
أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية فلما ابتداء وقال :

ما بال عينك منها الماء ينسكب ؟ كأنه من كل مفرية سرب<sup>(٣)</sup>

قال هشام : بل عينك . وقد كان أبو الطيب افتتح قصيدته التي مدح فيها  
عضد الدولة بقوله :

أوهٍ بديل من قولتي وأها لمن نأت والحديث ذكرها

(١) في ٤٣٩ : وأبأشئت فاطرقى تكونى الخ . (٢) وفيها : مجمل .

(٣) قال ابن دريد في جهرته - وقد أنشد بيت ذى الرمة - ورواه سرب بالفتح

هكذا الرواية الصحيحة بفتح الراء وكسرتها خطأ .

فقال له : أوّه وكيه . ويقال : ان بعض الشعراء دخل على الداعي العلوى  
فى يوم مهرجان فأنشده :

لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان  
فبطحه وضربه خمسين عصاً ، وقال : اصلاح أدبه أبلغ فى ثوابه . وكان  
شيخنا يعيب قول أبى الطيب :

إذا ما لبست الدهر مستمتعاً به تحرقت والملبوس لم يتخرق  
ويقول : إذا طولب الشاعر بحسن الأدب ، وجب أن لا يقابل المدوح  
بمثل هذا الكلام . وقد أنكر عبد الملك بن مروان على جرير ما هو دون  
هذا من القول ، وذلك أنه لما أنشده :

\* أنصحو أم فؤادك غير صاح ؟ \*

فقال له عبد الملك : بل فؤادك . ويروى أن أبان نواس لما أنشد الفضل بن  
يحيى قصيدته :

أربع البلى أن الخشوع لبادى عليك وإنى لم أخنك ودادى  
تطير الفضل من هذا الابتداء ، فلما انتهى إلى قوله فى القصيدة :  
سلام على الدنيا إذا ما قدمت بنى برمك من راحين وغاد  
استحکم تطيره ، فلم يعض إلا أسبوع حتى نكس بنو برمك ، وقتل  
جعفر بن يحيى . وبعض الناس يروى أن أبان عبادة أنشد يوسف بن محمد  
ابن يوسف الثغرى قوله :

لك الويل من ليل تطاول آخره <sup>(١)</sup> ووشك نوى حتى تزم أباعره

(١) فى ٤٤٢ : بقاء وأخره . وهو تصحيف ظريف .

فقال له يوسف: الويل لك والحرب، والرواية المشهورة - له الويل - وهي أقرب وأصلح .

ومن القوافي التي جاءت حشواً لأجل حرف الرّوى من غير معنى يختص به ، قول أبي عديّ القرشيّ :

ووقيت الختوف من وارث وال وأبقاك صالحاً ربّ هود  
فليس في تسمية الباربي تبارك وتعالى : رب هود معنى ولا وجه لذلك إلا أنّ  
القصيدة دالية ، وإلاّ فهو تعالى رب نوح وهود وكلّ أحد ، وهذا كثير في  
الأشعار الضعيفة .

ومن تناسب القوافي : تجنب الإقواء، فيها وهو اختلاف إعرابها  
فيكون بعضها مثلاً مرفوعاً وبعضها مجروراً وهذا يوجد في أشعار العرب .  
وقد روى أن النابغة كان يقوى حتى دخل المدينة وسمع أهلها يفتنون بقوله  
في قصيدته التي أولها .

من آل مية رائح أو مغتدى عجلان ذازاد وغير مزود  
زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
ففظن للإقواء فتركه .

والإيطاء في القوافي عيب وهو أن تتفق القافيتان في قصيدة واحدة  
وامثال ذلك كثيرة ، فأما أن يكون معنا القافيتين مختلفاً ولفظهما واحداً  
فذلك ليس بعيب ، مثل أن تأتي العين ويراد بها الجارحة ، والعين ويراد بها  
الذهب . وإذا بعد ما بين القافيتين المتكررتين في القصيدة كان أصلح  
وإن كان الإيطاء عيباً على كل حال .



والسناد أيضاً عيبٌ: وهو اختلافٌ في الحركات قبل حرف الروى .

كما قال عدى بن زيد :

ففاجأها فقد لاقت <sup>(١)</sup> جموعاً على أبواب حصن مُصلتينا  
فقدّمت الأديم لِرَاهِشِيَهْ وأنى قولها كذباً ومَيِّنًا

فاليم من مَيِّنًا مفتوحة والتاء من مُصَلِّتينا مكسورة ، والسناد من قولهم :  
خَرَجَ بنو فلان برأسين متساندين أى كل واحد منهما على حياله ، وكذلك  
قالوا كانت قريش يوم الفجار متساندين أى لايقودهم [رجل] واحد .

ومن عيوب القوافي : أن يتم البيت ولا تتم الكلمة التى منها القافية  
حتى يكون تمامها فى البيت الثانى مثل أبيات كتبها الى الشيخ ابو العلاء بن  
سليمان فى بعض كتبه وحكى أن أبا القباس المبرد ذكرها فى كتابه الموضوع  
فى القوافي وتسمى هذا الجنس من عيوب القافية المجاز ، والأبيات :

شبيه بان يعقوب ولكن لم يكن ، يو  
سُف يشرب الخمر ولا يزني ولا يو  
سع بالامواه القهوه مزجا لم يكن دو  
ن فى صبيح وامساء وهذا منكره يو  
شك الرحمن أن يصلية فى نار خزى هو  
لها أهل فلا يكشف عنه ربنا السؤ  
ء فان الأخضر الابطين ذا الفحشاء لا يو

---

(١) فى ٤٤٢ : جمعت جموعاً .

قد النار لأضياف ولو قيل له ذو  
دنانير وأموالٍ فيارحم لا تو  
سع الرزق على هذا الذي منظره لو  
ئؤ والفعل ستوق فوزن الريش لا يو

وقطع الكلام على يو .

ومما يجرى هذا المجرى التضمين: وهو أن لا تستقل الكلمة التي هي  
القافية بالمعنى حتى تكون موصولة بما في أول<sup>(١)</sup> البيت الثاني؛ وذلك مثل  
قول النابغة الذبياني:

وهم وردوا الجفار على تميم      وهم أصحاب يوم عكاظ أنى  
شهدت لهم مواطن<sup>(٢)</sup> صادقات      أتيهم بنصح الود منى  
ومن عيوب القوافي في ترك التناسب: أن يكون الروى على حرفين  
متقاربين كما قال بعض العرب:

بُئى إنَّ البرَّ شئٌ هينٌ      المنطق اللينُ والطُعيمُ

وهذا من الشاذ النادر الذي لا يلتفت إليه .

ومن عيوب القوافي: أن تكون قافية المصراع الأول من البيت  
[الأول] على روى مبنى أن تكون قافية آخر البيت بحسبه فيأتى بخلافه ،  
كقول عمرو بن شاس:

تذكرت ليلي لات حين اذ كارها      وقد حنى الأضلاع ضل بتضلال

(١) فى ٤٣٩ : بما بقى فى أول البيت (٢) فى ٤٣٩ بين السطرين : مواقف . أتينهم

فلما قال : اذكراها أوهم أن الروى حرف الراء بوصل وخروج وردف قبله  
ثم جاء بالقافية على اللام ، كذلك قول الشماخ :  
لمن منزل عافٍ ورسم منازل عفتُ بعد عهد العاهدين رياضها  
وقد سمى هذا الفن : التجميع ، وهو على كل حال من أسهل عيوب  
القوافي وأقربها إلى الجواز والصحة .

وأما التصريع فيجربى مجرى القافية ؛ وليس الفرق بينهما إلا أنه في  
آخر النصف الأول من البيت ، والقافية في آخر النصف الثانى منه . وإنما  
شبه مع القافية بمصراعي الباب ، وقد استعمله المتقدمون والمحدثون في أول  
القصيدة ، وربما استعملوه في أثنائها ، وممن كان يلهج به من المتقدمين  
امرؤ القيس فإنه صرع في أول قصيدته :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل

ثم قال من بعد :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى بصبحٍ وما الإصباح فيك بأمثل  
وقال فيها :

أفأطم مهلاً بعض هذا التبدل وإن كنت قد أزمعت هجرى فأجلى  
وقال فى التى أولها :

ألا عم صباحاً أيها الطفل البالى<sup>(١)</sup> وهل يعمن من كان فى العصر الخالى  
ديار لسلمى عافيات بذى الخال ألح عليها كل أسحج هطال  
ألا أنى على جمل بال يقود بنا بالٍ ويتبعنا بال

(١) فى ٤٤٢ : ألا أنعم : وهل يتبعنا .

وكذلك اعتمد جماعة من الشعراء في بعض قصائدهم . والذي أراه أن التصريح يحسن في أول القصيدة ليميز بين الابتداء وغيره ويفهم قبل تمام البيت روى القصيدة وقافيتها ، ولذلك قال أبو تمام :

وإمّا \* يروك بيت الشعر حين يصرّع

فأما إذا تكرر التصريح في القصيدة فليست أراه مختاراً ، وهو عندي يجرى مجرى تكرر التصريح والتجنيس والطباق وغير ذلك مما سيأتي ذكره ، وأن هذه الأشياء إنما يحسن منها ما قل وجرى منها مجرى اللمعة واللمعة ، فأما إذا تواتر وتكرر فليس عندي ذلك مرضياً . فإن قال لنا قائل : كيف يكون التصريح وغيره من الأصناف التي أشرت إلىها حسناً إذا قل وإن أكثر لم يكن حسناً . قيل له : هذا غير مستنكر ولا مستطرف وله أشباه كثيرة ، فإن الخال يحسن في بعض الوجوه ولو كان في ذلك الوجه عدة خيلان لكان قبيحاً ، ويكون في بعض النقوش يسير من سواد أو حمرة أو غيرها من الألوان فيحسن ذلك المزاج والنقش بذلك القدر من اللون ، فإن زاد لم يكن حسناً . وتستحسن غرة الفرس وهي قدر مخصوص فإن كان وجهه كله أبيض أو زاد ذلك القدر من البياض لم يحسن ، وأشباه هذا أكثر من أن يحصى [ والعملة فيه أنه إنما كان حسناً بالاضافة إلى غيره ] وقد ترك التصريح جماعة من الشعراء المتقدمين والمحدثين في أول القصيدة كما ابتداء ابن أحرر قصيدته فقال :

قد بكرت عاذلتى بكرةً      تزعم أنى بالصبا مشتهر

فلم يصرع ثم قال من بعده :

بل ودّعيني طفلاً أتى بكر فقد دنا الصبح فما انتظر

وربما أخل الشاعر بالتصريح في جميع القصيدة .

ومن التناسب أيضاً: التصريح وهو أن يمتد تصيير مقاطع الأجزاء في البيت المنظوم أو الفصل من الكلام المنثور مسجوعة ، وكأن ذلك شبه بتصريح الجوهر في الحلى وهذا مما قلنا أنه لا يحسن إذا تكرر وتوالى لأنه يدل على التكلف وشدة التصنع ، وإنما يحسن إذا وقع قليلاً غير نافر . ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي علي البصير في بعض كلامه : حتى عاد تعريضك تصريحاً ، وتعريضك تصحيحاً . وقالت الخنساء :

حامي الحقيقة محمود الخليفة مهدي الطريقة نفاع وضرار

جواب قاصية جزار ناصية عقاد ألوية للخيل جرار

وقال امرؤ القيس :

فتور القيام قطع الكلام تفتت عن ذي غروب خصر<sup>(١)</sup>

وقال بشامة بن عمرو [ بن الغدير ] :

هوان الحياة وخزي المات وكلاً أراه طعاماً وبيلاً

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله :

ألفت الملا حتى تعلمت بالفلا رنو الظلي أوصنعة الآل في الخدع

فهذا وأمثاله إذا كان قدراً يسيراً حسن على ما ذكرناه ، فأما إذا توالى وكثر

فانه يقبح لدلالته على التكلف وإن كان كل منه بانفراده جيداً ، وذلك مثل

قول أبي صخر الهزلي :

(١) في ٤٤٢ : اشر .

عذب مقبلها جدل مغلخلها كالدّعص أسفلها مخصورة القدم  
سود ذوائبها بيض ترائبها محض ضرائبها صيغت على الكرم  
عبل مقيدها حال مقلدها بض مجرّدها لقاء في عمم  
سمح خلاثتها دُرم مرافقها يروى معانقها من بارد شبنم  
فهذا لما توالى لم يحسن، والعلّة في ذلك ما ذكرناه .

ومن التناسب أيضاً: حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع  
إلى المقدم مقدماً وإلى المؤخر مؤخراً، ومثال ذلك قول الشريف الرضى :  
قلبي وطرفي منك هذا في حمى قيط وهذا في رياض ربيع  
فانه لما قدم قلبي وجب أن يقدم [ وصفه بأنه ] في حمى قيط فلو كان قال :  
طرفي وقلبي منك ، لم يحسن في الترتيب أن يؤخر قوله في رياض ربيع  
والطرف مقدم ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

فالامعات أسنة وأسرّة والمائسات ذوابل وقُدود  
لأن القُدود لما كانت مؤخرة وجب أن تكون الأسرّة كذلك ، وأن يقدم  
الأسنة كما قدمت الذوابل ، وأمثال هذا كثيرة .

ومن المناسبة أيضاً: التناسب في المقدار وهذا في الشعر محفوظ بالوزن  
فلا يمكن اختلاف الأبيات في الطول والقصر فان زاحف بمض الأبيات  
أو جعل الشعر كله مزاحفاً حتى مال إلى الانكسار وخرج من باب الشعر  
في الذوق كان قبيحاً ناقص الطلاوة ، كقصيدة عبيد بن الأبرص :  
أقفر من أهله ملحوب

وكقول ابن يعفر :

إنا ذمنا على ما خيلت سعد بن زيد وعمرأ من تميم  
وضبة المشتري العار بنا وذلك عم بنا غير رحيم  
ونحن قوم لنا رماح وثروة من موالٍ وصميم

فان هذا غير مستحسن لأنه خارج عن أسلوب المنظوم والمنثور، وإن كان في العروض مستقيماً وكان الخليل بن أحمد يستحسن بعض الزحاف في الشعر إذا أقل وإذا أكثر قبح عنده. وقال بعض الأدباء: هو مثل اللثغ في الجارية يشتهي القليل منه وإن كثر هجن وسمج. فأما الكلام المنثور فالأحسن منه تساوى الفصول في مقاديرها أو يكون الفصل الثانى أطول من الأول. وعلى هذا أجمع الكتّاب وقالوا لا يجوز أن يكون الفصل الثانى أقصر من الأول والدوق يشهد بما قالوه ويقضى بصحته، ولهذا السبب استقبحوا إطالة الفصول لثلاثي يوتى بالجزء الأول طويلاً فيحتاج إلى إطالة التالى له ليساويه أو يزيد عليه، فيظهر في الكلام التكلف ويقع مالا حاجة للمعنى والغرض إليه.

ومن التناسب بين الألفاظ: المجانس وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما واحداً، أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفاً، أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى، وهذا إما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلف ولا مقصود في نفسه؛ وقد استعمله العرب المتقدمون في أشعارهم ثم جاء المحدثون فلهج به منهم<sup>(١)</sup> مسلم بن الوليد الأنصارى وأكثر منه ومن استعمال المطابق والمخالف

(١) فى هامش ٤٣٩. وهذا موضع آخر مما أنكره على قدامة وهو قوله: به منهم

وهذه الفنون المذكورة في صناعة الشعر؛ حتى قيل عنه أنه أول من أفسد الشعر. وجاء أبو تمام حبيب بن أوس بعده فزاد على مسلم في استعماله والاكثر منه حتى وقع له الجيد والردى الذي لا غاية وراءه في القبح؛  
فما للعرب قول أمرى القيس :

لقد طمّح الطّمّاح من بعد أرضه ليلبسنى من دائه ما تلبّسا  
وقول القطامي :

كناية الحى من ذى القيظة احتملوا مستحقين فؤاداً ماله فاد  
وقول جرير بن عطية :

وما زال معقولاً عقالاً عن الندى وما زال محبوباً عن الخير<sup>(١)</sup> حابس  
وقول حبان بن ربيعة الطائى :

لقد علم القبائل أن قومي لهم حدّ إذا لبس الحديد  
وقول النعمان بن بشير :

ألم تبتدركم يوم بدر سيوفنا وإليك عما ناب قومك نائم  
وقال رجل من بني عبس :

وذلكم أن ذلّ الجار حالكم وأن أنفكم لا يعرف الأنا  
وقول مسكين الدارمى :

وأقطع الخرق بالخرقاء لاهية إذا الكواكب كانت في الدجاسرجا  
وقول زياد الأعجم :

ونبتهم يستنصرون بكاهل وللوم فيهم كاهل وسنام

(١) في التيمورية : المجد . وقوله : حبان في ٤٤٢ حيان . وفي التيمورية مهمل .



وبعض البغداديين يسمى تساوى اللفظتين في الصفة مع اختلاف المعنى : المماثل ككاهل وكاهل في هذا البيت، وهو جل وهو جل في قول قول الأفوه الأودي :

وأقطع الهوجل مستأنساً بهوجل عيرانةٍ عنتريس

لأن لفظة الهوجل واحدة والمراد بالأولى الأرض البعيدة وبالثانية الناقة العظيمة الخلق ، ويسمى المجانس ما وافقت فيه اللفظتان بعض الاتفاق . وأبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يسمى هذا الفن الجنس ويسمى المطابق المتكافئ ، وقد أنكر عليه ذلك أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي . وقال إن هذا البيت وإن صح بموافقته معنى الألقاب وإنما غير محظورة فإن الناس قد تقدموا أبا الفرج في تلقيب هذه الأنواع مثل أبي العباس عبد الله بن المعتز بالله وغيره وكفوه المؤنة في اختراع ألقاب تخالفهم ، والصواب ما قاله أبو القاسم .

ومن مجانس أبي تمام المختار قوله :

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ تطول بأسيافٍ قواضٍ قواضبٍ  
وقوله :

أرامة كنت مألّف كل رءمٍ [ لو استمتمت بالأنس المقيم ]  
وقوله :

فيادمعُ أنجدني على ساكني نجد

ومن قبيح تجنيه قوله :

قرت بقران عين الدين وانشرت بالأشترين عيون الشرك فاصطلما

وقوله :

خُشِنَتْ عَلَيْهِ أُخْتُ بَنِي خُشَيْنَ

وقوله :

فَأَسْلَمْتُ سَلَمَتَ مِنَ الْآفَاتِ مَا سَلَمْتُ سِلَامَ سَلْمَى وَمَهْمَا أَوْرَقَ السَّلْمِ

وقوله :

سَلَّمْ عَلَى الرَّبِيعِ مِنْ سَلْمَى بَدَى سَلَامِ

وقوله :

تَجْرِعُ أَسَى قَدْ أَقْفَرَ الْأَجْرِعَ الْفَرْدِ

وله من هذا الجنس أبيات كثيرة ، والسبب في ذلك أنه أحب الأكثر ولم يقنع باليسير الذي يسمح به خاطره ويقع بغير تكلف ولا تعمل . ومما ورد في القرآن العظيم من هذا الفن قوله تبارك وتعالى ( ثم انصرفوا صرفاً الله لقلوبهم ) وقوله تبارك وتعالى ( يخافون يوماً ما تتقلب فيه القلوب والأبصار ) وقوله عز وجل ( يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ) ومن كلام النبي صلى الله عليه وسلم « عُصِيَّةٌ عَصَتِ اللَّهَ وَغَفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمٌ سَأَلَهَا اللَّهَ » وقال خالد بن صفوان لرجل من بني عبد الدار : هشمك هاشم ، وأمتك أمية ، وخزمتك مخزوم ، فأنت ابن عبد دارها ، ومنتهى عارها . وكتب بعض الكتاب : العذر مع التّعذر واجبٌ فرأيك فيه ؟ وقال آخر : لا ترى الجاهل إلا مفرطاً أو مفرطاً .

وقال أبو العلاء بن سليمان :

والحسن يظهر في شبئين رونقه بيت من الشعر أوديت من الشعر

وقال مهيار بن مرزويه :

وإذا عددتُ سِنِيَّ لم أك صاعداً  
وَأَلَمَ فَيْكِ وَفَيْكِ شَبْتُ عَلَى الصَّبَا  
عدد الأنايب التي في صعدتي  
يا جور لأمتي عليك ولتي  
وقال أبو العلاء [ بن سلمان ] :

إن جهلاً سامى لآل سليمي  
وقال أبو عبادة :

ورأيتني فرأيت أحسن منظرٍ  
وقال أيضاً :

ومذهب حبِّ لم أجد عنه مذهباً  
وقال :

هل لما فات من تلاقٍ تلافٍ أو لشاكٍ من الصباية شافٍ  
وقد سمى قدامة بن جعفر هذا الفن من المجانس في تلاقٍ وتلافٍ  
المضارعة إذا كانت إحدى اللفظتين تماثل الأخرى بأكثر الحروف ولا  
تشابهها في الجميع ؛ ومثل ذلك بقول نوفل بن مساحق للوليد وقد اعتدَّ  
عليه بالأذن له على نفسه وهو يلعب بالحمام . وقال : خصصتك بهذه المنزلة . فقال له  
نوفلٌ : ما خصصتني ولكن خسستني ؛ لأنك كشفت لي عورة من عوراتك .  
وأمثال هذا كثير . والمحمود منه ما قل ووقع تابعاً للمعنى غير مقصود  
في نفسه .

ومن المجانس : فن ورد في شعر أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان

وسماه لنا مجانس التركيب لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به  
الصيغتان كقوله :

مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى بمقلع

وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله، وهو عندى غير حسن ولا  
مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة .

فأما مجانس التصحيف فقد ورد في شعر أبي عبادة كقوله :

ولم يكن المغتر بالله إذ سرى ليعجز والمعتر بالله طالبه  
وكقوله :

وكان السليل والنثرة الحصداء منه على سليل عريق

وهذا أول<sup>(١)</sup> طبقات المجانس لأنه مبني على تجانس أشكال الحروف في الخط  
وحسن الكلام وقبحه لا يستفاد من أشكال حروفه في الكتابة إذ لا علة  
بين صيغة اللفظ في الحروف وشكاه في الخط .

فأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى فإنها تتناسب على وجهين ؛  
أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً ؛ والثاني أن يكون أحد المعنيين  
مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، فأما إذا خرجت الألفاظ عن هذين  
القسمين فليست بمناسبة ، وقد سمي أصحاب [ صناعة ] الشعر المتضاد من  
معاني الألفاظ المطابق وسماه أبو الفرج قدامة [ بن جعفر الكاتب ]  
المتكافئ وأنكر ذلك عليه أبو القاسم الحسن بن بشر على ما حكيناه في  
المجانس . وحكى أبو علي محمد بن مظفر الحاتمي عن أبي الفرج على بن الحسين

(١) في ٤٤٢ : وهذا أقل الخ .

الأصفهاني . قال : قلت لأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش أجد قوماً يخالفون في الطباق فطائفة تزعم وهي الأكثر : أنه ذكر الشيء ، وطائفة تخالف في ذلك وتقول : هو اشتراك المعنيين في لفظ واحد . فقال : من هو الذي يقول هذا ؟ فقلت قدامة فقال هذا يابني هو التجنيس ومن زعم أنه طباقٌ فقد ادعى خلافاً على الخليل والأصمعي فاتفق الأَخفش والآمدي على مخالفة أبي الفرج<sup>(١)</sup> في التسمية ، ونسب أصحاب [ صناعة ] الشعر ما كان قريباً من التضاد المخالف وقسم بعضهم التضاد فسعى ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض المطابق وسمى تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها وبعض حتى تأتى في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة : المقابلة . وسمى ما كان فيه سلبٌ وإيجاب : بالسلب والإيجاب . ولم يجعله من المطابق ، ولكل من ذلك أمثلة سندكرها وتوضحها فأما التسمية فلا حاجة بنا إلى المنازعة فيها لأن الغرض فهم هذه المناسبة دون الكلام في أحق الأسماء بها على أن الذي اختاره تسمية الجميع بالمطابق لأن الطبق للشيء ، إنما قيل له طبقٌ لمساواته إياه في المقدار إذا جعل عليه أو غطى به وإن اختلف الجنسان وفي المثل وافق شئٌ طبقةً ، ومنه طباق الخيل . يقال : تطابق الفرس إذا وقعت رجلاه في موضع يديه في المشى والعدو ، وكذلك الكلاب . قال [ النَّابغة ] الجمدي :

وخيلٌ يُطابقن بالدارعين طباق الكلاب يطآن الهراسا  
وقد فسّر قول الله تعالى : ( لتركبن طبقاً عن طبق ) أي حالاً بعد

(١) في ٤٤٢ : على إنكار ما ذهب إليه أبو الفرج الخ .

حال ولم يُردّ تساويهما في نفس المعنى وإنما أراد تساويهما في المرور عليكم  
والتعير لكم، فإذا كان هذا حقيقة الطباق وهو مُقابلة الشيء بمثله الذي هو  
على قدره سموا المتضادين إذا تقابلا متطابقين، وهذا الباب يجري مجرى  
المجانس ولا يُستحسن منه إلا ما قلّ ووقع غير مقصودٍ ولا مُتكلفٍ، فإما  
إذا كان معنياً الكلمتين غير مُتناسبين لا على التقارب ولا على التّضادّ فإن  
ذلك يقبح، ومنه ما أنكره نصيبٌ على الكهيت في قوله :

أمّ هل طعائن بالعلياء نافعة وإن تكامل فيها الدّل والشنب

فانه قال له : إن الدّل من الشنب، إنما يكون الدل مع الفنج ونحوه،  
والشّنب مع اللّمس أو ما يجري مجراه من أوصاف الثغر والفم. فكأن  
الدّل والشّنب في قول الكهيت عيباً لأنهما لفظتان لا يتناسبان بتقارب  
معنيهما ولا بتضادهما. ومما يستحسن من المطابق قول أبي عبادة البحرى :

فأراك جهل الشوق بين معالمٍ منها وجدّ الدمع بين ملاعب

وهذه هي ديباجة أبي عبادة المعروفة، وكلامه السهل الممتنع، وشعره

الخلص لكثرة مائه. وقول أبي الطيب:

أزورهم وسواد الليل يشفع لى وأنثى وبياض الصبح يغرى بى

فهذا البيت مع بعده من التّكلف كل لفظة من ألفاظه مقابلةٌ بلفظة  
هى لها من طريق المعنى بمنزلة الضّد: فأزورهم وأنثى وسوادٌ وبياضٌ والليل  
والصبح ويشفع ويغرى لى وبي. وأصحاب صناعة الشعر لا يجعلون اللّيل  
والصبح ضدّين بل يجعلون ضدّ اللّيل النهار لأنهم يراعون في المضادة استعمال  
الألفاظ وأكثر ما يقال اللّيل والنهار ولا يقال اللّيل والصبح، وبعضهم يقول

في مثل هذا : مطابِقٌ مُحضٌ ومطابق غير محضٍ [ فالليل والصبح عنده من بيت المتنبي طباقٌ غير محضٍ ] ومن المطابق المحض قول دِعْبِل [ بن علي ] :

لا تعجبي ياسلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكي

ولو قال : تبسم وبكا لم يكن عندهم من المطابق المحض . ومن المطابق قول بعضهم : كدر الجماعة خير من صفو الفرقة . فكدر وصفوا الجماعة والفرقة من الطباق المحض . وقال محمد بن عمران التيمي : ما اجد في الحق ولا أذوب في الباطل . وقال عمر بن الخطاب : ما عاقبت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه . وقال زهير :

ليثٌ بَعَثَ يصطاد الرجال إذا ما الأيث كذَّب عن أقرانه صدَقاً  
وقال طفيل الغنوي :

بسام الوجه لم تقطعُ أباجله يصان وهو ليوم الروع مبذول  
وقال حبيب بن أوس :

ما أن ترى الاحساب بيضاً وضحاً إلا بحيث ترى العنايا سوداً  
وقال جرير بن عطية :

وباسطٍ خير فيكمُ يمينه وقابضٍ شرٍ عنكم بشماليا  
وقال عبد الله بن الزبير الأَسدي :

فردّ شعورهن السودَ بيضاً ورد وجوههن البيض سوداً  
وقال الفرزدق :

لَمَن الإلهُ بنى كليبَ أنهم لا يغدرون ولا يفون لجار  
يستيقظون إلى نهاق حميرهم وتنام أعينهم عن الأوتار

وقال أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان فيما قرأنا عليه :

ومن دونهما يومٌ من الشمس عاطلٌ      وليلٌ بأطراف الأُسنة حالٌ

وقال بشار بن بُرْدٍ :

إذا أيقظتك حُرُوبُ العِدَا      فنَبَّهْ لها عمرًا ثم نَمِّ

وهذا كله من المطابق المختار ، فأما المتكلف القبيح فكقول حبيب  
ابن أوس :

لعمري لقد حرَّرت يوم لقيته      لو أنَّ القضاء وحده لم يبرِدِ

وقوله :

وإن خفرت أموالَ قومٍ أكفهم      من النيل والجدوى فكفناك مقطَع  
فهذان البيتان من الطَّباق القبيح الذي لم يردْ لحسن معناه وسلامة لفظه بل  
لتكون في الشَّعر مطابقةً فقط .

ومما يجرى مجرى المطابق : أن يقدم في الكلام جزءُ الفاظه منظومةً  
نظاماً ، ويتلى بآخرٍ يحمل فيه ما كان مقدماً في الأول مؤخرًا في الثاني وما  
كان مؤخرًا مقدماً ، وقد سمَّى قدامة بن جعفر الكتاب هذا الفن التَّبديلَ  
ومثله بقول بعضهم : اشكر لمن أنعم عليك ، وأنعم على من شكرك . وبقول  
الحسن البصرى : إن من خوفك حتى تلقى الأمان ، خيرٌ لك ممن أمنك حتى  
تلقى الخوف . وقول عمرو بن عبيدٍ في بعض دعائه : اللهم أغنى بالفقر إليك  
ولا تفقرني بالاستغناء عنك . وقول رجلٍ لآخر وكان يتعهده بالبر : اسأل  
الذي رحمني بك ، أن يرحمك بي . فأما المخالف فهو الذي يقرب من التَّضاد  
فكقول أبي تمام :



تَرَدَى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَأَنَا أَنِي لَهَا اللَّيْلُ إِلا وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضِرَ  
فَانِ الْحُمْرَ وَالْخُضَرَ مِنَ الْمُخَالَفِ ، وَبِمَضِّ النَّاسِ يُجْعَلُ هَذَا مِنَ الْمَطَابِقِ .  
وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ كَلْثُومٍ :

بِأَنَّا نُورِدُ الرَّاياتِ بِيضًا وَنُصَدِرُهُنَّ حُمْرًا قَدَرَوِينَا  
وَقَوْلُ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَيْدِ الْبُحْتَرِيِّ :

وَإِلَّا لَقَيْتُ الْمَوْتَ أَحْمَرَ دُونَهُ كَمَا كَانَ يَلْقَى الدَّهْرَ أَغْبَرَ دُونِي ،  
وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ يَتَمَبَّرُونَ فِي التَّضَادِّ اسْتِعْمَالَ الْأَلْفَاظِ ، وَالْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ  
لَيْسَا بِضِدَّيْنِ عَلَى عُرْفِهِمْ . وَإِنَّمَا ضِدُّ الْبِيضِ السَّوَادُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ آنَفًا .  
وَمَنْ قَبِيحُ الْمُخَالَفِ قَوْلُ أَبِي تَمَّامٍ :

مَكْرَهُهُمْ عِنْدَهُ فَصِيحٌ وَإِنْ هُمْ خَاطَبُوا مَكْرَهُ رَأَوْهُ جَلِيًّا  
لَأَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُخَالَفَ بَيْنَ فَصِيحٍ وَجَلِيْبٍ وَهُوَ الَّذِي قَدْ جُلِبَ فِي السَّبِي  
فَلَمْ يُفْصِحْ بِالْكَلَامِ وَجَعَلَ الْمَكْرَ جَلِيًّا ، وَذَلِكَ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ الْمُسْتَحِيلَةِ  
وَالْأَغْرَاضِ الْفَاسِدَةِ . وَأَمَّا الْإِيحَابُ وَالسَّلْبُ فَكَقَوْلُ أَبِي عُبَادَةَ :

تُقَيِّضُ لِي مِنْ حَيْثُ لَا أَعْلَمُ النَّوْيَ وَيَسْرِي إِلَيَّ الشُّوقُ مِنْ حَيْثُ أَعْلَمُ  
وَكَقَوْلُ السَّمَوَالِ :

وَنَتَكْرَرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلُهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ  
وَكَقَوْلُ الشَّمَاخِ :

هَضِيمُ الْحِشَالِ لَا يَمْلَأُ الْكَفَّ خَصْرَهَا وَيَمْلَأُ مِنْهَا كُلَّ حَجَلٍ وَدَمْلَجٍ  
فَقَوْلُهُ : لَا أَعْلَمُ وَأَعْلَمُ ، وَنَتَكْرَرُ وَلَا يُنْكِرُونَ ، وَلَا يَمْلَأُ وَيَمْلَأُ ، مِنَ السَّلْبِ  
وَالْإِيحَابِ . فَأَمَّا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ يُسَمَّى الْمَقَابَلَةَ فِي مِرَاعَاةِ الْمَعَانِي حَتَّى يَأْتِيَ

في الموافق بما يوافق وفي المخالف بما يخالف على الصحة ، فسنورد أمثله  
عند شروعنا في الكلام على المعاني بعد الفراغ من الألفاظ وما يتعلق بها  
بمشيئة الله وبعوونه .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول  
الكلام ، حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة . وهذا الباب  
من أشهر دلائل الفصاحة وبلاغة الكلام عند أكثر الناس ، حتى أنهم  
[ إنما ] يستحسنون من كتاب الله تعالى ما كان بهذه الصفة ، ومن الناس  
من يقول : إن من الكلام ما يحسن فيه الاختصار والإيجاز كأكثر  
المكاتبات والمحاطبات والأشعار ، ومنه ما يحسن فيه الإسهاب والاطالة  
كالخطب والكتب التي يحتاج أن يفهمها عوام الناس وأصحاب الأذهان  
البعيدة ، فإن الألفاظ إذا طالت فيها وترددت في إيضاح المعنى أثار ذلك  
عندهم [ فيه ] ، ولو اقتصر بهم على وحى الألفاظ<sup>(١)</sup> وموجز الكلام لم يقع  
لأكثرهم . حتى يقال في ذكر السيف : الحسام القاطع ، الجراز الباتر . وفي  
وصف الشجاع : البطل الفاتك ، النجد الباسل وما يجري هذا المجرى . قالوا :  
وربما كان ذلك الكتاب بالفتح أو الخطبة تقرأ في موقف حافل يكثر  
فيه لفظ الناس وضحهم<sup>(٢)</sup> فيحتاج إلى تكرار الألفاظ ليكون ما يفوت سماعه  
قد استدرك ما هو في معناه . والذي عندي في هذا الباب أنهم إن كانوا  
يريدون بالاطالة تكرار المعاني والألفاظ الدالة عليها وخروجها في معارض

(١) في ٤٣٩ : ولو اقتصر به فيهم على وحى الألفاظ الخ . وكتب عليه بالهامش

وهامماً نكره على قدامة . (٢) في ٤٤٢ : وضجهم

مختلفة ووجوه متباينة - وإن كان الفرض في الأصل واحد - فليس هذا مما نحن بسبيله ، لأنه بمنزلة إعادة كلام واحد مراراً عدة ، فإن تلك الإعادة لا تؤثر فيه حسناً ولا قبحاً ، وإن كانوا يريدون أن المعنى الذي يمكن أن يعبر عنه بالألفاظ يسيرة موجزة قد يحسن أن يعبر عنه بالألفاظ طويلة ليكون ذلك داعياً إلى فهم العامى والبليد له ، وتكون الاطالة في هذا الموضوع خاصة أصح وأحمد ، كما أن الوحي والاشارة في موضعهما أوفق وأحسن ، فإنا لا نُسَلِّم ذلك لأننا نذهبُ إلى أن المحمودَ من الكلام ما دلَّ لفظه على معناه دلالة ظاهرة ولم يكن خافياً مُستغلقاً ، كالمعاني التي وردت في شعر أبي الطيب ، وسنذكرُ ذلك مستوفى مستقصى فيما يأتي من هذا الكتاب . فإن كان الكلامُ الموجز لا يدل على معناه دلالة ظاهرة فهو عندنا قبيحٌ مذموم لا من حيث كان مختصراً بل من حيث كان المعنى [ فيه ] خافياً ، وإن كان يدلُّ على معناه دلالة ظاهرة إلا أنها تخفى على البليد والبعيد الذهن ومن لا يسبق خاطرُه إلى تصوُّر المعنى ، ولو كان الكلام طويلاً لجاز أن يقع لهم الفهم ، فليس هذا عندنا بموجب أن يكون الاسهاب في موضع من المواضع أفضل من الایجاز ، كما أن النقوش الغليظة في كثير من الصناعات لا تكون أحسن من النقوش الدقيقة لأن تلك يدركها الضعيف البصر ويتعذر عليه إدراك هذه ، ولو اعتبرنا هذا في الكلام وفهم البليد له لا اعتبرنا ذلك في النقوش وإدراك الضعيف البصر لها ، وهذا فاسد . ويلزم من ذهب إلى اختيار العبارة عن المعنى بالألفاظ الكثيرة من حيث كان ذلك سبباً لفهم عوام الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصوُّر المعنى أن يختار الألفاظ العامية المبتذلة على الألفاظ الفصيحة التي لم تكثر استعمالها العامة

ولا ابتذلوها ، لأن علة في اختيار الطويل لأجل فهمهم له قاعة في الألفاظ المتبذلة ، ولا خلاف أنهم إلى فهمها أقرب من فهم ما يقل ابتذالهم له ، وهذا مما لا يذهب إليه أحد ولا التزمه ملتزم .

وقد قسموا دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام ؛ أحدها المساواة وهو أن يكون المعنى مساوياً للفظ ، والثاني التذييل وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه ، والثالث الإشارة وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ . أي أنه لفظ. موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة والمحة . وقالوا : إن التذييل يصلح للمواقف الجامعة وبحيث يكون الكلام مخاطباً به عامة الناس ومن لا يسبق ذهنه إلى تصور المعاني ، والإشارة تصلح لمخاطبة الخلفاء والملوك ومن يقتضى حسن الأدب عنده التخفيف في خطابه وتجنب الإطالة فيما يتكلف سماعه ، والمساواة التي هي الوسط بين هذين الطرفين [ من الإشارة والتذييل ] تصلح للوسط بين الطرفين اللذين هما الملوك وعوام الناس . والذي عندي في هذا ما ذكرته ؛ وهو أن المختار في الفصاحة والدال على البلاغة هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ أو زائداً عليه ، وأعنى بقولي زائداً عليه أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة ، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر ، فإن هذا عندي عيب في الكلام ونقص على ما أئبته فيما بعد ، وقد دلت على اختيار الإيجاز والاختصار بما تقدم ، ويدل عليه أيضاً أن من اختار الإطالة وسماها التذييل إنما حجته في ذلك أنه اعتبر الكلام

بالإضافة إلى المخاطب به وليس للمخاطب تأثير في حسن تأليف الكلام وقبحه ولو جاز أن يعتبر الكلام بالإضافة إلى المخاطب لجاز أن يعتبر بالإضافة إلى المخاطب به حتى يكون ذلك مؤثراً في صحته أو فساده وحسنه أو قبحه وكنا نستحسن كلام العالم العاقل وإن كان ردىء التأليف، ونستقبح كلام الجاهل وإن كان في أعلى طبقات الفصاحة، حتى يكون شعر [أبي عثمان] الجاحظ وأبي إسحاق النظام أعظم عندنا من شعر أبي حية الثميري ومن جرى مجراه، وهذا مما لا يدخل في مثله شبهة. وسنتكلم على من يعتبر الكلام بالإضافة إلى زمان قائله حتى يقدم كثيراً من المتقدمين على المحدثين بمجرد تقدمهم<sup>(١)</sup> بما نستوفي الحجة فيه ونزيل موقع الشبهة وإن كانت ضعيفة لا تخفى على من طباعه سليمة وبنيته صحيحة. وذكروا أن جعفر ابن يحيى بن خالد كان يقول لكتابه: إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا، فهذا أمر لهم بالابحاز وتجنب الاطالة، وقد كان جعفر كبيراً في هذه الصناعة. فأما قول قيس بن خازجة الفزاري لما قيل له ما عندك في حمالات داحس. قال: عندي قرى كل نازل، ورضي كل ساخط، وخطبة من لدن تطاع الشمس إلى أن تغرب، أمر فيها بالتواصل وأنهى عن المتقاطع. فليس ذلك من الاطالة في العبارة عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة؛ لأنه يجوز أن يكون أراد خطبة تكثر فيها المعاني والألفاظ على ما قدمناه.

ومن أمثلة الابحاز والاختصار، قول الله تبارك وتعالى: (ولكم في

القصاص حياة). لأن هذه الألفاظ على إيجازها قد عبر بها عن معنى كثير، وذلك أن المراد بها أن الانسان إذا علم أنه متى قتل قُتل كان ذلك داعياً له قوياً إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم. وهذا معنى إذاعبر عنه بهذه الألفاظ البسيرة في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) كان ذلك من أعلى طبقات الإيجاز. وقد استحسن أيضاً في هذا المعنى قولهم: القتل أنفى للقتل. وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت في البلاغة، وذلك من وجوه: أحدها أنه ليس كل قتل ينفي القتل وإنما القتل الذي ينفيه ما كان على وجه القصاص والعدل، ففي ذكر القصاص بيان للمعنى وكشف للغرض، وثانيها أن في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) من [إبانة الغرض المرغوب فيه بذكر] الحياة ما ليس في قوله القتل أنفى للقتل، وهذه زيادة في الايضاح، وثالثها أن نظير قوله القتل أنفى للقتل القصاص حياة، والقصاص حياة أوجز لأنه عشرة أحرف والقتل أنفى للقتل أربعة عشر حرفاً، ورابعها أن في القتل أنفى للقتل تكريراً وليس في القصاص حياة تكرير، وقد قدمنا أن تكرير الحروف عيب في الكلام على ما ذكرناه فيما مضى من هذا الكتاب.

ومن الإيجاز أيضاً قوله تبارك وتعالى: (ولو ترى إذ فزعوا فلا فتوت وأخذوا من مكان قريب) وقوله تبارك وتعالى (يحسبون كل صيحة عليهم) وقوله تعالى (إنما بغيكم على أنفسكم). وأمثال هذا في القرآن كثير، والقصد الإيجاز فيما وقع فيه حذف كثير حتى حذفت الأجوبة لدلالة الكلام عليها كقوله تعالى: (ولو أن قرآننا سُيرت به الجبال أو قطعت به الأرض

أو كلم به الموتى). كأنه يريد لكان هذا القرآن، ولم يقل ذلك. وقوله تعالى: (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنها سلام عليكم طيبم فادخلوها خالدين). كأنه يريد لما كان هذا كله حصلوا على النعيم الذي لا يشوبه كدر، أو غير ذلك من الألفاظ ولم يقله. وفي هذا الحذف في الكلام مع الدلالة على المراد فائدة لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ولو ورد ظاهراً في الكلام لاقتصر به على البيان الذي تضمنه، فكان حذف الجواب أبلغ لهذه العلة. كما تقول: لورأيت علياً بين الصفيين وتحذف الجواب فيذهب السامع كل مذهب، ولو قلت: لورأيت علياً عليه السلام بين الصفيين لرأيت شجاعاً أو لرأيت رجلاً يقتل الأبطال أو ما يجري هذا المجرى، لم يكن في العظم عند السامع بمنزلة حذف الجواب لأنه يذهب مع الحذف كل مذهب، ولا يعول على نفس ما كان يرد في اللفظ فقط.

ومما قصد به الإيجاز: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بحيث يقع العلم ويزول اللبس كقوله تبارك وتعالى: (واسأل القرية التي كننا فيها والعر التي أقبلنا فيها). والمعنى أهل القرية وأصحاب العير، وكان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني يسمي هذا الجنس - وهو إسقاط كلمة لدلالة فخوى الكلام عليها: الحذف، ويسمى بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف: القصر، ويعمل الإيجاز على ضربين القصر والحذف. وكان يسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير. [مع أن القليل يكفي فيه: التطويل، ويسمى العبارة عن المعنى بالكلام الكثير]

الذي يستفاد منه إيضاح ذلك المعنى وتفصيله : الاطناب ، ويجمل التطويل عيباً وعباً ، والاطناب حسناً ومحموداً . وهذا المذهب من أبي الحسن موافق لما اخترناه ، لأنه يذهب إلى حسن الاطناب الذي هو عنده طول الكلام في فائدة وبيان ، وإخراج للمعنى في معاريض مختلفة وتفصيل [ له ] ليتحققه السامع ويستقر عنده فهمه ، وهذا هو الذي اخترناه وقلنا إنه على التحقيق الفاظ كثيرة ، ومعان كثيرة . وكذلك قد وافقناه في استقباح التطويل وحمد الإيجاز على ما فسره من معنييهما عنده .

ويجب أن يحد الإيجاز المحمود بأن تقول : هو إيضاح المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وهذا الحد أصح من حد أبي الحسن الروماني بأنه العبارة عن المعنى بأقل ما يمكن من اللفظ ، وإنما كان حدثنا أولى لأننا قد احترزنا بقولنا : إيضاح من أن تكون العبارة عن المعنى وإن كانت موجزة غير موضحة له ، حتى يختلف الناس في فهمه فيسبق إلى قوم دون قوم بحسب أقساطهم من الذهن وصحة التصور ، فإن ذلك وإن كان يستحق لفظ الإيجاز والاختصار فليس بمحمود حتى يكون دلالة ذلك اللفظ على المعنى دلالة واضحة ، وقد قدمنا ما ورد في القرآن من أمثلة ذلك وإن كانت كثيرة يطول استقصاؤها . ومنه قول أمير المؤمنين عليه السلام : قيمة كل امرئ ما يحسن ، فإن هذه الألفاظ على غاية الإيجاز وإيضاح المعنى وظهور حسنها يعني عن وصفه . ورَوَى أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب عن أحمد بن يوسف الكاتب أنه قال : دخلت يوماً على المأمون وفي يده كتاب وهو يعاود قراءته تارة بعد أخرى ، ويصعد ويصوب



فيه طرفه . قال : فلما مرت على ذلك مدة من زمانه التفت إلى فقال : يا أحمد أراك مفكراً فيما تراه منى . قلت : نعم ! وقى الله أمير المؤمنين المكاره وأعاذه من المخاوف . قال : فانه لا مكروه في الكتاب ولكنى قرأت فيه كلاماً وجدته نظير ما سمعت الرشيدي يقوله في البلاغة ، فأنى سمعته يقول : البلاغة التباعد عن الاطالة والتقرب من معنى البغية ، والدلالة بالقليل من اللفظ على المعنى ، وما كنت أتوهم أن أحداً يقدر على المبالغة في هذا المعنى حتى قرأت هذا الكتاب ، ورمى به إلى . وقال هذا كتاب عمرو بن مسعدة إلينا . قال : فقرأته فاذا فيه : كتابي إلى أمير المؤمنين ومن قبلي من قواد وسائر أجناده في الانقياد والطاعة على أحسن ما يكون طاعة جند تأخرت أرزاقهم ، وانقياد كفاة تراخت أعطياتهم فاختلت لذلك أحوالهم ، والتاقت معه أمورهم . فلما قرأته قال لي : إن استحساني إياه بعنى على أن أمرت للجند قبله بمطاياهم لسبعة أشهر ، وأنا على مجازاة الكاتب بما يستحقه من حل محله في صناعته <sup>(١)</sup> . ورؤى عن المأمون أيضاً : أنه أمر عمرو بن مسعدة أن يكتب لرجل يُعنى به إني بعض العمال وأن يختصر كتابه ما أمكنه حتى يكون ما يكتب به في سطر واحد ، فكتب إليه عمرو بن مسعدة : كتابي إليك كتابٌ واثق بمن كتبت إليه معنى بمن كتبت له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله <sup>(٢)</sup>

ومن أمثلة الإيجاز في النظم ، قول زهير :

فأني لو لقيتُك واتَّجَّهنا لكان لكل منكرة كفاء

لأن مقصوده إني لو واجهتُك لكان عندي مكافأة لك على كل أمر

(١) كنا ولعله : ومن حل محله (٢) في ٤٣٩ : بمن كتب اليه (و) كتب له .

يبدو منك أنكره ، فقد أورد المعنى في لفظٍ قليلٍ ، وبهذا كان يوصف شعر زهير لأنه كثير الإيجاز مع الإيضاح لمعانيه ، ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس :

على هيكَل يُعطيك قبل سُؤاله أَفانينَ جَرى غيرَ كَرٍ ولا وانٍ  
لأنه جمع بقوله : أفانين جري مالو عُدَّ كان كثيراً ، وأضاف إلى ذلك أوصاف الجودة في الفرس . بقوله : إنه يعطى قبل سؤاله أفانين جريه ولا يحتاج إلى حث . ونفى عنه بقوله : غير كَرٍ ولا وانٍ أن تكون معه الكزازة من قبل الجُمَاح والمنازعة ، والونى من قبل الاسترخاء والفترة . فكان في هذا البيت جُملة من وصف الفرس قد عبر بها عن معان كثيرة . ومما يذكّر من الإيجاز أيضاً قول امرأة من عُكَل :

يابنِ الدعي إنه <sup>(١)</sup> عُكَلٌ مُفَقِّفٌ لَتَعْلَمَنَّ اليَوْمَ إن لم تنصرف  
أن الكريم واللئيم مختلف

وهذا إجمالٌ في المعنى ، وإيجازٌ في العبارة عنه . ومن ذلك أيضاً قول الشريف الرضى :

مالوا على شُعب الرحال وأسندوا أيدي الطعان إلى قلوب تخفقُ  
لأنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في <sup>(٢)</sup> متابعتهم الغرام والصبابة ، عبر عن ذلك بقوله : أيدي الطعان تأتي بأخصر أفاظ وأوجزها . ومن الإيجاز أيضاً قول عمرو بن معديكرب :

فلو أن قومي أنطقني رماحهم نطقتُ ولكن الرماح أجرت

(١) في ٤٤٢ : إنها عكل . (٢) وفيها أبناء نعتهم بالغرام

أى شقت لسانى كما يحجر لسان الفصيل ، يريد أنها اسكتتنى . ومن هذا الفن أيضاً قول حميد بن ثور [ الهلالى ] :

أرى بصرى قد خاننى بعد صحة وحسبك داءً أن تصح وتساما  
فان قواه : وحسبك داءً أن تصح وتساما من الإيجاز الحسن . وكذلك قول نصيب  
فما جوا فأتوا بالذى أنت أهله ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب  
فان قوله : لو سكتوا أثنت عليك الحقائب من الكلام الحسن الموجز ،  
والاصل فى مدح الإيجاز والاختصار فى الكلام أن الألفاظ غير مقصودة  
فى انفسها ، وإنما المقصود هو المعانى والأغراض التى احتيج إلى العبارة عنها  
بالكلام ، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعانى التى هى مقصودة ، وإذا  
كان طريقان يوصل كل واحدٍ منهما إلى المقصود على سواءٍ فى السهولة  
إلا أن أحدهما أخصر وأقرب من الآخر ، فلا بد أن يكون المحمود  
منهما هو أخصرهما وأقربهما سلوكا إلى المقصد فإن تقارب اللفظان فى  
الإيجاز وكان أحدهما أشد<sup>(١)</sup> إيضاحاً للمعنى ، كان بمنزلة تساوى الطريقين  
فى القرب وزيادة أحدهما بالسهولة . ومثل هذا قول أبى عبادة :

ولم أنس ليلتنا فى العناق لف الصبا بقضيب قضيبا

وقول غيره :

وضم لا يئنهنه اعتناق كما التف القضيب على القضيب

فان هذين البيتين وان تساويا فى كمية الألفاظ فإن بيت أبى عبادة أوضح

لأنه بين<sup>(١)</sup> بذكر الصبا ما يُلف القضيْبَ على القضيْب . ومن ذلك أيضاً قولُ أبي القاسمِ المطرِّزِ البغدادي :

وردتُ وقد حلَّ لي ماؤُهُ فلهما بكيتُ عليه حرُّمُ

وقول مهيار بن مرزويه :

بكيتُ على الوادي فخرمتُ ماءهُ وكيف يحلّ الماءُ أكثرهُ دمُ

فبيت مهيارٍ وإنَّ قارنتُ الفاظهُ عددَ الفاظ بيتِ المطرِّزِ ، فقد تضمَّن من إيضاح المعنى ما لم يتضمَّنه بيتُ المطرِّزِ ، لأنَّ قائلًا لو قال [لم] حُرِّمَ الماءُ لما بكى عليه ، لوجبَ - في حقِّ تفسير المعنى وإيضاحه - أن يقال : لأنَّ دموعه كانتُ دما غلبَ على هذا الماءِ والدم حرام ، فقد أتى مهيار بهذا التفسير في متن البيت .

وعلى هذا القياس يُعتبر الإيضاح في الإيجاز لثلاث يقع فيه إخلالٌ بالمعنى وإشكال<sup>(٢)</sup> فيه . ولذلك أمثلةٌ منها قولُ عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

اعاذلُ عاجلُ ما أشتهى أحبُّ من الأكثرِ الرايث

لأنه أراد عاجلُ ما أشتهى مع القلة أحبُّ إلى من الأكثرِ المبطي ، فترك مع القلة وبه تمام المعنى . ومنها قولُ عُروة بن الورد :

عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذرا

كأنه أراد أن يقول : عجبت لهم إذ يقتلون نفوسهم في السلم وقتلهم في الحرب أعذر ، فترك في السلم وبه يتم المعنى . ومنها قولُ الحارث بن حِزَّاة :

والعيش خيرٌ في ظلِّ ل النوكِ ممَّن عاش كذا

فأراد أن يقول : والعيش النَّاعم في ظلِّ النوكِ خيرٌ من العيشِ الشَّقِّ في

(١) في ٤٣٩ : واضح بين . (٢) في ٤٣٩ : ولا إشكال فيه .

ظلال العقل ، فأخْلَبَّا كثر المعنى . ومن أمثلة ذلك في النثر ما حكاه أبو الفرج  
قُدَّامة بن جعفر أنَّ بعضهم كتب في كتابٍ له : « فان المعروف إذا وحا ،  
كان أفضل منه إذا توفَّر وأبطأ . فأراد أن يقول : ان المعروف إذا قل  
ووحا <sup>(١)</sup> كان أفضل منه إذا كثر وأبطأ . فترك ما بُنى المعنى عليه ، وهو  
ذكر القلَّة . وكذلك كتب بعضهم : فما زال حتى أتلفَ ماله وهلك رجاله ،  
وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحقُّ بأهل الحزم وأولى . فأخْلَبَّا بما فيه  
تمام المعنى وذلك أن الذي أرادَ : أنه أنفق ماله وأهلكَ رجاله في السِّلْمِ  
والموادة ، وقد كان ذلك في الجهاد أفضل فأخْلَبَّا بذكر السِّلْمِ أو ما يقومُ  
مقامه فصار المعنى ناقصاً . ولحمد الإيجاز فُضِّلَ أُحْدُ الشَّاعِرِينَ على صاحبه  
إذا كانا قد اشتركا في معنى وَأَوْجَزَ أَحْدُهُمَا في ألفاظه أكثر من الآخر ،  
ولهذا قدَّموا قول الشَّامِخِ بنِ ضرارٍ :

إنا ماريةٌ رفعت لمجدٍ      تلقاها عرابة باليمين

على قول بشر بن أبي خازم :

إذا ما المكرمات رُفِعْنَ يوماً      وقصَّرَ مُبْتَغُوها عن مداها

وَصَافَتْ أَذْرُعَ المَثْرِينِ عنها      سَمَا أَوْسُ إليها فاحتواها

وإن كان ابن أبي خازم سبق الشَّامِخِ إلى المعنى إلا أنه جاء به في بيتين واختصره  
الشَّامِخِ فأتى به في بيت واحد . ومن هذا القبيل أيضاً قول امرئ القيس :  
إذا ما استحمتْ كان فيض حميمها      على مَتَدْتِيهَا كالجمان لدى الجالى <sup>(٢)</sup>  
فإن امرئ القيس أتى بهذا التَّشْبِيهِ في بيت واحد ، وأخذه الوليد بن يزيد  
(١) في ٤٤٢ . إذا قل وزجا ( في المكانين ) ( ٢ ) في ٤٣٩ : لدى الحال .

فَأَسَاءَ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ فِي بَيْتَيْنِ فَقَالَ :

كَأَنَّ الْحَمِيمَ عَلَى مَتْنِهَا إِذَا غَرَفْتَهُ بِأُطْسَاسِهَا  
جَمَانٌ يَجُولُ عَلَى فِضَّةٍ جَلْتَهُ حَدَايِدُ دَوَّاسِهَا

على ان الوليد قد زادَ في التشبيه بقوله : على فِضَّةٍ لَكِن بَيْنَ أَلْفَاظِهِ  
وَالْفَاظِ. امْرِي الْقَيْسِ تَفَاوُتٌ لَا يَخْفَى .

فَأَمَّا الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَمَا وَصَفَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ رَجُلًا فَقَالَ :  
كَانَتْ أَلْفَاظُهُ قَوَالِبَ لِمَعَانِيهِ ، أَيْ هِيَ مَسَاوِيَةٌ لَهَا لَا يَفْضَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى  
الْآخَرِ ، وَحَدِ [ الْمَسَاوَاةُ ] [ الْمَحْمُودِ ] هُوَ إِضْحَاحُ الْمَعْنَى بِاللَّفْظِ الَّذِي لَا يَزِيدُ  
عَنْهُ وَلَا يَنْقُصُ ، وَقَدْ احْتَرَزْتُ بِقَوْلِي : إِضْحَاحٌ مِمَّا احْتَرَزْتُ مِنْهُ فِي حَدِّ  
الْإِيْجَازِ لِمَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْحِ الْعِبَارَةِ عَنِ الْمَعْنَى بِاللَّفْظِ الَّذِي لَا يَوْضِحُهُ ،  
وَفَرَّقْتُ بَيْنَ الْمَسَاوَاةِ وَالتَّذْيِيلِ بِقَوْلِي : لَا يَزِيدُ عَنْهُ لِأَنَّ التَّذْيِيلَ لَفْظٌ يَزِيدُ  
عَلَى الْمَعْنَى ، وَفَرَّقْتُ بَيْنَ الْمَسَاوَاةِ وَالْإِيْجَازِ وَالْإِخْلَالِ . بِقَوْلِي : وَلَا يَنْقُصُ  
لِأَنَّ الْإِيْجَازَ وَالْإِخْلَالَ لَفْظٌ يَنْقُصُ عَنِ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِيْجَازِ  
وَالْإِخْلَالِ أَنَّ الْإِيْجَازَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِضْحَاحُ الْمَعْنَى بِأَقْلٍ مَا يُمْكِنُ مِنَ اللَّفْظِ ،  
وَالْإِخْلَالُ هُوَ تَقْصُصُ الْمَعْنَى بِإِخْتِصَارِ اللَّفْظِ ، فَقَدْ فَهِمَ بِهَذَا الْقَوْلِ : الْإِيْجَازُ  
وَالْإِخْلَالُ وَالْمَسَاوَاةُ وَالتَّذْيِيلُ ، وَلِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ أَمثلةٌ .

فَأَمَّا أَمثلةُ الْإِيْجَازِ وَالْإِخْلَالِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهَا ، وَأَمَّا أَمثلةُ الْمَسَاوَاةِ  
فَكثيرةٌ ، وَمِنْهَا قَوْلُ زُهَيْرٍ :

وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِيٍّ مِنْ خَلِيقَةٍ      وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ  
وَقَوْلُهُ أَيْضًا :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَقْصُرْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْحَنَّا      أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

وقول طرفة بن العبد :

سَتُبْدَى لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا      وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وقول أبي نصر بن ثباتة :

عَسَى مِمَّا سَكَ الرِّيحَ الْقَبُولَ يَعِيدُهَا      وَيَنْقُصُ مِنْ أَنْفَاسِنَا وَيَزِيدُهَا

وقوله أيضاً :

إِذَا كَانَ نَقِصَانُ الْفَتَى فِي تَمَامِهِ      فَكَلَّ صَحِيحٌ فِي الْأَنَامِ عَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

وقول أبي الطيب :

أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبِيبَتِهِ      فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

وقول أبي عبادة :

مَازَالَ يَسْبِقُ حَتَّى قَالَ حَاسِدُهُ      لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعَلِيَاءِ مُخْتَصِرٌ  
وَأَمْثَالُ هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى .

وَأَمَّا التَّذْيِيلُ : فَهُوَ الْعِبَارَةُ عَنِ الْمَعْنَى بِالْفَافِ تَزِيدُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُنْقَلْ فِي التَّذْيِيلِ إِضْحَاحُ الْمَعْنَى كَمَا قُلْنَا فِي حَدِّ الْمَسَاوَاةِ وَالْإِيْجَازِ لِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَمْدِ الْإِيْجَازِ وَالْمَسَاوَاةِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاضِحًا، فَاحْتَرَزْنَا بِالْإِيْضَاحِ مِنْ أَنْ نَدْخُلَ فِي الْحَدِّ مَا لَا نَحْمَدُهُ مِنَ الْمَسَاوَاةِ وَالْإِيْجَازِ اللَّذِينَ يَكُونُ الْمَعْنَى فِيهِمَا غَامِضًا خَفِيًّا، فَأَمَّا التَّذْيِيلُ فَأَنَا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَلَا مَعْنَى لِاحْتِرَازِنَا بِذِكْرِ الْإِيْضَاحِ فِي حَدِّهِ . فَأَمَّا مِثَالُهُ فَكَمَا وَقَفْتُ لِبَعْضِ الْكُتَّابِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى فَصْلِ مِنْ كِتَابٍ لَهُ شِفَاعَةٌ وَهُوَ :  
وَفَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الرَّجُلُ الْمَشْهُورُ بِالْفُرُوسِيَّةِ وَالرُّجُلَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالنَّجْدَةِ،

(١) لم يرد هذا الشاهد في ٤٣٩ ولا في التيمورية .

وله السنُّ والحَنَكَةُ والتجارب والدرَبَةُ، فهذا كله تطويل بايراد ألفاظٍ كثيرةٍ تَدُلُّ على مَعْنَى واحدٍ . وكذلك قول الشاعر :

فقدَمَتِ الأديمِ لِراهِشِيهِ      وألْفِي قَوْلَهَا كذِباً ومِينَا

فالكذب والمين واحدٌ ، والفرقُ بين التَّطْوِيلِ والحشْوِ أَنَّ الحشْوَ لفظٌ يُمَيِّزُ عن الكلامِ بآنِهِ إِذَا حذِفَ مِنْهُ بَقِيَ المَعْنَى على حاله ، والتطويلُ هو أَنَّ يَعْبُرَ عن المعاني بِالْألفاظِ كثيرةٍ كُلِّ واحدٍ منها يَقُومُ مَقَامَ الأخرِ فأىَ أَلفظٍ شئتُ من تلك الألفاظِ حذَفْتَهُ وكان المَعْنَى على حاله ، ولبسَ هو لفظاً مُمَيِّزاً مَخْصُوصاً كما كان الحشو لفظاً مُمَيِّزاً مَخْصُوصاً ، يبين ذلك أَنَّ الحشْوَ على ماقدَمَناه من وصفه نحو قول أبي عَدِي :

نَحْنُ الرُّؤْسُ وما الرُّؤْسُ إِذا سَمَتَ      في المجدِ للأقوامِ كالأذْنا بـ  
فالأقوامُ هو الحشو لأن هذه اللَّفْظَةُ دونَ أَلْفاظِ البَيْتِ هِيَ الَّتِي إِذَا حذِفَتْ مِنْهُ بَقِيَ المَعْنَى بِحالِهِ ، والتطويلُ مثل ما حَكَيْناهُ في قولهِ :  
الرَّجُلُ المَشْهُورُ بِالْفروسيَّةِ والرُّجْلَةُ والشِجَاعَةُ والنَّجْدَةُ . لأن هذه الألفاظَ كُلَّها بِمَعْنَى واحدٍ ، فَأنتِ إِنا شئتَ حذَفْتَ الرُّجْلَةَ وَإنا شئتَ حذَفْتَ الشِجَاعَةَ وَإنا شئتَ حذَفْتَ النَّجْدَةَ وَإنا حذَفْتُهُما مَعاً بَقِيَ الكَلامُ بِحالِهِ ، فهذا هو الفرقُ بين الحشو والتطويلِ ، وعلى أَنَّ الحشو في الأَكْثَرِ إِنما يَقَعُ في النَظْمِ لِأَجْلِ الوِزْنِ وفي النثرِ لِأَجْلِ تَساوِيِ الفِصُولِ أوِ الاسْجَاعِ ، وَيُجِبُ أَنَّ يَعتَبَرُ الكَلامُ في التَطْوِيلِ والحشْوِ والمساواةِ والإيجازِ والاختلالِ بِهذا الاعتبارِ وهو إِنا يَتَأَمَّلُ الكَلامَ المُؤَلَّفَ فَإنا كان المَعْنَى فِيهِ ناقِصاً غيرِ مُستوفى فَذَلِكَ الاختلالُ . وَإنا كان المَعْنَى تاماً فلا يخلو أَنَّ يَكُونُ في



الألفاظ ما اذا حذفته بقي المعنى بحاله ، [ أو ليس في الالفاظ ما اذا حذف بقي المعنى بحاله ، فان كان فيها ما اذا حذف بقي المعنى بحاله ] ، فلا يخلو من أن يتميز ذلك اللفظ الزائد من غيره أو لا يتميز ؛ فان لم يتميز فتلك الإطالة ، وان تميز فذلك الحشو ، وان لم يكن في الكلام ما اذا حذف بقي المعنى بحاله ، فلا يخلو من أن يكون تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من تلك الألفاظ أو لا تمكن ، فان كان تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فتلك المساواة ، وإن كان لا تمكن العبارة عن ذلك المعنى بأقل من ذلك اللفظ فذلك هو الایجاز . فهذا يصح لك اعتبار الأقسام المذكورة ولا يخفى شيء منها على التأمل .

ومن شروط الفصاحة والبلاغة : أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل لفهمه ، وسواء كان ذلك الكلام ( الذي ) لا يحتاج الى فكر منظوماً أو منشوراً . وإنما احتجنا إلى هذا التفصيل لأن أبا اسحق ابراهيم بن هلال الصّابى غلط في هذا الموضوع ، فزعم أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماطلة ، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه ففرق بين النظم والنثر ، في هذا الحكم ، ولا فرق بينهما ولا شبهة تعترض التأمل في ذلك . والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أننا قد بينا أن الكلام غير مقصود في نفسه وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم ، فاذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موصحة [ لها ] فقد رفض<sup>(١)</sup>

الغرض في أصل الكلام وكان ذلك بمنزلة من يصنع سيفاً للقطع ويجعل حده كايلا، ويَعملُ وعاءَ لماء يريد أن يحرزه فيقصد إلى أن يجعل فيه خروفاً تُذهب ما يوعى فيه . فان هذا مما لا يعتمد على عاقل ، ثم لا يخلو أن يكون المعبر عن غرضه بالكلام يريد إفهام ذلك المعنى أولاً يريد إفهامه ، فإن كان يريد إفهامه فيجب أن يجتهد في بلوغ هذا الغرض بإيضاح اللفظ ما أمكنه ، وإن كان لا يريد إفهامه فليدع العبارة عنه فهو أبلغ في غرضه . وإذا كان هذا مفهوماً فالأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع ؛ ستة : اثنان منها في اللفظ . بانفراده ، واثنان في تأليف الألفاظ لبعضها مع بعض ، واثنان في المعنى . فأما اللذان في اللفظ . بانفراده ؛ فأحدهما أن تكون الكلمة غريبة كما ذكرنا فيما تقدم من وحشى اللغة العربية ، والآخر أن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في تلك اللغة كالصدى الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث في بعض الأجسام . وأما اللذان في تأليف الألفاظ ؛ فأحدهما فرط الإيجاز كـ بعض الكلام الذي يُروى عن بقراط في علم الطب ، والآخر إغلاق النظم كأبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبى وغيره . وكما يروى من كلام أرسطو طاليس في المنطق . وأما اللذان في المعنى ؛ فأحدهما أن يكون في نفسه دقيقاً ككثير من مسائل الكلام في اللطيف ، والآخر أن يحتاج في فهمه إلى مُقدّماتٍ إذا تصورت بُنى ذلك المعنى عليها ، فلا تكون المقدمات حصلت للمخاطب فلا يقع له فهم المعنى . كالذي يريد فهم فروع الكلام والنحو وغيرها من العلوم قبل الوقوف على الأصول التي بُنيت تلك الفروع عليها ، وإذا كان هذا واضحاً فان استعمال الألفاظ الغريبة الوحشية نقص في

الفصاحة التي هي الظهور والبيان على ما قدمنا من ذلك فيما مضى من كتابنا هذا . فأما استعمال الألفاظ المشتركة كالصدى فإنه يحسن في فصيح الكلام إذا كان في اللفظ. دليل على المقصود مثل قول أبي الطيب :

ودع كل صوت دون<sup>(١)</sup> صوتي فأنتي أنا الطائر المحكي والآخر الصدا

فإن الصدا هاهنا لا يشكل بالصدى الذي هو العطش ولا يسبق ذلك إلى فهم أحد من السامعين ، فأما إن كان ذلك في موضع يشكل فليس ذلك

بموافق للفصاحة . وأما السببان اللذان في التأليف وهما إفراط الإيجاز وإغلاق

اللفظ ، فن شروط الفصاحة والبلاغة أن يسلم الكلامُ منهما لما قدمناه من

الدلالة على ذلك . وأما السببان اللذان في المعاني وهما دقة المعنى في نفسه وحاجته

إلى الإحاطة بأصل قد بُني عليه فليس في أن يُجمل المعنى الدقيق ظاهراً جلياً

جله للمعبر عنه ، لكن يحتاج أن يحسن العبارة عنه ويبالغ في إيضاح الدلالة

ليكون مافي المعنى من الدقة واللاطفة بأزاء مافي العبارة عنه من الظهور

والفصاحة ، وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع ،

ويحتاج المخاطب إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه .

فان قيل : فما تقولون في تأخير البيان عن وقت الخطاب ، أم يجوز عندكم أم

لا يجوز ؟ فان منعم من جوازه كان قولكم مطرداً ، وأن أجزتموه فواجه

إنكاركم إغلاق اللفظ . ومُطالبتم بإيضاح المعنى وبيان المراد مع قولكم بتأخير

البيان عن وقت الخطاب . قيل الجواب : إنا لانذهب الى أن كل أمر يؤثر

في الفصاحة وتعتبر سلامة أعلا طبقاتها منه غير جائز في الاستعمال ولا

(١) في ٤٤٢ : غير صوتي . وفي التيمورية : بعد .

سائغ في الكلام، وكيف تقول ذلك وقد قدمنا أن من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة مبنية من حروف متباعدة الخارج وغير كثيرة الحروف، ومع ذلك فألفاظ العرب المبنية من الحروف المتقاربة الخارج والكثيرة الحروف أكثر من أن تحصى، وقد أستعملوا تلك الألفاظ في الفصيح من كلامهم، وكذلك إذا قلنا من شروط الفصاحة الإيجاز لم يكن ذلك منعاً لجواز الإسهاب ولا رفضاً لاستعماله وإنما مقصودنا أن هذا النحو أحسن من هذا النحو، وبهذا الوجه يستدل على الفصاحة أكثر من هذا الوجه. فإذا كان هذا بيناً، فلو قلنا بجواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لم يكن ذلك متناقضاً لقولنا: إن مقارنة البيان لوقت الخطاب أحسن، وإلى حيز الفصاحة والبلاغة أقرب، لأننا لا نتكلم في هذا الموضوع على الجائز والممتنع، وإنما كلامنا على الأوضح والأحسن. على أن من منع من جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب، إنما علل ذلك لأنه خطاب لا يفهم منه المراد، فجرى في القبح مجرى خطاب العربي بالزنجية ومن أجازره فرق بين الخطاب بالزنجية وبين تأخير البيان بأن في الخطاب مع تأخير البيان بعض الفائدة والفهم المراد، كتوطين النفس على الفعل والعزم عليه إن كان الخطاب أمراً، وليس في الخطاب للعربي بالزنجية ذلك. فقد وقع الاجماع على أنه متى لم يفهم من الخطاب شيء كان قبيحاً. فان قيل: كلامكم الماضى يدل على أن في القرآن ما بعضه أفصح من بعض وفي الناس من يخالفكم وتأبى ذلك فما عندكم فيه؟ قلنا: أما زيادة بعض القرآن على بعض في الفصاحة فالأمر فيه ظاهر لا يخفى على من علق بطرف من هذه الصناعة وشدا شيئاً يسيراً، وما زال الناس يفردون

مواضع من القرآن يعجبون منها في البلاغة وحسن التأليف كقوله تعالى :  
 ( وقيل يا أرض ابلعي ماءك وياسماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت  
 على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين ) . وقوله تعالى : ( أحل لكم ليلة  
 الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن ) . وقوله تعالى :  
 ( ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم ) . وقوله  
 عز وجل : ( ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب ) . وقوله  
 تعالى : ( ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب ) وأمثال هذا ونظائره كثير .  
 فلو كانوا يذهبون إلى تساويه في الفصاحة لم يكن لا أفرادهم هذه المواضع  
 المعينة المخصوصة دون غيرها معنى ، وإنما تدخل الشبهة في هذا ومثله على الأعاجم  
 من الفقهاء والمتكلمين جلهم بهذه الصناعة وعدم فهمهم لقوانينها . فإن من عجيب  
 أمرهم أن أحدهم إذا حاول اتباع ثوب أو دابة وعلم أن غيره أخبر بذلك الجنس  
 منه ، لم يرض بمقدار علمه حتى يرجع إلى من تظن معرفته بالثياب أو الدواب  
 فيستفتيه ويقلده ويقبل رأيه ، كل ذلك خوفاً من أن يستمر عليه  
 الغبن في شيء من ماله ، وإذا وصل إلى الكلام في كتاب الله تعالى  
 ووجه إعجازه ، ما هو وهل هو صرف العرب عن معارضة أو علوه عن  
 كلامهم بفصاحته ؟ وكان ذلك يحتاج إلى صناعة لا يفهمها وعلوم لا يعرف  
 شيئاً منها لم ير أن يرجع إلى أقوال العلماء بتلك الصناعة والمهتمين بفهم<sup>(١)</sup>  
 أسرار تلك العلوم . بل قال بغير حجة ، وأفتى من غير معرفة ، ورضى أن  
 يُعبن<sup>(٢)</sup> عقله ودينه من الموضوع الذي تجرّز فيه ، وأسفق أن يُعبن<sup>(٣)</sup>

(١) في ٤٤٢ والكاشفين عن أسرار الخ (٢) - (٢) في ٤٣٩ غير في المكائين

شَيْئاً مِنْ مَالِهِ . وَلَيْتَ شِعْرِي أَيْ فَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ وَجْهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَحْسَنُ وَأَصْبَحُ مِنَ الْآخِرِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَحْدُثَ كَلَامَيْنِ أَحَدُهُمَا أْبْلَغُ وَأَفْصَحُ [ مِنْ الْآخِرِ ] ، وَهَلْ مِنْ يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا مُقْتَرِح .

ثم ليس أحدٌ ممن ينكر أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض يتمنع<sup>(١)</sup> من القطع على أن القرآن في لغته أفصح من التوراة في لغتها والإنجيل في لغته والزبور في لغته ، لأن تلك الكتب عنده لم تكن معجزة لخرقها العادة بالفصاحة ، وإن كان الجميع كلام الله تعالى . فما المانع من أن يكون بعض كلامه الذي هو القرآن أفصح من بعض حتى تكون آية منه أفصح من آية ، والجميع كلام الله ، كما جاز عنده أن يكون القرآن أفصح من الإنجيل ، وإن كان الجميع كلام الله ، وهذا لا يخفى على محصل . فان قيل : الذي يمنع أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض . القول

بأن قدر كل سورة من قصار سور الفصل منه قد خرق العادة في الفصاحة بفصاحته ، وكان معجزاً لعلوه في الفصاحة ، وما كان خارقاً للعادة [ في الفصاحة ] لا يكون غيره أفصح منه . قيل : الجواب عن هذا ؛ أولاً أن الصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته وأن فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف ، وهذا هو المذهب الذي يُعول عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم ، وقد سطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره ، فالسؤال على هذا المذهب ساقط . ثم لو سلم أن وجه الإعجاز هو الفصاحة لم يمنع أن يكون كلام

مُعْجَزَةٌ يَخْرُقُ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ ، [ أَفْصَحَ مِنْ كَلَامٍ مُعْجَزٍ يَخْرُقُ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ ] ، فَإِنَّ نَبِيًّا لَوْ أَظْهَرَ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ مُعْجَزًا - وَهُوَ حَمَلُهُ الْفَرْطَل - لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يُظْهَرَ عَلَى يَدِهِ أَوْ عَلَى يَدِ نَبِيٍّ غَيْرِهِ مُعْجَزًا آخَرَ وَهُوَ حَمَلُ الْفَرْطَلِ ، فَيَكُونُ الْمَعْجَزَانِ أَحَدَهُمَا أَعْظَمَ مِنَ الْآخَرَ مَعَ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُعْجَزًا .  
فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي وُضِعَ لُغْزًا وَقُصِدَ ذَلِكَ فِيهِ . قِيلَ : إِنَّ الْمَوْضُوعَ عَلَى وَجْهِ الْأَلْغَازِ قَدْ قَصِدَ قَائِلُهُ إِغْمَاضَ الْمَعْنَى وَإِخْفَاءَهُ ، وَجَعَلَ ذَلِكَ فَنَاءً مِنَ الْفُنُونِ الَّتِي يَسْتَخْرِجُ بِهَا أَفْهَامَ النَّاسِ ، وَ [ تُمْتَحِنُ ] أَذْهَانَهُمْ ، فَلَمَّا كَانَ وَضَعَهُ عَلَى خِلَافِ وَضَعِ الْكَلَامِ فِي الْأَصْلِ ، كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ مَخَالَفًا لِقَوْلِنَا فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، حَتَّى صَارَ يَحْسُنُ فِيهِ مَا كَانَ ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى التَّنَاقُضِ ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ .  
كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِي الشَّمْعِ :

تَحْيَا إِذَا مَا رُؤْسُهَا قُطِمَتْ      وَهَنَّ فِي اللَّيْلِ أُنْجُمُ زُرُّهُ

وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا أَبُو الْعَلَاءِ يَسْتَحْسِنُ هَذَا الْفَنَّ وَيَسْتَعْمَلُهُ فِي شِعْرِهِ

كثِيرًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَجِبَتْ سَرَابِيًّا كَأَنَّ أَكَامَهُ      جَوَارِبَ وَلَكِنْ مَالَهُنَّ نُهُودُ

تَمَجَّسَ حَرَبَاءُ الْهَجِيرِ وَحَوْلَهُ      رَوَاهِبُ خَيْطِ وَالنَّهَارُ يَهُودُ

فَالْغَزَّ بِقَوْلِهِ : جَوَارِبَ عَنِ الْجَوَارِي مِنَ النَّاسِ ، وَهُوَ يُرِيدُ كَأَنَّهِنَّ

يَجْرِينَ فِي السَّرَابِ . وَبِقَوْلِهِ : نُهُودَ عَنِ نُهُودِ الْجَوَارِي وَهُوَ يُرِيدُ بِنُهُودِ

نُهُوضِ أَيِّ كَأَنَّهِنَّ يَجْرِينَ فِي السَّرَابِ وَمَالَهُنَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ نُهُوضِ .

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : تَمَجَّسَ الْحَرَبَاءُ أَيَّ صَارَ لِاسْتِقْبَالِهِ الشَّمْسِ كَالْجَوْسِ الَّتِي

تعبدها [ وتسجد لها ] ، وجعل الرواهب النعام لسوادها ، ويهود : يرجع وهو يلغز بذلك عن اليهود لما ذكر المجوس والرواهب ، وكذلك قوله : إذا صدق الجذُّ افترى العمُّ للفتى مكارم لا تنكرى وإن كذب الخال لأنه يُريدُ بالجد : الحظُّ ، وبالعم : الجماعة من الناس ، وبالخال : الخيلة ؛ وقد ألغزَ بذلك عن العم والجذِّ والخال من النسب . فهذا وأمثاله ليس من الفصاحة بشيء ، وإنما هو مذهبٌ مُفردٌ وطريقة أخرى .

فان قيل : فاعندكم في الحكاية التي تحكى عن أبي تمام أنه لما قصد عبد الله ابن طاهر بقصيدته التي أولها :

أهنَّ عَوَادِي يوسُفٍ وصَوَابِيهِ فَعَزَمًا فَقدِمًا أدركَ السُّؤْلُ <sup>(١)</sup> طَالِبِيهِ  
وعرض هذه القصيدة على أبي العميث صاحب عبد الله بن طاهر وشاعره . فقال له أبو العميث - عند إنشاده أول القصيدة - : لم لاتقول يا أبا تمام من الشعر ما يفهم . فقال : وأنت يا أبا العميث لم لاتفهم من الشعر ما يقال ، فانقطع أبو العميث . قيل : إن الذي قاله أبو تمام وأبو العميث صحيح ، لأن أبا العميث طلب من أبي تمام إذ كان حاذقاً في صناعة الشعر ، وقد قصد مثل عبد الله بن طاهر بالمديح ، أن يكون شعره مفهوماً واضحاً يسبق معناه لفظه ، فكان هذا من أبي العميث كلاماً صحيحاً في موضعه ، وطلب أبو تمام من أبي العميث إذ كان يدعى علم الشعر ويتحقق بالأدب ، ويخدم عبد الله بن طاهر في اعتراض قصائد الشعراء وترتيبهم على مقدار ما يستحقه كل منهم بحظه من الصناعة ، أن يكون يفهم معاني



الشعر، ويطلع على الغامض والظاهر منها، وكان هذا من أبي تمام أيضاً كلاماً صحيحاً، وكانا فيه بمنزلة من يقول لصاحبه لم فعلت ذلك الفعل وهو قبيحٌ. فيقول كما فعلت أنت ذلك الفعل الآخر وهو قبيح، فيكون كل واحد منهما قد أجاب من طريق الجدل؛ وإن كان لم يدل على أنه أصاب وأخطأ صاحبه.

وإذا كان هذا مفهوماً فأمثلة الكلام الذي يظهر معناه ولا يحتاج إلى الفكر في استخراجه كثيرةٌ، وعامة شعر أبي عبادة البحترى عليه. فأمّا الذي يُسأل عن معناه ويفكر في فهمه، فكلاً بيّات التي من شعر أبي الطيب المتنبي، وقد نماها عليه الصاحب أبو القاسم بن عباد رحمه الله وكان يسميها رُقَى العقارب، والناس إلى اليوم مختلفون في معاني بعضها وكل يذهب إلى فن، ويسبق خاطره إلى غرض، كقوله:

ذمّ الزمان إليه من أحبته      ما ذمّ من بدره في حمد أحمد  
وقوله:

عيون رواحلي إن جُزت عيني      وكل بغام رازحة بُغامي  
فأما غير ذلك مما قد فهم معناه، ولم يختلف فيه إلا أنه مع ذلك لا يخرج إلا بطرف من الفكر، فكقوله:

ودون الذي ينعون<sup>(١)</sup> مالو تخلصوا      إلى الشيب منه عشت والطفل أشيب  
وقوله أيضاً:

سِرْب محاسنه حُرمت ذواتها      داني الصفات بعيد موصوفاتها

(١) في ٤٤٢ والتميمورية: ينعون مالم.

وقوله :

رجلاه في الرخص رجلٌ واليدان يديُّه وفعله ما تريد الكفُّ والقدمُ  
وأمثال هذا له ولغيره كثير . وقد قال بشر بن المعتمر في وصيته: إياك والتَّوَعَّرَ  
في الكلام ؛ فانه يسلمك إلى التعقيد ، والتعقيد هو الذي يستهلك معانيك ،  
ويعنك من مراميك . وحكى أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ عن بعض  
من وصف البلاغة . فقال : ينبغي أن يكون الاسم للمعنى طبقاً ، وتلك الحال  
له وفقاً ، ولا يكون الاسم لا<sup>(١)</sup> فاضلاً ولا مقصراً ولا مشتركا ولا مُضَمَّنًا .  
فهذا كله يدل على صحة ما قلناه وإن كانت الشبهة لا تعترض فيه لتأمل .  
ومن نُعوت البلاغة والفصاحة: أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل  
اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة  
فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع ، وهذا يسمى الإرداف والتتبع  
لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه ،  
والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف ، ما لا يكون  
في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى ، ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة :  
بعيدة مهوى القرط إما لنوفل أبوها وإما عبد شمس وهاشم  
فانه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبّر عن ذلك  
باللفظ الموضوع له لقال طويلة العنق فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه  
وليس هو الموضوع له . فقال : بعيدة مهوى القرط ، فدل بعد مهوى

(١) بهامش ٤٤٢ : حاشية نصها ، لاجابة إلى زيادة - لا - بعد الاسم

فانها تحيل المعنى

قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله : طويلة العنق ، لأن بعد مهوى القرط يدل على [ طول ] أكثر من الطول الذى يدل عليه طويلة العنق ، لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط ، اذا كان الطول في عنقها يسيرا ، وهذا موضع يجب فهمه . ومنه قول امرئ القيس :

وتضحى فتيت المسك فوق فراشها      نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل  
فانه لما أراد أن يصف ترفه هذه المرأة ونعمتها . قال : نؤوم الضحى يبقى فتيت المسك فوق فراشها لم تنتطق لتخدم نفسها ، فعبّر بذلك عن غناها [ وترفها ] وخفص عيشها ، وأتى بالأفاظ تدل على ذلك أبلغ مما يدل عليه قوله : إنها غنية مرفهة ، وكذلك قوله :

وقد أعتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل  
لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل إنه سريع وقال : قيد الأوابد وهي الوحوش ، أي أنه إذا طلبها على هذا الفرس لحقها سرعته <sup>(١)</sup> فكانه قيدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنه سريع ؛ لأن الفرس قد يكون سريعا ولا يلحق الوحش حتى يصير بمنزلة المقيدة له . وقد استحسن الناس هذا اللفظ من امرئ القيس حتى قالوا : هو أول من قيّد الأوابد ، وأصحاب صناعة البلاغة يذكرون الإرداف ولا يشرحون <sup>(٢)</sup> العلة في سببه وحسنه من المبالغة التي نهينا عليها ، ومنه في النثر قول أعرابية وصفت رجلا نقالت : لقد كان فيهم عمّار وما عمّار ؟ طلاب بأوتار ، لم تخدم

(١) في الأصلين : أي أنها إذا طلبها هذا الفرس الخ .

(٢) ٤٣٩ : ولا يذكرون سببه والعلة فيه

له قط نار . فأرادت بقولها: لم تخدم له قط نار ؛ كثرة إطعامه الطعام . فلم تأت بذلك اللفظ بعينه بل بلفظ هو أبلغ في المقصود ، لأن كثيراً ممن يطعم الطعام تخدم ناره في وقت . وكذلك قول الأخرى : له إبل قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعن صوت المزهرة أيقن أنهن هوالك . فأرادت : أن هذا الرجل ينحدر إبله فقل ماتسرح وتبعد في المرعى ، لأنه يبركها بفنائها ليقرب عليه نحرها للضيوف ، والمزهرة العود الذي يغني به ، فاذا سمعت الإبل صوته أيقنت أنها هوالك ، لما قد اعتادته من نحره لها إذا سمع الغناء وانتشى<sup>(١)</sup> ، وذلك لاعتاده الإبل وتفهمه إلا مع الاستمرار والدوام . وهذا كله أبلغ من قولها : إنه ينحدر الإبل على ما قدمناه وبيناه . ومن هذا الفن من الإرداف ، قول أبي عبادة :

فأوجرته أخرى فأضلت نصله<sup>(٢)</sup> بحيث يكون اللب والرعب والحقد  
لأنه أراد : القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه ، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه . ولو قال : أصبته في قلبه لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد ، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف . ومما يجري مجرى قول أبي عبادة قول غيره :

الضاربين بكل أبيض مخدم والطاعنين مجامع الأضغان

(١) في ٤٣٩ والتمورية : إذا سمعت الغناء . (٢) في ٤٤٢ والتمورية : نصلها

وفيما ذكرناه كفاية في الدلالة على كل ماهو من هذا الجنس .  
ومن نعوت الفصاحة والبلاغة : أن يراد معنى فيوضح بالفاظ<sup>(١)</sup>  
تدل على معنى آخر وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود ، وسبب حسن هذا  
مع ما يكون فيه من الايجاز أن تمثيل المعنى يوضحه ويخرجه الى الحس  
والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل في جميع العلوم ، لأن المثال لا بد من أن  
يكون أظهر من الممثل ، فالغرض بايراده ايضاح المعنى وبيانه . ومن هذا  
الفن قول الرماح بن ميادة :

أَلَمْ تَكُ فِي مَنِي يَدِيكَ جَعَلْتَنِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَ  
فَأَرَادَ : أُنِي كُنْتُ عِنْدَكَ مَقْدَمَا فَلَا تُؤَخِّرْنِي ، وَمَقْرَبًا فَلَا تَبْعِدْنِي ،  
فَعَدَلَ فِي الْعِبَارَةِ عَنِ ذَلِكَ إِلَى أُنِي كُنْتُ فِي يَمِينِكَ ، فَلَا تَجْعَلْنِي فِي شِمَالِكَ ،  
لَأَنَّ هَذَا الْمَثَالَ أَظْهَرَ إِلَى الْحَسِّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

تَرَكْتُ يَدِيَّ وَشَاحًا لَهُ وَبَعْضَ الْفَوَارِسِ لَا يَعْتَنِقُ  
فَعَبَّرَ عَنِ قَوْلِهِ : عَانَقْتَهُ بَانِي تَرَكْتُ يَدِيَّ وَشَاحًا لَهُ ، فَأَوْضَحَ الْمَعْنَى  
حِينَ جَعَلَ لَهُ مِثَالًا مَعْرُوفًا وَمَشَاهِدًا ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ زَهِيرٍ :  
وَمِنْ بَعْضِ أَطْرَافِ الزَّجَاجِ فَانَهُ يُطِيعُ الْعُرَالِي رَكْبَتِ كُلِّ لَهْذَمٍ  
لَأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ قَوْلِهِ : وَمَنْ لَمْ يُطِيعْ بِاللَّيْنِ أَطَاعَ بِالْعَنْفِ ، إِلَى أَنْ قَالَ :  
وَمَنْ لَمْ يُطِيعْ زَجَاجَ الرَّمَاحِ أَطَاعَ الْأَسْنَةَ ، وَكَانَ فِي هَذَا التَّمثِيلِ بَيَانُ  
الْمَعْنَى وَكَشْفُهُ .

(١) في ٤٤٢ : فتوضع ألفاظ تدل .

ومن أمثلة ذلك في النثر ما كتب به الوليد بن يزيد لما بوع الى مروان ابن محمد وقد بلغه توفقه عن البيعة له : أما بعد فاني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ، فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام . فعبر عن مراده بمثال أوضحه وأوجزه . ومنه أيضاً ما كتب به الحجاج إلى المهلب حين حضره على قتال الأزارقة وتوعده له حيث قال : فإن أنت فعلت ذلك ، وإلا شرعت إليك صدر الرمح . فأجابه المهلب وقال : فإن يشرع الأمير إلى صدر الرمح ، قلبت له ظهر المجن . وهذا كله إنما حسن لما فيه من الايضاح والايجاز ، وقد قدمنا تأثيرهما في الفصاحة والبلاغة . فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ، ومن وقف عليه عرف حقيقة الفصاحة ومآئتها ، وعلم أسرارها وعللها ، فأما الكلام على المعاني بانفرادها ، فقد قدمنا القول بأن البلاغة عبارة عن حسن الألفاظ والمعاني ، وإن كل كلام بليغ لا بد من أن يكون فصيحاً ، وليس كل فصيح بليغاً إذ كانت البلاغة تشتمل على الفصاحة وزيادة لتعلق البلاغة مع الألفاظ بالمعاني .

فاذا كان قد مضى الكلام في الألفاظ على الانفراد والاشترار ، فلنذكر الآن الكلام على المعاني مفردة من الألفاظ ، ليكون هذا الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة ، فإنهما وإن تميزا من أوجه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد ، ولا يكاد يفرق بينهما إلا القليل والله يمين بالمعونة والتسديد برحمته .

## الكلام في المعاني مفردة<sup>(١)</sup>

أما حصر المعاني بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ما ذكرناه في الألفاظ، فمفسر متعب لا يليق بهذا الكتاب تكلفه لأنه ثمره علم المنطق ونتيجة صناعة الكلام، ولسنا بذاهبين في هذا الكتاب إلى تلك الأغراض والمطالب. لكن نحتاج إلى أن نوميء إلى المعاني التي تستعمل في صناعة تأليف الكلام المنظوم والمنثور، ونبين كيف يقع الصحيح فيها والفاقد والتام والناقص، على أن من كان سليم الفكر صحيح التصور لم يخف عنه شيء مما تستر النفوس،<sup>(٢)</sup> وإن كان قد يخفى عنه كثير مما ذكرناه من الكلام والألفاظ، لأن في الألفاظ مواضع واصطلاحاً يختلف الناس في المعرفة بهما بحسب اختلافهم في معرفة اللغة، وفهم الاصطلاح والمواضع والمعاني ليس فيها شيء من ذلك<sup>(٣)</sup>. وإنما معيارها العقل والعلم وصفاء الذهن في الوجود<sup>(٤)</sup>، وهي أربعة مواضع؛ الأول وجودها في أنفسها، والثاني وجودها في أفهام المتصورين لها، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها. والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ المعبر بها عنه. وإذا كان هذا مفهوماً فانا في هذا الموضوع إنما نتكلم على<sup>(٥)</sup> المعاني من حيث كانت موجودة في الألفاظ التي تدل عليها دون الأقسام الثلاثة

(١) في ٤٣٩ : فصل في المعاني (٢) هذا نص ٤٣٩ والتميمورية . وفي ٤٤٢ :

ما نشير اليه (٣) — (٣) ما أثبتناه نص ٤٣٩ والتميمورية ، وحكاية ٤٤٢ هكذا :

والحالم فيها الذهن ولها في الوجود أربعة الخ (٤) في ٤٣٩ : إتمامنا على الخ

المذكورة، ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الالفاظ بل من حيث توجد في الالفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجرى مجراها فقط، إذ كان ذلك [هو] مقصودنا في هذا الكتاب. وإذ بان هذا فان الأوصاف التي تطلب من هذه المعاني: هي الصحة والكمال والمبالغة والتحرز مما يوجب الطعن والاستدلال بالتمثيل والتعليل وغيرهما، وسندكر من أمثلة ذلك ما يُعرب عن قصدنا ويوضح مرادنا.

أما الصحة في التقسيم: فان تكون الأقسام المذكورة لم يُخل بشيء منها ولا تكرر ولا دخل بعضها تحت بعض، ومثال هذا في النظم قول نصيب: <sup>(١)</sup>

فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم! وفريق قال ويحك ما ندرى؟  
فليس في أقسام الاجابة عن مطوب إذا سئل عنه غير هذه الأقسام،  
ومنه قول الشماخ يصف سلامة سنايك الحمار وشدة وطئه الأرض:

متى ما تقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدحرج  
فليس في أمر الوطاء الشديد: إلا أن يكون الذي يوطأ رخوا فيرض  
أو صلباً فيدفع، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

يطعنهم ما ارتموا حتى إذا أطنوا ضارب حتى إذا ما ضاربوا اعتنقا  
وهذا تقسيم صحيح، ومنه قول الحارثي:

فكذبت طرفي عنك والطرف صادق وأسمعت أذني فيك ما ليس تسمع  
وما أسكن الأرض التي تسكنينها لئلا يقولوا صابر ليس يجزع



فلا كمدي يُغنى ولا لك ذمّة ولا عنك إقصار ولا فيك مطمع  
 لقيت أموراً فيك لم ألق مثلها وأعظم منها منك ما أتوقع  
 وهذه كلها أقسامٌ صحيحة. ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم في كتاب  
 له : فانك لم تحلُ فيما بدأتني به من مجدي أثلته ، أو شكر تمجّلته ، أو أجر  
 ادخرته ، أو متجر أنجزته ، أو من أن تكون جمعت ذلك كله . فلم يبق  
 في هذا المعنى قسم لم يأت به ولا من الأقسام شيء تكرر .

فأما الأقسام الفاسدة فكقول جرير :

صارت حنيفةً أثلاثاً فثلثهم من العبيد وثلث من موالها  
 فهذه قسمةٌ فاسدةٌ من طريق الاخلال ؛ لأنه قد أخلّ بقسم من  
 الثلاثة . وقيل : إن بعض بني حنيفة سئل من أي الأثلاث هو من بيت  
 جرير ؟ فقال : هو من الثلث المثلغى ! ومنها قول أبي تمام :

قسم الزمان ربوعها بين الصبا وقبولها ودبورها أثلاثاً  
 فهذا فاسدٌ من طريق التكرار ؛ لأنّ القبول هي الصبا على ما ذكره جماعة  
 من أهل اللغة . ومن ذلك أيضاً قول هذيل الأشجعي :

فما برحت تومي إليّ بطرفها وتومض أحياناً إذا خصمها غفل  
 لأنّ تومي بطرفها وتومض في معنى واحد ، ومنه قول الآخر .

أبادرُ إهلاكك مُستهلكٍ لمالي أو عبث العابتِ

فهذا فاسدٌ لدخول أحد القسمين في الآخر ؛ لأنّ عبث العابتِ داخلٌ في  
 استهلاك المُستهلك . ومن هذا الجنس : أن بعض المتخلفين سأل مرةً فقال

عَلِمَةُ بِنِ عَبْدِ جَاهِلِيٍّ ، أَوْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ؟ فَضُحِكَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلِيَّ قَدْ يَكُونُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَمِنْ بَنِي عَامِرٍ ، وَالتَّمِيمِيُّ قَدْ يَكُونُ جَاهِلِيًّا وَإِسْلَامِيًّا . وَكَتَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَامِلٍ مِنْ قَبِيلِهِ : نَفَكْتُ مَرَّةً فِي عَزْلِكَ ، وَأُخْرَى فِي صَرْفِكَ وَتَقْلِيدِ غَيْرِكَ . وَكَتَبَ أَيْضًا فِي هَذَا الْكِتَابِ : فَتَارَةٌ تَسْتَرِقُ الْأَمْوَالَ وَتَخْتَزِلُهَا ، وَتَارَةٌ تَقْتَطِعُهَا وَتَحْتَجِجُهَا . وَهَذَا مِثْلُ الْأَوَّلِ فِي التَّكْرِيرِ . وَكَتَبَ آخَرَ فِي فَتْحِهِ ، فَقَالَ : فَمَنْ بَيْنَ جَرِيحٍ مُضَرَّجٍ بِدِمَائِهِ ، وَهَارِبٍ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى وِرَائِهِ . وَهَذَانِ الْقِسْمَانِ يَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْجَرِيحَ قَدْ يَكُونُ هَارِبًا ، وَالْهَارِبُ قَدْ يَكُونُ جَرِيحًا . وَرَوَى أَبُو الْفَرَجِ قَدَامَةَ بَنِ جَعْفَرٍ : أَنَّ ابْنَ مَنَارَةَ وَقَعَ عَلَى ظَهْرِ رُقْعَةَ عَامِلٍ مِنْ عُمَّالِهِ هَرَبًا مِنْ صَارْفِهِ - وَكَتَبَ إِلَيْهِ رُقْعَةً يَلْمُ بِهَا مَاعِنْدَهُ - : إِنَّكَ لَا تَخْلُو فِي هَرَبِكَ مِنْ صَارْفِكَ مَنْ أَنْ تَكُونَ قَدِمْتُ إِلَيْهِ إِسَاءَةً خَفْتُ مِنْهُ مَعَهَا ، أَوْ خُنْتُ فِي عَمَلِكَ خِيَانَةً رَهَيْتَ تَكْشِفُهَا (٣) إِيَّاكَ عَنْهَا ، فَإِنْ كُنْتَ أَسَاءْتَ فَأَوْكُلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

وَإِنْ كُنْتَ خُنْتَ خِيَانَةً فَلَا بُدَّ مِنْ مُطَالَبَتِكَ بِهَا . فَكَتَبَ الْعَامِلُ تَحْتِ هَذَا التَّوْقِيعِ : قَدْ بَقِيَ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا لَمْ تَذْكُرْهُ - وَهُوَ أَنِّي خَفْتُ ظَلْمَهُ إِيَّائِي بِالْبُعْدِ عَنْكَ وَتَكْثِيرِهِ (٢) عَلَيَّ بِالْبَاطِلِ عِنْدَكَ ، وَوَجَدْتُ الْهَرَبَ إِلَى حَيْثُ يُمْكِنُ فِيهِ دَفْعُ مَا يَتَخَرَّصُهُ أَنْفِي لِلظَّنَّةِ عَنِّي ، وَابْتِعَادُ عَمَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِظَلْمِهِ أَوْلَى بِالْإِحْتِيَاظِ لِنَفْسِي . فَوْقَ ابْنِ مَنَارَةَ تَحْتِ ذَلِكَ : قَدْ أَصَبْتَ . فَصِرْ إِيَّاكُمْ آمِنًا مِنْ ظَلْمِهِ عَاجِلًا ، عَلَى أَنْ مَا يَصِحُّ عَلَيْكَ فَلَا بُدَّ مِنْ مُطَالَبَتِكَ بِهِ . وَقَدْ

(١) فِي ٤٣٩ : بَكَشَفَهُ . (٢) وَفِيهَا وَالتَّمِيمِيُّ : وَتَكْبِرُهُ .

ذهب أبو القاسم الأمدى إلى فساد القسمة من قول أبي عبادة البحرى :  
 ولا بُدَّ من ترك إحدى اثنتين إما الشباب وإما العمر  
 قال : لأن هاهنا قسما آخر وهو أن يُتركا معاً فيموت الأناشئ شاباً .  
 وأجاب الشريف المرتضى رضى الله عنه عن ذلك : بأن المراد بترك الشباب  
 تركه بالشيب و بترك العمر تركه بالموت ، وهذا هو المستعمل المألوف في  
 هذه الألفاظ ، فن مات شاباً فلا يُقال عنه أنه ترك الشباب لأنه لم يشب  
 وإنما يُقال عنه أنه ترك العمر فدخل في أحد القسمين . ولى في هذا  
 الموضوع نظراً وتأمل<sup>(١)</sup> .

وَمِنَ الصَّحَّةِ تَجَنُّبُ الاستحالة والتناقض : وذلك<sup>(٢)</sup> أن يجمع بين المتقابلين  
 من جهة واحدة . والتقابل يكون على أربع جهات ؛ أما على طريق المضاف  
 وهو الشيء الذى يقال بالقياس إلى غيره مثل الضعف بالقياس إلى نصفه  
 والأب إلى ابنه والمولى إلى عبده ، وأما على طريق التضاد مثل الأبيض  
 والأسود والشرير والخير ، وأما على طريق العدم والقنية كالأعمى  
 والبصير والأمرد وذى اللحية ، وأما على طريق النفي والاثبات مثل أن يقال  
 زيد جالسٌ زيدٌ ليس بجالس . فإذا ورد في الكلام جمع بين متقابلين  
 من هذه المتقابلات من جهة واحدة فهو عيبٌ في المعنى ، والمراد بقولنا من  
 جهة واحدة أن لا يكون المتقابلان من جهتين فانهما إذا كانا من جهتين

(١) فى هامش التيمورية . لعل وجه النظر أنه لا يسلم أن ترك الشباب بالشيب بل  
 من مات شاباً هو الذى ترك الشباب وأما من عاش إلى أرذل العمر فكيف يكون  
 تركه ، وعلى هذا الايراد غير مندفع وكلام المرتضى لا يرضى فتأمل . لمحره .

(٢) فى ٤٣٩ والتيمورية : ومن ذلك

لم يكن الكلام مُستجيلاً، مثال ذلك أن يقال: العشرة ضعفٌ ونصف لكنها ضعف الخمسة ونصف العشرين، فيكون هذا صحيحاً لأنه تقابل من جهتين<sup>(١)</sup>، فأما لو كان من جهة واحدة حتى يقال: إن العشرة ضعف الخمسة ونصفها لكان ذلك محالاً، وكذلك يقال في المتقابلين بالعدم والقنية زيد أعمى العين بصير القلب فيكون ذلك صحيحاً فأما لو قيل زيد أعمى العين بصير العين كان ذلك محالاً، وكذلك في التضاد أن يقال: الفاتر حارٌّ عند البارد وبارد عند الحار ولا يكون حاراً بارداً عند أحدهما وزيدٌ كريمٌ بالطعام بخيل بالثياب ولا يصح أن يقال كريمٌ بالثياب بخيل بها .

وإذا كان هذا مفهوماً فالذى يقع في النظم والنثر من [هذا] التناقض على هذا النحو<sup>(٢)</sup> عيبٌ في المعاني بغير شكٍّ، وإن كانوا قد تسمَّحوا في الشعر أن يكون في البيت شيءٌ وفي بيتٍ آخر ما ينقضه حتى يذم في بيتٍ شيءٌ من وجهٍ ويمدح في بيتٍ آخر من ذلك الوجه بعينه، وإنما أجازوا هذا لأنهم اعتقدوا أن كل بيت قائمٌ بنفسه، فجرى البيتان مجرى قصيدتين. فكما جاز للشاعر أن يناقض في قصيدتين كذلك جاز له أن يناقض في بيتين، ولم يختلفوا في أن البيت إذا ولى البيت وكان معنى كل واحدٍ منهما مُتعلقاً بالآخر فلن يجوز أن يكون في أحدهما ما يناقض الآخر، وإنما أجازوا ذلك مع عدم الاتصال والتعلق، على أن تجنب هذا في القصيدة - وإن كانوا قد أجازوه - أحسنٌ وأولى. وقد قال أبو عثمان الجاحظ: إن العرب تمدح الشيء وتذمه، لكنهم لا يمدحون الشيء من الوجه الذي يذمونه به.

(١) في التيمورية: يقال من وجهين. (٢) في ٤٤٢: على ما ذكرناه.

وما أحسن ما قال أبو عثمان : لعمرى أنهم على ذلك يتصرف قوْلهم ،  
 وإن أبا تمام لما وصف يوم الفراق بالطول فقال :  
 يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تُبق لي جلدًا ولا معقولا  
 قالوا الرّحيلُ فما شككت بأنّها <sup>(١)</sup> نفسى من الدنيا تريد رحيلًا  
 علّل طوله بما لقي [فيه] من الوجد لرحيل أحبّابه عنه ، وأبو عبادة لما وصفه  
 باقصر فقال :

ولقد تأملت الفراق فلم أجد يوم الفراق على امرئ بطويل  
 قصرت مسافته على متزودٍ منه لدهر صبابةٍ وغليل  
 علّل قصره بأنه اجتمع فيه بمن يُحبّه للوداع وتزود منه لأيام البعد [عنه].  
 فهما <sup>(٢)</sup> وإن كان كل واحد منهما قد خالف صاحبه في مدح الفراق وذمه ، فقد  
 ذكر لما ذهب إليه وجهًا يصح [به] ، وعلى هذا الطريق يحسن وقوع الخلاف  
 في أغراض الشعراء إلا <sup>(٣)</sup> أن يكون أحد القولين صحيحًا والآخر فاسدًا .  
 فأما المتناقض في الشعر ، فكقول عبد الرحمن بن عبد الله القس :  
 أرى هجرها والقتل مثلين فأقصروا ملامسكم فالقتل أعفى وأيسرُ  
 فقال هذا الشاعر : إن الهجر والقتل مثلان ثم سلبهما ذلك . فقال : إن  
 القتل أعفى وأيسر ، فكأنه قال إن القتل مثل الهجر وليس هو مثله وذلك  
 مُتناقض ، ولو كان استوى له أن يقول بل القتل أعفى وأيسر لكان الشعر  
 مستقيمًا لأن لفظة بل تنفي الماضي وتثبت المُستأنف كما قال زهير :

(١) في ٤٤٢ : روى عن الدنيا . (٢) كلمة (فهما) عن التيمورية فقط .

(٣) في ٤٤٢ : لأن يكون .

حيّ الديار التي لم يعفها القِدَمُ بلى وغيرها الأرواحُ والديمُّ  
 على أنّهم قد عابوا هذا البيت، على زهير لكنه مجيء بلى فيه لم يكن عندي  
 فاسداً ، وقد يمكن فيه من التأويل وجه آخر: وهو أنّ زهيراً قال لم يعفها  
 القِدَمُ وغيرتها الريح والأمطارُ وليس ذلك بمتناقضٍ ، لأنّ التغيّر دون أن  
 تعفُو والقدم غير الريح والمطر. ومن قال: لم يقتل زيدٌ عمراً بل ضربه بكرمه  
 لم يكن مُتناقضاً ، وإنما المناقضة أن يقول: لم يقتل زيدٌ عمراً وقتله زيدٌ،  
 ويكون الأوّل هو الثاني ، وهذا واضحٌ. ومن الاستدلال قول الآخر:

أليس قليلاً نظرةٌ إن نظرتُها إليكِ وكلاًّ ليس منكِ قليل  
 وقد ذهبَ أبو الفرج قدامة بن جعفر إلى أن قول ابن هرمة

في صفة الكلب :

ترأه إذا ما أبصر الضيف مُقبلاً يُكلّمه من حُبّه وهو أعجمُ  
 من المُتناقض ، لأنه اتى الكلب الكلام في قوله يكلّمه ثم أعدمه إيّاه عند  
 قوله : إنه أعجمُ ، وهذا غلطٌ من أبي الفرج طريفٌ ، لأنّ الأعجم ليس هو  
 الذي قد عدم الكلام جملة كالأخرس ، وإنما هو الذي يتكلم بعجمة [ولا يفصح]  
 قال الله تبارك وتعالى: (لسان الذي يلجدون إليه أعجميٌ وهذا لسانٌ عربيٌّ  
 مبين) . وإذا قيل : فلان يتكلم وهو أعجم لم يكن ذلك مُتناقضاً ، على أن  
 الرّواية الصحيحة في بيت ابن هرمة :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مُقبلاً

وهذا البيت من إحسان ابن هرمة المشهور ، وكذلك ذهبَ أبو القاسم  
 الأمدى إلى تناقض بيت أبي تمام في صفة الفرس :

وبشعلةٍ تبدو كأنَّ فلولها في صهوتيه تبدو شيب المَفرق  
 مُسودُّ شطرٍ مثل ما لسودَّ الدُّجى مبيض شطر كما يبيضاض المهرق  
 قال : لأنه ذَكَر في البيت الأوَّل إنه اشعل ، ثم قال في الثَّاني : إن نصفه  
 أسودُّ ونصفه أبيضَ وذلك هو الأَبلق ؛ فكيف يكون فرس واحد اشعل  
 أبلق ، وهذا من أبي القاسم تحامل على أبي تمام لأنه يصفُ فرساً اشعل  
 ويريدُ بقوله : إنه مسود شطر ومبيض شطر ، أن سوادهُ وبياضه مُتكَافئان  
 فلو جمع السوادُ لكان نصفه وكذلك البياض ، وهذا الوصف من تكافي  
 السوادِ والبياض في الأشعل محمود ؛ حتَّى أن النخاسين يقولون : أشعل  
 شعرة شعرة فعلى هذا لا يكون شعرُ أبي تمام من المتناقض ، وممَّا يعترض  
 الشكَّ فيه قول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

ولقد سلوتُ عن الشباب كما سَلَ غَيْرِي ولكن للحزينَ تَذَكَّرُ  
 فيقال كيف يجوزُ أن يسلو وهو حزين يتذكرُ ، وقد قرأتُ هذا البيت  
 عليه في مُجلة شعره ولم أسأله عنه ، والذي يحتملُ عندي من التَّأويل أنه  
 أراد بالسُّلو هاهنا اليأسَ ورفض الطمع ؛ فكأنه قال : تديئت من الطمع  
 للشباب كما أيس غيري ولكني حزين عليه أتذكره ، وهذا وجه قريب .  
 وذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى تناقض قول  
 أبي نوايس في صفة الحجر :

كأنَّ بقايا ماعفا من حبابها تفاريق شيب في سوادِ عذار  
 تردتُ به ثم انفري عن أديمها تفرّى ليلٍ عن بياض نهار  
 وقال : إنه وصفَ في البيت الأوَّل الحبابَ بالبياض حين شبهه بالشيب

وَلَنْ يُشَبَّهَ الشَّيْبُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي بَيَاضِهِ ، وَوَصَفَ الْحُمْرَ بِالسَّوَادِ حِينَ شَبَّهَهَا بِسَوَادِ الْعَذَارِ ، ثُمَّ وَصَفَ الْحَبَابَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بِالسَّوَادِ حِينَ شَبَّهَهُ بِتَفْرِى اللَّيْلِ ، وَوَصَفَ الْحُمْرَ بِالْبَيَاضِ حِينَ قَالَ بَيَاضُ نَهَارٍ ؛ وَكَوْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَبَابِ وَالْحُمْرِ أَسْوَدٌ وَأَبْيَضٌ مُسْتَحِيلٌ .

وقد سأل أبو الفرج نفسه فقال ان قيل : إنه لم يصف الحباب في البيت الثاني بالسَّواد ، وإنما شَبَّهَهُ بِاللَّيْلِ فِي تَفْرِئِهِ وَأَمْسَارِهِ عَنِ النَّهَارِ دُونَ نَفْسِ اللَّوْنِ . وَأَجَابَ عَنِ هَذَا : بَأَنَّ أَبَا نُوَيْسٍ قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ غَيْرَ اللَّوْنِ فَقَطْ لِقَوْلِهِ عَنِ بَيَاضِ نَهَارٍ . وَفِي هَذَا الشَّعْرِ نَظْرٌ وَتَأْمُلُ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ تَقْصِيهِ وَإِنَّمَا الْفَرَضُ هُنَا التَّمْثِيلُ .

وقد فُرِّقَ بَيْنَ الْمُسْتَحِيلِ وَالْمُتَمَنِّعِ : بَأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَلَا تَصَوُّرُهُ فِي الْوَهْمِ ، مِثْلَ كَوْنِ الشَّيْءِ أَسْوَدًا أَوْ أَبْيَضًا وَطَالَمَا نَازَلَا فَإِنَّ هَذَا لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ وَلَا تَصَوُّرُهُ فِي الْوَهْمِ ، وَالْمُتَمَنِّعُ : هُوَ الَّذِي يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ فِي الْوَهْمِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ مِثْلَ أَنْ يَتَصَوَّرَ تَرْكِيْبَ بَعْضِ أَعْضَاءِ الْحَيَوَانَاتِ مِنْ نَوْعٍ فِي نَوْعٍ آخَرَ مِنْهُ ، كَمَا يُتَصَوَّرُ يَدُ أَسَدٍ فِي جِسْمِ إِنْسَانٍ ؛ فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ فَإِنَّ تَصَوُّرَهُ فِي الْوَهْمِ يُمْكِنُ ، وَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ الْمُتَمَنِّعُ فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ عَلَى وَجْهِ الْمُبَالَغَةِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ <sup>(١)</sup> الْمُسْتَحِيلُ الْبَتَّةَ ، فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَادَةَ :

لَمَّا مَدَحْتُكَ وَأَفَانِي نِدَاكَ عَلَى أَضْعَافِ ظَنِّي فَلَمْ أَظْفِرْ وَلَمْ أُخْبِرْ

فليس هذا من المتناقض ، لأنَّه من جهتين على ما ذكرناه فيما تقدَّم ،

(١) في ٤٣٩ : بين السطور (أن يوجد) وكذا في التيسورية .



أَلَا تَرَى أَن مَعْنَاهُ لَمْ أَظْفِرْ بِنَفْسِ مَاظْنَنْتُهُ لِأَنَّكَ زِدْتَ عَلَيْهِ فَكَأَنَّ ظَنِّي  
لَمْ يَصْدُقْ لِأَنَّهُ لَوْ صَدَقَ لَكَانَ وَقَعَ عَلَى مَاظْنَنْتُهُ بَعِينَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ ،  
وَلَمْ أُخْبِ لِأَنَّكَ قَدْ أُعْطَيْتَنِي ، وَمَنْ أُعْطِيَ فَمَاخَابَ ، وَهَذَا صَحِيحٌ وَاضِحٌ .  
وَمِنَ الْمُتَنَاقِضِ عَلَى طَرِيقِ الْمُضَافِ قَوْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسِّ :

وَإِنِّي إِذَا مَا الْمَوْتَ حَلَّ بِنَفْسِهَا يُزَالُ بِنَفْسِي قَبْلَ ذَلِكَ فَأَقْبِرُ  
لِأَنَّهُ وَضَعَ هَذَا الْقَوْلَ وَضَعَ الشَّرْطَ ، وَجَعَلَ جَوَابَهُ يُزَالُ بِنَفْسِي . ثُمَّ قَالَ :  
قَبْلَ ذَلِكَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ إِذَا نَفْسِي تَزُولُ بَعْدَ نَفْسِهَا وَقَبْلَهَا ، وَهَذَا مِثْلُ  
قَوْلِ الْقَائِلِ : إِذَا دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ دَخَلَ عَمْرُو قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ .  
وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَمْدِيُّ إِلَى مُنَاقِضَةِ أَبِي تَمَّامٍ فِي قَوْلِهِ :

الرِّزْقُ لَا تَكْتُمُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَأْتِي وَلَمْ تَبْعَثْ إِلَيْهِ رَسُولًا  
وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ فِي صِفَةِ النَّاقَةِ :

لِلَّهِ دَرَكٌ أَيْ مَعْبَرٌ قَفْرَةٌ لَا يُوحِشُ ابْنَ الْبَيْضَةِ إِلَّا جَفِيلًا  
بَنَتْ الْقَفَارَ مَتَى تَجِدُ بِكَ<sup>(١)</sup> لَا تَدْعُ فِي الصَّدْرِ مِنْكَ عَلَى الْفَلَاةِ غَلِيلًا  
قَالَ : لِأَنَّهُ صَرَّحَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ بِذِكْرِ الْقُعُودِ عَنْ طَلَبِ الرِّزْقِ  
وَأَتْبَعَهُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي بِإِلْفِصْلِ بِذِكْرِ النَّاقَةِ وَصِفَتِهَا وَالرَّحِيلِ عَلَيْهَا ،  
فَكَانَ ذَلِكَ مُنَاقِضَةً ظَاهِرَةً .

وَمِنَ الصَّحَةِ أَنْ لَا يُضَعُ<sup>(٢)</sup> الْجَائِزُ مَوْضِعَ الْمَمْتَنِعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُضَعُ  
الْمَمْتَنِعُ مَوْضِعَ الْجَائِزِ إِذْ كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمُبَالَغَةِ ، وَلَا يَحْسُنُ

(١) فِي ٤٤٢ : تَجِدُ بِكَ وَفِي ٤٣٩ : تَجِبُ . (٢) فِي ٤٤٢ : يَوْضَعُ مَكَانَ

أن يوضع الجائزُ موضعَ الممتنع لأنه لَاعِلَّةٌ لجواز ذلك ، وهو ضد ما يحمده من الغلو والمبالغة في الشعر . وَمِنْ أمثلة هذا قول الشاعر :

وإن صورة رافتك فاخبر فرُبَّما أَمَرَ مَذَاقُ العُودِ والعُودُ أَخْضَرَ

فبني الكلامَ على أن العودَ في الأَكثر يكونُ حُلُوءًا ، بقوله : فرُبَّما

وليس الأمرُ كذلك بل العُودُ الأَخْضَرُ في الأَكثر مُرٌّ وكأنَ هذا

الشاعرَ وضعَ <sup>(١)</sup> الأَكثر موضعَ الأقل ، وذلك غَلَطٌ في المعنى . ومنه

ما أنكره أبو القاسم الأَمَدِيُّ على أبي تمامٍ في قوله يمدحُ الواثق بالله .

جَمَلَ الخِلافةَ فيه ربُّ قولهُ سُبْحانَهُ للشيءِ كَن فيكون

قال : لأن مثل هذا إنما يُقالُ في الأمرِ العجَبِ الذي لم يكن يُقدَّر

ولا يتوقع ولا يُظنُّ إن مثله يكون ، فيُقالُ إذا وقع ذلك [ قُدرة قادر

واحد ] وفعل مَنْ لا يُعجزهُ أمرٌ ، وتلك واحد <sup>(٢)</sup> ، وَمَنْ يقولُ للشيءِ ،

كن فيكون ، فأما الأمور التي لا يتعجبُ منها ولا تُستغربُ ، والعادات

جارية بها وبما أشبهها فلا يُقالُ فيها مثل هذا ، وإنما يُسبحُ اللهُ تبارك وتعالى

وتذكر قُدْرته على تَكْوِينِ الأشياءِ ، لو جاؤا بأبي العبر أو بجحا <sup>(٣)</sup>

فجملوه خليفة . فأما الواثق فما وجه تَسْبِيحِ أبي تمامٍ في أن أفضت الخِلافةَ

إليه ، وأبوه المعتصم ، وجدُّه الرَّشيد ، وجدُّ أبيه المهدي ، وجدُّ جدِّه

المنصور ، وأخو جدِّ جدِّه السفاح ، وَعَمَّاهُ خليفَتانِ الأَمِينُ والمأمون ،

وعم أبيه الهادي ، فذلك ثمانية خلفاء ، هو تاسعهم . وهذا الذي ذكره

أبو القاسم صحيح واضح .

(١) في ٤٣٩ : وضع الأَدْنَى موضعَ الأعلى . (٢) وتلك واحد زيادة في ٤٣٩

(٣) هذه فائدة في التاريخ فإن جحى المظنون انه كان بعد المائة السادسة .

ومن الصَّحَّةُ : صحَّةُ التَّشْبِيهِ ، وهو أن يقال أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مِثْلُ الْآخَرِ في بعض المعاني والصفات ، ولن يجوز أن يكون أحد الشَّيْئَيْنِ مِثْلُ الْآخَرِ من جميع الوجوه حتى لا يعقل بينهما تباين البتَّة ، لأن هذا لو جاز لكان أحد الشَّيْئَيْنِ هو الآخر بعينه ، وذلك محال . وإنما الأحسن في التَّشْبِيهِ أن يكون أحد الشَّيْئَيْنِ يُشْبِهُ الْآخَرَ في أكثر صفاته ومعانيه ، وبالضَّدَّ حتى يكون رديء التَّشْبِيهِ ما قلَّ شَبَّهه بالمُشَبَّه به ؛ وقد يكون التَّشْبِيهِ بحروفه كالكاف وكأن وما يجري مجراها ، وقد يكون بغير حرف على ظاهر المعنى ، ويُستحسن ذلك لما فيه من الإيجاز . والأصلُ في حُسْنِ التَّشْبِيهِ : أن يُمثَّلَ الغائبُ الخفيُّ الذي لا يُعتادُ بالظَّاهر المحسوس المعتاد فيكون حُسنُ هذا لأجل إيضاح المعنى وبيان المراد ، أو يمثَّلُ الشَّيْءُ بما هو أعظم وأحسن وأبلغ منه فيكون حُسن ذلك لأجل الغلُوِّ والمُبالغة .

ومما ورد في القرآن من ذلك قوله تعالى : ( والذين كفروا أعمالهم كسرابٍ بقيعةٍ يحسبهُ الظَّالِمُ ماءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ سَيْئًا ) . وقوله تعالى : ( مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَّةٍ إِذِ اسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ) . وقوله تعالى : ( إِنَّمَا مِثْلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرٌ نَايِلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ ) وقوله تعالى : ( فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ) . وقوله جل وعز : ( مِثْلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الثُّورَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمِثْلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ الْأَسْفَارًا ) .

وقوله تبارك وتعالى: (مثلُ الذين اتخذوا من دون الله أولياءَ كمثلِ العنكبوتِ اتخذت بيوتاَ وإنَّ أوهنَ البيوتِ لبيوتُ العنكبوتِ لو كانوا يعلمونَ) .

وقوله جل وعز: (وله الجوارِ المذئباتُ في البحرِ كالآعلامِ) .

وهذه التشبيهات كلها على ما بينناه من تشبيه الحفي بالظاهر المحسوس، والذي لا يعتاد بالعتاد، لما في ذلك من البيان، إلا قوله تبارك وتعالى: (وله الجوارِ المذئباتُ في البحرِ كالآعلامِ) . فإنه شبه الشيء بما هو أعظم منه على وجه المبالغة .

ومن التشبيه في الشعر، قول النابغة الذبياني:

فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المتأى عنك واسع  
وهذا التشبيه يجمع المقصودين من الظهور والمبالغة، أمّا الظهور فلأن علم الناس بأن الليل لا بُدَّ من إدراكه له أظهر من علمهم بأن النعمن لا بُدَّ من إدراكه له، وأمّا المبالغة فإن تشبيهه بالليل الذي لا يصددونه حائل أعظم وأنغم وأبلغ في المدح . ومن التشبيه أيضاً، قول يزيد بن عوف العليمي يذكر صوت جرع رجل قرأه اللبن:

فَعَبَّ دِخَالاً جَرَعَهُ مُتَوَاتِرٌ كَوَقْعِ السَّحَابِ بِالطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ  
وهذا تشبيه جيد لأنه شبه صوت اللبن على عصب المري من حلق الانسان بصوت المطر على الخباء المصنوع من الأدم، وذلك من أصح التشبيه لأن المري من جنس الأدم، واللبن من جنس الماء، فصوتاهما متشابهان<sup>(١)</sup> لأن السبب في اختلاف الأصوات تخالف الأجسام التي

تحدث فيها ، والغرض في هذا التشبيه المبالغة . وَمِنْ التَّشْبِيهِ الْمُخْتَارِ ، قَوْلُ  
امْرِئِ الْقَيْسِ :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا      لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابَ وَالْحَشْفَ الْبَالِي  
وهذا من التَّشْبِيهِ الْمَقْصُودِ بِهِ إِضْوَاحُ الشَّيْءِ لِأَنَّ مَشَاهِدَةَ الْعُنَابِ وَالْحَشْفِ  
الْبَالِي أَكْثَرَ مِنْ مَشَاهِدَةِ قُلُوبِ الطَّيْرِ رَطْبَةً وَيَابِسَةً . وَرَوَى عَنْ بِشَارِ بْنِ  
بَرْدٍ أَنَّهُ قَالَ : مَا زِلْتُ مِنْذُ سَمِعْتُ بَيْتَ امْرِئِ الْقَيْسِ هَذَا أَطْلُبُ أَنْ يَقَعَ لِي  
تَشْبِيهَانِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ حَتَّى قَلْتُ :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّعَقِ فَوْقَ رُءُوسِهِمْ      وَأَسْيَافُنَا لَيْلَ تَهَاوَى كَوَاكِبِهِ  
فَشَبَّهَتِ النَّعَقَ بِاللَّيْلِ ، وَالسِّيُوفَ بِالْكَوَاكِبِ ، وَهَذَا تَشْبِيهِ لِمَبَالِغَةِ  
وَالْتَفْخِيمِ . وَمِنْ التَّشْبِيهِ الْمُخْتَارِ ، قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ الرَّقَاعِ الْعَامِلِيِّ :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النَّسَاءِ أَعَارَهَا      عَيْنِيهِ أَحْوَرُ مِنْ جَاذِرِ جَاسِمِ  
وَسَنَانِ أَقْصَدِهِ النَّعَاسِ فَرْتَقَتْ      فِي عَيْنِهِ سِنَةٌ وَليْسَ بِنَأْمِ  
وقوله أيضاً :

تَرْجِي أَعْنَ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ      قَلَمَ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مَدَادَهَا  
وقول عنتره :

وَخَلَا الذُّبَابُ بِهَا فُلَيْسَ بِيَارِحٍ<sup>(١)</sup>      غَرَدًا كَفَعَلَ الشَّارِبِ الْمَتْرَمِ  
هَزَجًا يَحْكُ ذِرَاعَهُ بِذِرَاعِهِ      قَدَحَ الْمَكْبَ عَلَى الزَّنَادِ الْإِجْدَمِ  
وقول الحسين بن مطير الأَسَدِيِّ :

فَتَى عَيْشٍ فِي مَعْرُوفِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ      كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيْلِ مَجْرَاهُ مَرْتَعًا

(١) في التيمورية : فتري الذباب بها يعني وحده . البيت

وقول الطَّرْمَاحِ :

يبدو وتضمرةُ البلادُ كأنهُ سَيْفٌ على شَرَفٍ يُسَلُّ وَيغمدُ

وقولُ أبي الحسن التَّهَامِي :

والصُّبْحُ قد غَمَرَ النُّجُومَ كأنهُ سَيْلٌ طغى فظفا على النُّوَّارِ

وقولُ أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

والخَلُّ كالماءِ يُبْدِي لى ضَمائِرَهُ مَعَ الصَّفَاءِ ويخفيها مَعَ الكَدْرِ

وقوله :

وسُهَيْلٌ كوجنة الحبِّ في اللونِ وقلبُ الحبِّ في الخفَقانِ

يُسِرُّعُ اللَمَحُ في اِحمرارِ كما تَسِرُّعُ في اللَحْظِ مُقَلَّةُ الغَضبانِ

وقوله :

يُرَاقِبُ اظلافُ الوحوشِ تَوَاصِلاً كاصدافِ بحرِ حَوْلَ أزرَقِ مُترِعِ

وهذه تشبيهات صحاح وأمثالها كثيرة ، وقد والى أبو القاسم محمد

ابن هانيء الأندلسي التشبيه بكأن في أبيات كثيرة ، فقال :

كأنَّ رقيبَ النَجْمِ أَجْدَلُ مَرَقِبِ يُقَلِّبُ تَحْتَ اللَّيْلِ في ريشه طَرَفًا

كأنَّ بَنِي نَعَشٍ وَنَعَشًا مَطَافِلِ بوجرة قد أضلن في مَهْمِهِ خِشْفًا

كأنَّ سُهَيْلًا في مَطالِعِ افقهِ مَفارِقُ إِلفٍ لَمْ يَجِدْ بَعْدَهُ إِلفًا

كأنَّ سُهَيْلًا عَاشِقٍ بَيْنَ عُوْدٍ فَأَوْنَةٌ يَبْدُو وَأَوْنَةٌ يَخْفَا

كأنَّ مُعَلَّى قَطْبِهَا فَارِسٌ لَه لَوَّانٌ مَرَكُوزانِ قَدِ كَرِهَ الزَحْفًا

كأنَّ قَدامِي النَّسْرِ وَالنَّسْرِ واقِعِ قَصِصنِ فَلَمْ تَسْمُ الخِوافي بِه ضَعْفًا

كأنَّ أَخاهُ حينَ دَوَّمَ طائِرًا أُنِي دُونَ نِصْفِ البَدْرِ فَاخْتَطَفَ النِّصْفًا

كَأَنَّ الْهَزِيعَ الْأَبْنُوسَى آوْنَا سَرَى بِالنَّسِيجِ الْخَسْرُوَانِي مُلْتَفَا  
كَأَنَّ ظَلَامَ اللَّيْلِ إِذَا مَالَ مِيلَةً صَرِيحَ مَدَام بَات يَشْرَبُهَا صِرْفَا  
كَأَنَّ عَمُودَ الصُّبْحِ خَافَانَ مَعَشَرَ مِنَ التَّرِكِ نَادَى بِالنَّجَاشِي فَاسْتَخْفَا  
كَأَنَّ لَوَاءَ الشَّمْسِ غِرَّةَ جَعْفَرَ رَأَى الْقِرْنَ فَازْدَادَتْ طَلَاقَتُهُ ضَعْفَا  
فَأَمَّا التَّشْبِيهِ بِغَيْرِ حَرْفِ التَّشْبِيهِ ، فَكَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

سَمَوْتَ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا سَمَوْ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالِ  
وَقَوْلِ النَّابِغَةِ :

نَظَرْتُ إِلَيْكَ بِحَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا نَظَرَ الْمَرِيضِ إِلَى وَجْهِهِ الْعَوْدِ  
وَقَوْلِهِ أَيْضًا :

فَإِنَّكَ شَمْسٌ وَالْمَلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدَ مِنْهَا كَوَاكِبُ  
وَقَوْلِ أَبِي عِبَادَةَ :

يَهْوَى كَمَا يَهْوَى الْعُقَابُ وَقَدْ رَأَتْ صَيْدًا وَتَنْتَضِبُ اتْتِصَابَ الْأَجْدَلِ  
وَقَوْلِ أَبِي نَصْرٍ بِنِ بِنَاتِهِ ، وَقَدْ يَذْكَرُ فِي التَّمَثِيلِ :

خَلَقْنَا بِأَطْرَافِ الْقَنَا لَظْهُورَهُمْ عَيُونًا لَهَا وَقَعَ السُّيُوفِ حَوَاجِبُ  
وَقَوْلِ أُخْتِ ذِي الْكَلْبِ :

تَمَشَى النَّسُورُ إِلَيْهِ وَهِيَ لَاهِيَةٌ مَشَى الْعِذَارَى عَلَيْهِنَّ الْجَلَايِبُ  
وَقَوْلِ دِيكَ الْجِنِّ :

سَفَرْنَا بِدُورًا وَانْتَقَبْنَا أَهْلَةً وَمِسْنَنَ غِصُونًا وَالتَّفْتِنَا جَاذِرَا

وَقَوْلِ [ الْوَأْوَاءِ ] الدَّمَشْقِيِّ :

فَاسْبَلْتُ لَوْلَاؤَامِنَ نَرْجِسٍ وَسَقَّتْ وَرَدًّا وَعَعَضَتْ عَلَى الْعُنَابِ بِالْبَرْدِ

وقول أبي اسحاق الصابي ، يصف الطير التي تصاد بالبندق : — محمولة  
على حكم الكفار ، إذ يقتلون ومصيرهم الى النار .

ومما يحتاج اليه التشبيه : أن يكون الأمرُ المُشَبَّهُ به واقعاً مشاهداً  
معروفاً غير مُستنكر ، ليوافق ذلك المقصود بالتشبيه والتمثيل من الإيضاح  
والبيان ، ولهذا عَبَّ نُصِيبَ على الكميّة قوله :

كأنَّ العُظَامِطَ من غَلِيهَا أراجيزُ أسلم تهجو غِفَارَا  
وقال له : أخطأت ؛ ما هجت أسلم غفارا قط ، وأراد نصيب من الكميّة  
أن يكون شَبَّهَ بشيء واقعٍ معروفٍ ، وهذا كما يقال : كأن مناقضة فلان  
وفلان ، مناقضة جرير والفرزدق . فيكون هذا الكلام صحيحاً . ولو قيل :  
كأن مناقضتهما مناقضة الأحوص وعمر بن أبي ربيعة ، لم يكن ذلك  
التشبيه صحيحاً . إذ كان المشبه به لم يقع ، وعلى هذا أكره قول علقمة  
ابن عبدة :

كأن إبريقهم ظبي على شرفٍ مقدّم بسبب الكتان ملثوم  
على أن يكون مقدّم من صفة الظبي ؛ لأن الظبي لا يكون مقدماً بسبب  
الكتان ملثوماً ، فكان التشبيه وقع بما لا يشاهد ولا يعرف ، وإن كان  
المقدم راجعاً الى الإبريق فذلك صحيح ، وكذلك قول الحكم :

كانت بنو غالب لأمتها كالغيث في كل ساعة يكف  
فإن العادة لم تجر بأن الغيث يكف في كل ساعة ، وإن كان هذا البيت  
يحتمل من التأويل أن يكون معناه كان هؤلاء القوم كالغيث إلا أنه  
غيث يكف كل ساعة وإن لم يدل لفظه على هذا المعنى دلالة واضحة ،  
ومن هذا الفن . قول أيمن :



فإنّا قد وجدنا أم بشرٍ كأمّ الأسدِ مذكاراً وولداً  
لأنّ أمّ الأسدِ لَيْسَتْ كذلك .

وأما ردّي التشبيه ، فكقول المرار :

وخال على خديك يبدو كأنه سنا البدر في دَعْجَاءِ بادِ دجونها

لأنّ الخدود بيض والمتعارف أن يكون الخال أسود ، فتشبيه الخدود  
بالليل والخال بضوء البدر تشبيه ناقض للعادة .

فان قيل : قد مضى في كلامكم أن المشبه به يجب أن يكون معروفاً  
واضحاً أبين من الشيء الذي يشبهه ، فما تقولون في قوله تعالى في شجرة  
الزقوم : (إنها شجرة تخرجُ في أصل الجحيم طلعها كأنهرٍ ووس الشياطين) ،  
ورؤوس الشياطين غير مشاهدة . قيل : إن الزقوم غير مشاهد ورؤوس  
الشياطين غير مشاهدة إلا أنه قد استقر في نفوس الناس من قبج الشياطين  
بما صار بمنزلة المشاهد ، كما استقر في نفوسهم من حسن الحور العين ما صار  
بمنزلة المشاهد ، حتى أنهم إذا شبهوا وجهها بوجه الحور كان تشبيهاً صحيحاً ،  
وإن كانت الحور لم تشاهد ولم يستقر في نفوسهم قبج طلوع الزقوم كما  
استقر في نفوسهم قبج رؤوس الشياطين فكان التشبه به أوضح ، وفي  
رؤوس الشياطين أيضاً من المبالغة في القبح ما ليس في طلوع الزقوم . وقد  
قيل في بعض التفاسير : إن الشياطين هنا الحياتُ . وعلى هذا القول يسقط  
السؤال لأن الحيات مُشاهدة .

ومن ظريف التشبيه قول ابن هرمة :

وَأَنَّ وَتَرْكِي نَدَى الْأَكْرَمِ      بَيْنَ وَقَدْحِي بَكْفِي زَنَادًا شَحَا حَا  
كَتَارِكَةً يَبْضُهَا بِالْعَرَاءِ      وَمَلْبَسَةً يَبْضُ أُخْرَى جَنَاحَا  
وقول الفرزدق:

وَأَنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيمًا وَتَرْتَشِي      سَرَايِلَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ  
كَمُهْرِيْقٍ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ وَغَرَّهُ      سَرَابٌ أَذَاعَتْهُ رِيْحُ السَّمَائِمِ  
فإن بيت ابن هرمة الثاني يليق ببيت الفرزدق الأول، وبيت الفرزدق الثاني يليق ببيت ابن هرمة الأول، حتى لو أن ابن هرمة قال:

وَأَنَّ وَتَرْكِي نَدَى الْأَكْرَمِ      بَيْنَ وَقَدْحِي بَكْفِي زَنَادًا شَحَا حَا  
كَمُهْرِيْقٍ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ وَغَرَّهُ      سَرَابٌ أَذَاعَتْهُ رِيْحُ السَّمَائِمِ  
والفرزدق قال:

وَأَنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيمًا وَتَرْتَشِي      سَرَايِلَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ  
كَتَارِكَةً يَبْضُهَا بِالْعَرَاءِ      أَوْ مَلْبَسَةً يَبْضُ أُخْرَى جَنَاحَا  
لكان كل واحد منهما قد شبه تشبيها واضحا صحيحا، فأما والشعر على ما هو عليه فإن التشبيه بعيد.

ومن الصحة: صحة الأوصاف في الأغراض، وهو أن يمدح الإنسان بما يليق به ولا ينفر عنه، فيمدح الخليفة بتأييد الدين وتقوية أمره، ومحبة الناس وطاعتهم، والتقى والورع، والرحمة والرأفة، وإقامة العدل وشرف الحسب، وحسن السياسة والتدبير والاضطلاع بالأمر، والحلم والعفو، والعلم وحفظ الشرع، والجمال والبهاء، والهيبة والشجاعة، وكرم الأخلاق ولينها، وما يجري هذا المجرى. ويمدح الوزير والكاتب بالعقل والحلم، وسداد

الرأى وحُسن التدبير ، والبلاغة ، وتشمير الأموال ، والعدل والكرم ، وما يلحق بهذا . ويُمدح الأُميرُ وقائدُ الجيش بالشجاعة والمعرفة بالحرب ، وحُسن النقيبة والظفر ، والصبر وسداد التدبير ، وما أشبه ذلك ؛ وعلى هذا السبيل يجرى الأمر في النَّسَب ، فيُذكر فيه صدقُ الهوى والمحبة وشِدَّةُ الوجد والصبابة ، وكتمان الأَسرار ومخالفة العزَّال ؛ وما يتفرع عن ذلك ويلحقُ به . وكذلك في كلِّ غرض من الأغراض الشَّعرية ، من هجاء ونخر وعتاب ووصف وغير ذلك ؛ حتى يكون كلُّ شيء موضوعاً في المكان الذي يليق به .

فأما النثر فيجرى على هذا المنهاج ، ويحتاجُ فيه إلى معرفة المواضعات في الخطاب والاصطلاحات فإن للكتب السُّلطانية من الطريقة ما لا يُستعمل في الإخوانيات وللتوقيعات من الأساليب ما لا يحسن في التقاليد ، وهذا الباب أعنى المواضع والاصطلاح في الخطاب ؛ يتغير بحسب تغيُّر الأزمنة والدُّول ، فإن العادة القديمة قد هجرت ورُفضت واستجدَّ الناسُ عادةً بعد عادةً ، حتى أن الذي يُستعمل اليوم في الكتب غير ما كان يُستعمل في أيام أبي إسحاق الصابي مع قُرب زَمَانِهِ مِنَّا ، وإذا كان الأمر على هذا جارياً فليس يصحَّ لنا أن نضع رُسوماً نوجبُ اقتفاءها ، لأننا نحن في هذا الزَّمان قد غيرنا الرسمَ المُتقدم لمن قبلنا ، وكذلك رُبما جرى الأمرُ فيما بعدنا ؛ لكن أصولَ الأغراض في الاوصاف والمعاني مما لا تتبدل ولا تتغير فليكن الاتهام<sup>(١)</sup> بها واقعاً ، والاجتهاد في جريها على قانون

(١) في ٤٤٣ : فليكن الاهتمام .

السداد والصواب حاصلا، فقد عيبَ أبو عبادة في مديحه الخليفة بقوله:

لا العدلُ يردعه ولا الـ تعنيفُ عن كرمٍ يصدُّه

وقيل: من هو الذي يجسرُ على عدل الخليفة وتمنيه، وليس هذا المدحُ مما يصلح للملوك والأمراء فضلا عن الأئمة والخلفاء. وعيبَ أبو ذؤيب الهذليُّ في قوله يصفُ الفرس:

قَصُرَ الصبوحُ لها فشرَّجَ لحمها بالني فهي تموخ<sup>(١)</sup> فيها الإصبعُ  
وقيل: وَصَفَ لحمها باللينِ وإنما يُحمدُ صلابة لحم الفرسِ. وعيبَ قول أبي عبادة:

ذَنبٌ كما سَجِبَ الرِّدَاءُ يَذُبُّ عَن عُرْفٍ وَعُرْفٌ كَالقِنَاعِ الْمَسْبِلِ  
وقولُ امرئ القيس قبله:

لها ذَنبٌ مثل ذيل العرو من تسدُّ به فرجها من دبر  
وقيل: المحمود من ذنب الفرس أن يكون طويلا ولا ينال الأرض، كما قال امرؤ القيس:

كَمِيتٌ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ سَدَّ فَرْجَهُ بِضَافٍ فَيُوقَ الْأَرْضَ لَيْسَ بِأَعْزَلِ<sup>(٢)</sup>  
وعيب جميل في قوله:

رَمَى اللهُ فِي عَيْنِي بئِنَّةَ الْقَذَى فِي الْفَرْغِ مِنْ أُنْيَابِهَا بِالْقَوَادِحِ  
وقيل: ليسَ هذا كلام صادق المحبة، بل هذا دعاء مبغضٍ قد تجاوزَ قدرَ

(١) بهامش ٤٣٩: تشرح اللحم إذا خالطه الشحم. (ابن دريد في الجهرة)  
وتموخ بالثاء المعجمة بثلاث بمعنى نأخت أى غابت (عن الفارابي في ميزان الأدب)  
(٢) بهامش ٤٣٩: لعله بأطول.

السَّلْوة ، وَعَيْبَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَسِّ فِي قَوْلِهِ :

سَلَامٌ لَيْتَ لِسَانًا تَنْطَقِينَ بِهِ قَبْلَ الَّذِي نَأْتِي مِنْ صَوْتِهِ قِطْعًا  
 وَقِيلَ : هَذَا غَايَةَ الْعِلْمِ وَالْجَفَاءِ وَالْمُخَالَفَةِ لِعَادَةِ أَهْلِ الْهَوَى ، وَسَمِعَ أَبُو السَّائِبِ  
 الْخَزْرُمِيُّ قَوْلَ اسْحَاقِ الْأَعْرَجِ :

فَلَمَّا بَدَأَ مَارَاتِي نَزَعْتُ نُزُوعَ الْأَبِيِّ الْكَرِيمِ  
 فَقَالَ : قَبِّحَهُ اللَّهُ وَاللَّهِ مَا أَحْبَبَهَا سَاعَةٌ قَطُّ ، وَعَيْبَ عَلَى جَرِيرٍ قَوْلَهُ فِي بَشْرِ  
 ابْنِ مَرْوَانَ

قَدْ كَانَ حَقَّقَ<sup>(١)</sup> أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ يَا آلَ بَارِقٍ فِيمَ سُبِّ جَرِيرٍ  
 وَقَالَ بَشْرٌ : أَمَا وَجَدَ ابْنَ الْأَخْنَاءِ رَسُولًا غَيْرِي . وَعَيْبَ عَلَى أَبِي نَوَاسٍ  
 قَوْلَهُ فِي الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى :

سَأَشْكُو إِلَى الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ هَوَاهَا<sup>(٢)</sup> لَعَلَّ الْفَضْلَ يَجْمَعُ بَيْنَنَا  
 وَقَالَ لَهُ الْفَضْلُ : مَا زَادَ عَلَيَّ أَنْ جَعَلْتَنِي قَوَادِمًا ، وَعَيْبَ عَلَى الْأَخْطَلِ قَوْلَهُ  
 يَهْجُو سُؤَيْدَ بْنَ مَنجُوفٍ :

وَمَا جِدْعُ سَوْءِ خَرْبِ السُّومِ وَسُطَهْ لِمَا حَمَلْتَهُ وَائِلٌ بِمُطِيقٍ  
 وَقَالَ سُؤَيْدٌ لَهُ : أَرَدْتَ هَجَائِي فَدَحْنِي ، جَعَلْتَ وَائِلًا كُلَّمَا حَمَلْتَنِي أَمْرَهَا  
 وَمَا طَمَعْتُ فِي بَنِي تَغْلِبَةَ فَضِلَا عَنْ بَكْرٍ وَزِدْتَنِي بَنِي تَغْلِبَ ، وَعَيْبَ عَلَيْهِ  
 أَيْضًا قَوْلَهُ يَمْدَحُ سِمَا كَا الْأَسْدَى وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُلَقَّبُونَ الْقَيْمُونَ - :  
 قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُهُ قَيْنًا وَأَنْبَاهُ فَالْيَوْمَ طَيْرٌ عَنْ أَثْوَابِهِ الشَّرِّ

(١) فِي ٤٣٩ : قَدْ كَانَ حَدِّكَ أَنْ تَقُولَ لِبَارِقٍ . الْبَيْتُ . (٢) وَفِيهَا : هَوَاكَ

وقال سماك : يا أخطلُ أردت مدحى فهجوتنى ، كان الناسُ يقولون قولاً  
خفقتة ، وعيبَ عليه أيضاً قوله :

وقد جعلَ الله الخِلافةَ فيكم لأزهرَ لاعارى الخِوان ولا جدبُ  
و [ قيل ] : لَيْسَ يَلِيقُ هَذَا بِمَدْحِ الْخُلَفَاءِ ، إِنَّمَا يَصْلِحُ لِلطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ  
النَّاسِ . وَعَيْبَ عَلَى كَثِيرٍ قَوْلُهُ :

أريدُ لأنسى ذكرها فكأنما تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكَلِّ سَبِيلِ  
وقيل : لِمَ أَرَادَ أَنْ يَنْسَى ذِكْرَهَا حَتَّى تَمَثَّلَ لَهُ . وَعَيْبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَيْضاً :

فَارَوْضَةُ بِالْجُونَ<sup>(١)</sup> طَيِّبَةُ الثَّرَى يَمِجُّ النَّدى جَنَجَانُهَا وَعَرَارُهَا  
بَأَطْيَبِ مَنْ أَرْدَانَ عَزَّةً مُوهِنًا وَقَدْ أَوْقَدْتَ بِالْمَنْدَلِ الرُّطْبَ نَارَهَا  
وقيل : لو أن زنجيةً بُجرتُ بمندلِ رطبٍ لكانتُ أردانها طيبةً ، وعيبَ على  
ذى الربةِ قوله فى الناقة :

نُصْنِى إِذَا شَدَّهَا بِالْكُورِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِى غَرَزِهَا تَثْبُ  
وقيل : إِذَا كَانَتْ كَمَا وَصَفَ رَمَتِ الرَّا كِبَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِهَا .  
وعيبَ على الأحوصِ قوله :

يَقْرُّ بَعِينَى مَا يَقْرُّ بَعِينَهَا وَأَفْضَلُ شَىءٍ مَا بِهِ الْعَيْنُ قَرَّتْ  
وقيل [ له ] : إِنَّهُ يَقْرُّ بَعِينَهَا أَنْ تُنْكِحَ ، أَفَيَقْرُّ ذَلِكَ بَعِينِكَ ؟ وَعَيْبَ عَلَيْهِ  
أَيْضاً قَوْلُهُ :

فان تصلى أصلك وإن تبينى بهجر بعد وصلك لا أبلى

وقيل له : لو كنت فَحَلًّا لَبَالَيْتَ . وعيبَ علي الفرزدق قوله :

بأى رِشَاءٍ ياجريرُ وماتحِ      تَدَلَّيْتِ فِي حَوْمَاتِ تَمَكِّ الْقَمَايِمِ

وقيل : جَعَلَ جَرِيرًا أَعْلَى مِنَ الْفَرَزْدَقِ وَقَوْمِهِ حِينَ قَالَ : إِنَّهُ تَدَلَّى عَلَيْهِمْ ،  
وعيبَ علي جرير<sup>(١)</sup> قوله :

وَأَوْثَقَ عِنْدَ الْمَرْدَفَاتِ عَشِيَةً      لِخَافِقًا إِذَا مَا جَرَدَ السَّيْفَ لِامِعِ

وقيل : جعلهن قد سبقن<sup>(٢)</sup> بالغداة ولحقن بالعشى . وعيبَ عليه أيضاً قوله :

طَرَفَتِكَ صَائِدَةٌ الْقُلُوبِ وَلَيْسَ ذَا      وَقَتِ الزِّيَارَةِ فَارْجَعِي بِسَلَامِ

تُجْرِي السَّوَاكِ عَلَى أَغْرَ كَأَنَّهُ      بَرَدٌ تَحْدَرُ مِنْ مَتُونِ غَمَامِ

وقيل : أى وقت لاتصلح فيه زيارة الحبيب ، ولما طردّها لم وصفها ؟

وعيبَ علي زهيرٍ قوله في الضفادع :

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرَبَاتٍ إِمَاؤُهَا طَحَلٌ      عَلَى الْجَذُوعِ يَخْفِضُ النِّمَّ وَالغَرَقَا

وقيل : الضفادع لا تخرج من الماء خوف النغم والغرق . وعيبَ علي

أبي العتاهية قوله :

إِنِّي أَعُوذُ مِنَ الَّتِي شَفَعَتْ      مِنْهُ الْفُؤَادَ بِأَيَّةِ الْكُرْسِيِّ

وقيل : إنما يُسْتَعَاذُ بِأَيَّةِ الْكُرْسِيِّ مِنَ الشَّيَاطِينِ . وعيبَ علي [أبي الطيب]

المتنبي قوله :

لَوِ اسْتَطَعْتُ رَكِبْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ      إِلَى سَمِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بُمُرَانَا

(١) في ٤٣٩ : وعيبَ عليه (فيكون نسبه إلى الفرزدق) وفيها : عند المرهفات .

(٢) في ٤٤٢ : سبعين بدل سبقن .

وقيل : من جملة النَّاسِ أُمَّهُ ، فكان ينبغي أن يركبها . وعيبَ عليه أيضاً قوله :

ليتَ إِنَّا إِذَا إِرْتَحَلتْ لَكَ الخِيْلُ لُ وَإِنَّا إِذَا نَزَلتَ الخِيَامُ

وقيل : الخِيَامُ تعلمو على المدوح . وعيب على امرئ القيس قوله :

وأركبُ في الروع خِيْفَانَةٌ كسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُنْتَشِرٌ

وقيل : كثرة شعر الناصية مذمومٌ في الفرس ، وهو النعم . وعيب عليه أيضاً قوله :

أغرَّكَ مني أن حَبِكَ قَاتِلِي وَإِنكِ مَهْمَاتُ مَرِي الْقَلْبِ يَفْعَلُ

وقيل : إذا كان هذا لا يُعْرَفُ فإذا الذي يُعْرَفُ ؟ . وعيب على أبي نواس قوله في الأسد :

كأَنَّمَا عَيْنُهُ إِذَا نَظَرْتُ نَادِرَةَ الجَفْنِ عَيْنِ مَخْنُوقِ

وقيل : الأسد لا يوصف بحجوظ العين ، إنما يوصف بغؤورِهَا . وعيب على عبد الله بن السمط قوله :

أضحى امام الهدى المأمون مشتغلاً بالدين والناس بالدنيا مشاغيل

وقيل : مازاد على أن جعله عجوزاً في محرابها ، وإذا كان مشتغلاً عن الدنيا فن القائم بها وهو الخليفة .<sup>(١)</sup> وعيب على كعب بن زهير قوله :

صنمٌ مقلدها فعمٌ مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل

وقيل : إنما توصف النجائب بدقة المذبح . وعيب على المسيب قوله :

وقد أتت ناسي الهمة عند احتضاره بناجر عليه الصيرة مكرم

(١) في غير هذا الكتاب : أن هذا الجواب من كلام المأمون .



وقالوا: الصعيرة سمةٌ للثوق لا للفحول ، وسمعه طرفة بن العبد وهو صبيٌّ .  
فقال : استنوق الجمل . وعيب على المرقش الأصغر قوله :

صَحَا قلبه عَنهَا سِوَى أَنْ ذَكَرَهُ إِذَا خَطَرَتْ دَارَتْ بِهِ الْأَرْضُ قَائِمًا  
وقيل : هذا من المتناقض لأن مَنْ يكون إِذَا ذَكَرَتْ دَارَتْ بِهِ الْأَرْضُ  
[ قَائِمًا ] لَيْسَ بِصَاحٍ . وعيب على عَدِي بن زَيْدِ قَوْلِهِ فِي صِفَةِ الْحَمْرِ :

والمشرفُ الهنديُّ يُسْقَى بِهِ أَخْضَرَ مَضْمُومًا بِمَاءِ الْخَرِيصِ <sup>(١)</sup>

وقيل : وصف الخمر بالخضرة وما وصفها أحدٌ بذلك . وعيب على الفرزدق قوله :

أَبْنَى غُدَانَةَ إِنِّي حَرَّرْتُكُمْ فَوْهَبْتُمْ لِعَطِيَّةِ بْنِ جَعَالٍ  
لَوْلَا عَطِيَّةٌ لَاجْتَدَعْتُ أَنْوْفَكُمْ مِنْ بَيْنِ الْأُمِّ لِحْيَةٍ وَسِبَالٍ

وقيل : كيف يهههم له وهو يهجوهم بهذا الهجاء . وقال عطية حين بلغه  
هذا الشعرُ ، ما أسرع ما ارتجع أخِي فِي هَيْبَتِهِ . وعيب على أَبِي تَمَّامٍ قَوْلُهُ :

رَقِيقٌ حَوَاشِي الْحَلْمِ لَوْ أَنَّ حَلْمَهُ بِكَفَيْكَ مَا مَارَيْتَ فِي أَنَّهُ بُرْدٌ

وقيل : وصف الحلم بالرقة وإنما يُوصفُ بِالْعَظْمِ وَالثَّقَلِ وَالرَّزَانَةِ . وَعَيْبٌ عَلَيْهِ  
أَيْضًا قَوْلُهُ :

الْوُدُّ لِلْقَرِيبِيِّ وَلَكِنْ عُرْفُهُ لِلْأَبْعَدِ الْأَوْطَانِ دُونَ الْأَقْرَبِ

وقيل : لم يمنع ذَوِي الْقَرِيبِيِّ مِنْ عُرْفِهِ وَجَعَلَهُ فِي الْأَبْعَدِينَ دُونِهِمْ ، وَهَلَّا كَانَ  
عَطَاؤُهُ عَامًّا لِلْقَرِيبِ وَالبَعِيدِ . وَعَيْبٌ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ :

لَوْ كَانَ فِي عَاجِلٍ مِنْ آجَلٍ بَدَلٌ لَسَكَانٍ فِي وَعْدِهِ مِنْ رَفْدِهِ بَدَلٌ

وقيل : ولم لا يكون فِي الْعَاجِلِ مِنَ الْآجَلِ بَدَلٌ . وَالنَّاسُ كَلَّمَهُمْ عَلَى اخْتِيَارِ

(١) بهامش ٤٣٩ : الخريص الماء المستنقع عن ابن دريد وأصل البيت في ٤٤٢ :

أخضر مطموثًا بماء الخريص .

العاجل وإيثاره . وعيبه ، عليه أيضاً قوله :

يَقْظُ وَهُوَ أَكْثَرُ النَّاسِ إِذْ ضَاءَ عَلَى نَائِلٍ لَهُ مَسْرُوقٍ

وقيل : هذا هجوٌ لأنه جعل نائله يؤخذ منه على وجه السرقة . وعيب على الفرزدق قوله :

وَمَنْ بِأَمْنِ الْحَجَّاجِ وَالطَّيْرِ تَتَّقِي عَقُوبَتَهُ إِلَّا ضَعِيفُ الْعِزَامِ  
وقال له الحججاج : الطيرُ تتقى الثوب وتقى الصبي ، وأمثالُ هذا أكثر من أن تحصى مما وقع فيه فسادُ الأغراض والصفات .

وقد كان أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب يذهبُ إلى أن المدح بالحسن والجمال ، والذمُّ بالقبح والدمامة ، ليس بمدح على الحقيقة ولا ذمٌّ على الصحة ، ويخطئ كلٌّ من يمدح بهذا ويذمُّ بذلك ؛ ويستدلُّ بانكار عبد الملك ابن مروان على عبد الله بن قيس الرقيات قوله فيه :

يَأْتَلِقُ التَّاجُ فَوْقَ مَفْرَقِهِ عَلَى جَبِينِ كَأَنَّهُ الذَّهَبُ

وقوله : تقول في هذا وتقول لمصعب ؟ :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنْ آلِ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ

وقد أنكر هذا المذهب على أبي الفرج أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى . وقال : إنه خالف فيه مذاهب الأمم كلها عربياً وأعجمياً ، لأن الوجه الجميل يزيد في الهيبة ويؤمن به ، ويدلُّ على انخصال الحمودة ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم صحيح . ولو لم يكن في ذلك إلا ما قد جُبلت النفوس عليه من الميل إلى الوجوه الحسان لكفى وأغنى ، فإن كان قدامة يعتقد أن ذلك ليس بفضيلة لما كان الإنسان قد خلق عليه ، فهذا حكمُ جميع الفضائل

النفسانية، فإنَّ الكريمَ قد خُلِقَ كريماً، والشُّجاعُ شجاعاً، والعَاقِلُ عاقِلاً، وكما لا يقدرُ القبيحُ الوجهَ على أن يستبدلَ صورةً غيرَ صورته، كذلك لا يقدرُ الجاهلُ على أن يستفيدَ عقلاً فوقَ عقله. ويلزمُ قُدامةُ أن لا يُجيزَ المدحَ بشرفِ النفسِ والنسبِ و [كرم] الأُصل؛ لأنَّ ذلكَ أيضاً مجرى مجرى الصور. ولا صنيعَ للممدوحِ في شيءٍ منهما والأمرُ في هذا ظاهرٌ. فأما إنكارُ عبد الملك بن مروان على ابنِ قيسِ الرُقَيْتاتِ مدحه له بالتَّاج، فأما أنكره لأنَّ التَّيجانَ [كانت] من زِيِّ [مُلوك] العجمِ ولم يكنْ خُلفاءَ العربِ يعرفونها، فقال له: تمدحني كما تمدح ملوك الأَعاجم، وتمدح مُصعباً كما تمدح الخُلفاء. والأمرُ على ما قال عبد الملك لأنَّ مدح الخليفةِ بأنَّه شهابٌ من الله تعالى أبلغُ من مدحه باعتدالِ التَّاج فوقَ مفرقه. وهذا كما أنكر على كثيرٍ قوله فيه :

على ابنِ أبي العاصي دِلاصُ حُصينةُ أَجَادَ المُسدِّي نَسجها فأذالها  
وقال قولُ الأَعشى :

كنتُ المُقدِّمُ غيرَ لابسِ جُنَّةٍ بالسَّيفِ تضربُ مُعلماً أبطلها  
أحسنُ من قولك، فأراد عبد الملك في الموضعين المُبالغة، ومدحه بالأفضل والأحسن.

ومن الصَّحَّةُ : صحَّةُ المُقابِلةِ في المَعاني، وهو أن يضع مؤلف الكلام معاني يُريد التوفيقَ بين بعضها وبعضِ والمُخالفةُ، فيأتي في المُوافقِ بما يوافق وفي المُخالفِ بما يخالف على الصَّحَّة، والأصلُ في هذه المُناسبةِ فإنَّ لها تأثيراً قوياً في الحسن، ومِنْ أمثلة ذلك في النظم قول الطرَّماح :

أسرناهم وأنعمنا عليهم وأسقينا دماءهم الترابا  
فاصبروا للبأسِ عند حربٍ ولا ادوا الحُسنِ يد ثوابا

وهذه مُقابلةٌ صحيحةٌ ، ومن ذلك أيضاً قولُ الآخر :

جَزَى اللهُ خيراً ذاتِ بعلٍ تصدقتِ على عَزْبٍ حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَهْلٌ  
فإننا سنجزئها بمثلِ فعالها إذا ما تزوّجنا وليس لها بعلٌ  
وهذه أيضاً مُقابلةٌ صحيحةٌ . لأنه جعل في مُقابلة أن تكون المرأة ذاتِ  
بعلٍ وهو لا زوج له أن يكون هو ذا زوجٍ وهي لا بعل لها ، وقابل حاجته  
وهو عَزْبٌ بِحاجتها وهي عَزْبَةٌ . ومن أمثلة ذلك في النثر قول أبي اسحاق  
الصابي : وأن يخلد في بطون الصحائف غلطانا وغلطك ، في احساننا واساءتك ،  
وحفظنا واضاعتك . وكتب بعضهم في كتاب له : ولو أن الأقدار إذرمت  
بك من المراتب إلى أعلاها ، بلغت من أفعال السؤدد إلى ماوازاها ، فوازيت  
بمسايعك مراقيك ، وعادلت النعمة بك بالنعمة فيك ، ولكذك قابلت سمو  
الدَّرَجَةِ بدنوِّ الهمة ، ورفيعُ الرتبة بوضيع الشيمة ، فعاد علوك بالاتفاق ، إلى  
حال دُنُوِّكَ بالاستحقاق ، وصار جناحك في الانهياض ، إلى مثل ما عليه قدرك  
في الانخفاض ، ولا لومَ على القدرِ إذ أذنب فيك وأتاب ، وغلطَ فعاد إلى  
الصواب . وهذا كلام معانيه مُتقابلةٌ على الصحة . ومن ذلك قول هندی بنت  
النعمان : شكرك يدُ نالتها خصاصةٌ بعد نعمة ، ولا ملكتك يد نالت ثروة  
بعد فاقة .

فأما فسادُ المُقابلة فكقول أبي عدي [ القرشي ] :

يا ابن خیر الأخیار من عبد شمس أنت زین الدنا وغیث الجنود

فليس غيث الجنود مُقابلا لزين الدنيا ولا مُوافقاً .

ومن الصحة : صحة النَّسَقِ والنَّظْمِ ، وهو أن يستمرَّ في المعنى الواحد  
وإذا أراد أن يستأنفَ معنى آخر أحسن التخلُّص إليه حتى يكون مُتعلقاً  
بالأول وغير منقطع عنه . ومن هذا الباب خروج الشعراء من النسب إلى  
المدح فان المحدثين أجادوا التخلُّص حتى صار كلامهم في النسب متعلقاً  
بكلامهم في المدح لا ينقطع عنه ، فأما العرب المتقدمون فلم يكونوا يسلكون  
هذه الطريقة وإنما كان أكثر خروجهم من النسب إما منقطعاً وإما  
مَبْنِيّاً على وصف الإبل التي ساروا إلى المدوح عليها ، ومما يستحسن من  
خروج المحدثين قول أبي عبادة البحرى يصف الرّوض :

شقائق يحملن الندى فكأنه دموع التصابي في خدود الخرائد  
كأن يد الفتح بن خاقان أرفلت تليها بتلك البارقات الرّواعد  
وقوله :

ولو أنني أعطيت فيهنّ المني وقول محمد بن وهيب :

ما زال يلثمى مرّاشفه ويعلنى الابريق والقدح  
حتى استردّ الليل خلعتة وبدّ اخلال سواده وضح  
وبدّ الصّباح كأنّ غرّته وجه الخليفة حين يمتدح

وقال الفرزدق :

وركب كأنّ الريح تطلب عندهم لهاترة من جذبها بالعصائب  
سروا يخبطون الليل وهي تلفهم إلى شعب الأكوار من كل جانب

إذا آنسوا ناراً يقولون ليها وقد خصرت أيديهم نارٌ غالب  
ومن الخروج إلى الذمّ، قولُ اسحاق بن ابراهيم :  
فاذرت قرن الشمس حتى رأيتنا من العي نحكى أحمد بن هشام  
وقولُ أبي عبادة :

ما إن يعاف قذى ولو أوردته يوماً خلأثق حمدويه الأحول  
فأمّا الخروج المنقطع ، فكقول أبي عبادة أيضاً :

تأني رباه أن تجيب ولم تكن مستخبرٌ ليحيب حتى يفهما  
الله جار ابن المدبر كلما ذكر المكارم ما عف وأكرما  
وقول أبي تمام :

لو رأى الله أن في الشيب فضلا جاوَرته الأبرار في الخلد شيبنا  
كل يوم تبدى صروف الليالي خلقاً من أبي سعيد غريبا  
وأمثال هذا للمتقدمين كثير ، وأما إذا ابتدء بالمديح أو بغيره من الأغراض  
فالأحسن أن يكون الابتداء دالاً على المعنى المقصود ، كما ابتداء أبو الطيّب  
المتنبّي قصيدته التي مدح بهاسيف الدولة واعتذرله عن ظفر الروم [بجيشه]  
وقتلهم وأسرم جماعة منهم فقال :

غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع إن قاتلوا جنبوا وحدّثوا شجعوا  
فابتداءً بفرضه من أول القصيدة .

ومن الصّحة: صحّة التفسير، وهو أن يذكر مؤلف الكلام معني يحتاج  
إلى تفسيره فيأتي [به] على الصّحة من غير زيادة ولا نقص كقول الفرزدق:  
لقد جئت قومًا لو لجأت إليهم طريد دم أو حاملًا ثقل مفرم

لألفيت فيهم معطياً ومطاعناً وراءك شزراً بالوشيج المقوم  
وهذا تفسير للأوّل موافق .

فأمّا فساد التّفسير فكقول بعضهم :

فيا أيها الحيران في ظلم الدّجى ومن خاف أن يلقاه بنى من العدى  
تعال إليه تلمق من نور وجهه ضياء ومن كفيه بحراً من الندى  
فان هذا الشاعر لما قدّم في البيت الأوّل الظلم وبنى العدى ، كان  
الوجه في التّفسير أن يأتي في البيت الثاني بما يليق به فأتى بالضياء بإزاء الظلم  
وذلك صواب ، وكان يجب أن يأتي بإزاء بنى العدى بالنصرة أو العصمة  
أو ما جرى مجرى ذلك ، فلما جعل مكانه ذكر الندى كان التّفسير فاسداً .  
وأما كمال المعنى : وهو أن تستوفي الأحوال التي تمّ بها صحته  
وتكامل جودته ، وذلك مثل قول نافع بن خليفة الغنوى :

رجال إذا لم يقبل الحقّ منهم ويعطوه لاذوا بالسيوف القواضب  
فتعم المعنى بقوله : ويعطوه لأنه لو اقتصر على قوله إذا لم يقبل الحق  
منهم عاذوا بالسيوف ، كان المعنى ناقصاً . ومن أمثلة ذلك في النثر قول بعضهم :  
فلحقت به أسباب الجلالة غير مستشعر فيها النخوة ، وترامت به أحوال  
الصّرامة غير مستعمل معها السّطوة ، هذا مع دماثة في غير حصّر ، ولين  
جانب من غير خور . فكمال المعنى في هذا الكلام لأنّ من [ كمال ] الجلالة  
أن تزول عنها النخوة ، وكمال الصّرامة أن تسلم من السطوة ، وتام الدماثة أن  
تكون بغير حصّر ، ولين الجانب أن يكون من غير خور ، ومن هذا

الجنس قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الوالى : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ شِدَّةٌ فِي غَيْرِ عُنْفٍ ، وَلِينٌ فِي غَيْرِ ضَعْفٍ .

وأما المبالغة في المعنى والغلو : فإن الناس مختلفون في حمد الغلوِّ وذمِّه فمنهم من يَحْتَارُهُ ويقول أحسن الشعر أ كذبه ويستدل بقول النابغة وقد سئل مَنْ أشعر الناس ؟ فقال : مَنْ استجيد كذبه ، وأضحك رديئه . وهذا هو مذهب اليونانيين في شعرهم . ومنهم مَنْ يَكْرَهُ الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الإحالة ، ويختار ما قارب الحقيقة ودانى الصِّحَّة ، وَيَعِيبُ قَوْلَ أَبِي نُوَاسٍ :

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشُّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطْفُ الَّتِي لَمْ تَخْلُقْ  
لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغُلُوِّ وَالْإِفْرَاطِ الْخَارِجِ ] عن الحقيقة ، والذي أذهب إليه  
المذهب الأوَّل في حمد المبالغة والغلو لأن الشعر مبنى على الجواز والتَّسْمُحِ [   
لكن أرى أن يستعملَ في ذلك كادَ وما جرى في معناها ليكون الكلام  
أقرب إلى حيز الصحة ، كما قال أبو عبادَةَ :

أَتَاكَ الرَّبِيعُ الطَّلُقُ يَحْتَالُ ضَا حَا كَا      مِنْ الْحَسَنِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَا  
وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ :

يَطْمَعُ الطَّيْرَ فِيهِمْ طَوْلُ أَكْلِهِمْ      حَتَّى تَكَادَ عَلَى أَحْيَائِهِمْ تَقَعُ  
فهذان البيتان قد تضمنا غلوًّا لكن لما جاءت فيهما كاد قربتهما إلى الصحة .  
وأما المبالغة بغير كاد ، فكقول أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان :

وَنَبَالَةٌ مِنْ بَحْرٍ لَوْ تَعَمَّدُوا      بَلِيلَ أَنْاسِي النُّوَاطِرِ لَمْ يَخْطُوا  
وقول النمرِ يَصِفُ السَّيْفَ :



تَظَلُّ تُحْمَرُ عَنْهُ إِنْ ضُرِبَتْ بِهِ      بَعْدَ الذَّرَاعَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ وَالْهَادِي  
وَقَوْلِ النَّابِغَةِ :

تَقَدُّ السُّلُوقِ الْمُضَاعَفَ نَسِجِهِ      وَيُوقَدْنَ بِالصَّفَاحِ نَارَ الْجُبَابِ  
وَقَوْلِ ابْنِ هَانِي الْأَنْدَلِسِيِّ :

أُمْدِيرَهَا مِنْ حَيْثُ دَارَ لَشَدَّ مَا      زَاخَمَتْ تَحْتَ رِكَابِهِ <sup>(١)</sup> جَبْرِيلاً  
وَأَمَّا السُّتَعْمَالُ الْعُلُوِّ الْخَارِجُ إِلَى الْإِحَالَةِ فِي النَّثْرِ فَقَلِيلٌ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ  
فِيهِ الْمُبَالَغَةُ الَّتِي تَقَارِبُ الْحَقِيقَةَ، كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : لَهْمُ جُودِ كِرَامٍ أَسْمَعْتُ  
أَحْوَالَهَا، وَبَأْسَ لِيُوثٍ تَتَّبِعُهَا أَشْبَاهُهَا، وَهَمُّ مَلُوكٍ انْفَسَحَتْ أَمَالُهَا، وَخَرَّ  
صَمِيمٌ شَرُفَتْ أَعْمَامُهَا وَأَخْوَالُهَا. فَبَالِغٌ لَمَّا جَعَلَ لَهُمْ جُودَ الْكِرَامِ مَعَ اتِّسَاعِ  
الْحَالِ، وَبَأْسَ اللَّيُوثِ مَعَ اتِّبَاعِ الْأَشْبَالِ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْكَلَامِ،  
وَمِنَ الْمُبَالَغَةِ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذِّيَابِيِّ :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوِيَ فِهِمْ      بَيْنَ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَّابِ  
وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ لِأَنَّهُ [قَدْ] دَلَّ [بِهِ] عَلَى  
أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمْ عَيْبٌ غَيْرُهُ لَذَكَرَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا وَصْفَهُمْ بِمَا فِيهِمْ عَلَى  
الْحَقِيقَةِ. وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ أَبِي هِفَّانَ :

وَلَا عَيْبَ فِيْنَا غَيْرَ أَنْ سَمَّحْنَا      أَضْرَبْنَا وَبِأَسِّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ  
فَأَفْنَى الرَّدَى أَعْمَارَنَا غَيْرَ ظَالِمِ      وَأَفْنَى النَّدَى أُمُورَنَا غَيْرَ عَائِبِ <sup>(٢)</sup>  
أَبُونَا أَبٌ لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ      أَبَاً وَاحِداً أَغْنَانَا بِالْمُنَاقِبِ  
وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ الْجَمْدِيِّ :

(١) فِي ٤٣٩ : بَيْنَ السُّطْرَيْنِ (لِوَانِهِ). وَكَذَا فِي التَّيْمُورِيَّةِ (٢) فِي ٤٣٩ : عَاتِبَ

فَتِي كَلِمَتِ أَخْلَاقِهِ <sup>(١)</sup> غَيْرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يَبْقَى مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا  
وَأَمَّا التَّحَرُّزُ مِمَّا <sup>(٢)</sup> يُوَجِّبُ الطَّعْنَ : فَأَنْ يَأْتِيَ بِكَلَامٍ لَوْ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ  
لَكَانَ فِيهِ طَعْنٌ ، فَيَأْتِي بِمَا يَتَحَرَّزُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ الطَّعْنِ كَقَوْلِ طَرْفَةَ :  
فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبَ الرِّبْعَ وَدِيمَةَ تَهْمَى  
فَلَوْ لَمْ يَقُلْ : غَيْرَ مُفْسِدِهَا لَطَنَّ بِهِ أَنَّهَ يَرِيدُ تَوَالِي الْمَطَرِ عَلَيْهَا ، وَفِي ذَلِكَ  
فَسَادٌ لِلدِّيَارِ وَحَوْ لِرِسْوِمِهَا ، كَمَا عَابُوا قَوْلَ ذِي الرُّمَّةِ :  
أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجْرَعَاتِكَ الْقَطْرَ  
وَقَالُوا : إِذَا لَمْ يَزَلِ الْقَطْرُ مِنْهَا عَلَيْهَا عَنِ آثَارِهَا وَدَرَسَ مَعَالِمَهَا ، فَاحْتَرَزَ طَرْفَةَ  
بِقَوْلِهِ : غَيْرَ مُفْسِدِهَا مِنْ هَذَا الطَّعْنِ ، عَلَى أَنَّ ذَا الرُّمَّةَ قَدْ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ :  
أَلَا يَا أَسْمَى يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى . وَلَا أَجَلَ هَذَا الْغَرَضِ قَالَ الرُّضِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
فِي وَصْفِ الْمَطَرِ الْمُسْتَسْقَى بِهِ الْقَبْرِ وَذَكَرَ السَّجَابَةَ - :  
تَجْرَى وَذَلِكَ الرَّمْسُ غَيْرُ مُرْوَعٍ مِنْهَا وَذَلِكَ التُّرْبُ غَيْرُ مُثَارٍ  
وَاسْتَقْبَحَ قَوْلَ أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيِّ فِي مِثْلِهِ :  
لِسَاحِيهِ عَلَى الْأَجْدَاثِ حَفَشٌ كَأَيْدِي الْخَلِيلِ ابْصَرْتَ الْخَالِي  
وَمِنْ الْاِحْتِرَازِ أَيْضًا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ فِي صِفَةِ الْخَلِيلِ :  
صَبِينَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنَا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدٍ سِرَاعٌ وَأَرْجُلُ  
فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ : ظَالِمِينَ لَكَانَ الْمَعْتَرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا ضَرَبْتَ هَذِهِ الْخَلِيلَ  
لِبَطْنِهَا كَمَا عَابُوا قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ :

(١) (١) فِي ٤٣٩ : خَيْرَاتِهِ . وَفِيهَا وَالتَّيْمُورِيَّةُ : فِيهَا

فللزجر أهوبٌ وللساق درةٌ وللسوط منها وقعُ أُخرج مُهذبٌ<sup>(١)</sup>

وقالوا : إذا أوج إلى هذا كله فليس بسريع ، فقال عبد الله : ظالمين

محرزاً من هذا الطعن ، ومن هذا أيضاً قول أبي عبادة :

أقننا أكلنا أكل استلابٍ هُنَاك وشربنا شربِ بدار

وكأنه خاف أن يقال هذا الذي فعلتم سُخْفٌ ، فقال :

ولم يك ذاك سُخْفاً غيرِ أني رأيت الشرب سُخْفهم وقار

وأما الأستدلال بالتمثيل : فان يزيد في الكلام معنى يدلُّ على صحته

بذكر مثال له ، نحو قول أبي العلاء :

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر

فدلَّ على أن الزيادة فيما يطلب ربما كانت سبباً للامتناع منه ، بتمثيل ذلك

بالماء الذي لا يشرب لفراط برده ، وإن كان البرد فيه مطلوباً محموداً ، ومنه

أيضاً قول أبي تمام :

أخرجتموه بكرهٍ من سجيته والنار قد تنضى من ناضر السلم

وقوله :

وإذا اراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود

لولا اشتعال<sup>(٢)</sup> النار فيما جاورت ما كان يُعرف طيبُ عَرَفِ العودِ

وقوله :

وكنَّا نرجيه على السُخْطِ والرِّضا وأنفِ الفئى<sup>(٢)</sup> من وجهه وهو أجدع

(١) في ٤٣٩ :

فلساق أهوبٌ وللسوط درة وللزجر منه وقع أهوج منعب

(٢) - (٢) في ٤٤٢ : استعار . وفيها وأنفِ الفئى وأحسبه تصحيف .

وقول أبي عبادة :

ويحسن ذُّهاً والموت فيه      وقد يستحسن السَّيف الصَّقيل  
وقوله :

مواهب . ما تكلفنا السَّؤال لها      إن الغمامَ قلب<sup>(١)</sup> ليس يحترف  
وأما قول أبي عبادة أيضاً :

ورجال جاروا خلائك الغرر وليست يلامق<sup>(٢)</sup> من دروع  
فليس بتمثيل جيد ، لأنَّ السبقَ في الجرى لا يليق تمثيله بتفضيل الدُّروع  
على اليلامق ، وإنما كان يحسن ذلك لو قال : وَرِجَالُ جَاروكَ فِي كَوْنِهِمْ  
عَصْمَةٌ [ لى أَوْ ] جُنَّةٌ دُونِي ، أو ما جرى هذا المجرى . فيكون تمثيل ذلك  
بالدروع واليلامق موافقاً ، فأما على الوجه الذى ذكره فإنَّ ذلك من ردى .  
الاستدلال بالتمثيل :

ومن الاستدلال بالتمثيل على الوجه الصحيح ، قولُ النابغة الذبياني  
يُخاطَبُ النعمان :

ولكننى كنت امرأً لى جانب<sup>٣</sup>      من الأرض فيه مُستَرادٌ ومذهبُ  
مُلوك وإخوان إذا ما لقيتهم      أحمكمُ فى أموالهم وأقربُ  
كفملاك فى قوم أراك اصطنعتهم      فلم ترهم فى شكر ذلك أذنبوا<sup>(٤)</sup>  
فاستدل النابغة على انه لا يستحقُّ اللومَ بمدحه آل جفنة وقد أحسنوا

---

(١) بهامش ٤٣٩ : القلب البر قبل أن تبنى بالحجارة (٢) وبهامشها أيضاً  
اليلق القباء فارسى معرب وجمعه يلامق (٣) فى ٤٤٢ : صنعهم . . . فى مثل  
ذلك أذنبوا .

إليه بما مثله من القوم الذين أنعم الثعمان عليهم ، فاما مدحوه لم يكونوا عنده مَلمومين .

وأما الاستدلالُ بالتعميل ، فكقول أبي الحسن التَّهَامِيُّ :  
لَوْلَمْ يَكُن رِيْقَتُهُ خَمْرَةً      لَمَا تَنَتَّى عَطْفُهُ وَهُوَ صَاح

وقوله :

لَوْلَمْ يَكُن اقْتِحْوَانًا تَعْرُ مَبْسَمَهَا      مَا كَانَ يَزِدُّ ادْطِيْبًا سَاعَةَ السَّحْرِ  
وقول أبي عبادة :

وَلَوْلَمْ تَكُن سَاخِطًا لَمْ أَكُنْ      أَذَمَّ الزَّمَانَ وَاشْكُو الخَطُوبَا  
وقول ابن هاني الأندلسي :

وَلَوْلَمْ تَصَافِح رِجْلُهَا صَفْحَةَ الثَّرَى      لَمَا كُنْتَ أَدْرَى عِلَّةً لِلتَّيْمِمْ  
[وقول الله تعالى : ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَتَا ) جاري هذا المجرى] ،  
فهذا مبلغ ما نقوله في المعاني مما يستدلُّ به على غيره ، لأن حصرها مما  
لا سبيل إليه على ما بيناه وقد قدَّمنا ذكره .

### فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام

ذهب قوم من الرواة وأهل اللغة ، إلى تفضيل أشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين ، ولم يُجيزوا أن يلحقوا أحداً ممن تأخر زمانه بتلك الطبقة وان كان عندهم محسناً ، واختلفوا في علة ذلك . فزعمت طائفة من جهَّالهم ، أن العلة فيه هي مجرد التقدم في الزمان ، واسترُّوا في الترتيب فجعلوا الشعراء طبقاتٍ بحسب تواريخ أعصارهم . وقال قوم منهم : السبب

في ذلك أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة وفتحوا طريق الشعر وسلك الناس [فيه] بعدهم، وجروا على آثارهم. فلهم فضيلة السبق التي لا تُوازىها فضيلة ولا تُوازنها مرتبة، وإذا كان غيرهم قد استفاد منهم وأخذ ألفاظهم وأكثر معانيهم فلن يكون في الرتبة لاحقا بهم، وإذا كان مقصراً عنهم فشمرة دون أشعارهم. وقالت طائفة أخرى: إن العلة في تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع والأشعار المحدثه تقع بتكلف وتعمل، وما وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف. قالوا: ولهذا العلة استدل بأشعار المتقدمين دون أشعار المحدثين، واحتاج هؤلاء كلهم في نقد الشعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهب فيه حتى روعا عن ابن الأعرابي أنه أنشد أرجوزة أبي تمام التي أولها:

وعاذل عذلتُه في عذله فظنّ أني جاهلٌ من جهله

على إنها لبعض العرب فاستحسنها وأمر بعض أصحابه أن يكتبها له، فإمّا فعل قال إنها لأبي تمام. فقال: خرّق خرّق نخرقها. وعن الأصمعيّ أنّ اسحاق بن ابراهيم الموصلي أنشده:

هل إلى نظرة اليك سبيل فيروّ الصدى ويشقى الغليل

إنّ ما قل منك يكثر عندي وكثير ممّن يحب القليل

فقال له الأصمعيّ: لمن تنشدي؟ فقال لبعض الأعراب فقال هذا والله [هو] الديباج الخسر وأناي. قال: فإنهما لليلتهما. قال: لا جرم والله إن آثار الصنعة والتكلف بين عليهما. وذَهَبَ غير هؤلاء من أهل العلم بالشعر. فقال: إن

الطرق في نقد الشعر<sup>(١)</sup> ما قدمناه من نعوت الالفاظ والمعاني ، فأما قائله  
وتقدم زمانه أو تأخره فلا تأثير له في ذلك، لأن القديم كان محدثاً والمحدث  
سيصير قديماً ، والتأليف على ما هو عليه لا يتغير ، وفي المحدثين من هو أشعر  
من جماعة من المتقدمين وفي المتقدمين من هو أشعر من جماعة من  
المحدثين . وإلى هذا كان يذهب أبو عثمان الجاحظ ، وأبو العباس المبرد ،  
وأبو عبادة البحرى ، وأبو العلاء بن سليمان آنفاً ، وهو الصحيح الذى  
لا يعترض العاقل فيه شك ولا شبهة وستكلم على ما تعلقت به تلك الطائفة  
من الشبه الفاسدة .

أما من ذهب إلى تفضيل المتقدم بمجرد تقدم زمانه فإنه لم يذهب  
في ذلك إلى علة غير مجرد الدعوى ، فلو قال له قائل : شعر المحدثين أفضل  
لتأخر زمانهم لم يكن بين القولين فرق . ثم يقال له : ما عندك في امرئ القيس  
أهو عندك في الطبقة الأولى من الشعراء أم ليس في الطبقة الأولى ؟ فإن  
قال هو في الطبقة الأولى . قيل له ولم وقد كان قبله جماعة من الشعراء معروفين  
أحدهم ابن حذام الذى قيل إنه أول من بكى على الديار ، وذكره امرؤ  
القيس في شعره فقال :

عوجا على الطلل المحيل لعلنا نبيكى الديار كما بكى ابن حذام  
وإذا كان زمان امرئ القيس قد تأخر عن زمان جماعة من الشعراء  
فيجب تفضيلهم<sup>(٢)</sup> عليه لأنك قلت إنما يفضل بتقدم الزمان فقط . فإن قال  
ليس امرؤ القيس في الطبقة الأولى بل من كان قبله أشعر وأحق بالتقدم . قيل  
أولاً إن هذا خلاف إكفاة من يفضل أشعار المتقدمين على المحدثين

(١) في ٤٤٢ : نقد الكلام (٢) وفيها : تقديمهم

لأنهم ما اختلفوا في أن امرأ القيس في الطبقة الأولى  
ثم خبرنا عن الطبقة التي امرؤ القيس منها أعرفت أن مواليدهم في وقت  
واحد حتى قطعت على أنهم طبقة لتساويهم في زمان الوجود . فان قال نعم !  
كذب لأن في تلك الطبقة قوماً لم يلحق أحد منهم زمان الآخر ، وقد جعل  
الأعشى فيهم وهو بعد امرئ القيس بمدّة طويلة ، وان قال لا يراعى في  
تفضيل المتقدمين على المحذّين قليل الزمان وانما المؤثر في ذلك الزمان الكثير .  
قيل له : نخبرنا عن من بينه وبين الأعشى من الزمان مثل ما بين الأعشى  
وامرئ القيس ، أيجوز أن يجعل شعره في طبقة شعر الأعشى . فان قال :  
لا قيل له ولم وأنت قد ألحقت الأعشى بامرئ القيس وبينهما مثل ذلك من  
الزمان ، واعتلت بأنه لا يؤثر . فكيف صار بعد الأعشى مؤثراً في الحاق  
من بعده به . وان قال : يجوز أن يجعل في طبقة الأعشى من كان بعده بمثل  
الزمان الذي بينه وبين امرئ القيس . قيل : أيجوز أن يجعل في طبقة هذا  
الشاعر من كان بعده بمثل الزمان الذي بين الشاعر الأول والأعشى ؟ فان  
قال لا ! يسأل عن السبب في ذلك . وقيل له ما قيل في الشاعر الأول ولا  
سبيل له إلى الفرق وان قال نعم ! ألزم أن يكون شعر بعض شعرائنا اليوم  
في طبقة امرئ القيس بهذا الترتيب والنسق ، وأن يجعل الشعر في طبقة  
ما هو قبله والأول في طبقة ما هو قبله حتى يكون بعض شعرائنا اليوم  
وامرؤ القيس في طبقة واحدة ، هذا خلاف ما يذهبون إليه .

ويقال له : خبرنا عنك لو أنك في زمان امرئ القيس ووقفت على  
شعره أكان رأيك فيه هو رأيك اليوم . فان قال نعم ! قيل له ولم وأنت إنما



تختاره اليومَ وتفضله بقدمه فإن كان في ذلك الوقت مُحدثًا عندك فحكمه حكم المحدث اليوم. وإن قال: بل كنت أذهبُ فيه إلى غير ما أذهبُ اليوم. قيلَ له فهل تأليفه على ما كان عليه أم تَمَيَّرَ عمَّا كان عليه. فإن قال: تغير قيل فهو إذاً غير ما أَلَّفَهُ امرء القيس وهذا ما لا يقوله أحدٌ، وإن قال بل هو بحاله في الأَكْثَر. قيل له: فيجب أن يكون بحاله على صفةٍ ثم يصير هو بحاله على صفةٍ أخرى من غير أن يزيد شيئًا ولا يعقل فيه غير ما يوجب ذلك، وهذا خارجٌ عن المُعقول ومعدودٌ في كلام أهل الوسواس.

وأما مَنْ ذَهَبَ إلى تفضيل أشعار المتقدمين من حيث سبقوا إلى المعاني والألفاظ ونَزَلَ النَّاسُ بعد على سكناتهم فإنه يُقالُ له: هذا لو ثبتَ لَدَلَّ على فضل المتقدمين على المحدثين ولم يدل على فضل شعر هؤلاء على هؤلاء؛ لأنَّه ليس كلُّ مَنْ كان أفضل وجب أن يَكُونَ شعره، أحسن وهذا الخليلُ هو الغاية في الذكاء والفطنة بعلوم العرب وشعره في انزل طبقةٍ وكذلك غيرُه، من العلماء بهذه اللغة والأمر في هذا واضحٌ لا يحتاج إلى دليل. ثم يقال له: ما تريد بالمعاني التي سبقوا إليها؟ أتريد جميع معاني أشعار المحدثين أو بعضها؟ فإن قال: جميعها قيل هذا جحد العيان، لأن الأمر في تفرُّد المحدثين بعمان استنبطوها لم تحظر للعرب المتقدمين على بال أظهر من كل ظاهر، وإن قال بعض المعاني. قيل: إن تلك المعاني التي سبق المتقدمون إليها وأخذها منهم المحدثون لا يخلو الأمرُ فيها من أن يكونوا نظموها بحالها أو زادوا عليها أو نقصوا منها؛ فإن كانوا زادوا فلهم فضيلة الزيادة كما كان لاؤلتك فضيلة السبق، وإن كانوا نقصوا فالمتقدمون في تلك المعاني خاصَّة أفضل

منهم، وإن كانوا نقلوها بحالها فتلك هي معاني المتقدمين لا يستحق المحدثون عليها حمداً ولا ذمّاً أكثر مما يجب في الأخذ والنقل .

وهذا كله يرجع إلى الشعراء دون نفس الشعر لأن المعنى في نفسه لا يؤثر فيه أن يكون غريباً<sup>(١)</sup> مخترعاً ولا منقولاً [متداولاً] ولا يغيره حال ناظمه المبتدئ المبتدع أو المحتذى المتبع ، وإنما هذا شيء يرجع إلى تفضيل السابق إلى المعنى على من أخذه منه .

فأما الألفاظ فإن كان يريد الألفاظ المفردة فتلك ليست لأحد والمحدث فيها والمتقدم واحدٌ، وإن كان يريد الألفاظ المولّفة فإن المحدثين إذا أخذوا الألفاظ قد ألفها ناظم قباهم لم يؤثر فيها أخذهم لها ، حتى يقال إنها في شعر الأول أحسن منها في شعر الآخر ، بل تكون بمنزلة قصيدة شاعر ينتحلها آخرٌ فلا يقال إنَّ الاتحال أثر فيها . فإن كان هذا واضحاً فمن أين يدلُّ سبق المتقدمين إلى بعض المعاني على فضل أشعارهم على أشعار المحدثين الذين سبقوا إلى أضعاف تلك المعاني لو لا عدمُ التوفيق وفرط الجهل .

وأما من ذهبَ إلى تفضيل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين من حيث كانوا لم يتكفوا أشعارهم وإنما نظموها بالطبع والمحدثون بخلاف ذلك ، فإنه يقال له : ما الدليلُ على أن أشعار المتقدمين كانت تقع من غير تكلف . فإن قال بهذا جاءت الروايات عنهم . قيل : الأمرُ بخلاف ذلك والمروى عن زهير بن أبي سلمى أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين وكان يسميها الحوليَّات ، ويقولُ خير الشعر الحوليُّ المحكمك ، والرؤاة كلهم مجمعون على

هذا غير مختلفين فيه واذا فضلوا شعر زهير قالوا: كان يختار الألفاظ ويجهد في إحكام الصنعة . واذا وصفوا الحطيئة شَبَّهوا طريقتَه في الشعر بطريقة زهير، ويروون أن زهيراً كان يعملُ نصفَ البيتِ ويتمدّر عليه كماله فيتمه كعب ابنه .

وهذا كله بمعزلٍ عن الطبع وسهولة النظم ولو لم يدلُّ على ذلك إلا قلة أشعارهم - فان ديوانَ بعض هؤلاء المُحدثين مثل أشعار جماعة من المتقدمين في الكثرة - لكفى ذلك في تكلفهم للشعر ونصبيهم فيه . ثم يقال له : خبرنا عن هذا التكلف الذي ذكرته أهو بين موجود في الشعر أو غير بين موجود فيه ؟ فان قال : ليس بموجود فيه قيل : فلا تُفضّل أشعار المتقدمين على أشعار المحدثين بشيء غير موجود فيها ، وإن قال بل هو موجود في أشعار المحدثين دون المتقدمين . قيل : أتذهبُ إلى أن التكلف موجود في جميع أشعارهم أو في بعضها ؟ فان قال في جميعها كابر لأن من يزعم أن جميع أشعار المحدثين مع السهولة في أكثرها والتيسر متكلفّة وجميع أشعار المتقدمين مع التوعر في أكثرها غير متكلفّة فهو جاحد للضرورة لا تحسن مناظرته ، وإن قال : بعض أشعار المحدثين متكلفّة وبعضها غير متكلف . قيل : وكذلك أشعار المتقدمين . فقد تساووا عندك في هذه القضية وبطلَ تفرُّد المحدثين بالتكلف الذي ذكرته .

فأما الاستشهاد بأشعار هؤلاء المتقدمين فقد بيّنا فيما مضى من هذا الكتاب سببَه وقلنا ان تقدّم الزمان غير موجب لذلك وإنما موجهه أن العربَ الذين يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممن يتكلم بغير

لغتهم هم الذين أقوالهم حجة في اللغة، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم  
وفسدت لغاتهم بالمخالطة لا يستدلُّ بكلامهم، فلما كان العرب المتقدمون  
قَبْلَ الإسلام وفي الصدر الأول منه لا يخاطون في الأثر كثير غيرهم كانت  
أقوالهم في اللغة حجةً، ولما صاروا بالملك والدولة يخاطون غيرهم ويحضرون  
ويسكنون المدن لم يستدلَّ بلغتهم. ولهذا السبب كان أبو عمرو بن العلاء  
يعيب جريراً والفرزدق بطول مقامهما في الحضرة، وأبطل الرواة الاحتجاج  
بشعر الكُميت بن زيد والطرماح لأنهما كانا حضريين، وعلى هذا فلو  
فرضنا اليوم أن في بعض القفار النائية عن العمارة قوماً من العرب  
لا يخاطون غيرهم وكانوا قد أخذوا اللغة عن مثلهم وكذلك إلى حين ابتداء  
الوضع لوجب أن يكون قولهم حجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين.  
وإذا كان هذا مفهوماً فليس يوجب صحة الكلام بالعربية حُسن النظم،  
لأن ذلك لو وجب لكان كلُّ عربيٍّ شاعراً أو الأمر بخلاف ذلك، والشعراء  
من العرب المتقدمين بالإضافة إلى من ليسَ بشاعرٍ جزءٌ من ألوف ألوف.  
وقد ذكرت في نقد الكلام أن لا يكون المعنى فاحشاً، وعيب شعر  
أبي عبد الله الحسين [بن أحمد] بن الحجاج بما تضمنه من فُحش المعاني،  
وليس الأمر عندي على ذلك لأنَّ صناعة التَّأليف في المعنى الفاحش مثل  
الصَّناعة في المعنى الجميل ويطلب في كلِّ [واحد] منها صِحَّة العَرَضِ  
وسلامة الألفاظ على حدِّ واحد وليس لكون المعنى في نفسه فاحشاً أو  
جميلاً تأثير في الصناعة، ولهذا ذهب قوم إلى استحسان المعنى الغريب وليس  
للاختراع في المعنى نفسه تأثير إلا كما للمتداول، وقد أوْمانا إلى هذا فيما

تقدّم وبيّن أنّه شيء لا يرجع إلى الشعراء دون المعاني والشبهة في مثل هذا ضعيفة [جداً].

وذهب قومٌ أيضاً إلى حُسن التّريديد وهو أن يعلق الشّاعر لفظاً في البيت بمعنى ثم يردّها فيه بعينها ويُعاقبها بمعنى آخر كما قال زهيرُ:

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا      يَلْقَى السَّمَاةَ مِنْهُ وَالنَّدى خُلُقًا

وقال أبو نُوَاس :

صفراء لا تنزل الأحزانُ ساحتها لو مسّها حجرٌ مسّته سرّاء  
وهذا عندي لا تعلق له بالنقد لأن التّأليف في هذا التريديد كسائر  
التّأليف في الألفاظ التي لا يستحق به حمداً ولا ذمّاً، ولا يكسبها حُسنًا  
ولا قُبْحًا. وقد صنّف قوم في نقد الشعر رسائل ذكروا فيها أبو ابان من  
الصناعة لا تخرج عما ذكرناه في كتابنا هذا، إلا أنّهم ربما جعلوا للمعنى  
الواحد عدة أسماء كالترصيع الذي يسمونه ترصيعاً وموازنه وتسميطا وتسجيما  
وهو كله يرجع إلى شيء واحد، وإذا وقف على ما صنّفوه في هذا الباب  
وجد الأمرُ فيما قلنا ظاهراً والتكرير بيننا واضحاً، وقد يذهب كثير  
ممن يختار الشعر إلى تفضيل ما يوافق طباعه وحرصه، ويذهب قوم إلى  
اختيار ما لم يتداول منه حتى يكون للوحشى الذي لم يشتهر مزية عندهم  
على المعروف المحفوظ، ويُخالِفهم آخرون فيختارون سائر الشعر على خامله  
ومشهوره على مجهوله، ويستحسن قوم الشعر لأجل قائله فيختارون أشعار  
السادات والأشراف ورؤساء الحروب ومن يوافقهم في التّحلة والمذهب،  
ويمتدّ إليهم بالمودة أو النّسب. وهذه كلّها أقوال صادرة عن الهوى ومقصورة

على محض الدعوى من غير دليل يعضدها ، ولا حجة تنصُرُها ، والطريق الذى يؤدى إلى المقصود من معرفة المختار فى الألفاظ والمعانى هو ما ذكرناه ونبينا عليه ، ومن تأمله علم الإصابة فيه بمشيئة الله وعونه .

## فصل فى [ ذكر ] الفرق بين المنظوم والمنثور

وما يُقال فى تفضيل أحدهما على الآخر

أما حدُّ النثر : فهو حد الكلام الذى ذكرناه فى هذا الكتاب ، وأما حد الشعر فهو كلام موزون مقفى يدل على معنى . وقلنا : كلام ليدل على جنسه . وقلنا : موزون لئنفرق بينه وبين الكلام المنثور الذى ليس بموزون . وقلنا : مقفى لئنفرق بينه وبين المؤلف الموزون الذى لا قوافى له . وقلنا : يدل على معنى لئحترز من المؤلف بالقوافى الموزون الذى لا يدل على معنى .

وسمى شعراً من قولهم شعرتُ بمعنى فطنتُ والشعر الفطنة كأن الشاعر عندهم قد فطن لتأليف الكلام ، وإذا كان هذا مفهوماً فأقل ما يقع عليه اسم الشعر بيتان لأن التقفية لا يمكن فى أقل منهما ، ولا تصح فى البيت الواحد لأنها مأخوذة من قفوت الشيء إذا تلوته ، وقد ذهب العروضيون إلى أن أقل ما يُطلق عليه اسم الشعر ثلاث أبيات . وليس الأمر على ما ذهبوا إليه لأن الحد الصحيح قد ذكرناه وهو يدل على أن البيتين شعر ، فأما اعتلال بعضهم بأن البيتين قد يتفقان فى كلام لا يقصد قائله الشعر ولا يتفق ثلاثة أبيات فيما لا يقصد مؤلفه الشعر فاعتلال فاسد ، لأنه إن كان يريد بالبيتين مثل قول امرئ القيس :

فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول دخول  
فتوضح فالمقراة لم يعم رسمها لما نسجت من جنوب وشمال  
فذلك لا يتفق إلا في كلام يقصد به الشعر ، وإن كان يريد بالبيتين  
مثل ما استشهد به من قول العامة: زمارة مليحة بقطعة صحيحة . فقد يتفق  
من هذا الجنس ثلاثة أبيات في كلام لا يقصد به الشعر ، فالذى ذكره  
دعوى لادليل عليها . وإذا كان هذا بيناً فالفرق بين الشعر والنثر بالوزن  
على كل حال ، وبالتفوية إن لم يكن المنشور مسجوعاً على طريق القوافي  
الشعرية ، والوزن هو التأليف الذى يشهد الذوق بصحته أو العروض . أما  
الذوق فلا مريرجع إلى الحسّ وأما العروض فلأنه قد حصر فيه جميع  
ما عملت العرب عليه من الأوزان فتى عمل شاعر شيئاً لا يشهد بصحته  
الذوق وكانت العرب قد عملت مثله جاز له ذلك كما ساع له أن يتكلم بلقمتهم .  
فأما إذا خرج عن الحسّ وأوزان العرب فليس بصحيح ولا جائز لأنه  
لا يرجع إلى أمر يسوغه والذوق مقدّم على العروض فكل ما صحّ فيه لم  
يلتفت إلى العروض فى جوازه ، ولكن قد يفسد فيه بعض ما يصحّ  
بالعروض على المعنى الذى ذكرناه كالزحافات المروية فى أشعار العرب  
المذكورة فى كتب العروض ، وهو الأصل الذى عملت العرب الأولى  
عليه . وإنما العروض استقراء للأوزان حدث بعد ذلك بزمان طويل .

وأما التفضيل بين النظم والنثر فالذى يصلح أن يقوله من يفضل النظم أن  
الوزن يحسن الشعر ، ويحصل للكلام به من الرونق ما لا يكون للكلام المنشور ،  
ويحدث عليه من الطرب فى إمكان التلحين والغناء [ به ] ما لا يكون

للكلام المنشور ، ولهذه العلة ساع حفظه أكثر من حفظ المنشور حتى لو  
اعتبرت أكثر الناس لم تجد فيهم من يحفظ فصلاً من رسالة غير القليل .  
ولا تجد فيهم من (لا) يحفظ البيت أو القطعة إلا الديسر ، ولولا ما انفرد به من  
الوزن الذي تميل إليه النفوس بالطبع لم يكن لذلك وجه ولا سبب .

ونقول إن الشعر يدخل في جميع الأغراض كالنسيب والمديح والذم  
والوصف والعتب ، والنثر لا يدخل في جميع ذلك فإن النسيب لا يحسن  
في غير الشعر وكذلك غيره من الأغراض ، وما صالح لجميع ضروب  
الكلام وصنوفه أفضل مما اقتصر على بعضه .

وأما الذي نقوله من تفضيل النثر على النظم : فهو أن النثر يعلم فيه  
أمر لا تعلم في النظم كالمعرفة بالمخاطبات ، وبينه الكتب والعهود  
والتقليدات ، وأمر تقع بين الرؤساء والملوك يعرف بها الكاتب أمورهم  
ويطلع على خفي أسرارهم ، وأن الحاجة إلى صناعة الكتابة ماسة والانتفاع  
بها في الأغراض ظاهر . والشعر فضل يستغنى عنه ولا تقود ضرورة  
إليه وأن منزلة الشعاع إذا زادت وتسامت لم ينل بها قدراً عالياً ولا ذكراً  
جميلاً ، والكاتب ينال بالكتابة الوزارة فما دونها من رتب الرياسة ،  
وصناعة تبلغ بها إلى الدرجة الرفيعة أشرف من صناعة لا توصل صاحبها  
إلى ذلك ، وإن أكثر النظم إذا كُشف وجد لا يعبر عن جد ولا يترجم  
عن حق ، وإنما الحدق فيه الإفراط في الكذب والعلو في المبالغة ،  
وأكثر النثر شرح أمور متيقنة وأحوال مشاهدة ، وما كثر فيه الجد  
والتحقيق أفضل مما كثر فيه المحال والتقريب [ وقد يتسع الكلام  
فيما لا يخرج عن هذا الفن وهذه الجملة كافية في مثل هذا الموضوع ]



## فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته<sup>(١)</sup>

الذي يحتاج مؤلف الكلام إليه من معرفة اللُّغة التي هي لغة العرب قدر ما يعرف كل شيء، باسمه الذي وضعته له . ويجب أن يكون ذلك الاسم أفصح أسمائه إن كانت له عدة أسماء ، وقد بينا الطريق إلى معرفة الفصيح فيما مضى من كتابنا هذا ، فإذا عرف ما ذكرته من اللُّغة احتاج إلى معرفة ما يتصرفُ ذلك الاسمُ عليه من جمع وتثنية وتذكير وتأنيث وتصغير وترخيم ليورده على جميع<sup>(٢)</sup> ما يتصرفُ فيه صحيحاً غير فاسد ، ولهذا افتقر إلى علم النحو وسأذكرُ قدر ما يحتاج منه فإذا علم ما أشرت إليه افتقر إلى معرفة عدة أسماء لما يقعُ استعماله في النظم والنثر [كثيراً] ليجد إذا ضاق به موضع أو حظر عليه وزنُ إيراد اسم<sup>(٣)</sup> المُدولِ إلى غيره .

ويحتاج في علم النحو إلى معرفة إعراب ما يقع له في التأليف حتى لا يذكر لفظاً إلا موضوعةً حيث وضعتها العربُ من إعراب أو بناء على حسب ما وردت عنهم ، وليس لأحد أن يُظن أن هذا هو معرفة النحو كله والإشتمال على جميع علمه لأن الكثير من النحو علم تقدير مسائل لا تقع اتفاقاً في النظم ولا في النثر ، وكذلك التصريفُ من علم النحو لا يكادُ مؤلف الكلام يحتاجُ إلا إلى [الشيء] اليسير منه ، فاما أن يكثر منه حتى يسوغ له أن يبني من الدال في قد مثل عصفور وغير ذلك من مسائل قد

(١) ٤٤٢ : ذكر ما يحتاج مؤلف الكلام إلى المعرفة به .

(٢) في ٤٣٩ : على سائر (٣) وفيها بعد اسم : وزن إيراد اسم المدول الخ مكررة

وضعت في هذا الجنس فما لا أرى النحوى يفتقر إلى معرفته فضلاً عن غيره .  
ويحتاج الشاعر خاصة إلى معرفة الخمسة عشر بحراً التي ذكرها الخليل  
ابن أحمد وما يجوز فيها من الزحاف ولست أوجب عليه المعرفة بها ولينظم  
بعلمه فإن النظم مبني على الذوق ولو نظم بتقطيع الأفاعيل جاء شعره مُتكافئاً  
غير مرضى ، وإنما أريد له معرفة ما ذكرته من العروض ، لأن الذوق ينبو  
عن بعض الزحافات وهو جائز في العروض وقد ورد للعرب مثله فلولا  
علم العروض لم يفرق بين ما يجوز من ذلك وبين ما لا يجوز .

ويفتقر أيضاً من العلم بالقوافي إلى معرفة الحروف والحركات التي يلزم  
إعادتها وما يصح<sup>(١)</sup> أن يكون رويّاً أو ردفاً مما لا يصح<sup>(٢)</sup> .  
ويحتاج أيضاً إلى معرفة المشهور من أخبار<sup>(٣)</sup> العرب وأحاديثها  
وأنسائها وأمثالها ومنازلها وسيرها ، وصفة الحروب التي كانت لها وما له  
قصة مشهورة وحديث مأثور ؛ فإنه قد يفتقر في النظم إلى ذكر شيء منه ،  
ويكون للمعنى به تعلق شديد وإذا ورد استحسن .

ويحتاج الكاتب إلى جميع هذا أيضاً ويختص بما يفتقر إليه من معرفة  
الخطابات وفنون المكاتبات والتوقيعات ، ورسوم التقليدات مع الاطلاع  
على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته ،  
فإنه مدفوع إلى تقليد الولاة وعهود القضاة والتوقيعات في المظالم والمكاتبة  
في ضروب الحوادث .

(١) - (١) في ٤٤٢ : وما يصح . . وما لا يصح

(٢) في التيمورية : من أشعار العرب .

وبالجملة أن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم واطلع على كل صناعة،  
لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه، لأنه يدفع إلى أشياء يصفها فإذا خبر  
كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعمته أمكن، إلا أن المقصود في هذا  
الموضع بيان ما لا يسمعه جهله دون ما إذا علمه أثر عنده علمه، فإن ذلك لا يقف  
على غاية. والوصية لهما ترك التكلف والاسترسال مع الطبع وفرط التحرز  
وسوء الظن بالنفس ومشاورة أهل المعرفة، وبغض الاكثار والاطالة  
وتجنب الاسهاب في فن واحد من فنون الصناعة، فإن كلام الانسان  
ترجمان عقله ومعيار فهمه وعنوان حسه والدليل على كل أمر لولاه لحنى منه  
وبحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف واجتماع اللب عند النظم والتأليف.  
وإذ قد انتهى بنا القول إلى هذا الموضوع فالواجب أن نختم الكتاب  
لأننا قد وفيينا بجميع ما شرطناه في أوله وقد كنا عزمنا على أن نصله بقطعة  
مختارة من النظم والنثر يتدرب بالوقوف عليها في فهم ما ذكرناه من أحكام  
البلاغة، وكشفناه من أسرار الفصاحة، لكننا فرقنا من الإطالة والتثقيب  
على الناظر فيه بالملل والسآمة فعد لنا إلى وضع ذلك في كتاب مفرد. ونحن  
نستغفر الله من خطئ القول كما نستغفره من خطأ العمل، ونسأله أن يمن  
علينا بالهداية والعصمة والسلامة في الدنيا والآخرة انه سميع مجيب  
تم الكتاب بحمد الله ومنه وحسن توقيفه يوم الأحد مستهل  
جمادى الآخرة من سنة خمس وستين وستمائة على يد العبد الفقير احمد بن  
أبي الفتح بن محمود الشيباني تجاوز الله عنه. والحمد لله وحده، وصلاته على  
سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلامه، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وعلى الأصل المنقول منه وهو بخطّ أمين الدين ياقوت الموصلی  
ماصورته :

وهذا حكاية ما كان في آخر نسخة الأصل بخطّ المصنّف الشيخ  
أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنانٍ رحمه الله : تمّ كتاب سرّ الفصاحة  
بعمون الله ووقع الفراغُ من تصنيفه يوم الأحد الثاني من شعبان سنة أربع  
وخمسين وأربعمائة ونقلت هذه النسخة من الأصل في شهر رمضان سنة  
خمسٍ وخمسين وأربعمائة وكتب عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنانٍ حامداً  
لله تعالى على نعمه ومُصلياً على رسوله محمد المصطفى والأئمة الأبرار الطاهرين  
من عترته والله حسبه ومُعينه .

آخر ما كان على أصل هذه النسخة وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
وصحبه الطيبين الطاهرين وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وعلى آخر أصل نسخة المرحوم أحمد تيمور باشا :

كمل الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ومنه وصلى الله على سيدنا  
محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين  
ووافق الفراغ منه في الثالث من شهر ذى القعدة سنة تسع وسبعين وستمائة .

كتبه العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني به عن سواه محمد بن اسماعيل  
ابن عمر بن أبي بكر الحميدى الشافعى تاب الله عليه وغفر له ولوالديه  
وللناظرين فيه ولو لديهم ولمن دعا لهم بالمغفرة والرحمة ولجميع المسلمين آمين

استدراكات وتصحيحات

ص	س
٣	١٣
٤	٣
١١	١١
١٧	١٧
	ص ١٥ س ٣ وما بعده
٦	٢
٦	٦
٨	٨
٧	١
٨	١٦
٩	٧
٩	٩
١١	١
١٣	١١
١٢	١٢
١٨	١٤

ص	س
١٨	١٥
١٩	١٠
	١٣
٢٠	١
٢٢	١٠
٢٧	٧
٢٧	٩

( بينهما ) : ( يَدْنَهُمَا )  
 ( مرض ) : ( مَرَضِيَّ  
 ( أن واضع الخط ولاى آتى ) : أراد الحروف ، الواو  
 واللام الف والياء والصواب أن توضع هكذا - و ، لا ، ي -  
 وهى حروف العلة الواو والألف والياء  
 ( وقد توصلوا ) صوابها : ( قد . . . )  
 ( ثم من أقصى اللسان مخرجُ القاف ) ، الكلام ناقص ، فإن  
 مخرج القاف من أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك  
 الأعلى . . . وقال شريح : أن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق  
 ومخرج الخاء . . . وقول شريح هو أشبه بالصواب عندنا  
 ( وكونه مفيداً ) صوابها : ( كَرْنُهُ . . . ) . ثم قوله ( ورضى  
 فى بعض كلام أبى هاشم ) جملة غامضة فإنه لم يعض فى الكتاب  
 إشارة إلى شيء من ذلك ولعل الصواب ( ومثله فى بعض  
 كلام . . . )  
 قوله ( والمهمل ما لم يوضع . . . ) جملة ركيكة مضطربة ولعل  
 صوابها ( والمهمل ما لم يوضع - فى اللغة التى أضيف إليها  
 أنه مهمل فيها - لشيء من المعانى والفوائد ) ومثل هذا  
 النص الذى أثبتناه قد ورد فى ص ٣٧ س ١٨ وما بعده مع  
 قليل من الاختلاف

	س	ص
(ويقالُ: لأصل الدين... صوابها: (ويقال لأهلِ)	٦	٢٩
(واستطرف) (عمل الصواب) (واستكره...)	٣	٣١
(فيظنُّ أنها أن) (لعل الصواب: (فيظنُّ لها أن...)	٦٥	٣٦
(بحسن قول... صوابها: (بجنس قول...)	٨	
(ويكون نحن... صوابها: (ونكون...)	٨	٣٧
(ومن شأن ما يفصل... الخ) صوابها: (ومن شأن ما يفصل عن الحى أن لا يوجب له حلاً، لأن...)	٩٥	
(أمرأ به) صوابها: (أمرأ له)	١٦	
(لا يخرج) » : (لا يخرجُ)	٩	٣٨
(والتشبيه) » : (والتنبيه...)	١٠	
(أوالذى) » : (والذى...)	١٩	
(الصدأ) » : (الصدى) وأتى بعد ذلك (الصدأ)	٦	٤٠
وصوابه ما ذكرناه		
(والصوت فلا شبهة) صوابها: (وأما الصوت...)	١٦	٤١
(الاستفادة بعقد... صوابها: (كالاستفادة...)	١	٤٢
(أولفت) صوابها: (أولعت) (بأعين المهملة)	١٨	٤٣
(يُبَيِّن) » : (يَبِينُ)	١٢	٤٥
(كثيرة) » : (كبيرة)	١٤	
(يدلك) » : (تدلك)	٩	٥٠
(بنسمة) » : (بنسمة) (وهي سيرة من الأدم المظفور)	١٢	٥١

	ص	س
(وفوائده الانتصار) صوابها: (وفوائده في الانتصار ..)	٥٢	٨
صوابُ هذا السطر (وسمى الكلام الفصيح فصيحاً - كما أنهم سمّوه بياناً -- لاعرابه .. الخ)	٥٥	١٠
(الحقّ) صوابها: (الحدّ)	٥٦	٧
(ولست تستقي فيها) والصواب (ولبتت يُستقى فيها)	٥٨	١٦
أو (ولست تستقى فيها)		
(الممارات) و صوابها: (الممارة)	٥٩	٨
(قُرْحَة) و صوابها: (قُرْحَة) وهي بياض يُسير في وجه الفرس بقدر الدرهم وهي دون الغرّة، والأدهم الأسود من الخيل	٦٠	٨
(وأسماء) صوابها: (وأسماء)	٦٥	١
(يُونَى) » : (يُونَى) ويروى (دَيْر بُونَى) وهو بجانب غوطة دمشق في أنزه مكان وهو من أقدم أبنية النصارى يقال أنه بنى على عهد المسيح عليه السلام أو بعده	٧٧	٨
بقليل ... معجم البلدان وغيره		
(المرود) صوابها: (البرود)	٦٦	١
(عيسطوس) صوابها: (عَسْطُوس)	١١، ١٣	
(عفافة) صوابها: (عَفَافَة)	٦٩	١٦
(زفاف) صوابها: (زِفَاف) بالكسر	٧٣	٣
صوابُ إنشاده:	٧٦	١١
« وَمَنْهَلٍ لَيْسَ بِهِ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمِهِ تَقَانِقُ »		



ص	س
	وشرح بالهامش حوازيق وليس الصواب فيما تأوله كاتبه على نسخة الأصل فالحازقة والحزاقة في اللغة العير وهي كلمة طائفة
٧٧	٩ (ولا فقر . . .) صوابها: (فلا . . .)
٧٨	٣ (الكلكل) صوابها: (الكلكل)
	٥ (الأضخما) صوابها: (الأضخما)
٧٩	٣ (لأنه موافق) صوابها: (إلا أنه . . .)
٨١	٣ (عبرة) صوابها: (عبرة)
٨٢	٥ (رويحة) صوابها: (رويحة)
	٩ (وميضة) » (وميضة)
٨٤	٥ (فقد) » (قد)
٨٦	٢ (التمعّد) » (التمعّد) بالغير المعجمة
	٨ (أجهد) لعلها: (جهد)
٨٧	١٧ (وكون) صوابها: (كون) بغير واو
٩١	٣ (ويعتبر) » (ويُعتبر)
	١٨ (ذلك ذلك) صوابها: (ذلك) واحدة حسب
٩٩	١٨ (جمع) » (يرجع)
١٠١	١٠ (بالنجم) صوابها: (بالنجم) وقال السكري في شرح هذا البيت أنه أراد (يافتانان)
١٠٢	٢ (يكون متكلمًا) صوابها: (أن يكون)
١٠٥	١٦ (دليل) صوابها: (دلائل)
١٠٦	١٠ رواية اللسان:

« وتركبُ خيلاً لا هَوَادَةَ يَدِنَهَا  
 وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الحُمْرِ »  
 وقال ابن سيده يجوز أن يكون غنى أن الرماح تشقى بهم،  
 أى أنهم لا يحسنون حملها ولا الطعن بها؛ ويجوز أن يكون  
 على القلب أى تشقى الضيافة الحمر بالرماح يعنى أنهم  
 يقتلون بها - والضيافة هم الضخام الأجسام الذين  
 لا غناء عندهم

	س	ص
( كيف يموت من يعشق ؟ ) وصوابها : ( كيف لا يموت )	٨	١٠٧
( والتروح ) صوابها : ( والترويح )	١	١١٣
( فى غير ) » : ( هى غير )	١١	١٢٧
( نُحِزُّ ) صوابها : ( نُحِزُّ )	٨	١٣٠
( الكبرياء الكبر ) صوابها : ( ... من الكبر )	١١	١٣٠
( بَسَادًا ) صوابها : ( فَسَادًا )	١٧	١٤١
( كُنْتُ ) صوابها : ( كُنْتَ )	١٩	١٤٣
( وَأَرْجَانَا ) » : ( وَأَرْحُلْنَا ) بالحاء المهملة	١	١٤٨
( أبا الله ) » : ( أبى الله )	١٢	١٥٠
( مَن ) » : ( مِن )	١٤	
( أَتَى ) » : ( أَتَى ) وفى رواية آتَى	١٥	١٥٣
( أَنَّى ) » : ( أَنَّى )	١٧	

ص	س
١٥٤	١٨
١٥٥	١٥
١٥٨	١٢
١٥٩	٥
١٦٠	٢
	٤
١٦٤	١
١٦٥	١
	٦
١٧٢	٨

جمعت ) : ( جُعِلْتُ )  
 ( حريث بن عقاب ) صوابها : ( حُرَيْثُ بن عَنَاب ) بفتح  
 العين والنون المشددة وهو من شعراء طيء ، إسلامي من  
 شعراء الدولة الأموية ، هاجى جريراً  
 ( إنَّ على ) صوابها : ( إِنِّي )  
 ( كَأَنَّ ) » : ( كَانَنَّ )  
 ( وَمَنْ ) » : ( وَمِنْ )  
 ( هـ ياءى ) » : ( لَهُ )  
 ( تَفَرَّى ) » : ( تَفَرَّى )  
 ( يتخيل لأجله ) صوابها : ( يتخيلُ أنه لأجله )  
 ( تنبع ) صوابها : ( تَنْبِعُ )  
 ( يَأْنى ) » : ( يَأْنى )  
 رواية ديوان البحترى بيتان فقط وهما :  
 تذكرتُ أقواماً ملكت بُعَيْدَهُم  
 ولم يلبسوا دنياك حين استجدتِ  
 ولا علموا أن المكارم أبديت جداعاً ولا أن المظالم رُدت  
 ولم نوفق إلى صواب رواية البيت الثانى إذ لم تنبئين معنى  
 قوله ( جداعاً ) بالذال المهملة فى الديوان ولا قوله ( جداعاً )  
 بالذال المعجمة فى هذا الكتاب

	ص	س
( يُطِير ) صوابها : ( تُطِيرُ )	٢	١٧٣
( فأسف ) » : ( فأسعف )	٥	
( محتمل ) يعنى بذلك يحتمل معانى مما يسوء السامع وذكر بعد قول ذى الرمة ( ما بال عينك منها الماء ينسكب ) فقال له هشام : بل عينك ، وذلك أن عين عبد الملك كانت تدمع داعماً فتوهم أنه عرض به	١٢	١٧٤
( حتى ) صوابها : ( حَيَّ ) ورواية ديوانه « لَهُ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ بَطَاءً أَوْ آخِرُهُ ووشك نوى حَيَّ تَزُمُ أَبَاعِرُهُ »	١٩	١٧٥
( ووقيت ) صوابها : ( وَوُقَيْتَ ) بغير تشديد	٥	١٧٦
( معنا ) » : ( مَعْنَى )	١٧	
( ففقد ) » : ( وَقَدَ )	٣	١٧٧
( مبنى ) » : ( مُبْنِيٌّ ) ونص ابن قدامة فى نقد الشعر ( مُتَهَيِّئٌ لِأَنْ تَكُونَ ... )	١٦	١٧٨
( طفَل ) صوابها : ( طَفَلَ )	١	١٨١
( إذا قل وإذا أكثر ) صوابها : ( إِذَا قَلَّ ، وَإِذَا كَثُرَ )	٦	١٨٣
رواية ديوانه ( ذى الغضبة )	٨	١٨٤
( للوم ) صوابها : ( لِلْوَمِّ )	١٩	
( عددت ) صوابها : ( عَدَدْتُ )	٢	١٨٧

	س	ص
(وكان) صوابها: (وكانَ)	٩	١٨٨
(فكان) » : (فَكَانَ)	٩	١٩٠
(وباسط) » : (وباسطَ)	١٥	١٩١
(عبد الله بن الزبير) صواب اسمه (عبد الله بن الزبير) بفتح الزاي وكسر الباء بعدها ياء	١٦	
(دونهما) صوابها: (دونها)	٢	١٩٢
(قولهم) » : (قَوْلُهُمْ)	١٦	١٩٣
(المتقاطع) » : (التقاطع)	١٦	١٩٧
(أنفسكم) » : (أَنْفُسِكُمْ)	١٩	١٩٨
(يحد) » : (يَحُدُّ)	٨	٢٠٠
(الروماني) » (الرُّمَانِي) قالوا هو أبو الحسن علي بن عيسى ونسبته إلى قصر الرُّمان بلدة بواسط في العراق مولده سنة ٢٩٦ وتوفي ليلة الأحد ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤	٩	
(مفكرًا) صوابها: (مُفَكِّرًا)	٢	٢٠١
(البيغية) الأفصح (الْبُغْيَة) بالضم	٥	
(أعطيتهم) صوابها: (أَعْطِيَتْهُمْ) بغير تشديد	١٠	
(كُلَّ) » : (كُلُّ)	١٠	٢٠٣
(حُرِمَ) » : (حُرْمٌ)	٧	٢٠٤
(الرايث) » : (الرائث)	١٢	

ص	س
٢٠٥	٩ (أُحِدُ) » (أُحِدُ):
	١٥ (أُذْرِعُ) » (أُذْرِعُ):
٢٠٦	٢ (الْحَمِيمِ) » (الْحَمِيمِ):
٢٠٩	٦٥ (تُمْسِكُنْ) » (تُمْسِكُنْ):
	١٧ (الكَلَامُ) » (الكَلَامِ):
٢١٠	١٨ (فُرُوعَ) » (فُرُوعِ):
٢١١	٥٥٤ (الصدا) » (الصَدَى):
	١٩ (أَعْلَى) » (أَعْلَى):
٢١٢	١٨ (وتأبى) صوابها: (وَيَأْبَى)
٢١٤	٢ (أَحْسَنُ) صوابها: (أَحْسَنُ)
٥٥٤	(والإنجيلُ .. والزبورُ) صوابهما: (والإنجيلِ و... والزبورِ)
٢١٥	١٠ (يَحْسَنُ... التناقضُ) صوابهما: (يَحْسُنُ... التناقضِ)
٢٢٤	١١ (مطوب) صوابها: (مطلوب)
	١٥ (فيدفع) » (فيدفع)
	١٦ (أَطْعَمُوا) » (أَطْعَمُوا)
٢٢٥	١ لعلَّ صواب إنشاده « فلا كَمَدِي يَفَنَ ولا لك رَحْمَةٌ » وقوله « رَحْمَةٌ » هذا ماورد في المنتخل للشعالبي صفحة ١٢٢ ورواها لبشار

	ص	س
(قَبُولَهَا) صوابها: (قَبُولِهَا)	١٢	
(قَدِّمْتُ) صوابها: (قَدِّمْتَ)	١١	٢٢٦
(أَسَاءْتُ) » (أَسَاءْتَ)	١٢	
(فَأَقْصُرُوا) » (فَأَقْصُرُوا)	١٤	٢٢٩
(وَكَلَّأْتُ) » (وَكَلَّأْتُ)	٨	٢٣٠
(فَلُولَهَا... بَدُوْتُ) صوابها: (فَلُولَهَا... بَدُوْتُ)	١	٢٣١
(يُشْبِهَ) صوابها: (يُشْبِهَ)	١	٢٣٢
(نِدَاكَ) » (نِدَاكَ)	١٨	
(وتلك واحد) هذه زيادة لانعنى لها ولم تهتد لصوابها حين عُدَّتْ من كلام المؤلف	١١	٢٣٤
(المرى) صوابها: (المرى) وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق	١٨:١٦	٢٣٦
(قَدِّحَ) صوابها: (قَدِّحَ)	١٧	٢٣٧
(الآبَنُوسَى) صوابها: (الآبَنُوسَى)	١	٢٣٩
(مَشَى) صوابها: (مَشَى)	١٦	
(وانتقينا... والتفتنا) صوابهما: (وانتقينا... والتفتنا)	١٨	
(النَّسِيبَ) صوابها: (النَّسِيبَ)	٤	٢٤٣
(العزَّال) » (العزَّال)	٥	
(هَجُرْتُ) » (هَجُرْتُ)	١٣	

ص	س
٢٤٤	٤
٢٤٥	٢
	١٦
٢٤٦	٣
	٨
٢٤٨	٣
٢٥٠	١٨
٢٥٢	١٣
	١٤
٢٥٤	١٥
٢٥٨	٧
٢٥٩	٤
	٥
	١٨
٢٦٢	٤
	١٤
	١٦
٢٦٣	١٦١٤



## الملحق

من كتاب المثل السائر لابن الأثير

و

الفهارس

الفهرس الأول للأعلام - الاسم الذى يتكرر ذكره فى الصفحة الواحدة نضع له بعد الرقم (م) وهذه العلامة - بين الرقمين إشارة إلى أن الاسم ذكر مكررا من صفحة كذا إلى كذا .

الفهرس الثانى لمواضيع الكتاب وأكثر هذا الفهرست وجدته بخط المرحوم أحمد تيمور باشا فى أول نسخته المخطوطه .

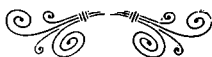
تم وقته الحمد طبع كتاب سر الفصاحة ، ولنت حين اعتمت على طبعه كلفت الأستاذ على أفندى فوده أن يبشر تصحيحه على النسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية : الأولى - وهي التي اعتمدنا على الطبع عنها والتي نشير إليها برقم ٤٤٢ - مأخوذة بالتصوير الشمسي عن الاصل المحفوظ في مكتبة طوب قبو بالقسطنطينية : والثانية - وهي التي لنا تراجع عاها ونشير إليها برقم ٤٣٩ المأخوذة بالتصوير الشمسي أيضا عن النسخة المحفوظة بدار الكتب الملكية ببرلين . وأتم الأستاذ فوده أفندى إلى آخر الملزمة الخامسة وتراخى الأمر عن طبعه الى أوائل هذا العام المبارك سنة ١٣٥٣ فقامت بتصحيحه بنفسى واعتمدت من أول الملزمة السادسة على النسخة البرلينية لأننى توهمت أنها منقولة رأسا عن نسخة المؤلف وأثبت الزيادة التي في النسخة الترية بين مربعين [هكذا] ومن أثناء الملزمة الثامنة وقفت على نسخة ثالثة بخزانة المرحوم احمد تيمور باشا فراجعت عاها باقى الملازم الى آخر الكتاب واثبت ما وجدته من الاختلاف فى اسفل صفحاته . وقد بذلت جهد المستطاع فى ذلك ولعلنى أكون وفققت الى خدمة الكتاب

ثم أضفت الى هذا المجهود أن عرضت النسخة قبل تسليمها الى القراء الكرام على صديق الفاضل المحترم الاستاذ محمود محمد شاكر فقرأها قراءة امعان وكتب ما عن له من الاستدراك وصواب ما وجدته من الأخطاء . وذلك من صفحة ٢٧٧ - ٢٨٨ ثم تقدم الى بفائدة جلييلة وهو أن الحق به اعتراضات الكاتب الأديب ضياء الدين أبى الفتح نصر الله بن الاثير الجزرى فى كتابه المثل السائر فها أنا أقدم ذلك كالملاحق فى ذيل

الكتاب وتلك حسنة من حسناته حفظه الله تعالى مشيرا في صدر الاعتراض الى صفحات الكتاب عن النسخة المطبوعة بالمطبعة الاميرية ببولاق، وبالرقم الثاني إلى صفحات كتابنا سر الفصاحة .

قال ابن الاثير في فاتحة كتابه مانصه :

وبعد فان علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للاحكام وادلة الاحكام وقد ألف الناس فيه كتباً وكتبوا ذهباً وخطباً، وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه وعلبت غته وسمينه، فلم أجد ما يتفجع به في ذلك إلا كتاب الموازنة لابن القاسم الحسن بن بشر الأمدى، وكتاب سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي. غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولاً واجدى محصولاً وكتاب سر الفصاحة وان نبه فيه على نكت منيرة فانه قد اكثر مما قل به مقدار كتابه من ذكر الاصوات والحروف والكلام عليها .



( المثل السائر ص ٩٢ - ٩٥ ) وقد ذكر ابن سنان الخفاجي [ ص ٦٠  
س ١٤ ] ما يتعلق باللفظة الواحدة من الأوصاف وقسمها إلى عدة أقسام كتباعد  
مخارج الحروف ، وأن تكون الكلمة جارية على العرف العربي غير شاذة ، وأن تكون  
مصغرة في موضع يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ماجرى مجراه ، وأن لا تكون  
مبتدلة بين العامة وغير ذلك من الأوصاف . وفي الذي ذكره مالا حاجة إليه .  
أما تباعد المخارج فإن معظم اللغة العربية دائر عليه لأن الواضع قسمها في وضعه  
ثلاثة أقسام ثلاثياً ورباعياً وخماسياً ، والثلاثي من الألفاظ هو الأكثر ولا يوجد فيه  
ما يكره استعماله إلا الشاذ النادر ، وأما الرباعي فإنه وسط بين الثلاثي والخماسي  
في الكثرة عدداً واستعمالاً ، وأما الخماسي فإنه الأقل ولا يوجد فيه ما يستعمل  
إلا الشاذ النادر . وعلى هذا التقدير فإن أكثر اللفظة مستعمل على غير مكروه  
ولا تقتضى حكمة هذه اللغة الشريفة التي هي سيدة اللغات إلا ذلك ، ولهذا أسقط  
الواضع حروفاً كثيرة في تأليف بعضها مع بعض استئقلاً واستكراها فلم يؤلف  
بين حروف الخلق كالحاء والحاء والعين ، وكذلك لم يؤلف بين الجيم والقاف ولا بين  
اللام والراء ولا بين الزاي والسين . وكل هذا دليل على عنايته بتأليف المتباعد المخارج  
دون المتقارب ، ومن العجب أنه كان يخلّ بمثل هذا الأصل الكليّ في تحسين  
اللغة ، وقد اعتنى بأمور أخر جزئية كمائلته بين حركات الفعل في الوجود وبين  
حركات المصدر في النطق كالغليان والضربان والنقدان والنزوان وغير ذلك مما جرى  
مجراه . فإن حروفه جميعها متحرّكات وليس فيها حرف ساكن وهي مماثلة لحركات  
الفعل في الوجود ، ومن نظر في حكمة وضع هذه اللغة إلى هذه الدقائق التي هي  
كالأطراف والحواشي فكيف كان يخلّ بالأصل الموّال عليه في تأليف الحروف  
بعضها إلى بعض ، على أنه لو أراد الناظم أو الناثر أن يعتبر مخارج الحروف عند استعمال  
الألفاظ وهل هي متباعدة أو متقاربة لطال الخطب في ذلك وعسر . ولما كان  
الشاعر ينظم قصيداً ولا الكاتب ينشئ كتاباً إلا في مدة طويلة تمضى عليها أيام

وليال ذوات عدد كثير . ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك فان حاسة السمع هي الحاكمة في هذا المقام بحسن ما يحسن من الألفاظ وقبح ما يقبح ؛ وسأضرب لك في هذا مثالا فأقول : إذا سئلت عن لفظه من الألفاظ وقيل لك ما تقول في هذه اللفظة أحسنه هي أم قبيحة ؟ فاني لا أراك عند ذلك الاتقى بحسنها أو قبحها على الفور ، ولو كنت لا تقى بذلك حتى تقول للسائل اصبر إلى أن اعتبر مخارج حروفها ثم أفتيك بعد ذلك بما فيها من حسن أو قبح لصح لابن سنان ما ذهب إليه من جعل مخارج الحروف المتباعدة شرطاً في اختيار الألفاظ ، وأما شد عنه الأصل في ذلك وهو أن الحسن من الألفاظ يكون متباعد المخارج فحسن الألفاظ إذاً ليس معلوماً من تباعد المخارج وإنما علم قبل العلم بتباعدها وكل هذا راجع إلى حاسة السمع فاذا استحذنت لفظاً أو استبجته وجد ما تستحسنه متباعد المخارج وما تستقبحه متقارب المخارج واستحسنها واستبجتها إنما هو قبل اعتبار المخارج لابعده . على أن هذه قاعدة قد شد عنها شواذ كثيرة لأنه قد يحىء في المتقارب المخارج ما هو حسن رائع ؛ ألا ترى أن الجيم والشين والياء مخارج متقاربة وهي من وسط اللسان بينه وبين الحنك وتسمى ثلاثها الشجرية وإذا تركز منها شيء من الألفاظ جاء حسناً رائعاً . فان قيل جيش كانت لفظه محمودة أو قدمت الشين على الجيم فليل شجي كانت أيضاً لفظه محمودة ، وما هو أقرب مخرجا من ذلك الباء والميم والفاء وثلاثها من الشفة وتسمى الشفهية فاذا نظم منها شيء من الألفاظ كان جميلاً حسناً كقولنا فم فهذه اللفظة من حرفين هما الفاء والميم وكقولنا ذفته بمعنى وهذه اللفظة مؤلفة من الثلاثة بجماتها وكلاهما حسن لا عيب فيه .

وقد ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً ولو كان التباعد سبباً للحسن كان سبباً للقبح إذ هما ضدان لا يجتمعان

فمن ذلك أنه يقال : ملع اذا عدا فالميم من الشفة والعين من حروف الخلق واللام من وسط اللسان وكل ذلك متباعد ومع هذا فان هذه اللفظة مكروهة الاستعمال ينيوعها الذوق السليم ولا يستعملها من عنده معرفة بفن الفصاحة ، وههنا

نكتة غريبة : وهو أنا اذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت علم وعند ذلك تكون حسنة لامزيد على حسنها وما ندرى كيف صار القبح حسنا لأنه لم يتغير من مخارجها شيء ، وذلك أن اللام لم تنزل وسطا والميم والعين يكتنفانها من جانبيها ولو كان مخارج الحروف معتبرا في الحسن والقبح لما تغيرت هذه اللفظة في ملمع وعلم فان قيل : ان اخراج الحروف من الحلق إلى الشفة أيسر من ادخالها من الشفة الى الحلق فان ذلك أنحدار وهذا صعود والأنحدار أسهل فالجواب عن ذلك أني أقول لو استمر لك هذا لصح ما ذهبت اليه لسكننا نرى من الألفاظ ما اذا عكسنا حروفه من الشفة الى الحلق أو من وسط اللسان أو من آخره إلى الحلق لا يتغير كقولنا غلب فان العين من حروف الحلق واللام من وسط اللسان والباء من الشفة واذا عكسنا ذلك صار بلغ وكلاهما حسن ملبح ، وكذلك تقول حلم من الحلم وهو الأناة واذا عكسنا هذه الكلمة صارت ملح على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين وكلاهما أيضا حسن ملبح ، وكذلك تقول عقر ورفق وعرف وفرع وحلف وفتح وقلم وملق وكلم ومملك ولو شئت لأوردت من ذلك شيئا كثيرا تضيق عنه هذه الأوراق ولو كان ما ذكرته مطردا لسكننا اذا عكسنا هذه الألفاظ صار حسنها قبحا وليس الأمر كذلك .

وأما ما ذكره ابن سنان من جريان اللفظة على العرف العربي فليس ذلك مما يوجب لها حسنا ولا قبحا ، وإنما يقدح في معرفة مستعملها بما ينقله من الألفاظ فكيف يعد ذلك من جملة الأوصاف الحسنة

وأما تصغير اللفظة فيما يعبر به عن شيء لطيف أو خفي أو ماجرى مجراه فهذا مما لا حاجة الى ذكره فان المعنى يسوق اليه وليست معاني التصغير من الأشياء الغامضة التي يفتقر الى التنبيه عليها فانها مدونة في كتب النحو ومامن كتاب نحو الا والتصغير باب من أبوابه ومع هذا فان صاحب هذه الصناعة بخير في ذلك إن شاء أن يورده بلفظ التصغير وان شاء بمعناه كقول بعضهم

لو كان يخفي على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو لبد

فهو كان يمكن هذا الشاعر أن يصغر من هؤلاء القوم ويحقر من شأنهم بالفاظ التصغير ويجي ، هكذا كما جاء بيته هذا فالوصية به اذاً ملغاة لاحاجة اليها .

ص ١١٠ - المثل السائر . واعلم أنه قد جاء من الكلام مامعه قرينة فأوجبت قبجه ولو لم تجي ، معه لما استقيح كقول الشريف الرضى :

« أعزز على أن أراك وقد خلًا عن جانبك مقاعد العواد »

وقد ذكر ابن سنان الخفاجي هذا البيت في كتابه ص ٧٩ س ٢ فقال : إن

ايراد هذه اللفظة في هذا الموضع صحيح إلا أنه موافق لما يكره ذكره في مثل هذا الشعر ؛ لاسيما وقد أضافه الى من يحتمل اضافته اليه وهم العواد . ولو انفرد لكان الأمر فيه سهلاً فأما الاضافة الى من ذكره ففيها قبح لا خفاء به ، هذا حكاية كلامه وهو مرضى واقف في موقعه .

ولنذكر نحن ما عندنا في ذلك فنقول : قد جاءت هذه اللفظة - المعيبة في الشعر -

في القرآن الكريم فجاءت حسنة مرضية وهي قوله تعالى « وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ » . وكذلك قوله تعالى : « وَأَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا نَاهَا مُلِمَّتٍ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ، وَأَنَا كُنَّا نَقَعُدُّ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدُ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا » . ألا ترى أنها في هاتين الآيتين غير

مضافة الى من قبح اضافته اليه ، كما جاءت في الشعر . ولو قال الشاعر بدلا من مقاعد العواد مقاعد الزيارة أو ما جرى مجراه لذهب ذلك القبح وزالت تلك الهجعة ، ولهذا جاءت هذه اللفظة في الآيتين على ما تراه من الحسن وجاءت على ما تراه من القبح في قول الشريف الرضى . وعلى هذا ورد قول تأبط شرا :

أقول للحيان وقد صغرت لهم وطأبي ويومى ضيق الحجر مغور

فانه أضاف الحجر الى اليوم فأزال عنه هجعة الاشتباه لأن الحجر يطلق على كل ثقب كثقب الحية واليربوع ، وعلى الحبل المخصوص من الحيوان . فاذا ورد مهملا بغير قرينة تخصصه سبق الى الوهم ما يقبح ذكره لاشتهاره به دون غيره ، ومن ههنا ورد قول النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمن لا يلسع من جحر مرتين » وحيث

قال يلسع زال اللبس لأن اللسع لا يكون إلا للحية وغيرها من ذوات السموم ،  
وأما ما ورد مهملاً بغير قرينة فقول أبي تمام :

أعطيت لى دية القتيل وليس لى عقل ولا حق عليك قديم  
فقوله : ليس لى عقل يظن أنه من عقل الشيء اذا علمه ، ولو قال ليس لى عليك  
عقل لزال اللبس ، فيجب اذاً على صاحب هذه الصناعة أن يراعى فى كلامه مثل  
هذا الموضوع ، وهو من جملة الألفاظ المشتركة التى يحتاج فى إيرادها الى قرينة تخصصها  
ذرورة .

(المثل السائر ص ١١١) ومن أوصاف الكلمة أن تكون مؤلفة من أقل  
الأوزان تركيباً .

وهذا مما ذكره ابن سنان فى كتابه [ ص ٨١ س ٩ ] ثم مثله بقول أبى  
الطيب المتنبي :

ان الكرام بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها  
وقال ان لفظه-سويداواتها- طويلة فلهدا قبحت ، وليس الأمر كما ذكره ، فان قبح  
هذه اللفظة لم يكن بسبب طولها ، وانما هو لأنها فى نفسها قبيحة ، وقد كانت وهى  
مفردة حسنة فلما جمعت قبحت لا بسبب الطول ، والدليل على ذلك أنه قد ورد  
فى القرآن الكريم ألفاظ طوال وهى مع ذلك حسنة ، كقوله تعالى : فسيفكفكمهم  
الله ، فان هذه اللفظة تسعة أحرف ، وكقوله تعالى : ليستخلفهم فى الأرض ، فان  
هذه اللفظة عشرة أحرف ، وكلتاها حسنة رائقة ، ولو كان الطول مما يوجب قبحاً  
لقبحت هاتان اللفظتان وليس كذلك ألا ترى أنه لو أسقط من لفظه سويداواتها  
الهاء والألف اللتين هما عوض عن الاضافة لبقى منها ثمانية أحرف ، ومع هذا فانها  
قبيحة ، ولفظة ليستخلفهم عشرة أحرف وهى أطول منها بحرفين ومع هذا فانها  
حسنة رائقة ، والأصل فى هذا الباب ما أذكره : وهو أن الأصول من الألفاظ  
لا تحسن إلا فى الثلاثى وفى بعض الرباعى كقولنا عذب وعسجد ، فان هاتين



اللفظتين احدهما ثلاثية والاخرى رباعية ، وأما الخامس من الأصول فانه قبيح ، ولا يكاد يوجد منه شيء حسن كقولنا ججمرش وصهصاق وما جرى مجراها ، وكان ينبغي على ما ذكره ابن سنان أن تكون هاتان اللفظتان حسنتين واللفظتان الوردتان في القرآن قبيحتين ، لأن تلك تسعة أحرف وعشرة ، وهاتان خمسة وخمسة ، ونرى الأمر بالصدّ مما ذكره ، وهذا لا يعتبر فيه طول ولا قصر ، وإنما يعتبر نظم تأليف الحروف بعضها مع بعض وقد تقدّم الكلام على ذلك ، ولهذا لا يوجد في القرآن من الخامس الأصول شيء الا ما كان من اسم نبي عرب اسمه ولم يكن في الأصل عربياً ، نحو : ابراهيم واسماعيل

( وما يدخل في هذا الباب ) أن تجتنب الألفاظ المؤلفة من حروف يتقل النطق بها سواء كانت طويلة أو قصيرة ومثال ذلك قول امرئ القيس في قصيدته اللامية التي هي من جملة القصائد السبع الطوال :

غداثره مستشزرات الى العلا تضل المدارى في مثى ومرسل

فالفة مستشزرات مما يقبح استعمالها لأنها تثقل على اللسان ويشق النطق بها وان لم تكن طويلة ، لأننا لو قلنا مستنكرات أو مستنفرات على وزن مستشزرات لما كان في هاتين اللفظتين من ثقل ولا كراهة ، ولربما اعترض بعض الجهال في هذا الموضع وقال ان كراهة هذه اللفة إنما هو لطولها وليس الأمر كذلك فانا لو حذفنا منها الألف والتاء وقلنا مستشزر لكان ذلك ثقيلاً أيضاً وسببه أن الشين قبلها تاء وبعدها زاي فنقل النطق بها والا فلو جعلنا عوضاً من الزاي راء ومن الراء فاء فقلنا مستشرف لزال ذلك الثقل. ولقد رأيت بعض الناس وأنا أعيب على امرئ القيس هذه اللفة المشار إليها فأكبر ذلك لوقوفه مع شهرة التقليد في أن امرأ القيس أشعر الشعراء فوجب من ارتباطه بمثل هذه الشبهة الضعيفة، وقلت له لا يمنع احسان امرئ القيس من استقباح ماله من القبح ومثال هذا كمثل غزال المسك فانه يخرج منه المسك والبحر ولا يمنع طيب ما يخرج من مسكه من خبث ما يخرج من

بعره ولا تكون لذاذة ذلك الطيب حامية للخبث من الاستكراه فأسكت الرجل  
عد ذلك .

( المثل السائر ص ٢٣٠ ) ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي رحمه الله تعالى  
[ ص ١١٠ س ٦ ] قد خلط الاستعارة بالتشبيه المضر الأداة ولم يفرق بينهما ، وتأسى  
في ذلك بغيره من علماء البيان كأبي هلال العسكري ، والغامبي ، وأبي القاسم  
الحسن بن بشر الآمدي ، حتى أن أبا القاسم بن بشر الآمدي كان أثبت القوم  
قديماً في فن الفصاحة والبلاغة وكتابه المسمى بالموازنة بين شعر الطائيين يهد  
له بذلك ، وما أعلم كيف خفي عليه الفرق بين الاستعارة والتشبيه المضر الأداة  
ومما أورده ابن سنان في كتابه الموسوم بسر الفصاحة ص ١١٣ س ١٧ قول  
امرئ القيس في صفة الليل :

فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكامل

وهذا البيت من التشبيه المضر الأداة لأن المستعار له مذكور وهو الليل وعلى  
الخطأ في خلطه بالاستعارة فان ابن سنان أخطأ في الرد على الآمدي ولم يوفق  
للصواب ، وأنا أتكلم على ما ذكره ولا أضايقه في الاستعارة والتشبيه ، بل أنزل  
معه على مارآه من أنه استعارة ، ثم أبين فساد ما ذهب اليه ، وذلك أن الآمدي  
قال في كتاب الموازنة ان امرأ القيس وصف أحوال الليل الطويل فذكر امتداد  
وسطه ، وتناقل صدره ، وترادف أعجازه ، فلما جعل له وسطاً ممتداً ، وصدرأ ثقيلاً ،  
وأعجازاً رادفة لوسطه ، استعار له اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده ،  
واسم الكلكل وجعله نائياً لتناقله ، واسم العجز من أجل نهوضه .

فقال ابن سنان الخفاجي معترضاً عليه : ان هذا الذي ذكره الآمدي ليس  
بمرضى غاية الرضاوان بيت امرئ القيس ليس من الاستعارة الجيدة ولا الرديئة بل هو  
وسط ، فان الآمدي قد أفصح بأن امرأ القيس لما جعل الليل وسطاً ممتداً استعار له

اسم الصلب وجعله متمطياً من أجل امتداده، وحيث جعل له آخراً وأولاً استعار له  
عجزاً وكل كلاً . وهذا كله إنما يحسن بعضه مع بعض ، فذكر الصلب إنما يحسن من  
أجل العجز ، والوسط والتطى من أجل الصلب ، والكل بكل للمجموع ذلك . وهذه  
استعارة مبنية على الاستعارة أخرى هذا حكاية كلامه في الاعتراض على الآمدى

وفيه نظر من وجهين ( الأول ) : أنه قال هذا بيت من الاستعارة الوسطى التي  
ليست بجيدة ولا رديئة ثم جعلها استعارة مبنية على استعارة أخرى . وعنده أن  
الاستعارة المبنية على الاستعارة من أبعاد الاستعارات ؛ وذلك أنه قسم الاستعارة إلى  
قسمين : قريب مختار ، وبعيد مطرح . فالقريب المختار ما كان بينه وبين ما استعير  
له تناسب قوى وشبه واضح ، والبعيد مطرح إما أن يكون لبعده مما استعير له  
في الاصل ، أولاً أنه استعارة مبنية على استعارة أخرى فيضعف لذلك . هذا ما ذكره  
ابن سنان الخفاجى في تقسيم الاستعارة . وإذا كانت الاستعارة المبنية على استعارة  
أخرى عنده بعيدة مطرح فكيف جعلها وسطاً . هذا تناقض في القول :

( الوجه الثانى ) أنه لم يأخذ على الآمدى في موضع الأخذ لأنه لم يختار إلا  
ما حسن اختياره ، وذلك ان حد الاستعارة على مارآه الآمدى وابن سنان هو نقل  
المعنى من لفظ إلى لفظ بسبب مشاركة بينهما ، وان كان المذهب الصحيح في  
حد الاستعارة غير ذلك على ما تقدم الكلام عليه . ولكى في هذا الموضع أنزل  
معهما على ما رأياه حتى يتوجه الكلام على الحكم بينهما في بيت امرى القيس .  
واذ حددنا الاستعارة بهذا الحد فيه يفرق على رأى ابن سنان بين الاستعارة المرضية  
والاستعارة المطرحة ، فاذا وجدنا استعارة في كلام ما عرضناها على هذا الحد ، فما  
وجدنا فيه مناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه حكماً له بالجودة ، وما لم نجد  
فيه تلك المناسبة حكماً عليه بالرداءة ، وبيت امرى القيس من الاستعارات المرضية  
لأنه لو لم يكن الليل صدر أعنى أولاً ولم يكن له وسط وآخر لما حسنت هذه  
الاستعارة ، ولما كان الأمر كذلك استعار لوسطه صلباً وجعله متمطياً ، واستعار

لصدره المتثاقل أعنى أوله كالكلا وجمله نائياً ، واستعار لآخره عجزاً وجمله رادفا لوسطه ، وكل ذلك من الاستعارات المناسبة .

وأما قول ابن سنان الخفاجي أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى بعيدة مطرحة فان في هذا القول نظرا ، وذلك أنه قد ثبت لنا أصل نقيس عليه في الفرق بين الاستعارة المرصية والمطرحة كما أريناك ، ولا يمنع ذلك من أن تجي استعارة مبنية على استعارة أخرى وتوجد فيها المناسبة المطلوبة في الاستعارة المرصية فانه قد ورد في القرآن الكريم ماهو من هذا الجنس وهو قوله تعالى : « وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ » فهذه ثلاث استعارات يبنى بعضها على بعض . فالأولى استعارة القرية للأهل ، والثانية استعارة الذوق للباس ، والثالثة استعارة اللباس للجوع والخوف . وهذه الاستعارات الثلاث من التناسب على مالا يخفاء به فكيف يذم ابن سنان الخفاجي الاستعارة المبنية على استعارة أخرى ، وما أقول إن ذلك شذ عنه إلا أنه لم ينظر إلى الاصل المقيس عليه وهو التناسب بين المنقول عنه والمنقول إليه بل نظر إلى التقسيم الذي هو قسمه في القرب أو البعد ، ورأى أن الاستعارة المبنية على استعارة أخرى تكون بعيدة فحكم عليها بالاطراح ، وإذا كان الأصل انما هو التناسب فلا فرق بين أن يوجد في استعارة واحدة أو في استعارة مبنية على استعارة ، ولهذا أشباه ونظائر في غير الاستعارة . ألا ترى أن المنطقي يقول في المقدمة والنتيجة كل انسان حيوان ، وكل حيوان نام فكل انسان نام وكذلك يقول المهندس في بعض الأشكال الهندسية إذا كان خط ا ب مثل خط ب ج وخط ب ج مثل خط ج د فخط ا ب مثل خط ج د . وهكذا أقول أنا في الاستعارة إذا كانت الاستعارة الأولى مناسبة ثم نبى عليها استعارة ثانية وكانت أيضاً مناسبة فالجميع متناسب . وهذا أمر برهاني لا يتصور انكاره ، وهذا الكلام الذي أوردته ههنا هو اعتراض على ما ذكره ابن سنان

الخفاجى فى الاستعارة فلا تظن أنى موافقه فى الأصل وإنما وافقته قصدا لتبيين وجه الخطأ فى كلامه، وكيف يسوغ لى موافقته وقد ثبت عندى بالدليل أن الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له وفيما قدّمته من الكلام كفاية .

النوع التاسع عشر فى الكناية والتعريض : وهذا النوع مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانبا ، وقد تكلم علماء البيان فيه فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض ولم يفرقوا بينهما ولا حدوا كلا منهما بحدّ يفصله عن صاحبه بل أوردوا لها أمثلة من النظم والنثر وأدخلوا أحدهما فى الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض والتعريض أمثلة من الكناية ، فمن فعل ذلك الغامى ، وابن سنان الخفاجى ، والعسكري ، فأما ابن سنان فإنه ذكر فى كتابه ص ١٥٦ س ١٦ قول امرئ القيس :

فصرنا الى الحسى ودقّ كلامها ورضت فذلت صعبة أى إذلال

وهذا مثال ضر به للكناية عن المباضة وهو مثال للتعريض ، ووجدت فى كتاب التذكرة لابن حمدون البغدادى وكان مشاراً اليه عندهم بفضيلة ومعرفة لاسيما فنّ الكتابة فوجدت فى كتابه ذلك باباً مقصوراً على ذكر الكناية والتعريض وما قيل فيهما نظماً ونثراً وهو محشوّ بالخلط بين هذين القسمين من غير فصل بينهما ، وقد أورد أيضاً فى بمضه أمثلة غثة باردة ، وسأذكر ما عندى فى الفرق بينهما وأميز أحدهما عن الآخر ليعرف كل منهما على انفراده .

فأقول : أما الكناية فقد حدّت بحدّ فقيل هى اللفظ الدال على الشىء على غير الوضع الحقيقى بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه كاللمس والجماع فان الجماع اسم موضوع حقيقى واللمس كناية عنه وبينهما الوصف الجامع إذ الجماع لمس وزيادة فكان دالا عليه بالوضع المجازى ؛ وهذا الحدّ فاسد لأنه يجوز أن يكون حدّاً للتشبيه ، فان التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقى للجامع بين المشبه والمشبه

به وصفه من الأوصاف ، ألا ترى أنا إذا قلنا زيد أسد كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقيّ بوصف جامع بين زيد والأسد وذلك الوصف هو الشجاعة . ومن ههنا وقع الغلط لمن أشرت إليه في الذي ذكره في حدّ الكناية .

وأما علماء أصول الفقه فانهم قالوا في حدّ الكناية انها اللفظ المحتمل يريدون بذلك انها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه، وهذا فاسد أيضاً فانه ليس كل لفظ يدل على المعنى وعلى خلافه بكناية دليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا لم تستح فاضل ماشئت » فان هذا اللفظ يدل على المعنى وعلى خلافه ، وبيان ذلك أنه يقول في أحد معنياه انك اذا لم يكن لك وازع يزعك عن الحياء فافعل ماشئت ، وأما معناه الآخر فانه يقول : اذا لم تفعل فعلا يستحى منه فافعل ماشئت ، وهذا ليس من الكناية في شيء ، فبطل اذاً هذا الحدّ . ومثال الفقيه في قوله ان الكناية هي اللفظ المحتمل مثال من أراد أن يحدّ الانسان فأتى بحدّ الحيوان فمهر بالأعم عن الأخص فانه يقال كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وكذلك يُقال ههنا فان كل كناية لفظ محتمل وليس كل لفظ محتمل كناية

والذي عندي في ذلك أن الكناية اذا وردت تجاذبها جانباً حقيقة ومجاز ، وجاز حملها على الجانبين معاً ، ألا ترى أن اللمس في قوله تعالى : أو لأمستم النساء يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، وكل منهما يصح به المعنى ولا يختل ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله الى أن اللمس هو مصافحة الجسد فأوجب الوضوء على الرجل اذا لمس المرأة ، وذلك هو الحقيقة في اللمس . وذهب غيره الى أن المراد باللمس هو الجماع ، وذلك مجاز فيه وهو الكناية وكل موضع ترد فيه الكناية فانه يتجاذبه جانباً حقيقة ومجاز ويجوز حمله على كليهما معاً .

المثل السائر ص ٤٦٣ ورأيت أبا محمد عبد الله بن سنان الخفاجي قد ذكر في ص ١٥٩ س ٥ باباً من الأبواب في كتابه فقال : ينبغي أن لا تستعمل في الكلام المنظوم والنثور أفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم ،

ولا الألفاظ التي تختص بها بعض المهن والعلوم لأن الانسان إذا خاض في علم  
وتكلم في صناعة وجب عليه أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك  
الصناعة ثم مثل ذلك بقول أبي تمام :

مودة ذهب أثمارها شبه وهمة جوهر معروفها عرض  
وبقوله أيضاً :

خرقاء يلعب بالعقول حباها ككتلب الأفعال بالأسماء  
وهذا الذي أنكره ابن سنان هو عين المعروف في هذه الصناعة :

ان الذي تكهون منه هو الذي يشبهه قلبي

وسأين فساد ما ذهب إليه . فأقول : أما قوله انه يجب على الانسان إذا خاض في علم  
أو تكلم في صناعة أن يستعمل ألفاظ أهل ذلك العلم وأصحاب تلك الصناعة ، فهذا  
مسلم إليه ، ولكنه شد عنه أن صناعة المنظوم والمنثور مستمدة من كل علم وكل  
صناعة لأنها موضوعة على الخوض في كل معنى ، وهذا لا يضبط له يضبطه ولا حاصر  
يحصره . فاذا أخذ مؤلف الشعر أو الكلام المنشور في صوغ معنى من المعاني وأداه  
ذلك إلى استعمال معنى فقهيّ أو نحويّ أو حسابي أو غير ذلك فليس له أن يتركه  
ويجحد عنه لأنه من مقتضيات ذلك المعنى الذي قصده ألا ترى إلى قول أبي تمام  
في الاعتذار :

فان يك جرم عنّ أو تك هفوة على خطأ مني فعذري على عمدي

فان هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب ؛ وكان ينبغي له على  
ما ذكره ابن سنان أن يترك ذلك ولا يستعمله حيث فيه لفظاً الخطأ والعمد اللتان  
هما من أخص ألفاظ الفقهاء ، وكذلك قول أبي الطيب المتنبي :

ولقيت كل الفاضلين كأنما ردّ الاله نفوسهم والاعصرا

نسقوا لنا نسق الحساب مقدماً وأتى فذلك إذ أتيت مؤخرًا

وهذا من المعاني البديعة وما كان ينبغي لأبي الطيب أن يأتي في مثل هذا الموضع

بلفظة فذلك التي هي من ألفاظ الحساب بل كان يترك هذا المعنى الشريف الذي لا يتم إلا بتلك اللفظة موافقة لابن سنان فيما رآه وذهب إليه وهذا محض الخطأ وعين اللفظ ، وأما ما أنكره على أبي تمام في قوله :

مودّة ذهب أثمارها شبهه وهمة جوهر معروفها عرض

فإن هذا البيت ليس منكرًا لما استعمل فيه من لفظي الجوهر والعرض اللتين هما من خصائص ألفاظ المتكلمين بل لأنه في نفسه ركيك لتضمنه لفظة الشبه فانها لفظة عامية ركيكة وهي التي أسخفت بالبيت بجملته ، ورب قليل أنسد كثيرا .  
وأما لفظتا الجوهر والعرض فلا عيب فيهما ولا ركاكة عليهما وأما البيت الآخر وهو :

خرقاء يلعب بالمقول حباها كتلعب الأفعال بالأسماء

فليس بمنكر وهل يشك في أن التشبيه الذي تضمنه واقع في موقعه ألا ترى أن الفعل ينقل الاسم من حال إلى حال وكذلك تفعل الجزر بالمقول في تنقل حالاتها ، فما الذي أنكره ابن سنان من ذلك وقد جاء لبعض المتأخرين من هذا الأسلوب ما لا يدافع في حسنه وهو قوله :

عوامل زرق أعربت لغة الردى فحسم له خفض ورأس له نصب

فانه لما حصل له المشابهة في الاسمية بين عوامل الرماح والعوامل النحوية حسن موقع ما ذكره من الخفض والنصب ، وعلى ما ذكره ابن سنان فان ذلك غير جائز وهو من مستحسّنات المعاني هذا من أعجب الأشياء ، وعلى هذا الأسلوب ورد قول بعضهم :

وفتي من مازن فاق أهل البصره

أمه معرفة وأبوه نكره

وهل يشك في حسن هذا المعنى ولطافته ، وكذلك ورد من هذا النوع في شعر بعض العراقيين يهجو طبيبا فقال :

قال حمار الطبيب توما لو أنصفوني لكنت أركب



لأننى جاهل بسيط وراكبى جهله مركب  
وهذا من المعنى الذى أغرب فى الملاحه وجمع بين خفة السخرية ووفار الفصاحة. وقد  
تقدم القول فى صدر كتابى هذا أنه يجب على صاحب هذه الصناعة أن يتعلق  
بكل علم وكل صناعة ويخوض فى كل فن من الفنون لأنه مكلف بأن يخوض  
فى كل معنى من المعانى ، فاضمم يدك على ما ذكرته ونصت عليه وأترك ماسواه .  
فليس القائل بعلمه واجتهاده كالقائل بظنه وتقاييده ، وهذا النوع إذا استعمل على  
الوجه المرضى كان حسناً وإذا استعمل بخلاف ذلك كان قبيحاً كما جاء فى كلام  
أبى العلاء بن سليمان المعرى وهو قوله فى رسالة كتبها إلى بعض اخوانه «حرس الله  
سمادته ما أدغمت التاء فى الطاء وتلك سعادة بغير انتهاء» وهذا من القمّ البارد  
لكن قد جاءه فى الشعر ما هو حسن فائق كقوله :

فدونكم خفض الحياة فاننا نصبنا المطايا فى الفلاة على القطم  
والخفض والنصب من الاعراب النحوى والخفض رفاهة العيش والقطم من منصوبات  
النحو والقطم قطع الشيء يقال قطعته إذا بترته .



فهرس الأعلام

ابو اسحاق النظام ١٩٧

اسماعيل بن صبيح ( الكاتب ) ١٦٧  
اسماعيل عباد ( هو ) الصاحب ابن عباد  
الاصفهانى - ابو الفرج على بن الحسين

الاصفهانى ١٨٨

الاصمعى - عبد الملك بن قريب ١  
١٨٩ ، ١٤٨ ، ١٢٣ ، ٧٦ ، ٦٦ م ٦٣

٢٦٢ م

ابن الاعرابى ٢٦٢

الاعشى ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ٢٥١ م  
الاعور السلى أو أبو الاعور السلى ٥٩

الافوه الاودى ١٨٥

امروه القيس ( بن حجر الكندى )

٤٣ م ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٦ ، ١١٠ ،

١١٣ - ١١٥ م ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٧ ،

١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٩ م ، ١٨١ ،

١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ م ، ٢٠٦ ، ٢١٩ م ،

٢٣٧ م ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ م ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ،

٢٦٣ م ، ٢٦٤ م ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ ،

الامين ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤

أوس بن حجر ١٥١

أياس بن زهير ١٦٨

أمين ٢٤٠

الباء

البغا - أبو الفرج عبد الواحد بن نصر

١٥٧ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ،

البحترى ٦٨ ، ٦٥ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٧٥ ،

الألف

ادم عليه السلام ٤٤

الآمدى - ابو القاسم الحسن بن بشر

٠٠٦ ، ٧٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٥ م ،

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥١ م - ١٥٣ م ، ١٦١ ،

١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ م ،

٢٥٠ ، ٢٣٤

ابراهيم بن اسماعيل ( خال هشام ) ١٠٤

ابراهيم بن العباس ١٦٧

ابراهيم بن محمد المعروف بالامام ٥٨

احمد بن أبى دواد ٩٠ م

احمد بن سعد ابو الحسين الكاتب ١٦٧

احمد بن يوسف ( الكاتب ) ١٦٧ ،

٢٠٠ ، ٢٠١

ابن احمر ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٨٠ ،

الاحنف ١٦٩

الأحوص ٢٤٠ ، ٢٤٦ م

الأخطل ٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٤٥ م ،

٢٤٦ م

الاحفش - ابو الحسن سعيد بن مسعدة

١٧ ، ٢٢ ،

الاحفش - ابو الحسن على بن سليمان

١٨٩ م

ارسطوطاليس ٢١٠

اسحاق بن ابراهيم الموصلى ٩٠ ، ٢٥٤ ،

٢٦٢

اسحاق الاعرج ٢٤٥

التهايمى - أبو الحسن ٢٣٨ ، ٢٦١ م

التوزى ١٤٨

الثاء

ثعلب - أبو العباس احمد بن يحيى

١٥ ، ١٦

الثغرى ( هو ) يوسف بن محمد

ابن ثوبة - أبو الحسين جعفر بن محمد

١٥٦ ، ١٦٧

الجميم

الجاحظ - أبو عثمان عمرو بن بحر

٥١ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ١٥٩ م ، ١٦١ ،

١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ،

٢٢٩ ، ٢٦٣

الجبانى - أبو هاشم عبد السلام بن

محمد ١٠ - ١٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٤١ ، ١٤٠ م ،

١٤١ م

الجبانى - أبو علي محمد بن عبد الوهاب

١٢ ، ٣٣ ، ٤١ م - ٤٣

جبريل ( عليه السلام ) ٧٦

جحا ٢٣٤ م

الجرجاني - القاضي أبو الحسن علي

ابن عبد العزيز ١١٨ ، ١١٩ م - ١٢٢ ، ١٢٦ ،

جرير بن عطية ( الخطي ) ٦ ، ٦٤ ،

٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ٢٢٥ ،

٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ م ، ٢٦٨

جساس ٤٩

جعفر بن حرب ٤١

جعفر بن مبشر ٤١

٠٨٠ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٧٢ م ،

١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ م ، ١٩٠ ، ١٩٣ م ،

٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ،

٢٣٢ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ م ، ٢٥٣ م ، ٢٥٤ م ،

٢٥٦ ، ٢٥٩ م ، ٢٦٠ م ، ٢٦١ م ، ٢٦٣ م

بختيار عز الدولة بن معز الدولة

١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦١

بدر الحرمي - أبو النجم ١٥٧

بشار بن برد ١٩٢ ، ٢٣٧ ،

بشامة بن عمرو بن الغدير ١٨١

بشر بن أبي خازم ٢٠٥

بشر بن مروان ٢٤٥ م

ابن بشر بن مسهر ١٥٥

بشر بن المعتمر ١٦٤ ، ٢١٨

أبو علي البصير ١٦٧ ، ١٨١

أبو بصير : لعله الأعشى ٧٦

البعوى - علي بن عبد العزيز ١٦٨

الثاء

تأبط شرأ ١٣٠

أبو تغلب بن ناصر الدولة ١٥٧ م

أبو تمام - حبيب بن أوس الطائي وهو

الطائي الكبير ٤٦ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ م ،

٧٣ ، ٧٩ ، ٨١ م ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٠٦ ، ١١٢ ،

١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٥ م - ١٢٧ م ،

١٣٢ م - ١٣٨ م ، ١٤٤ ، ١٤٧ م ، ١٥١ ،

١٥٤ م ، ١٥٩ م ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٨٠ ،

١٨٤ ، ١٨٦ م ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢١٦ م ،

٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ م ، ٢٣٣ م ،

٢٣٤ ، ٢٤٩ م ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ م ، ٢٦٢

الحسين بن مطير الأسدي ١٣١، ٢٣٧  
 الحطيئة ١٠٧، ١٧١، ٢٦٧  
 الحكم ( الشاعر ) ٢٤٠  
 حميد بن ثور الهلالي ٢٠٣  
 أبو حية الفيدي ١٩٧  
 الحاء  
 خالد الحداد ١٦١  
 خالد بن صفوان ١٨٦  
 خالد ( القسري ) ١٠٤، ١٠٥  
 خداس بن زهير ١٠٦  
 ابن خدام ٢٦٣  
 خفاف بن نديبة ٧٤  
 خمارويه بن احمد بن طولون أبو الجيش  
 ١٥٦  
 الخليل بن احمد ( الفراهيدي ) ٥٣،  
 ٦٤، ٩٤، ١٨٣، ١٨٩  
 الخنساء، ١٨١  
 الدال  
 الداعي العلوي ١٧٥  
 أبو داود المطران ٤٥  
 داود ( نبي الله عليه السلام ) ٧٦  
 ابن دريد - أبو بكر محمد بن الحسن  
 ١٦، ٦٦، ١٧٤، ٢٤٤، ٢٤٩  
 دعلج بن علي ١٩١  
 دعلج بن احمد بن دعلج ١٦٨  
 أبو دواد الايادي ٤٩  
 ابن أبي دواد ( هو ) احمد  
 ديك الجن ( الحصى ) ٢٣٩

جعفر بن يحيى بن خالد ( البرمكي )  
 ١٦٧، ١٧٥، ١٩٧  
 الجحى - محمد بن سلام ١٠٩  
 جميل ٢٤٤  
 ابن جنى - أبو الفتح عثمان ١٧ م،  
 ١٩ - ٢١، ٩٩، ١٦٢، ١٧٤  
 الحاء  
 الحاتمي - أبو علي محمد بن المظفر ١٨٨  
 ابن حاجب النعمان - أبو الحسن علي  
 ابن عبد العزيز وزير القادر بالله ١٥٧  
 الحارثي ٢٢٤  
 الحارث بن حلزة ٢٠٤  
 الحارث بن معاوية المازني ١٦٩  
 حبان بن ربيعة الطائي ١٨٤  
 حبيب بن أوس الطائي ( هو ) أبو تمام  
 الحجاج ٢٢٢، ٢٥٠  
 ابن الحجاج - أبو عبد الله الحسين  
 ابن أحمد ١٦٢ م، ٢٦٨  
 حذيفة بن بدر ٥١  
 حريث بن عقاب ١٥٥  
 حسان بن ثابت ٥٥، ٧٦، ١٠٠،  
 ١٧١  
 الحسن البصري ١٩٢  
 الحسن بن علي ( عليه السلام ) ١٦٩  
 أبو الحسين بن سعد السكاتب ( هو )  
 أحمد بن سعد  
 الحسين بن الضحاك ١٥٤  
 الحسين بن علي ( عليه السلام ) ١٦٩

السين  
السرى الموصلى ١٢٨  
سعید بن جبیر ١٦٩  
سعید بن حمید (الکاتب) ١٦٧  
١٧٠  
السفاح (الخليفة العباسى) ٢٣٤  
سلم الخاسر ١٣٠  
سماک الأسدی ٢٤٥، ٢٤٦  
السموول (بن عاديا) ٤٩، ١٩٣  
سهل بن هارون الکاتب ٥٨  
سويد بن منجوف م ٢٤٥  
سويد بن هيرة ١٦٨  
سيبويه ٧، ٢٢، ٢٨، ٣٠، ٣١  
السيد المرتضى (هو) المرتضى  
السيرافى - أبو سعید ٢٤، ٢٥، ١٠٥  
سیف الدولة (ممدوح المتنبى) ١٦٩

٢٥٤

الشین  
الشافعى - محمد بن ادریس الامام ٧٣  
الشريف الرضى (هو) الرضى  
الشريف المرتضى (هو) المرتضى  
الشمخ بن ضرار ٧٣، ١٧٩، ١٩٣  
٢٢٤، م ٢٠٥  
أبو الشيص ٧٢  
الصاد

الصافى - أبو اسحاق ابراهيم بن هلال  
١٥٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٤٠  
٢٥٢، ٢٤٣

الذال  
ذوالرمة ٦٦ م ١١٣، ١١٧، ١٢٣،  
١٣٠-١٣٣، ١٤٨، م ١٧٤، م ٢٤٦،  
م ٢٥٨  
أبو ذؤيب الهذلى ١١٧، ٢٤٤  
الراء  
رؤبة بن العجاج ٥٤، ٦٤، م ٧٤،  
١٠٩، ٧٨  
الرشيد (الخليفة العباسى) ٢٣٤، ٢٠١  
الرضى ٧٩، ٨٠، ٨٢، م ١٠٢،  
١١٦، م ١١٧، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢  
١٥٥، ١٥٨، ١٨٢، ٢٠٢، ٢٥٨  
الرماح بن مياده ٢٢١  
الزمانى - أبو الحسن على بن عيسى  
٩٢، ٩٤، م ١١٠، م ١١٢،  
١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٦٤، ١٦٦،  
١٩٩، ٢٠٠

ابن رميلة ١١٩  
ابن الرومى - على بن العباس ١٥٥  
رويشد بن كثير الطائى أو ابن كبير ٦  
الزاي  
زهير بن أبى سلمى ٦٣، ٧٠، ١١٥،  
١١٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، م ١٩١،  
٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩،  
٢٣٠، م ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٦٧، م ٢٦٩  
زياد الأعجم ١٨٤  
أبو زيد (الانصارى) ٢٥  
زيد بن على (عليه السلام) ٥٩  
زيد بن على أبو القاسم الفارسى ١٦٨  
١٦٩

العبدى - احمد بن بكر أبو طالب  
الدينى النحوى ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٩  
عبد الله بن الزبير الأسدى ١٩١  
عبد الله بن السمط ٢٤٨  
عبد الله بن ظاهر ٢١٦ م  
عبد الله بن عباس (هو) ابن عباس  
عبد الله بن المعتز بالله أبو العباس  
١٨٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩  
عبد الله بن المقفع ١٦٧  
عبد الجبار بن احمد أبو الحسن الهمداني  
(هو) القاضى عبد الجبار  
عبد الحميد بن يحيى الكاتب ١٦٧  
عبد الدار (رجل من بني عبد الدار)  
١٨٦  
عبد الرحمن بن عبد الله القس ٢٢٩ ،  
٢٣٣ ، ٢٤٥  
عبد الصمد بن المعتدل ١٣٢  
عبد الملك بن مروان ١٧٥ م ، ٢٥٠  
٢٥١ م  
أبو العبر ٢٣٤  
عبس (رجل من بني عبس) ١٨٤  
عبيد بن الأبرص ١٨٢  
أبو عبيد القاسم بن سلام ١٦٨ ، ١٦٩  
أبو عبيد الهروى (هو) نعيم بن  
مسعود  
عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير  
المعتضد بالله العباسى ١٥٧  
عبيد الله بن قيس الرقيات ١٠١ ، ٢٥٠  
٢٥١

الصاوى - مفضل بن ثابت أبو الخطاب  
١٦٠  
الصاحب بن عباد ١٢٧ ، ١٧٤ ،  
٢١٧  
صاعد بن عيسى الكاتب (هو)  
أبو العلاء  
أبو صخر الهذلى ٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١  
الصولى - أبو بكر محمد بن يحيى ١٣٢ -  
١٣٤  
الضاد  
ضمرة بن ضمرة ٥٨  
الطاء  
الطائى الكبير (هو) أبو تمام  
أبو طالب العبدى (هو) العبدى احمد  
بن بكر  
طرفة بن العبد ١٤٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٩ ،  
٢٥٨  
الطرماح ٧٥ ، ٢٣٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ،  
٢٦٨  
طفيل الغنوى ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٧ ،  
١٩١  
الطماح ١٨٤  
أبو الطيب (هو) المتنبى  
الطاء  
الظاهر الجزرى ١٦١  
العين  
عامر بن جوين الطائى ٧٧  
ابن عباس - عبد الله ١٦٩  
العباس (بن عبد المطلب) ٥٨  
عباس بن مرداس ٧٧

علي بن محمد البصرى ١٤٧  
 عمر بن الخطاب ( أمير المؤمنين )  
 ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٩١ ، ٢٥٦  
 عمر بن أبي ربيعة ١٣٣ ، ٢١٨ ، ٢٤٠  
 عمرو ( له ابن كلثوم ) ٧٩ م ، ٨٠  
 ١٥٣ م  
 عمرو بن شاس ١٧٨  
 عمرو بن عبيد ١٩٢  
 أبو عمرو بن العلاء ٦ ، ١٥ ، ١٦ ،

٢٦٨

عمرو بن عيسى العدوى أبو نعامه ١٦٨  
 عمرو بن كلثوم ١٩٣  
 عمرو بن مسعدة الكاتب ٩٧ ، ٢٠١ م  
 عمرو بن معد يكرب ٢٠٢  
 أبو العميتل ( صاحب عيد الله بن  
 طاهر ) ٢١٦ م  
 ابن العميد - أبو الفضل محمد بن  
 الحسين ١٦٧  
 العنبرى ١٥٤  
 عنثرة ( العبسى ) ٦٥ ، ٢٢٧  
 عوف بن محم ( أبو محم ) ١٢٩  
 الفاء

الفارابى ( مؤلف ميزان الأدب ) ٢٤٤  
 الفتح بن خاقان ٢٥٣  
 الفراء ١٠٧  
 الفرزدق ٦٥ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٩  
 ١٩١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ م ، ٢٤٧ م ، ٢٤٩  
 ٢٥٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨  
 الفضل بن يحيى ( البرمكى ) ١٧٥ م ، ٢٤٥

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن  
 مسعود ٢٠٤  
 أبو عبيدة - معمر بن المنثى ١٥  
 أبو العتاهية ٦٤ ، ١٣٣ ، ١٦٠ ، ٢٤٧  
 العجاج ٦٤ م ، ٦٦  
 عدى بن الرقاق العالمى ١٤٧ ، ٢٣٧ م  
 عدى بن زيد ١٧٧ ، ٢٤٩  
 أبو عدى القرشى ١٠٥ ، ١٧٦ ، ٢٠٨

٢٥٢

عروة بن الورد العبسى ٧٨ م ، ٧٩  
 ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٢٠٤  
 عضد الذنولة ١٧٠ ، ١٧٤ م  
 عطية بن جعال ٢٤٩ م  
 عكل ( امرأة من عكل ) ٢٠٢  
 عقفان بن قيس بن عاصم ٢٩  
 أبو العلاء - احمد بن عبد الله بن سليمان  
 ٦٧ م ، ٨٢ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٢٨ ، ١٣٠ م ،  
 ١٣١ م ، ١٦٠ م ، ١٧٢ م ، ١٧٣ م ،  
 ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٦ - ١٨٨ ،  
 ١٩٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ م ،  
 ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣

أبو العلاء - صاعد بن عيسى الكاتب  
 ٦٧ ، ٨٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩  
 علقمة بن عبدة ٢٢٦ م ، ٢٤٠  
 علم الهدى ( هو ) السيد المرتضى ،  
 والشريف المرتضى ، والمرضى  
 على ( أمير المؤمنين ) عليه السلام ٢٠٠  
 على بن الحسن عليه السلام ١٦٩

كثير عزة (هو) كثير بن عبد الرحمن

كعب بن زهير ٢٤٨ ، ٢٦٧

كعب بن مامة الايادي ٤٩

أخت ذى كلب ٢٣٩

كليب ( وائل ) ٤٩

الكيت

الكيت بن زيد ٦٥ ، ١١٨ ، ١٩٠

٢٤٠ ، ٢٦٨

الميم

المأمون ( الخليفة العباسي ) ٩٧ ، ٢٠٠

٢٠١ ، ٢٣٤ ، ٢٤٨

ابن مالك النحوي ٥٥

مالك بن أسماء بن خارجة ٦٥

مالك بن حريم الهمداني ٧٤

مالك بن أبي كعب ١٠٦

المبرد — أبو العباس محمد بن يزيد

١٧٧٠ ، ١٤٨ ، ٨٣ ، ٢١ ، ١٩ ، ١٧

٢٦٣

المتلس ١٥٠

المتنبي ٤٦ ، ٥٢ ، ٦٢ ، ٦٩ ، م

٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٠

٩٥ - م ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥

١٠٧ ، م ١٠٨ ، م ١١٨ ، م ١٩١

١٢١ - م ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٩

١٤١ - م ١٤٣ ، ١٥٥ ، ١٥٨ -

١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٧٣ - ١٧٥ ، ١٩٠

١٩٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، م

٢١٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩

القاف

القادر بالله ( الخليفة العباسي ) ١٥٧

أبو القاسم بن عباد ( هو ) صاحب

ابن عباد

أبو القاسم المغربي — الحسين بن علي ٦٢

القاضي الجرجاني ( هو ) الجرجاني

القاضي عبد الجبار — أبو الحسن

ابن أحمد الهمداني ١٢

قدامة — أبو الفرج قدامة بن جعفر

الكاتب ٨٦ ، م ٨٧ ، ٩٧ ، م ١٢٥ ، ١٤٨

١٥١ ، م ١٧٠ ، ١٨٥ ، ١٨٧ - م ١٨٩ ،

١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٢٦ ،

٢٣٣ - م ٢٥٠ ، ٢٥١ ،

التصباني — يحيى بن القاسم

أبو القاسم ١٦٨

القطامي ٦٨ ، ١٨٤

قطرى بن الفجاءة المازني ١٠٨ ،

١٠٩ م

قعب بن أم صاحب ٧٦

القلال — أبو شعيب ١٦١

قيس بن خارجة الفزارى ١٩٧

ابن قيس الرقيات ( هو ) عبيد الله

الكاف

كافور

كافور الاخشيدي ٦٢ ، ١٤١ - ١٤٣

كافي الكفاة صاحب أبو القاسم

اسماعيل بن عباد ( هو ) صاحب بن عباد

كثير بن عبد الرحمن ٦٧ ، ١٧٢ ،

٢٤٦ ، م ٢٥١



معاوية بن أبي سفيان ١٦٩  
معبد ( المغنى ) ٧٧  
المعتصم ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
المعتض بالله ( الخليفة العباسى ) ١٥٦  
ابن المعتز ( هو ) عبد الله بن المعتز  
المعتز بالله ( الخليفة العباسى ) ١٨٨  
ان المعتزل ( هو ) عبد الصمد  
المعري ( هو ) أبو العلاء أحمد بن  
عبد الله بن سليمان  
معقل بن خويلد الهذلى ١٣٠  
معن ١٣٠  
المقتدر بالله ( الخليفة العباسى ) ١٥٧  
ابن المقفع ( هو ) عبد الله  
ابن منذر ( هو ) محمد  
ابن منارة ٢٢٦ م  
منصور ١٦٩  
المنصور ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
ابن منقذ - الأُمير أبو الحسن على  
ابن مقلد بن منقذ ١٢٩  
منهال بن عمرو ١٦٩  
المهتدى بالله ( الخليفة العباسى ) ١٧٢  
المهتدى ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
أبو مهدية الأعرابى ٩٥  
المهلب ( بن أبي صفرة ) ٢٢٢  
المهلبى ١٦١  
مهيار بن مرزويه أبو الحسن ٩٨  
٢٠٤٠ ١٨٧ ١٤٣ م  
موسى ( نبي الله عليه السلام ) ٢٤  
ميمون الزنجى ٦٧

أبو محلم ( ولعله عوف بن محلم ) ١٣٩  
محمد بن بحر - أبو مسلم الأصفهاني ١٦٧  
محمد ( رسول الله صلى الله عليه وسلم )  
٢٩ ٤٣ ٥٥ ٥٨ ٥٩ ١٤٦ م  
١٦٣ ١٦٤ ١٦٨ ١٦٩ م ٢٧٤  
محمد بن سلام ( هو ) الجعفي  
محمد بن عبد الله الأصفهاني ( الكاتب )  
١٦٧  
محمد بن عمران التيمي ١٩١  
محمد بن غالب ( الكاتب ) ١٦٧  
محمد بن الليث أبو الربيع الكاتب ١٦٧  
محمد بن منذر ٦٤  
محمد بن وهيب ٢٥٣  
الخزومي ٨٢  
أبو السائب - الخزومي ٢٤٥  
المرار ٢٤١  
المرتضى ١٠ ١٢ ١٤٤٠ م ٢٢٧ م  
المرقش الأصفى ٢٤٩  
روان بن محمد ٢٢٢  
مسكين الدارمي ١٨٤  
مسلم بن بديل ١٦٨  
مسلم بن الوليد الأنصارى ٩٦ ١٤٤٠  
١٨٤ ١٨٣  
المسيب ( بن علس ) ٢٤٨  
مسيلة الكذاب ٤٠  
مصعب ( بن الزبير ) ٢٥٠  
مضس بن ربيعي ٧٤  
المطرز - أبو القاسم المطرز البغدادي  
٢٠٤

الهاء

الهادى ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
 هارون ( نبي الله عليه السلام ) ٥٥  
 ابن هانيء الاندلسى - أبو القاسم  
 محمد ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦١  
 هذيل الأشجعى ٢٢٥  
 أبو الهذيل - محمد بن الهذيل (العلاف)  
 ٤١ - ٤٣  
 بعض الهذيلين ٦٣  
 ابن هرمة ٢٣٥ م ٢٤١ ، ٢٤٢  
 هشام بن عبد الملك ( الأموى ) ١٠٤ ،  
 ١٠٦ م ١٧٤  
 أبو هقان ٢٥٧  
 هند بنت النعمان ٢٥٢  
 أبو الهيجاء - عبدالله بن حمدان ٩٥  
 الواو  
 الواواء الدمشقى ٢٣٩  
 الواثق بالله ( الخليفة العباسى ) ٢٣٤  
 الواثق ( شاعر بالمعرة ) ١٦١  
 ولد الاخشيذ ١٤٢ م  
 الوليد ١٨٧  
 الوليد بن عبد الملك ٦٤  
 الوليد بن يزيد ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢  
 ي  
 يزيد بن سفيان ١٦٩  
 يزيد بن عوف العلى ٢٣٦  
 يزيد بن معاوية ٨٠  
 يشكر ( رجل من بني يشكر ) ٧٦  
 يوسف بن محمد بن يوسف الثغرى  
 ١٧٥ ، ١٧٦  
 يونس بن حبيب ١٠٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣  
 انتهى

النون

النابغة ٨٤ ، ١٧٦ ، ٢٣٩ م ، ٢٥٦ ،  
 ٢٥٧  
 النابغة الجعدى ١٨٩ ، ٢٥٧  
 النابغة الذبياني ١٧٨ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ،  
 ٢٦٦ م  
 نافع بن جبير ١٦٩  
 نافع بن خليفة الغنوى ٢٥٥  
 ابن نباتة - أبو نصر عبد العزيز  
 ٦٩ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٨٤ م ، ١١٥ - ١١٧ ،  
 ١٦٢ ، ١٧١ ، ٢٠٧ م ، ٢٣٩  
 النجاشى ( الشاعر ) ٧٤  
 أبو النجم ( الشاعر ) ١٠٨  
 النجيرمى - يوسف بن يعقوب ٦٦  
 نصيب ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٤ م ،  
 النظام ( هو ) أبو اسحاق  
 أبو نعامه العدوى ( هو ) عمرو  
 ابن عيسى  
 النعمان ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١  
 النعمان بن بشير ١٨٤  
 النعمان بن المنذر ٥٨  
 نعيم بن مسعود أبو عبيد الهروى ١٦٨  
 نقفور ( ملك الروم ) ٤٦  
 النمر ( بن تولب ) ٢٥٦  
 النيرى ( هو ) أبو حية  
 أبو نواس - الحسن بن هانيء ١٥٤ ،  
 ١٦١ ، ١٧٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ،  
 ٢٤٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٩ م  
 نوفل بن مساحق ١٨٧ م

## فهرس الكتاب

- ٣ خطبة الكتاب وغرض المؤلف من وضعه
- ٤ القرآن الكريم والخلاف فيما به كان معجزاً وانظر ص ٩٢
- ٤ تنسيق المؤلف لموضوعات كتابه تبيناً للمطالع
- ٦ فصل في الأصوات والكلام فيها عند اللغويين
- ٧ الكلام على الصوت وأنه عرض ليس بجسم ولا صفة للجسم
- ٨ تدليل المؤلف على تماثل الأجسام (بحث طريف تناول فيه مذاهب المتكلمين)
- ١٣ الأصوات وأنها تدرك بحاسة السمع في محالها
- ١٤ اختلاف معتزلة البغداديين في بقاء الأصوات تبعاً للأعراض
- ١٥ فصل في الحروف وحدها اللغوي ووجه تسمية الحروف حروفاً والحرف عند القراء
- ١٦ اختلافهم في سبب تسمية الناقاة حرفاً ومعنى التحريف في الكلام
- ١٦ وجه تسميتهم أدوات المعاني ( كمن ، وقد ) حرفاً
- ١٧ المعجم في قولهم : حروف المعجم ليست بصفة للحروف
- ١٨ الحروف تختلف باختلاف مقاطع الصوت
- ١٩ الحروف والكلام على عددها في اللغة العربية
- ١٩ مذهب المبرد في الهمزة
- ١٩ الكلام على ( لا ) وفيه الرد على ابن جني
- ٢١ مخارج الحروف وان بعضها يحسن استعماله وبعضها لا يحسن
- ٢٣ تقسيم الحروف إلى مجهور ومهموس
- ٢٤ تقسيمها إلى حروف استعمال وحروف انخفاض
- فصل في الكلام
- ٢٥ حد الكلام عند المؤلف وتدليله على صحة ما حدّه

- ٢٧ انكاره على النحويين اشتراطهم في حد الكلام أن يكون مفيداً
- ٣٠ رده على أبي طالب العبدى ومن ذهب من النحويين إلى هذا الاشتراط
- ٣٣ الرد على من قال إن الكلام فعل المتكلم
- ٣٤ الكلام عند المجبرة وأنه معنى في النفس والرد على هذا المذهب
- ٣٧ تقسيم الكلام إلى مهمل ومستعمل
- ٣٨ المتكلم وحقيقته
- ٤٠ الحكاية والمحكى وتقرير مذاهب شيوخ المتكلمين في ذلك
- ٤٣ فصل في اللفظة ومذهب المؤلف أنها مواضعة لاتوقيف
- ٤٥ بيان فضل العربية على غيرها من اللغات وذكر محاسنها
- ٤٨ وجه تفضيل العرب على غيرهم وذكر كرمهم ووفائهم ونجدتهم . الخ .
- ٥٢ ذكر ما اختلفت به لغة العرب من الحروف التي لا توجد في غيرها
- ٥٤ تقسيم تأليف الحروف إلى ثلاثة أقسام
- ٥٥ الكلام في الفصاحة والبلاغة وحد البلغاء لرسومها وعلامتها
- ٦٠ شروط الفصاحة في اللفظ المفرد ثمانية أشياء وبيانها
- ٦٧ تصريح المؤلف بأن أبا العلاء المعرى شيخه وقد كرر ذلك ( أنظر أبا العلاء في فهرس الاعلام )
- ٨٣ انكار المؤلف تبعاً للبرد مجيء التصغير للتعظيم
- ٨٥ الكلام في الألفاظ المؤلفة فصاحة المركب
- ٨٥ القول بأن كل الصناعات كلها بخمسة أشياء وتمثيل صناعة الكلام بذلك
- ٨٩ القول في تأليف الكلام بالشروط التي تقدمت في اللفظة المفردة
- ٩١ كلمة لأبي الحسن الرماني إلى أن تأليف الكلام على ثلاثة أضرب ورد المؤلف ذلك
- ٩٤ مذهب المؤلف في تنافر الكلام وتلائمه
- ٩٧ قبح تكرار حروف الرباطات في الكلام عند المؤلف تبعاً لقدامة الكاتب

- ١٠٣ من شروط الفصاحة وضع الألفاظ موضعها ومن ذلك أن لا يكون في الكلام تقديم وتأخير
- ١٠٦ ومن ذلك أن لا يكون الكلام مقلوباً
- ١١٠ ومن ذلك حسن الاستعارة وتمثيل المؤلف للاستعارة الحسنه وضدها
- ١٣٢ الكلام على استعارة ماء الملام في قول أبي تمام
- ١٣٧ ذكر الألفاظ وقعت للشعراء ووضعت في غير موضعها ليست على وجه الاستعارة ولا الحقيقة
- ١٣٨ ومن وضع الألفاظ موضعها أن لاتقع الكلمة حشواً وذكر الحشو المدوح والمدموم
- ١٤٥ من الحشو استعمال أمسى وأصبح وأخواتها في غير مواضعها
- ١٥٠ من وضع الألفاظ موضعها أن لا يكون الكلام شديد المداخلة يركب بعضه بعضاً وهو المعاظة
- ١٥٣ القول في التسهيم والتوشيح البديعيين
- ١٥٤ ومن وضع الألفاظ موضعها أن لا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم ولا في الذم بالألفاظ المدح
- ١٥٦ ومن أصول الفصاحة وشروط البلاغة حسن الكناية
- ١٥٩ ومن وضع الألفاظ موضعها ألا يستعمل ألفاظ المتكلمين والنحويين والمهندسين ومعانيهم
- ١٦٢ ومن شروط الفصاحة المناسبة بين الألفاظ وهي إما من طريق الصيغة وإما من طريق المعنى
- ١٦٣ المناسبة من طريق الصيغة والكلام على السجع والازدواج
- ١٦٥ أمثلة ما جاء في القرآن الكريم من « »
- ١٦٧ أسماء الكتّاب المحدثين الذين يستعملون السجع كثيراً
- ١٦٨ بعض ما جاء من المزاجفة في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم

- ١٧٠ تسمية قدامة بن جعفر ترك المناسبة في مقاطع الفصول تجميعاً  
وأنظر التجميع في ١٧٩<sup>(١)</sup>
- ١٧١ الكلام على القوافي في الشعر وأنها تجرى مجرى السجع
- ١٧٢ لزوم ما لا يلزم وذكر المؤلف لكتاب شيخه أبا العلاء
- ١٧٣ مما يجب أن يمتد في القافية أن لا تكون الكلمة إذا سكت عليها كانت  
محملة لمعنى مخالف
- ١٧٤ ومن هذا الجنس ما ينبغي التحرز منه في المطلع
- ١٧٦ ومن تناسب القوافي تجنب الاقواء فيها والايطاء والسناد والتضمين إلى آخر  
ما ذكره من عيوب القوافي
- ١٧٩ الكلام على التصريح وقد كرهه المصنف في غير المطلع
- ١٨١ ومن التناسب في الشعر التصريح
- ١٨٢ ومن التناسب حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ( هو اللف والنشر )
- ١٨٢ ومن المناسبة التناسب في المقدار ( وهو في النثر ) والكلام في أن الأكثر  
من الزحاف في الشعر غير مستحسن وان كان مستقيماً في العروض
- ١٨٣ ومن التناسب بين الألفاظ المجانس
- ١٨٣ كلمة المؤلف بأن مسلم بن الوليد أول من أفسد الشعر بالبديع وتبعه أبو تمام  
فزاد عليه
- ١٨٥ تسمية بعض البغداديين المجانس بالمائل ، واختلاف بين قدامة والآمدي  
في تسمية بعض الأنواع
- ١٨٧ المصنف وقدامة بن جعفر في ذكر أنواع من المجانس واختلافهما في الالقب
- ١٨٨ تناسب الألفاظ من طريق المعنى ، ذكر الطباق والمخالف الذي يقرب من  
التضاد والسلب والايجاب

- ١٩٤ ومن شروط الفصاحة الإيجاز والاختصار
- ١٩٦ تقسيمهم دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام ، المساواة والتذييل والاشارة
- ٢٠٥ مفاضلة بين بعض الشعراء في أبيات تقاربوا فيها
- ٢٠٦ المساوات بين اللفظ والمعنى
- ٢٠٧ التذييل والتطويل
- ٢٠٩ ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج الى فكر في استخراجه
- ٢١٠ الاسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع
- ٢١٤ الكلام على أن في القرآن الكريم ما بعضه أفصح من بعض
- ٢١٥ القول في الكلام الذي وضع لغزاً وقصد ذلك فيه
- ٢١٦ قول أبي تمام ( أهنَّ عوادي يوسف وصواجه ) وحكايته مع أبي العميش صاحب عبد الله بن طاهر
- ٢١٨ ومن نعوت البلاغة أن تراد الدلالة على المعنى ويسمى الازداف والتتبع
- ٢٢١ ومن نعوت البلاغة أن يراد معنى فيوضح بالفاظ تدل على معنى آخر وهو التمثيل
- ٢٢٣ الكلام في المعاني مفردة
- ٢٢٤ الصحة في التقسيم ، وأبيات الحارثي التي منها : لقيت أمورا فيك لم ألق مثلها
- ٢٢٧ ومن الصحة في التقسيم تجنب الاستحالة والتناقض
- ٢٢٩ المتناقض من الشعر
- ٢٣٣ ومن الصحة أن يضع الجائز موضع الممتنع
- ٢٣٥ ومن الصحة صحة التشبيه
- ٢٤١ بيتان وقعا لأبي تمام وابن هرمة وكل واحد منهما أولى بيت الآخر فيما قصد من التشبيه
- ٢٤٢ ومن الصحة الأوصاف في الأغراض

- ٢٤٤ ما عيب على الشعراء من الخطأ في الوصف
- ٢٥٠ كوت الخلفاء كانوا لا يتخذون التيجان وانكار عبد الملك على ابن  
قيس الرقيات مدحه بذلك
- ٢٥١ ومن الصحة صحة المقابلة في المعاني
- ٢٥٣ ومن الصحة صحة النسق والنظم ( وفيه التخلص والاستطراد وبراءة المطلع
- ٢٥٤ ومن الصحة صحة التفسير
- ٢٥٥ كمال المعنى
- ٢٥٦ المبالغة في المعنى والغلو فيه ، وقولهم : أحسن الشعراً كذبه هو من مذهب  
اليونانيين
- ٢٥٨ التحرز مما يوجب الطعن ( هو الاحتراس )
- ٢٥٩ الاستدلال بالتمثيل ( هو ارسال المثل )
- ٢٦١ الاستدلال بالتعليل ( هو حسن التعليل )
- ٢٦١ فصل في ذكر الأقوال الفاسدة ( مبناه على ما قيل من أن شعر المتقدمين  
أفضل من شعر المحدثين )
- ٢٦٨ عدم احتجاجهم بشعر الكميت والطرماح وعيبيهم على جرير والفرزدق  
طول مقامهما في الحضر
- ٢٧٠ فصل في الفرق بين المنظوم والمنثور وما يقال في تفضيل أحدهما على الآخر
- ٢٧٣ فصل فيما يحتاج مؤلف الكلام إلى معرفته
- ٢٧٧ الاستدراكات والتصحيحات
- ٢٨٩ الملحق من كتاب المثل السائر في اعتراضاته على المؤلف
- ٣٠٦ فهرس الأعلام الواردة في السكتاب



